

رقم القيد:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche
Scientifique

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Université Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib



كلية: الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية
قسم: اللغة والأدب العربي
مخبر: الخطاب التواصلي الجزائري الحديث



أطروحة

مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه

ميدان: اللغة والأدب العربي

شعبة: دراسات لغوية

تخصص: لسانيات تطبيقية

من إعداد: الطالب داسي بوحص

العنوان: المصطلح اللساني في الدراسات الجزائرية الحديثة - دراسة وصفية وظيفية
لنماذج-

ناقش علنا، بتاريخ 2025/ 02 /27، أمام أعضاء لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د/ منقور عبد الجليل	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
أ.د/ بلي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة وهران (1) أحمد بن بلة
أ.د/ مولاي بوخاتم علي	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
أ.د/ فرعون بخالد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة طاهري محمد - بشار
أ.د/ مغني صنديد محمد نجيب	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
د/ معمر الدين عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	ممتحنا	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۝ ١٠٥ ﴾ [سورة التوبة, ١٠٥]

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى الوالدين الكريمين نور دربي أطال الله في عمرهما وأمدّهما بالصحة والعافية

إلى زوجتي الكريمة سند حياتي

إلى أبنائي الأحباء قرة عيني

* صالح * ميلود * عبد الجليل * إلياس

إلى أختي العزيزة وإخواني الأفاضل وعائلاتهم

إلى أفراد أسرتي وكل أقاربي

إلى كل أصدقائي وأحبائي بدون استثناء

إلى كل من علمني حرفا إلى أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل زملائي وزميلاتي بالعمل والدراسة

شكر وعرّفان

الحمد لله الذي تتم بفضلّه الصّالحات وأحمده حمد الشّاكرين على منّه وفضلّه وتوفيقه وسداده والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أشكر الله تعالى في الأول والأخير على أن يسّر لنا أمورنا ونور لنا دربنا وأعاننا على إتمام هذه الدّراسة المتواضعة

وبما أنّ من لم يشكر الناس لم يشكر الله لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشّكر والعرّفان وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل السيّد المشرف" بلي عبد القادر" على توجيهاته السّديدة ونصائحه القيّمة ومتابعته المتواصلة لحثيات هذه الدّراسة فله مني فائق التقدير والاحترام جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أجزل شكري إلى أساتذة التكوين الدكتورالي الذين كانوا نعم المعين ونعم السند حفظهم الله ويسّر أمورهم وسدّد خطاهم وجزاهم عني خير الجزاء ولهم مني كل الاحترام والتّقدير. وشكري موصول إلى إدارة وأساتذة كلية الآداب واللّغات والعلوم الاجتماعيّة بجامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت على تحفيزهم وتشجيعهم ودعمهم المعنوي والمعرفي وتيسيرهم للشؤون الإداريّة الخاصّة بالطلّبة.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة من الأساتذة الأفاضل على جهودهم المبذولة في تقييم وتقويم هذه الدّراسة المتواضعة فلهم مني جميعا كل التقدير والاحترام وجزاهم الله عني خير الجزاء وزادهم من فضلّه العظيم.

مقدمة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أفضل خلق الله أجمعين محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

لا مرأى في أنّ البحث العلمي تتعزز منطلقاته بالمفاهيم والاصطلاحات التي تشكل الإطار المعرفي، تعدّ بمثابة الأدوات العلمية والمنهجية الكافية التي تساعد على إيجاد إجابات علمية دقيقة لمجموعة من الانشغالات التي تثيرها تلك المستجدات الحاصلة في ميادين العلم، أو تلك الدراسات التي تتطلب إعادة قراءتها من جديد بما يحقق قيمتها العلمية في التراث اللغوي الإنساني عامة وتراثنا العربي على وجه الخصوص.

فالتفاعل الواعي مع المعرفة يستدعي ممارسة البحث العلمي، ومن ثمّ اعتماد المرتكزات النظرية التي تسهم في ترقية الوعي الفكري مع استغلال النتائج التطبيقية الحاصلة في المجالات العلمية وخاصة ما تعلق منها بالحدث اللساني، حيث أصبح من الضروري مواكبة هذه التطورات بما يحقق الأهداف العلمية المرجوة، وذلك بتقصي الحقائق وتأصيل المعارف مع إيجاد تعليل كافي لبعض الظواهر اللغوية التي تتطلب البحث في أسرار اللغة والكشف عن تلك المتغيرات التي تثيرها جملة من التحولات المعرفية انطلاقاً من الرصيد العلمي المحقق كخبرة معرفية، ولكن عندما نراعي واقع ممارسة البحث العلمي كنتائج لتلك المعطيات الحاصلة التي تعدّ المنطلق الأساس في تطبيق الحصيلة العلمية، تتجلى لنا حقائق أخرى تستدعي الوقوف عليها، وخاصة ما تعلق منها بإشكالية المصطلح اللساني وعلاقته بالبحث

العلمي الذي يبدو تأثيره جليا في طبيعة الاعتماد، والتي أثرت بشكل أو آخر في الاستغلال الأمثل لهذه المعطيات اللغوية.

ولكون المعرفة العلمية تقترن بالمعرفة الاصطلاحية، فكان لزاما على الباحث الاعتماد على الدراسة المصطلحية لأنها أصبحت ضرورة حتمية داخل الحقل اللساني، بحكم دورها الفعال في بناء شبكة من العلاقات التواصلية بين كل العناصر والمكونات المنظومة اللسانية. باعتبار العلاقة الوطيدة الموجودة بين العلوم ومصطلحاتها بكون أن المصطلح هو الرافد الوحيد لهذه الحمولة المعرفية ولا بد من التعامل معه على أساس من الدقة. فأول إشكالية يصطدم بها الباحث في معالجته قضية من القضايا اللغوية هي إشكالية المصطلح اللساني في طبيعة الاعتماد، لأنّ توظيف المصطلح يقترن بمدى استقراره وذيوعه في نطاق واسع من الاستغلال في الدراسات اللسانية.

ولأنّ المصطلحات اللسانية تحيل الباحث إلى مفاهيم لسانية وتوجهه إلى طبيعة التيار الفكري، فهي تعدّ المنطلق الأساس في تقصي الحقائق العلمية. ونظرا لأهميتها يعمد الباحث من خلالها إلى البحث عن تأصيل العلوم ومستجداتها، وإذا به يجد نفسه أمام تعدد مصطلحي يصعب عليه اختيار المصطلح المناسب، وبالتالي يصعب عليه فهم كنه وجوهر هذه المصطلحات اللسانية التي تفتقد معظمها إلى التوحيد على مستوى الوضع والاستعمال.

مازالت قضايا اللسان تخضع للدراسة والتحليل وخاصة تلك القضايا اللغوية التي عُرفت في التراث الإنساني عامة والتراث العربي خاصة والتي استجدت بمسميات مختلفة عما عُرفت به وبمفاهيم متقاربة، والتي ادعى فيها أصحابها السبق في هذا الميدان. ولكن بناء على الحصيلة العلمية المحققة في الميادين اللغوية التي تثبت حقيقة الهدف من هذا الاهتمام الذي من شأنه تحقيق تواصل فعال في الخطاب اللساني من أجل الفهم والإفهام. والذي عمد فيه اللغويون إلى الكشف عن البنية

اللغوية من خلال طبيعة النظام اللغوي سواء في ذاتها أو من أجلها، وما تنتجه تلك التحولات التي تخضع إلى متغيرات لغوية بناءً على المواقف الخطابية بالانتقال من الأصول إلى الفروع بأدوات إجرائية معينة.

فالاهتمام الحاصل في إيجاد جسور التلاقي بين ما هو تراثي وما هو حديثي، وذلك بالرجوع إلى التأثيل اللغوي في معرفة الجذور الحقيقية لكثير من المفاهيم المستجدة. فكانت الدراسة المصطلحية المنفذ الوحيد في تحديد الأصول من الفروع، وما توافق عليه القديم والحديث في جوانب مختلفة من الظاهرة اللغوية، وذلك باستيعاب علوم اللسان الحديثة ومواكبة المستجدات الحاصلة في الدرس اللساني وسير أغوار التراث العربي اللساني وما حققه من رصيد معرفي. وبما أنّ مفاتيح العلوم مصطلحاتها أولى اللغويين اهتماماً كبيراً لوسائل وضعه وسبل توحيدده وكيفية استغلاله في التوظيف اللغوي.

إنّ وجود الأصل واقتراح البديل بمسميات أخرى خلق نوعاً من الصّراع الذي لا طائل منه بين اللغويين، والذي أفرز تعصب كل تيار بأفكاره وكل له مبرراته الخاصة به. و في خضم هذه التحولات الفكرية الذي أصبح الإقبال فيها على الميدان اللساني بكثرة نتيجة التطور العلمي، صار فيها لزاماً مواكبة هذه المستجدات ومسايرة التطورات وتلقي اللساني بما يحقق الهوية اللسانية العربية، حيث انقسم فيه اللغويون العرب إلى ثلاث فئات؛ الأولى منها يؤيد التراث العربي (تعصب) ويرفض كل ما هو مستجد بحجة أنّ لكل لغة نظامها الخاص بها، واللغة العربية تنفرد بثرائها اللغوي الذي تستغني فيه عن كل مستجد، مكتفية بما حققه الفطاحل من اللغويين العرب في معالجة قضايا الخطاب اللساني بكل مستوياته. أما الثاني من هذه الفئات هي التي نظرت إلى اللغة على أنها خاضعة للزمن في تطورها. وبالتالي أقصت تلك الحصيلة العلمية القديمة وتبنّت كل ما هو مستجد. أما الفئة الثالثة وقفت موقف الوساطة في بحثها عن الحقائق العلمية سواء من التراث القديم أو ما توصل إليه العلم الحديث في محاولة ربط جسور التلاقي بين الأصالة والمعاصرة.

والدراسات اللسانية الجزائرية الحديثة عرفت تفاعل واعي مع هذه النتائج اللغوية المحققة، حيث عرفت الموقف الوسطي (لا ضرر ولا ضرار) في معالجة قضايا اللغة في تناسق دائم بين التراث الذي يُحقق من خلاله مساهمة التطور الحاصل في الدرس اللساني، حيث دعوا إلى فهم منطلقات هذه المفاهيم العلمية والمرتكزات التي اعتمدت من أصولها (لغة المصدر) وكما أرادها أصحابها بكل موضوعية من أجل إظهار الحقائق العلمية. فانكبوا على الدراسة المصطلحية لفهم العلوم، لأنها لا تحصل إلا بفهم مصطلحاته. فعمدوا إلى دراسة التراث في استغلال المصطلحات البارزة فيه وما ترفده من مفاهيم. مع الاهتمام أيضاً بالتلقي اللساني الغربي بكل مناهجه ونظرياته اللسانية فركزوا على وسائل نقله من بيئته إلى بيئة عربية، فساهموا في تحديد المقابل العربي لهذه المصطلحات الأجنبية بإنشاء المعاجم اللغوية والقواميس. فكانت جل بحوثهم تهتم بالدراسة المصطلحية في إبراز معالم هذا العلم في كل مستوياته، حيث انشغلوا في مؤلفاتهم بالتطرق إلى كثير من المصطلحات اللسانية في متون النصوص لإبراز البعد الوظيفي لها.

ومن أجل تحديد مكان وجوه هذا العلم تتبعنا الآثار المصطلحية المحققة في المؤلفات اللغوية في جانبها الوصفي والوظيفي. حيث قمت بدراسة مصطلحية تناولت فيها أهم المحطات المصطلحية التي تم اعتمادها في المنجز اللساني الجزائري بالوصف والتحليل والتفسير للظواهر اللغوية. كما عمدت أيضاً من خلال هذه الدراسة الموسومة بـ: **المصطلح اللساني في الدراسات الجزائرية الحديثة - دراسة وصفية وظيفية لنماذج-** إلى البحث عن الأسس المعتمدة في توظيف المصطلح اللساني مع الكشف عن المتغيرات الحاصلة في طبيعة الاعتماد.

وكان اختياري هذا الموضوع للدراسة مبني على مجموعة من المسوغات التي دفعتني إلى الخوض في مثل هذه المواضيع التي حقيقة تحتاج إلى تبصّر كبير في معالجة هذه الظواهر اللغوية التي لا تظهر معالمها إلا بعد الفهم الدقيق لهذه المصطلحات التي تحمل في كنهها مفاهيم تتطلب دراسة أعمق

بتفحص وتمحص، وخاصة إذا كان البحث يعتمد على تفصي الحقائق من خلال البحث في متون النصوص مع تحديد التباين لتلك المصطلحات المترادفة التي تظهر على أنها تحمل نفس المفهوم وبنفس القيمة العلمية، ولكن التوظيف المصطلحي يكشف لنا حقائق أخرى منطلقها وصف الظاهرة اللغوية. ومن بين هذه الدوافع التي ساعدتني على حمل العدة وشق طريق البحث نذكر منها ما يلي:

- نظرًا لتلك القيمة العلمية التي يحملها المصطلح اللساني في تحديد المنطلقات وتوجيه مسار الفكر العلمي، مع تنظيم المعطيات اللسانية التي من شأنها توضيح معالم العلم اللساني بكل توجهاته ومرتكزاته.

- ونظرًا أيضًا لتلك الأهمية التي يكتسيها العمل المصطلحي في نقل المعارف والكشف عن التصورات التي تشغل اهتمام المفكرين.

- وبما أنّ المصطلح هو الأداة الفاعلة في تطور العلوم في مختلف المجالات، سعيًا مني إلى الكشف عن أسراره وخاصة ما تعلق بطبيعة توظيفه والأسس المعتمدة في ذلك.

- ومن بين الدوافع الذاتية التي شجعتني على الخوض في غمار البحث، هو قلة البحوث التي انشغلت بالتوظيف المصطلحي في الدراسات اللسانية الجزائرية. لأنّ معظم البحوث المصطلحية تعاملت مع الدراسة المصطلحية بشكل سطحي في معرفة المقابلات المصطلحية من القواميس والمعاجم اللغوية والتباين الحاصل، مبني على الأكثر في وصف الظاهرة اللغوية. لكن الغوص في متون النصوص لمعرفة طبيعة الاعتماد المصطلحي نقول عنها أنّها قليلة جدا مقارنة بما قدم من دراسات مصطلحية. حتى أنّ التوظيف المصطلحي يكشف عن طبيعة الاستغلال للمعطيات اللسانية التي تركز أساسًا في جانبها النظري على الوضع ووسائله والبحث عن سبل توحيد؛ أما الجانب التطبيقي متمثل في الاستغلال الأمثل لهذه المعطيات بما تحمله من تباين حقيقي في جوهرها وأثناء توظيفها فهو مركز اهتمام حقيقي يكشف عن حقائق علمية جادة.



وبما أنّ لكل دراسة أهدافها، سعت من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- في خضم هذه التّحوّلات المعرفية والتّطور العلمي المتزايد وبرز التّيارات الفكرية التي تباينت من خلالها وجهات نظر أصحابها، ونظرًا لواقع الممارسة المصطلحية الذي تعددت فيه الرؤى بين محقق ومُغيب للهوية اللسانية العربية، وفي ظل هذا التّعدد المصطلحي وعدم استقراره على توحيد شامل وتأثيره على ممارسة البحث العلمي. أردت معرفة موقع الدّراسات اللسانية الجزائرية من هذا الواقع من خلال طبيعة الاستغلال لهذه المعطيات وموقفها العلمي من خلال هذا التّباين الحاصل بين الباحثين والأسس المعتمدة في ذلك.

- سعيًا مني في معرفة السّبل المعتمدة في إيجاد حلول مناسبة لهذه الإشكالات التي لازالت مطروحة على مستوى الممارسة المصطلحية، ومدى العمل بالمقترحات التي قُدمت من طرف الهيئات العلمية الممثلة من طرف علماء التّخصص في العلوم اللسانية، وما أفرزته نتائج الملتقيات الدولية والوطنية. وخاصة على المستوى المحلي (الجزائر) وانشغالات علمائنا ومقترحاتهم.

- معرفة طبيعة التّعامل في المنجز اللساني الجزائري مع القضايا اللسانية التي عرفت تباين كبير في توظيف المصطلح اللساني.

انطلاقًا من نتائج الدّرس اللساني وواقع الممارسة المصطلحية، حملت الدّراسة على عاتقها محاولة إيجاد إجابة مقنعة لكثير من الإشكالات العالقة والتي مازالت مطروحة تمثل الشغل الشاغل لأهل الاختصاص في فك شفرة إشكاليات المصطلح اللساني. وقد يشدني التساؤل الآتي:

- ما مدى تأثير البحث العلمي في الدّراسات اللسانية الجزائرية بإشكاليات المصطلح اللساني؟

ونظرًا للاحتياجات الأساسية المعرفية منها والمنهجية لعلم المصطلح هل حظي العمل المصطلحي باهتمام كبير في إطار ممارسة البحث العلمي بما يحقق قيمته العلمية؟

- ما هي أهم القناعات العلمية المتوصل إليها من الباحثين والتي أصبحت تشكل المرتكز الحقيقي في التعامل مع الظواهر اللغوية من خلال التوظيف المصطلحي؟ وكيف ساهم العمل المصطلحي في المحافظة على الهوية اللسانية العربية وتطورها؟

- ما هي أهم الإثباتات العلمية المقدمة من طرف علمائنا والتي تخص التوافق اللساني بين ما هو تراثي وما هو مستجد من خلال التطبيق المصطلحي في معالجة قضايا اللسان؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اقترحت الخطة الآتية والتي اقتضت الدراسة فيها هيكلًا منهجيًا قائمًا على شقين نظري وتطبيقي. النظري قسّمناه إلى فصلين. والتطبيقي اعتمدت فيه فصلاً واحداً، كما شملت الدراسة على مقدمة التي نحن بصدد إتمامها وخاتمة جمعنا فيها ما توصل إليه البحث من نتائج. وكان التقسيم كالآتي:

- **مقدمة:** حددنا فيها أهم المعالم الأساسية التي تقوم عليها الدراسة من تحديد أهمية الدراسة والإشكالات المطروحة التي تحتاج إلى إجابة مقنعة، كما تطرقنا فيها أيضاً إلى أهداف الدراسة مع ذكر الدراسات السابقة التي تستند عليها الدراسة والمصادر والمراجع الأساسية المعتمدة في ذلك، إضافة إلى منهج الدراسة والصعوبات التي واجهت البحث.

- **الفصل الأول:** فهو عبارة عن فصل تمهيدي يشمل مفاتيح لسانية تتعلق بالمصطلح بين التأسيس والمفهوم، وكل ما يتعلق بالجوانب المحيطة بالمصطلح والمفهوم.

- **الفصل الثاني:** جمعت فيه بين النظري والتطبيقي (مباحث نظرية تتعلق بالمصطلح وعلاقته باللسانيات من خلال رصد مصطلحات كل مدرسة لسانية، أما التطبيقية فكانت مباحثه تتعلق بمسائل عامة عن الاعتماد المصطلحي في المنجز اللساني الجزائري ووسائل وضعه وكيفية استغلاله. ومن عناصره الأساسية التي ارتكزت عليها الدراسة: -التلقي اللساني وتأسيس المنطلقات

-طبيعة الاعتماد المصطلحي في المنجز اللساني الجزائري-واقع الممارسة المصطلحية في الدراسات الجزائرية الحديثة

- الفصل الثالث: قمت بالتطبيق على مدونتين لغويتين للعلامة البروفسور عبد الرحمن الحاج صالح، وتتمثل في كتاب "بحوث ودراسات في علوم اللسان"، والمدونة الثانية تمثلت في كتاب "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية الجزء الأول". حيث قمت فيه بتتبع المصطلحات الموجودة في هذه النصوص ومحاولة البحث عن تأصيلها وعلاقتها مع المصطلحات الأخرى ومن ثم البحث عن أبعادها الوظيفية كما أرادها صاحبها بعيدة عن كل ذاتية وموضوعية تامة. أما الخاتمة حددت فيها بالضبط ما توصل إليه البحث من نتائج. وبعدها قمت بإدراج فهرس الموضوعات ثم انتقلت إلى تحديد الجانب البليوغرافي وذلك بإدراج المصادر والمراجع (العربية والأجنبية) والمجلات والدوريات، والمواقع الإلكترونية.

كما اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم أساسه على آيتين: الوصف والتحليل. حاولنا فيه وصف الظاهرة اللسانية بكل مكوناتها اللغوية، الإفرادية منها ومنعزلة عن التركيب والسياق، والتركيبية وما تحققه العناصر اللغوية من علاقات في تشكيل المعنى. أما التحليل يكمن في الكشف عن تلك المتغيرات الحاصلة من خلال التحولات الناتجة عن عمليات خطائية تفسر فيها العوامل المؤثر بشكل أو آخر في إحداث التغيرات.

واستند البحث على جملة من المصادر والمراجع التي اعتمدها كمرتكزات علمية منها أمهات الكتب التراثية التي يشهد لها بقيمتها العلمية ودراستها الرصينة، ومراجع نفيسة اهتم فيها أصحابها بقضايا اللغة التي تخص اللفظ والمعنى والتحويلات الناتجة عن تلك المتغيرات.

أما المصادر التي اعتمدت في هذه الدراسة نذكر منها:

- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ج2، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر.
 - القاموس الوجيز في المصطلح اللساني، عبد الجليل مرتاض، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر.
 - المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم للدكتور خليفة الميساوي، الصادر عن دار الأمان، المغرب.
 - المصطلح اللساني المترجم-مدخل نظري عن المصطلحيات-الصادر عن دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
 - علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، الصادر عن دار العربية للعلوم الناشر، بيروت، لبنان.
 - قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الصادر عن الدار العربية للكتاب، تونس.
 - إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الصادر عن دار العربية للعلوم الناشر، بيروت، لبنان.
 - علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ممدوح محمد خسارة، الصادرة عن دار الفكر، دمشق، سوريا.
- أما فيما يخص الدراسات السابقة والتي عاجلت القضية المصطلحية فهي كثيرة تلك التي انكبّت على الاشتغال بالجانب الشكلي المحقق في تلك المقابلات بين المصطلح في لغة المصدر ولغة الهدف، ووسائل وضعه وإشكالات توحيدده في نطاق واسع. أما الدراسات اللسانية التي اشتغلت على التوظيف المصطلحي فأكاد أقول أنّها قليلة جدا لنفور الباحثين لمثل هذه الدراسات التي تحتاج إلى صبر كبير في إيجاد تلك العلاقات المحصلة وظيفيا في متون النصوص اللغوية. ونذكر من بين الدراسات السابقة ما يلي:

- نقل المصطلح التّرجمي للغة العربية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التّرجمة، كلية الآداب واللّغات، قسم التّرجمة، جامعة قسنطينة.

- الاتجاه التّوافقي بين لسانيات التّراث واللسانيات المعاصرة-عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجا-معالي هاشم علي أبو المعالي بحث مقدم لنيل شهادة الدّكتوراه عن جامعة بغداد.

أما الصّعوبات التي واجهت هذه الدّراسة فتكمن في قلة المراجع والمصادر التي تعالج القضية المصطلحية، وخاصة ما تعلق منها بالتّوظيف المصطلحي فإنّها قليلة جدا، لأنّ معظم الدّراسات عاجلت إشكاليات المصطلح في توحيدِه وتعدد المقابلات له. أما الرّجوع إلى النّصوص اللّغوية التي دعا إليها "العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح" في ضرورة حتمية لمعرفة التّوظيف المصطلحي لا الاعتماد على القواميس والمعاجم لأنّها تحيل الباحث على المقابلات فقط من لغة المصدر إلى لغة الهدف. كما نشير أيضا إلى أنّ التّماذج المختارة التي اعتمدت في الدّراسة منها ما استغل في الدّراسة النّظرية في وصف الظّاهرة اللّغوية من خلال طبيعة الاعتماد المصطلحي عند كثير من اللّغويين الجزائريين من أمثال: الدّكتور عبد الملك مرتاض، والدّكتور عبد الجليل مرتاض، والدّكتورة خولة طالب الإبراهيمي، والدّكتور أحمد مومن. أما الجانب التّطبيقي اعتمدنا فيه على الدّراسة الوظيفية للمصطلح اللساني عند الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح وذلك بالوقوف على أهمّ السّمات البارزة في الممارسة المصطلحية من خلال الاعتماد الوظيفي للمصطلح اللساني الحاصل في المنجز اللساني الجزائري.

ولا يسعني في هذا المقام الكريم إلا أن أتقدم بالشّكر الجزيل إلى السيّد المشرف الأستاذ الفاضل الدّكتور "بلي عبد القادر" على دعمه الكبير والمتواصل بتوجيهاته السّديدة والدّقيقة في تتبع حيثيات هذه الدّراسة، فكان نعم الموجه ونعم السّند، بل كان تشجيعه حافزا قويا في تخطي العقبات وتجاوز الصّعوبات طيلة فترة إعدادي لهذه الدّراسة، فلم يتوان أبدا في تقديم النّصح والإرشاد وتقويم وتقييم

هذا العمل في المضي قُدماً لتحقيق الأفضل في تقصي الحقائق العلمية والكشف عن المتغيرات. فنسأل الله تعالى له التوفيق والسداد. فجزاه الله عني خير الجزاء وله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه أيضا بشكري الجزيل إلى إدارة كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية وأساتذتها بجامعة عين تموشنت، وشكري موصول أيضا إلى أساتذة أعضاء فريق التكوين على حرصهم الشديد لتقديم الأفضل للطلاب وكل ما يساعده على التكوين الناجح بمنهجية محكمة ومعلومات قيمة. وأجزل شكري أيضا إلى لجنة المناقشة من الأساتذة الأفاضل على تفضلهم قبول هذه المناقشة، وعلى ما أبدوه من آراء حول الموضوع وتصويباتهم الدقيقة وملاحظاتهم القيمة في تقويم هذا العمل، وإلى كل من ساعدني على إنجاح هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة فلكم مني كل التقدير والاحترام وجزاكم الله عني خير الجزاء.

كما أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم نافعا بإذنه، فإن وقفت إلى حد ما فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فله الحمد وله الشكر. وإن أخفقت وظهرت في عملي الهنات والسقطات فإنه العجز والتقصير فذلك غاية كل جهد ومنتهاه غير أنني حاولت الإحسان قدر الإمكان عسى أن يشفع لي إخلاصي في هذا العمل ويكرمني ربي في المستقبل في استدراك ما عجزت عن تحقيقه فإنه ولي ذلك والقادر عليه والله الأمر من قبل ومن بعد وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب...

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...

سيدي بلعباس يوم: 2024/06/11

الطالب الباحث: داسي بوحص



الفصل الأول

المصطلح بين المفهوم والتأسيس

تمهيد:

لقد عرفت الدّراسات المصطلحية اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والمفكرين في كلّ الميادين العلمية، حتى أضحت قضية محورية وجوهرية وضرورة علمية ومعرفية في البحث العلمي، وقطبا قائما بذاته. ومرد هذا الإقبال والاهتمام لهذا النوع من الدّراسات، هو الارتباط الوثيق بين الفهم الواعي والدّقيق للمسائل العلمية التي أصبحت تشقّ طريقها نحو البحث عن المستجدات في كلّ المجالات العلمية وفق متطلبات العصر. كون أنّ المصطلحات مفاتيح العلوم وأدوات المعرفة التي لا غنى للباحث أو الدّارس عنها، وهي الجسر الذي يمثل حلقة الاتصال بين المختصين من العلماء بعضهم ببعض، وبحكم مكانتها المهمة التي تحتلها في بناء شبكة من العلاقات التّواصلية بين كلّ المكونات التي تنشغل بتطوير الدّرس اللساني الحديث.

فالمصطلح اللساني روح العلم والتّعامل معه في إطاره المنهجي والمعرفي غاية كلّ بحث، الذي تتأصل رؤيته وفق معالجة بناءة تعالج فيها قضايا مختلفة ذات الأبعاد التّواصلية، التي تتناول فيها ضبط المفاهيم وخاصة المتعلقة منها بالبعد اللّغوي اللساني، الذي يشمل المصطلح كمفهوم وكعلم وكلفظ، له دلالاته وفق سياقات مختلفة وأبعاده الوظيفية. وقد أولى القدامى والمحدثون عناية كبيرة بموضوع المصطلحات ضمن اهتماماتهم بشأن اللّغة وأبحاثها، وخاصة ما تعلق بالتّحول المترابط من اللّغة العامة (اللّغوية) إلى اللّغة الخاصة (العلمية). وقد تخيرت اللّغة لألفاظها معاني، واشتقت من كلامها أسماء اصطلحت بعد اتفاق لرفد مفاهيمها العلمية.

فقد أصبح من المفروض على كلّ علم من العلوم ضبط جهازه المصطلحي، حتى يستطيع تأسيس مفاهيم ومعارف تضمن هويته. "بل تتفاضل العلوم بمدى تطور جهازها المصطلحي ومسائرته

للتنظريات العلمية الخاصة به¹ "فمن ظنّ أنّه بإمكانه الخوض في علم دون مصطلحاته فقد توهم، ولا يمكن له ذلك إلاّ بتحديد نظامه التّواصلي ضمن منظومة مصطلحية، لأنّ المعرفة العلمية تتطلب المعرفة الاصطلاحية." فكما أنّك لا تدرك للمدلول دلالة إلاّ من خلال علامته الدالة، ولا تتصور وجود دال ما لم تحمل مظانّه معقوله المدلول عليه، فكذلك شأن منظومة العلم مع جهازه المصطلحي²

ولما كان العلم قد ملأ بشعاعه الأفق ومدّ جسور التّلاقي لتشمل فائدته البشرية جمعاء بدون إقصاء ولا تفریط ولا تخصيص طائفة دون الأخرى ولا فرد دون سواه، ولهذا الغرض أوجب على العلم تعزيز دائرة التّواصل باختيار رموزه الاصطلاحية حتى يسهّل التّلقي ويحصل المراد. فالعلاقة وطيدة يميزها التّكامل وحتمية يفرضها الواقع العلمي وحقيقة أثبتتها التجربة المعرفية. وحتى يتحقّق التّفاهم ويتم الاتّصال لا بد من ربط تلك العلاقة بعلامات أو رموز أو أدوات يتمّ بموجبها الاتّفاق لنقل تلك التّصورات الفكرية، حسب الاقتضاء والحاجة التي تترجم الفكر السائد وما يستدعيه المقام وما تفرضه المتغيرات. "فلكل معرفة علمية خطابها الذي يدل على مفاهيمها، ويرسم حدودها الفاصلة عن بقية الفروع العلمية والمعرفية الأخرى، ويوضح موضوعها ومجالاتها التّطبيقية، وبهذا تكون المعرفة مفاهيم بدرجة الأولى، ومصطلحات بالدرجة الثانية"³.

1- مصطلح أم اصطلاح؟ :

عرف للمصطلح لفظين هما "المصطلح" و"الاصطلاح" وقد وردت هاتان التّسميتان في مواضع كثيرة نظرا للاهتمام الكبير بمسألة وضع المصطلحات للمفاهيم المجردة. فأول التّسميتين مصدر من فعل "اصطلاح" على وزن "افتعل". وربما كان "اصطلاح"، أقدم ظهورا ورواجا في تاريخ اللّغة

¹ خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، المغرب، ط1، 2013، ص 15.

² عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص 12.

³ بشير إبيرير، علم المصطلح وممارسة البحث في اللّغة والأدب، مجلة المخبر، أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، 2005، ص 266.

العربية من "مصطلح" فقد وظف لفظ "اصطلاح" منذ القرن الثالث الهجري في كتاب "المقتضب" لأبي العباس المبرد (ت380هـ)، كما وجد في القرن الرابع الهجري في كتابات كل من عبد الله محمد الخوارزمي (ت387هـ)، وابن جني (ت392)، وابن فارس (ت395هـ)¹.

وبعد التتبع الدقيق للبعد الوظيفي في سياقه التاريخي للمصطلحين، نسلّم بأنّ أسلافنا استخدموا المصطلحين على الرّغم من خلو المعاجم العربية من كلمة "مصطلح"، إلاّ أنّه كان معروفاً ومتداولاً بين القدماء. "وقد وُظف في القرن الثامن للهجرة على يد الصوفية والمؤرخين"²، والدليل من ذلك كتاب "التعريف بالمصطلح الشريف" للقاضي ابن فضل الله العمري (700-749هـ)، وكتاب "بلغة الغريب في مصطلح لغة الحبيب" للشيخ محمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)³، كما ورد لفظ المصطلح في كتاب "المقدمة" لابن خلدون (732-808هـ) وهو من علماء القرن الثامن عشر الهجري، حيث قال في الفصل الواحد والخمسين في تفسير الذوق في "المصطلح" أهل البيان وتحقيق معناه وبيان «أنّه لا يحصل للمستعربين من العجم»⁴.

وقد أثار لفظ "المصطلح" حفيظة المشتغلين باللّغة العربية بين مؤيد ومعارض في توظيفه في الدّراسات والبحوث العلمية، وكان محل اختلاف. فكان الرّفص بحجة أنّه لم يرد في المعاجم العربية، وبالتالي لا يمكن اعتماده ولا استخدامه في أي دراسة من الدّراسات التي تخصّ اللّغة العربية، وهناك من له وجهة نظر أخرى حيث يرى بأنّ المصطلح خطأ لغوي شائع. وفي هذا المضمار يقول يحيى جبر: «إنّه لغريب حقا أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة "مصطلح" بدلا من

¹ ينظر: هنري بيحوان وفيليب تارون، المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2009، ص404.

² المرجع نفسه، ص404.

³ يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط2008، ص1، 25، 26.

⁴ عبد العلي الودغيري، كلمة "مصطلح" بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي، عدد 48، السنة، 1999، مكتب تنسيق التعريب، الرياط، ص05.

"اصطلاح"، مع العلم أنّ هذه الكلمة لا تصلح لغة إلاّ إذا اصطلحنا عليها، وذلك أنّ أسلافنا لم يستخدموها ولم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا غيرها، وإنّما استخدم العرب بدلاً منها اصطلاح، كلمة مفرد، مفتاح، لفظ»¹.

واكتفى الدكتور يحيى جبر بإقحام لفظ (اصطلاح) وإعطائه الأولوية والأفضلية في الاستخدام والتوظيف، وفي المقابل قام بإقصاء لفظ (المصطلح) والحكم عليه بعدم صلاحيته لغةً، وهذا منافي للقواعد الإستمولوجية التي يتأسس منهجها وفق معطيات واضحة وتفسير علمي غير قابل للتأويل. فإعطاء الأحكام الجزافية بدون إثبات منطقي ولا حقائق علمية مبنية على أسس ودلائل واضحة، قد يضعف من رجاحة القول ومصدقائه. أمّا في قوله عن المصطلحات "لم يستخدمها أسلافنا" فهذا قياس لا يمتّ بصلّة إلى الحقائق التي أثبتت عكس ذلك، فاستعماله عرف عند ثلثة من علماء القرن الثامن الهجري كما أسلفنا الذكر منهم "فضل الله العمري (ت749هـ) في كتابه" التعريف بالمصطلح الشريف"، والقاشاني أو الكاشاني (كمال الدين عبد الرزّاق) (ت736هـ) في مقدمة كتابه "اصطلاحات الصوفية"، وللإشارة يعدّ من المعجميين الذين استخدموا لفظي "اصطلاح" و"مصطلح" بوصفهما مترادفين حيث قال في مقدمته «فإني لما رأيت كثيرا من علماء الرسوم ربما استعصى عليهم فهم ما تتضمنه كتبنا وكتب غيرنا من الكتب، والأسرار... أحببت أن أجمع هذا الكتاب، مشتملا على شرح ما هو أهم في مصطلحاتهم»². وهذا إثبات صريح ودليل قاطع على استخدام لفظ "المصطلح" في تراثنا العربي.

وقد رد للدكتور عبد العلي الودغيري في مقال نشره في مجلة "اللسان العربي" والموسوم بـ "المصطلح بين الصّواب والخطأ"، حيث يرى " أنّ لفظ مصطلح كان معروفا ومتداولاً جدا بين القدماء الذين استخدموه في مجالات وعلوم مختلفة، منها التّصوف والتاريخ وصناعة الإنشاء وعلوم

¹ إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 97، مارس 2005، ص23.

² علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 2008م، ص300.

الحديث، والقراءات وصناعة الشعر واللغة والمناظرة (الجدل)¹. أمّا بالنسبة لعدم ورود لفظ "مصطلح" في المعاجم العربية القديمة "فكون أنّ "المصطلح" اسم مفعول مشتق من فعل "اصطلح" يعود في الأصل عدم إيراد صيغ المشتقات المطردة، وكلّ الكلمات التي يمكن توليدها بألية قياسية وبقواعد صرفية معروفة في القواميس العربية لاسيما القديمة منها، إذ من المستحيل أن ترد كلّ المشتقات والصيغ القياسية من كلّ مادة معجمية"².

حقيقة أنّ المعاجم العربية القديمة لم تسجل جميع المفردات ولاسيما منها الألفاظ المشتقة. إذن الاستناد إلى عدم ورودها في المعاجم العربية يقتضي عند البعض المفكرين عدم وجود لفظة "مصطلح" في تراثنا العربي وعدم استخدامها أو توظيفها بتاتا، وهذا في حد ذاته قياس ناقص ليس له تأسيس منطقي، لأنّ لفظ "مصطلح" ورد في معجمين حديثين هما "المعجم الوجيز" بجمع اللغة العربية الذي صدر سنة 1980م، و"المعجم العربي الأساسي" الذي صدر سنة 1989م ويؤكد هذا القصور في حق لفظ "المصطلح" الدكتور يوسف وغليسي في قوله: «إنّ خلو المعجمات العربية من كلمة "مصطلح" لا يقوم دليلا على عدم استعمالها، لاسيما المعجمات الحديثة ومنها (المعجم الوسيط)* التي تكشف - بصنيعها هذا - عن قصور واضح، وتعويل ماضويّ صُراح على ما انتهت إليه التصانيف المعجمية القديمة، وغلق مقيت لباب التوليد اللغوي!»³.

كما نشير إلى أنّ هناك ثلاثة اتجاهات⁴ ظهرت في العصر الحديث حول استخدام لفظي "مصطلح" و"اصطلاح": الاتجاه الأول يمثله أحمد فارس الشدياق في كتابه "الجاسوس على القاموس" وقد اكتفى بلفظ "اصطلاح" للدلالة على المعاني المستجدة واستبعد لفظ "مصطلح" نهائيا.

¹ عبد العلي الودغيري، كلمة "مصطلح" بين الصواب والخطأ، ص 05.

² خديجة هناء، نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الترجمة، كلية الآداب واللغات، قسم الترجمة، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2011، ص 04.

³ يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 25.

* من الطريف أنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أغفل ذكر "المصطلح" في (معجمه الوسيط)، لكنه استدرك ذلك في معجم الوجيز

⁴ إبراهيم محمود كايد، المصطلح ومشكلات تحقيقه، ص 23.

أمّا الاتجاه الثاني تحدث عن اللفظين باعتبارهما شيئاً واحداً لا فرق بينهما كما قال محمود فهمي الحجازي: « وكلا المصدرين "اصطلاح" و "مصطلح" لم يرد في القرآن الكريم أو الحديث الشريف، أو في المعجمات العربية القديمة العامة، ومع تَكُون العلوم في الحضارة العربية الإسلامية تخصصت دلالة كلمة "اصطلاح" لتعني الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص. وبهذا المعنى استخدمت - أيضاً - كلمة "مصطلح"، وأصبح الفعل " اصطلاح " يحمل - أيضاً - هذه الدلالة الجديدة المحددة»¹. فأصحاب الاتجاه الثاني جعلوا اللفظين مرادفين، فكلاهما حددت وظيفتهما من أهل التخصص للدلالة عن المفاهيم العلمية.

أمّا الاتجاه الثالث فيمثله كلٌّ من (عبد الصبور شاهين، حامد قنبي، وغليسي يوسف) الذين فرّقوا بين هذين اللفظين على أساس أنّ لكل لفظ مفهوم يختلف عن الآخر في لغتنا المعاصرة، حيث قال عبد الصبور شاهين في هذا الشأن « فنحن نتذوق في استعمالنا لكلمة (اصطلاح) معناها المصدرى الذي يعني الاتفاق والمواضعة والتعارف، ونقصد في استعمالنا لكلمة (مصطلح) معناها الاسمي الذي يترجم كلمة (Terme) الإنجليزية، ولذلك لا نجد بأساً في أن نقول: (إنّ اصطلاحنا على اصطلاحنا ما ضرورة في البحث)، وهو أولى وأفضل من أن نقول (إنّ اصطلاحنا على اصطلاح) بهذا التكرار الرقيق. ويبدو أنّ هذه التفرقة في الاستعمال لم تكن واضحة قديماً»². فالتضارب في الآراء بين أصحاب هذه الاتجاهات والتباين في وجهات النظر واختلافهم حول مسألة الأفضلية بين اللفظين "اصطلاح" و "مصطلح" لدليل واضح على أهميتهما بين أهل الاختصاص في الميدان العلمي، ولاسيما في بعث جسور التعارف العلمي وتحقيق الاتفاق حول توجيه تلك التصورات الفكرية المستجدة ضمن قوالب مصطلحية بإمكانها رَفْد تلك الحمولة المفاهيمية. إذن المصطلح يتحقق بعد إجماع علمي للمختصين، ليولد تلك الروابط التي تشكل مجموعة من العلاقات في دائرة التواصل،

¹ إبراهيم محمود كايد، المصطلح ومشكلات تحقيقه، ص 23.

² عبد الصبور شاهين، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، دار الإصلاح، الدمام، ط 1، 1983م، ص 119.

ليمدّ بإشعاعه جميع المهتمين في مجال الاختصاص في حقل معرفي معين كل المفاهيم المستجدة والمتفق عليها.

أما الادعاء الذي مسّ لفظ "مصطلح"، بأنه خطأ لغوي شائع لا يتفق مع قواعد اللغة العربية، بحجة أنّها "لا تصح لدلالاتها المستخدمة لها، إلاّ مع حرف الجر(على)، لأنّ الفعل(اصطلح) يتعدى بها، وهذا يزيدنا بعدا عن الصّواب"¹. ولكن الردّ كان في الأصل من قواعد اللغة العربية لتوضح أموراً لم يدركها صاحب المقولة "يحي جبر"، وجاءت على لسان كلّ من الدكتور "وغليسي يوسف"، والدكتور "علي القاسمي"، ونكتفي بقول القاسمي حيث يقول: «فبقولهم على أنّه اسم مفعول من الفعل "اصطلح"، و هو فعل لازم لا يتعدى إلاّ بحرف جرّ فنقول «اصطلحوا عليه»، وأنّ اسم المفعول منه يحتاج إلى نائب فاعل، هو الجار والمجرور، أو الظرف، أو المصدر، ولهذا ينبغي أن نقول "مصطلح عليه"؛ فإنّ قواعد اللغة العربية تبيّن حذف الجار والمجرور "منه"، للتخفيف عندما يصبح اسم المفعول علماً، أو اسماً يسمى به، فنقول "مصطلح" فقط»².

إذا كان لفظ "مصطلح"، خطأ لغوي كما يزعم "الدكتور يحي جبر"، فهل يعقل أنّ علماء اللغة العربية القدامى منهم والمحدثين لم يتفطنوا لهذا ويتم توظيفه في سياقاتهم اللغوية دون الإشارة إليه، حتى يكتشفه يحي جبر بعد هذه السنين؟ فالخوض في مسائل تمسّ قواعد اللغة العربية يراعى فيها العودة إلى كتب التراث والتأكد من المعلومات بدقة، حتى لا يكون هناك خلط أو تشكيك في المسار التاريخي لهذا الإرث اللغوي. فالتخفيف الذي يتم عن طريق حذف الجار والمجرور، لا يؤدي إلى اختلال في المعنى ولا إلى تغييره. فذلك من أسرار لغتنا العجيبة التي تتخذ لمعانها أشكالاً، فنقول "مصطلح" بدلاً من "مصطلح عليه"، نحو متفق/ ومتفق عليه، ومشارك/ ومشارك فيه.

¹ عبد الرؤوف جبر يحي، الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، عدد 36، 1992، ص 143.

² علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 301، وينظر إلى إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ليوسف وغليسي ص 26.

1-1 تعريف المصطلح:

من خلال بحثنا في حفريات لفظ "مصطلح"، وجدنا أنّ الدراسات المصطلحية ركزت على تأسيس الإطار النظري للعمل المصطلحي، وذلك بالإحاطة الكاملة والشاملة بكلّ العناصر الفاعلة التي تساعد على بناء الصّرح المصطلحي، وكانت البداية بتناول المصطلح بمجموعة من التعريفات التي عبرت عن وجهات نظر أصحابها من خلال ممارستهم المصطلحية. فعبد السلام المسدي يرى أنّ "مفاتيح العلوم مصطلحاتها. ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كلّ واحد منها عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم، غير ألفاظه الاصطلاحية، حتّى لكأنّها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدوال، ليست مدلولاته إلّا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وتحقيق الأقوال".¹

فالحقائق العلمية والمستجدات المعرفية لا تظهر قيمتها ولا مفعولها إلّا من خلال وجودها ضمن مصطلحات ترفد مفاهيمها وبالتالي هي تشكل حلقة وصل يتم بموجبها التّواصل المعرفي في أي حقل من الحقول المعرفية. أمّا يوسف وغليسي فالمصطلح عنده "علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري عن مدلولها المضموني أو حدّها عن مفهومها، أحدها الشكل (Forme) أو التسمية (Dénomination)، والآخر المعنى (Sens) أو المفهوم (Notion) أو التّصور (Concept)... يوحدهما "التحديد" أو التّعريف (Définition) أي الوصف اللفظي للتّصور الدّهني"². فرؤية المصطلح من زاوية أخرى تبرز تلك العلاقة التكاملية بين المصطلح والمفهوم لا يمكن الفصل بين تلك التصورات الفكرية والمفاهيم العلمية وما يمثلها كحامل ورافد لهذه الحمولة. فهما وجهان لعملة واحدة لا انفصام ولا انفصال بينهما.

¹عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 11

²يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 27، 28.

المصطلح + المفهوم = علاقة تكاملية = نتيجة ايجابية

المفهوم بدون مصطلح = علاقة عدمية = نتيجة سلبية

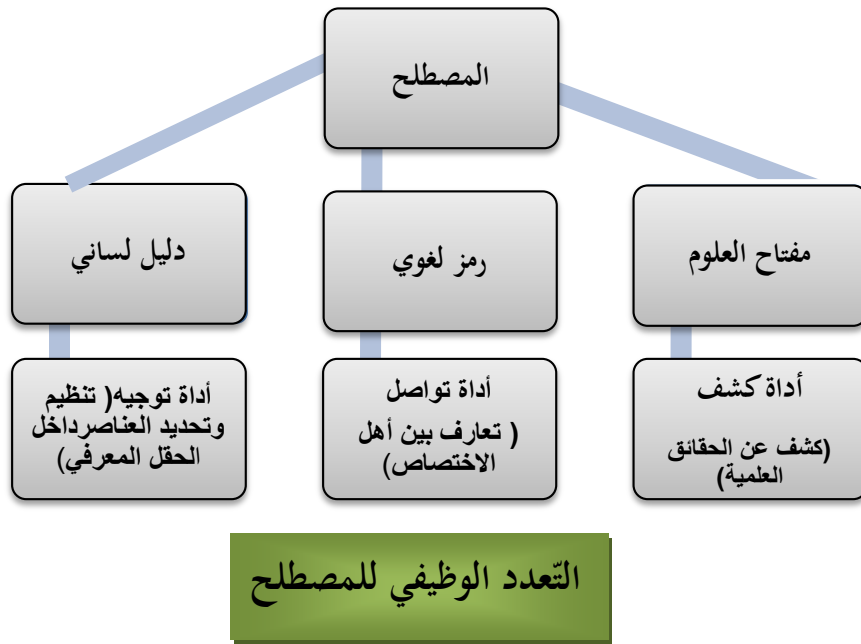
تصور ← مفهوم ← مصطلح = معرفة = تواصل

"فطبيعة المصطلح هو دليل لساني في حقيقته كيان ذهني مكون من الدال وهو الصورة الصوتية والمدلول أي المفهوم الذي يبينه الإنسان من تصور للشيء"¹، ويمكن تصور الدليل اللساني على الشكل الآتي:

صورة ذهنية (المدلول) ← صورة سمعية (الدال)

المدلول (المفهوم) ← الدال (المصطلح)

يمكننا استقراء بعض النتائج من خلال هذه التعريفات:



¹ خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبه للنشر، الجزائر، ط 2، 2006، ص 20.

فلا بد أن نشير إلى نقطة مهمة تتعلق بقضية "الدال والمدلول"، فكما هو معلوم عن العلاقة بين الدال والمدلول في الكلمات (اللفظ والمعنى) علاقة اعتباطية، أي لا يربط بينها وبين الشيء الذي تشير إليه رابط عضوي أو تشابهي. أما العلاقة بين المصطلح (الدال)، والمفهوم (المدلول)، فهي علاقة غير اعتباطية، بل هي ضرورية وعضوية، فالصلة بين المصطلح ودلالته في اللغة تكون على ظاهرها حقيقية، وتكون مجازية بسبب واضح أو موضوع أو تسبب أو ظرفية مكانية أو زمانية¹. فهي علاقة كما ذكرنا علاقة تكاملية، تتحقق من خلال تماثل المصطلح في حمل المفهوم بعد توافق الشكل والمضمون، وبعد وجود اتساق بين الدلالة الاصطلاحية والدلالة اللغوية، لأنّ "الفهم الاصطلاحي أو العلمي مبني على فهم المضامين اللغوية للمصطلحات، فاللغة مفتاح المصطلح وأنه ينبغي أن يشار إلى المعنى اللغوي الرّابط عند دراسة المصطلحات العلمية وتدرّيسا فذلك أدعى إلى فهم حدود المصطلح وطبيعته"².

1-1-1 المصطلح: لغة

المصطلح مصدر ميمي للفعل "اصطلح"، (مبني على وزن المضارع المجهول " يصطلح " بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة)، ورد فعله الماضي (اصطلح) على صيغة الفعل المطاوع (افتعل)، بمعنى أنّ أصله هو "اصتلمح". ومعلوم أنّ العربية في حال وقوع تاء (افتعل) بعد صاد (كما هي الحال هنا)، أو ضاد، أو طاء، أو ظاء، تجنح إلى قلب مثل تلك الحروف طاء (اصطبر، اضطرب، اطرد...) ³. ويعود سر هذا التحوّل الصوتي، أو ما يسمى بالإبدال الصوتي، الذي تطرق إليه الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "الأصوات اللغوية"، إلى مسألة تأثر الأصوات المجاورة مع بعضها البعض، بما يسمى "التأثير التقدمي أو الرجعي" ^{*}.

¹ سعيد بن محمد بن عبد الله القرني، أثر الفهم اللغوي في فهم المصطلحات العلمية (دراسة استكشافية في اللغتين العربية والانجليزية)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 17، ع 29، 2003، ص 582.

² المرجع نفسه، ص 582.

³ يوسف وغيلسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 21.

وقياسا إلى ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس، في صياغة "اصطبر" من الفعل "صبر"¹، "يكمن في أنّ صيغة (اصتبح) المطاوعة تبرز لنا مجاورة شديدة بين صوتي التاء والصاد المتفقيين في صفة الهمس، المختلفتين في صفات أخرى (الصاد مطبقة وكثيرة الرخاوة، والتاء صوت شديد وغير مطبق)، وفي حالة مجيء فاء (افتعل) صوتا مطبقا (كما هي حال صاد اصتبح)، فإنّ الصوت المجاور له (التاء) يتأثر به متأثرا تقدما (تأثر الثاني بالأول)؛ حيث تقلب التاء إلى نظيرها المطبق الذي هو الطاء الحديثة². وهذا الإبدال الصوتي، قد يساعد على تيسير لعملية النطق، واقتصاد في الجهد العضلي المبذول.

تعود كلمة المصطلح في الأصل إلى الجذر اللغوي (ص، ل، ح) الذي هو نقيض الفعل (فسد). وإذا عدنا إلى المعجم المفهرس للقرآن الكريم، نجد أنّ اللفظين سواء " الاصطلاح" أو "المصطلح"، لم يردا في القرآن الكريم، وإمّا الذي شاع في الأصل بلفظ صريح هو اللفظ "صلح"، وقد وردت في مواضع كثيرة نذكر منها:

قال الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتُلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ٩﴾ [سورة الحُجرات، ٩]

وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ١﴾ [سورة الأنفال، ١]

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية (مبحث المماثلة)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1975، ص 178، 179.

- التأثير التقدمي (Progressive): وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول وهو الشائع في اللغة الإنجليزية كما أنه قد يوجد في اللغة العربية.

- التأثير الرجعي (Régressive): وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني وهذا النوع كثير الشيوع في اللغة الفرنسية واللغة العربية.

² يوسف وغيلسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 21.

وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وُلْدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دُرِّيَّتِي إِنَّي أَنُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ١٥﴾ [سورة الأحقاف، ١٥]

وقد وردت المعاجم العربية القديمة الألفاظ المشتقة من هذا الأصل، دون أن تحدد معنى الفعل "اصطلح" وأول معجم تناول مادة "صلح" هو معجم تاج العروس للزبيدي (ت1205هـ)، حين يقول: «والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»¹. ويقول صاحب الصحاح: «صلح: الصلاح ضد الفساد، تقول: صلح الشيء يصلح صلوحا، قال الفراء (ت207هـ): و حكى أصحابنا صلح أيضا بالضم، وهذا الشيء يصلح لك، وقد اصطلحا، وتصلحا، واصلحا أيضا مشددة الصاد، وصلاح مثل: قطام: اسم مكة»². أما في مقاييس اللغة عند ابن فارس (ت395هـ) حيث يقول: «(صلح)الصاد و اللام و الحاء، أصل واحد يدل على خلاف الفساد. يقال صلح الشيء يصلح صلاحا. ويقال صلح بفتح اللام. و حكى ابن السكيت (ت244هـ) صلح وصلح. ويقال صلح صلوحا»³.

أما الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في كتابه "العين" هو الآخر لم يخرج من دائرة الصلاح والتّصالح حيث يقول: «الصّلاح نقيض الطّلاح، ورجل صالح في نفسه ومصّاح في أعماله وأموره. والصّاح: تصالح القوم بينهم و أصلحت إلى الدّابة، أحسنت إليها، والصّاح: نحر بميسان»⁴. وقد ورد في لسان العرب لابن منظور (ت711هـ) أن: «الصّلاح ضد الفساد و الصّاح:

¹ محمد مرتضى الزبيدي، معجم تاج العروس، دار ليبيا للنشر، بلغاوي، م2، (د.ط)، (د.ت)، مادة (صلح)

² أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، م1، 2009، ص 653، مادة (صلح).

³ أحمد بن زكريا ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، د . ط، 1979، ج4 ص303، مادة (صلح)

⁴ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الجزء الثاني، ط1، 2002، ص 406، مادة (صلح).

السلم، وقد اصطَلحوا وصالحوها واصلحوها واصلحوها واصالحوها¹. كما جاء في مختار الصحاح للرازي (ت313هـ) في كلمة (ص، ل، ح): «الصلاح ضد الفساد وقد (اصطلحا) و (تصالحا)، واصلحا بتشديد الصاد والإصلاح ضد الإفساد². وجاء كذلك في القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت817هـ) في كلمة (ص، ل، ح) «الصلاح: ضد الفساد، كالصلوح، صلح كمنع وكرم، صالحه مُصَالِحَةٌ وصالحا واصلحًا، واصلحا واصلحا واصلحا³. أمّا في معجم الوسيط لمادة (ص، ل، ح) صلاحا وصلوح: زال عنه الفساد، واصلح القوم زال بينهم من خلاف، واصلحوها على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا⁴.

يتفق القدماء في المعاجم على أنّ الاصطلاح تدور معانيه حول نقيض الفساد والصلح والاتفاق والتعارف والسلم والمواضعة. لا يكون هناك سلم إلا بعد صلح، ولا اتفاق إلا بعد تعارف، وبالتالي يزول الخلاف. فوضع المصطلحات مبني على اتفاق أهل الاختصاص من أجل تحقيق منفعة (علمية، وتواصلية) لأنّ الغاية من الوضع هو الشّيع والذّيع والاستعمال لأنّها كثيرة هي المصطلحات التي تمّ وضعها ولم يكتب لها التّور لأنّها لم توظّف بشكل جلي في البحوث العلمية والدّراسات الأكاديمية لسبب أو آخر. وبالتالي لم تحقق النّفع العلمي المرجو من وضعها سواء في إطاره المعرفي أو التّوصلي.

أمّا اللّغات الأوروبيّة فتصطنع لهذا المفهوم كلمات متقاربة النطق والرسم، من طراز (Terme) الفرنسية، و(Term) الإنكليزية، و(Termine) الإيطالية، و(Termino)

¹ جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ابن منظور، معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 4، م8، 2005، ص 267، مادة (صلح).

² محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي، معجم مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1995، ص 154، مادة (صلح).

³ محمد بن محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 2008، ص 939، مادة (صلح).

⁴ مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ج 1، ط 2، 1972، ص 520، مادة (صلح).

الإسبانية و(**Termino**) البرتغالية، وكلها مشتقة من الكلمة اللاتينية (**Terminus**) بمعنى الحدّ أو المدى أو النهاية.¹

فالمصطلح (**Terme**) في اللغات الأوروبية هو الآخر تعددت دلالاته، ولكن ما يميزها هي الأخرى، هو التقارب الذي يجمع بينها (لحدّ والمدى والنهاية)، وكأنها تشير إلى مدى ارتباط المصطلح في تحديد العمليات الفكرية التي تبنى من خلال تلك التصورات التي تنتهي بضبط المفاهيم العلمية ومنهجتها وتنظيمها. لأنّ تنظيم المجال المعرفي وفق مسار علمي محدد المعالم هو من وظائف المصطلح في دائرة التخصص.

"فالمصطلح في أصله يعني اتفاق أناس على تخصيص لفظ لحقل معرفي معين، يليق بالدلالة التي يودون الانتهاء إليها، من أجل مصلحة يجنونها خلاف ذلك الاستعمال (...). ونلاحظ أنّ مفهوم المصطلح في اللغة العربية لا يطابق مفهوم المصطلح في اللغات الأوروبيّة، من حيث الاشتقاق والمعنى، ولكنّه يطابقه من حيث الوظيفة، والدلالة"². فالانتهاء إلى أمر مخصوص والحدّ من الخلاف والوصول إلى إجماع بين أهل الاختصاص هو في حدّ ذاته اتفاق ولهذا قد نجد نوعاً ما تقارب في غاية المصطلح سواء في اللغة العربية أو اللغات الأوروبيّة.

1-1-2 اصطلاحاً:

جاء في معجم التعريفات للجرجاني (ت816هـ)، "أنّ الاصطلاح هو عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول. وهو كذلك إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة عن وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد. وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم

¹ - Louis Guilbert, Georges Niobey, René Lagane, Grand Larousse de la langue française, Librairie, Larousse, Paris, 1978, Tome 7ème, Page. 6018 (Terme).

² - عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر ع1999، ص12.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

معينين. "أما الكفوي (ت1094هـ) في معجمه "في المصطلحات والفروق اللغوية" عُرف الاصطلاح عنده أنه "هو اتفاق القوم على وضع الشيء وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"². ومصطفى الشهابي يقول في الاصطلاح: « هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية»³.

فالتصوّرة العلمية تلزم ذلك الاتفاق حول وضع ألفاظ تحمل تلك التصورات والمفاهيم العلمية، من خلال التحوّل المعرفي من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي. أمّا ساسي عمار فالاصطلاح عنده "هو مفردة صيغت وفق خصائص اللّغة للدلالة على ماهية شيء محدد وحصلت على اتفاق المختصين"⁴. فالاتفاق بين المختصين في وضع المصطلح لا يحصل إلاّ بالتوافق مع النظام اللغوي بكلّ مستوياته لأنّ الاتفاق يكون بعد إجماع أهل الاختصاص حول طبيعة هذا المصطلح من حيث الشكل والميدان والمفهوم وصيغته وفق الميزان الصّرفي. "وقد يكون المصطلح عبارة عن كلمة، أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية، وتسميتها في إطار معين تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة، والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم، والتّمكّن من انتظامها في قالب لفظي"⁵.

¹ علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص27.

² أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص129.

³ مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، ط1، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1955. ص3.

⁴ عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي بين آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009، ص94.

⁵ أحمد أبو حسن، مدخل إلى علم المصطلح، علم المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد60، 1989، ص84.

فمدار الأمر والغاية التي يجريها المصطلح لا تتوقف على كونه رافد لهذه الحمولة المفاهيمية فحسب بل تتحدد من خلاله العملية المعرفية بكلّ وضوح وذلك بتنظيم العناصر اللسانية وترتيبها في مجالات معينة وفي أطر علمية محددة. وتعرفه المنظمة الدولية لضبط المقاييس أيزو (ISO) بأنه « أي رمز يتفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكون من أصوات مترابطة، أو من صورها الكتابية (الحروف) وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة»¹

1- 2 أهمية المصطلح:

يعدّ المصطلح ضرورة علمية وحقيقة معرفية والأداة الكاشفة عن حقائق المستجدات من العلوم، وترجمان لتلك التّصورات الفكرية التي تظهر بواسطته، وقناة تواصل بين المختصين. فهو يكتسي أهمية بالغة في الحقول المعرفية، لأنّ المصطلحات في كلّ علم من العلوم "تعتبر نواتها المركزية التي بها يشيع المجال المعرفي ويتسع، فهي التي ترفع مستوى الحوار الحضاري بين الأمم، والتّواصل الثقافي الهادف بين الشعوب." ² فالرابط الوثيق الذي يمدّ جسور المعرفة بالمفاهيم العلمية، بل يحدد العلاقات الناشئة بينها ويرتب عناصرها في قوالب لفظية تظهر كرموز إشارية ينتظم من خلالها المجال المعرفي، ويمكن القارئ من مواكبة التّطور الحاصل في الميادين العلمية. ولا يمكن لأي علم من البروز إلّا بحضور مصطلحاته.

يقول الأستاذ البوشيخي الشاهد مبرزا أهمية الدّراسة المصطلحية: « لا سبيل إلى استيعاب أي علم دون فهم المصطلحات ، ولا سبيل إلى تحليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات، ولا سبيل إلى تحديد أي علم دون تحديد المصطلحات، أو مفاهيم المصطلحات».³ فالأستاذ بنفيه المؤكّد عن استحالة الخوض في أي علم دون مصطلحاته، قد يطرح مجموعة من الحقائق التي أثبتت فعالية

¹ لمزيد من التفاصيل حول تنظير المنظمة لعلم المصطلحات يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للتّقييس

www.iso.org . international organization for standardization

² أحمد عرابي، إشكالية وضع المصطلح والتّعدد في قراءته داخل النص، مجلة المعتمد في الاصطلاح، مخبر تعريف المصطلح في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع5، 2006، ص71.

³ الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، أنفو برانت، ط4، (د . ت)، ص15.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

المصطلحات، سواء في تحليل الظواهر العلمية وخاصة منها اللسانية، أو الوقوف على تلك المعطيات التي تظهر من خلال المستجدات الحاصلة في أي علم من العلوم. "فمعرفة المصطلح هي اللازم المحتّم، والمهمّ المقدمّ لعموم الحاجة إليه، واقتصار القاصر عليه، فالصنّعة لا تكون صنّعة حتى يصاب بها طريق المصنّع."¹ فالحاجة للمصطلح في الكشف عن الخلفية المعرفية، وفهم مقاصد العلوم ومراميتها حتمية لا مناص منها في إدراك المعارف واستيعابها.

وكان شأن اهتمام بالمصطلح قديماً من قبل المفكرين، وقد امتدت جذوره في أعماق التاريخ "لأنّه يدلّ على قوة العقل البشري وطريقة عمله، ويدلّ كذلك على الأمة وحضارتها وثقافتها، وعلمها وإنتاجها عامة؛ فهي المفاتيح التي تمكن من فهم العقل البشري كيف يعمل وكيف يكتسب العلوم؟ وكيف يتصورها؟ وكيف ينتج ويبني المعرفة".² فالحاصل في كونه أداة المعرفة يمتلك القوة في تجميع تلك التّصورات والأفكار التي يرسبها ضمن مصداقية تكسبها الشرعية العلمية وتصبح حقائق ذات قيمة معرفية يُستند إليه في فهم طبيعة التّفكير البشري وأبعاده الحقيقية. "فمن ظنّ أنّ العالم قادر على أن يتحدث في العلم بغير جهازه المصطلحي فقد ظلمه ما لا طاقة لهبه، إلّا أن يتواطأ على امتصاص روح العلم وإذابة رحيقه، وهذا لما يصدق على كلّ معرفة تحتكم إلى أواصر العقل، ولو أخذت أبعاد العلوم تجريداً، وأوغلها في صياغة الرّموز - شأن الرياضيات - لتبينت حقيقة قيام المصطلح من العلم مقام الرّمز من المعادلة، فإذا تحاشيت الرّمز ارتكس العلم ذاته."³ فالمعادلة واضحة وميسّرة من خلال رموزها، وهذا شأن العلوم التي لا يفتح قفل أبوابها إلّا برموز مصطلحاتها فهو الدّال لمضامينها والكاشف لمفاهيمها العلمية، فحضورها دائم في كلّ عملية عقلية يراد بها الإبداع الفكري.

¹ أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج 1، 1922، ص 7.

² أحمد خالد، المصطلح والكلمة من المفهوم إلى المعنى، الموقع الإلكتروني: www.m-a-arabia.com، تاريخ تصفح الموقع: 2020 / 06 / 16.

³ عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص، ص 16-17.

ف تعليمية العلوم وتحصيلها ترتكز أساسا في بنائها المعرفي على قوة مصطلحاتها، لأنها دالة على كل حدث لساني جسد تلك التصورات والمفاهيم المستجدة في العملية التواصلية، التي تظهر وفق نسق معرفي تفرضه المواقف العلمية. فالعامل الأساس لهذه القوالب اللفظية التي تحمل شحن دلالية، هو صيرورة التطور العلمي في كل مجالاته، والمحافظة على كل إرث معرفي الذي تتوارثه الأجيال من جيل إلى جيل. فتنقل بواسطة هذه المصطلحات تاريخ العلوم وآدابها والإيديولوجيات السائدة في كل حقبة تاريخية معينة. فلو لا المصطلحات ما استطعنا الكشف عن تلك الحقائق العلمية، ولا الظواهر اللغوية التي بذلت من أجلها الجهود، وجمعت بفضلها أمهات الكتب التي أضحت مرتكزا علميا يعتمد عليه في التوسع الفكري والمعرفي. فالاصطلاح في اللغة المتخصصة في منتهى الأهمية وتصلح المصطلحات لما يلي:

- تنظيم المعرفة على أساس العلاقات بين المفاهيم.

- نقل المعرفة والمهارات والتكنولوجيا.

- صياغة ونشر المعلومات العلمية والتقنية.

- استخلاص وإيجاز المعلومات العلمية والتقنية¹.

إنّ التسليم بقيمة المصطلحات ودورها الفعّال في كل معرفة علمية لا يختلف فيه اثنان، لا القدامى ولا المحدثين؛ لأنّ مضامين المعرفة عرفت بمصطلحاتها، والتفاعل الناتج عن تلك العلاقة التي تربط بين دال المصطلح ومدلوله، هي مبنية على تواشج وترابط لا على انفصال؛ لأنّ بالضرورة يستحضر كل طرف الآخر، حتى تتحقق الدلائل العلمية، والمعاني المقصودة. وبما أنّ العلوم مفاتيحها

¹محمد الديدوي، الترجمة والتعريب بين اللغة البيانية واللغة الحاسوبية، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2002،

مصطلحاتها "فلا يستقيم منهج إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة... حتى أنّ الشبكة العالمية للمصطلحات في فينا بالنمسا اتخذت شعار « لا معرفة بدون مصطلح ».¹

أمّا المصطلح اللساني فهو لا يقل أهمية عن المصطلحات في التخصصات العلمية الأخرى، ولكن الشيء المميز في كونه يختص بالمجال الواسع الذي يشمل عملية التخاطب اللساني، والذي تتحقق من خلاله عملية التواصل، فهو الأداة التي تشترك فيها كلّ الألسنة، لأنّها ترفد مفاهيم علمية يتفق لها كلّ المختصين الذين ينشغلون بالحدث اللساني، والذين يسعون دائما في إيجاد السبل الكفيلة في تحقيق الاتصال المبني على تسهيل عملية الفهم والإفهام. فالتخاطب اللساني هي عملية جدّ معقدة؛ لأنّها يراد بها تحقيق التفاعل الايجابي بين المرسل، والمرسل إليه وخاصة إذا كان يتعلق الأمر بنقل تلك المستجدات من التصورات الفكرية، وذلك بالتنظير لها والعمل على تفعيلها وتطبيقها، وذلك بإقناع جميع الفاعلين من أجل إشراكهم في الحدث اللساني.

فضمان استمرار العلم وتطوره عبر الزمن وذلك بإثراء اللغة بمصطلحات تستطيع نقل المعارف والخبرات المختلفة ومواكبة كلّ المستجدات وإلى جانب ذلك " فدورها أيضا يكمن في بعث الاقتصاد وتنظيم إدارة المجتمع، وإحكام أمنه واستقراره ومتابعة تطوره وبلورة نهجه وإدراك مواطن القوة فيه، فبالمصطلح لا يغيب شيء عن مذكرة وذاكرة المجتمع".² فالمصطلحات بشأنها هي علامات دالة على مدلولات من أجل التعريف بها، فوضعت من أجل تعديل في مدلول قديم أو تغييره أو استبداله أو التوسع فيه. ولهذا تعزز دور المصطلح بإقحامه في كلّ عملية علمية المراد منها الاتصال والتواصل. وهذا يعني بالضرورة أنّ المصطلح ذو قيمة علمية واقعية وحقيقة فكرية منطقية تجسد به كلّ الحقائق المعرفية وخاصة إذا تمّ توظيفه بالطريقة الصحيحة.

¹علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 263.

²عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي بين آلية الفهم إلى أداة الصناعة، ص 05.

1-3 خصائص المصطلح:

تتجلى قوة المصطلح في العناصر الفاعلة التي يمتلكها والتي تمكّنه من التّمييز عن باقي الألفاظ كونه مبني على اتفاق صريح بين أهل الاختصاص ضمن لغة خاصة. "لأنّ المصطلحات لا توضع ارتجالاً، ولا بد في كلّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي".¹ فمن الواضح أنّ الاتفاق حول لفظة محددة وفي المجال المحدد شرط أساسي لا غنى عنه في تحديد طبيعة المصطلح، مع إلزامية العلاقة بين المدلول اللّغوي والمدلول الاصطلاحي برابط المناسبة أو المشابهة أو المشاركة، "فهو كلام نوعي لطائفة ما، الذي يدرس ضمن ما يميّزه بالنسبة إلى اللهجة أو اللّغة التي يرتبط بها".² فاتفاق العلماء وإجماعهم على مواضعة دلالة المصطلح في حقل معرفي معين وفي لغات متعددة هي خصيصة لا يمتلكها إلاّ المصطلح.

ومن الخصائص الأخرى التي عرف بها كذلك المصطلح كأن يكون قصيراً لا يتجاوز الكلمة الواحدة، ويمكن أن يكون - في الحالات الاستثنائية - عبارة (Locution, phrase) قصيرة يعرفها معجم مفردات علم المصطلح بأنّها "المصطلح المكون من عدة كلمات إملائية".³ يمكن تسميتها بالمركب الاصطلاحي أو الجملة الاصطلاحية لأنّها تعدّت المفردة الواحدة وهذا نجده كثيراً في اللّغات الأجنبية التي تعرف باللّغة الإصاقية (السّوابق، اللّواحق). ومن ميزته كذلك أنّ يكون ذلقاً خفيفاً على لسان المتلفظ، واضح المفهوم، أحادي الدلالة، دقيقها، موصول الدلالة الاصطلاحية بالدلالة اللّغوية، وأن يراعي البنية الصوتية للّغة، مع إمكانية إخضاعه - قدر الإمكان - للصّيغ والموازن الصّرفية القياسية المتعارف عليها حتى يسهل إدراك دلالاته العامة من خلال الصّيغة الصّرفية

¹ مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، ص 04.

² Jean, dubois (et autres): **Dictionnaire de Linguistique Librairie Larousse**, paris, 1973, p.250

³ معجم مفردات علم المصطلح (مواصفة إنزو رقم 1087)، ترجمة هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية ضمن مجلة اللسان العربي، الرباط، ع 24، 1985، ص 235.

المجردة، وأن يوضع بحسب طرائق الوضع الاصطلاحي وآلياته تبعا لأولوياتها في التسيج الأصيل لروح اللغة".¹

فالصّفة الاصطلاحية التي تتوفر في المفردة لاكتساب الشرعية الاصطلاحية والتي تعدّ شرطا أساسيا كمقياس لضبط القوة الاصطلاحية مبنية على "الدّقة، والوضوح، والاختصار، وعدم احتمال التّأويل، عدم تعدد الدلالة في المجال الاستعمالي الواحد".² وعليه تعدّ هذه العناصر الفاعلة في المصطلح بمثابة المقياس أو المعيار الذي يضبط من خلاله قوة المصطلح ومدى اعتماده في البحوث العلمية. لأنّ المجال المصطلحي محصور في مفاهيم دقيقة واضحة بعيدة عن كلّ الاحتمالات والفرضيات التي تتميز بها اللغة العامة. فعنصر الانسجام والتّوافق بين هذه العناصر كفيّل بأن يعطي المصدقية للمصطلح في رده هذه المفاهيم العلمية. كما يجب أن يتوفر في المصطلح اللساني المختار "عنصر الملاءمة اللسانية أي ملاءمة صوتية (نطقية) وخطية وصرفية وتركيبية، وأن لا ينشز عن قواعد التّوليد المعجمي".³

إنّ وصف المصطلح بالعلمية مراعاة إلى قيمته المعرفية والمنهجية وما يتسم به في تحديد طبيعته إلى ما يسمى "بالتّقييس الاصطلاحى"⁴ قد يخضع في بنائه إلى جملة من الخصائص الأخرى التي يمتاز بها شكلا ومضمونا ومن بينها:

¹ يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 69، 70.

² أنظر: إدريس الناقوري، المصطلح النقدي في "نقد الشعر"، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط2، 1984، ص 19، 20، 21، 542.

³ ينظر: خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الشائبة والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، ط1، 2006، ص 33.

⁴ يعني بالتّقييس بإرساء واعتماد المعايير أو المقاييس أو الأنماط أو المبادئ أو المواصفات التي ينبغي أن تصنع بموجبها الأشياء، أو تضبط بحسبها الأحجام، أو توضع على غرارها الأشكال أو تصاغ وفقها المصطلحات. علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 305.

1-3-1 أسبقية المفهوم على المصطلح:

تشكل المفاهيم العلمية انطلاقا من تلك التصورات المتمركزة في الأذهان، وبالتالي تبحث لنفسها قالبا لفظيا يرفد حملتها، ويمثلها صوتيا وخطيا. فهي في الأصل واضحة في الذهن قبل تجسيدها لفظيا، حيث تصبح واقعا لغويا. كما يتطلب هذا العمل المصطلحي تحديد بالضبط المفهوم المراد رفده مع مراعاة تلك العلاقات الموجودة بين المفهوم الواحد والمصطلحات الأخرى. فهو تمثيل أحادي لمفهوم واحد بدون منازع. وما المصطلح إلا تشكيل لفظي لهذه المفاهيم.

1-3-2 المصطلح يعين موصوفا واحدا:¹

وهذا بلا شك هي السمة التي ينفرد بها المصطلح ويتميز عن باقي الألفاظ، حيث يدل كل مصطلح على مفهوم واحد غير قابل للتعدد، فميزة هذه المفاهيم أنّها دقيقة، وواضحة لا لبس فيها ولا غموض، ولا تقبل الاشتراك سواء في الشكل (المفهوم) أو المضمون (المصطلح) فهي مستقلة بأبعادها عن غيرها.

1-3-3 الثبات والاطراد:

ونعني بالثبات هو استقرار العلاقة العلامية، وعدم تغيرها أو تذبذبها مهما اختلفت السياقات اللغوية بين الدال (المصطلح) والمدلول (المفهوم)، ومهما تشابكت العلاقات المصطلحية وتقاربت. بمعنى آخر أنّ المصطلح لا يلتبس بغيره، ولا يلتبس مفهومه بمفهوم غيره. لأنّ الارتباط الحاصل من خلال هذه العلاقة يخضع إلى نظام تصوري يفرضه العرف اللغوي أو الوضع اللغوي، ليحدد من خلاله طبيعة المصطلح الذي يرفد بالخصوص مفهوم معين دون سواه من المفاهيم العلمية. فالمفهوم يتناسب مع المصطلح عن طريق التعادل الدلالي الذي يقع إسقاطه من البنية الذهنية التصورية إلى

¹ المهيثم زعفان، المصطلحات الوافدة وأثرها على الهوية الإسلامية، مركز الرسالة والبحوث الإنسانية، ط1، القاهرة، مصر، 2009، ص22.

البنية اللسانية التّواصلية¹ أمّا الاطراد فهو الدّيوغ للمصطلح في حقل معرفي معين، وبذلك يحافظ على قيمته العلمية وعلى استمرارية توظيفه، لأنّ شيوعه بين أهل الاختصاص يكسبه قوة ومصداقية في صيرورته واعتماده كرمز لغوي في البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية. أمّا إذا انتكس مفعوله ولم يعرف بكثرة بين المختصين وقلّ أثره أو استحاله توظيفه فقدّ دلالاته وفائدته الاصطلاحية.

1-3-4 عدم خضوع المصطلح إلى الترادف والاشتراك اللفظي:

"يستمد المصطلح علاقة الائتلاف مع غيره من المصطلحات القريبة منه عن طريق تتبع آثاره المفهومية في مجالات تخصصه أو الانتقال إلى تخصص آخر، وذلك بالرجوع إلى النواة الأولى أو المكون النووي الأول الذي ولد فيه مفهومه."² فلا يوجد مصطلحات تحمل في طياتها نفس المفاهيم ولكن هناك مصطلحات تأخذ الصبغة المقامية أي لها نفس التسمية إلا أنّها لا تظهر أبعادها إلا من خلال تركيبها مع مصطلحات أخرى نأخذ على سبيل المثال مصطلح العملية "فمهومها الواضح هو إجراء لنشاط ما حيث نقول "عملية حسابية"، "عملية تعليمية"، "عملية صرفية"، "عملية حربية"، عملية جراحية...، فالتقارب المفاهيمي بين المصطلحات موجود وذلك من خلال العلاقات التي تنشئها مع بعضها البعض ولكن استحالة تشارك مصطلحين أو أكثر في مفهوم علمي واحد.

1-3-5 رمزية المصطلح:

يقول الدكتور عبد الصّبور شاهين: « ذلك أنّنا لا نستخدم المصطلح ليصف لنا ما ينضوي تحته من حقيقة علمية، بل نريده مجرد رمز لها يساعد على استحضارها فكرياً». فالعلاقة بين المصطلح والمفهوم هي ليست علاقة وصفية بل علاقة رمزية يكون فيها المصطلح مجرد سمة أو علامة لسانية يتم بموجبها توجيه فكر الباحث من حيث المجال العلمي وتحديد بالضبط المفهوم الدقيق ضمن منظومة مصطلحية.

¹ خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 57

² المرجع نفسه، ص 58.

1-4 شروط وضع المصطلح:

تخضع شروط وضع المصطلح أو اختياره إلى أسس علمية جدّ دقيقة وإلى تقنية خاصة، يراعى فيها طبيعة اللفظ المختص ووظيفته ضمن حقل معرفي خاص، واحتكامه إلى نظام خاص تحدد فروعته ومعالجه منظومة مصطلحية، قائمة على توجيه المسار المعرفي وضبط المفاهيم. وللقيمة المعرفية والعلمية التي يكتسبها المصطلح باعتباره مُخزّن لتلك الشّحنات المفاهيمية، بات من الضّروري التّعامل معه بكلّ حذر ودقة، وخاصة أنّ مجاله ضيق بعيد عن كلّ الاحتمالات والتأويلات. ومن هذه الشروط والمبادئ التي يقوم عليها اختيار المصطلحات ما يلي:

- أن يخرج اللفظ عن معناه اللّغوي إلى معنى جديد.¹
- تجنب تعدد الدّلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.²
- يستحسن تجنب الألفاظ التي ينفر الطبع منها، إمّا لثقلها على اللسان أو لفحش دلالتها وكما يستحسن تجنب المصطلحات المنحوتة.³
- يراعى في اختيار المصطلح الابتعاد عن الألفاظ التي تحمل دلالات أصلية شائعة ومعروفة؛ لأنّه من الصّعب نقل ذهن المتلقي عنها وتفاديا للخلط المصطلحي الذي ينجم عن ذلك.
- وضع مصطلح واحد لمفهوم علمي واحد وفي مجال مختص واحد.
- وجود علاقة بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي.

¹ أحمد محمد زايد، من قضايا المصطلحات ومشكلاتها في ضوء الثقافة الإسلامية، كلية أصول الدين، القاهرة، 2011، ص، 37، 38.

² المهيثم زعفان، المصطلحات الوافدة وأثرها على الهوية الإسلامية، ص 21.

³ عمار ساسي، اللسان العربي، قضايا العصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص 61.

- لا يشترط في المصطلح الدلالة على كلّ صفات الشيء المصطلح عليه، يكفي الوضوح في تحديد جانب منه.
- إلزامية إسناد وضع المصطلحات لأهل الاختصاص.
- التّصور الكامل لجزئيات المصطلح قبل وضعه وقبل تعريفه.¹
- أن يكون ثمة مناسبة بين المعنى الجديد والمعنى اللّغوي.²
- أن يتميز المصطلح بالمرونة من أجل تحقيق العلاقات مع مصطلحات أخرى.
- الإيجاز والاختصار بأقل عدد ممكن من الحروف في وضع المصطلح

وقد قام الدكتور محمد رشاد حمزاوي بالاعتماد على تقنية التّقييس (Standardization)* والتنميط³ في اختيار المصطلح اللساني، وذلك بتطبيق المبادئ الأربعة التي يراها أساسية في اختيار المصطلح المتخصص. فوضع معايير استعمل فيها ما يسمى بالتّصويت المصطلحي، وذلك بوضع سلم تنقيط يكتشف من خلاله قوة توظيف المصطلح على أساس الاطراد والإيجاز والملاءمة والتّوليد. وقد طبقت بالمنهجية الآتية:

(أ) مبدأ الاطراد أو الشّيع أو الحجة اللغوية: يُعتمد فيه على عدد المصادر والمراجع الأساسية التي تؤخذ منها المصطلحات المتخالفة أو المتحدة، كما يتم إسناد الدّرجات على حسب

¹ أحمد محمد زايد، من قضايا المصطلحات ومشكلاتها في ضوء الثقافة الإسلامية، ص 37، 38.

² المرجع نفسه، ص، ص 37، 38.

³ مكتب تنسيق التعريب: النشرة الإخبارية عدد 11 ديسمبر 1982، ص 21، 23 نقلا عن محمد رشاد الحمزاوي، في سبيل نظرية عربية ممكنة، مجلة المعجمية، تونس، ع8، 1992، ص 34.

* مصطلح التّقييس يطلق عليه بالإنجليزية (Standardization)، وبالفرنسية (Normalisation)، وبالعربية (التنميط)

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

عدد المصادر والمراجع التي أثبتت توظيف المصطلح فالذي أثبت بخمسة مصادر يتحصل على عشرة درجات وهو مبين كالآتي:¹

الدرجة المسندة للمصطلح	عدد المصادر والمراجع المثبتة للمصطلح (الحجة اللغوية)
10	5. م. م * أو أكثر
8	4. م. م
6	3. م. م
4	2. م. م
2	1. م. م

* نعني ب: (م. م) بالمصادر والمراجع

ب) مبدأ الإيجاز أو الحجة الصرفية: يعتمد على عدد الحروف الأصول التي يتكون منها المصطلح المقترح، فنختار الأقل حروفاً وهو مبين كالآتي:²

¹ محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، 1986، ص 60

² محمد رشاد الحمزاوي في سبيل نظرية عربية ممكنة، مجلة المعجمية، تونس، ع8، 1992، ص 35.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

عدد الحروف الأصول (الحجة الصرفية)	الدرجة المسندة للمصطلح
الثنائي الحروف	10
الثلاثي الحروف	8
الرباعي الحروف	6
الخماسي الحروف	4
السداسي الحروف	2

ولنا من خلال هذا الجدول قراءة تحيلنا إلى حقيقة علمية وهي أنّ المصطلح يخضع بموجبه إلى لغة علمية خاصة تختلف نوعاً ما عن ضوابط اللغة العامة لأنّ الحجة في الصياغة الصرفية لعلماء العربية تؤكد اعتماداً على الأرجح في صياغة اللفظة على الفعل الثلاثي أي ما أصول حروفه ثلاثية وذلك في ميزانهم الصرفي فعندما نظروا إلى الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة¹ وجدوها لا يقل عدد حروفها الأصول عن ثلاثة أحرف إلا لعل استوجبت ذلك أو اعتباطاً كما في بعض الألفاظ، ولا تزيد عن خمسة أحرف، فألفوا الميزان من ثلاثة أحرف، لأنّ الكلمات الثلاثية الأصول أكثر استعمالاً من غيرها في الكلام.¹ ولا شك أنّ المصطلح الثلاثي هو المفضل والمتمكن في العربية. فأفضلية اختيار المصطلح الثنائي على الثلاثي تبقى من منظور سهولة التلقي ولكن الراجح والغالب في الاستعمال هو المصطلح الثلاثي.

(ج) مبدأ الملاءمة أو حجة الاستعمال: يحدد باعتبار الميادين التي استعمل فيها المصطلح، فنختار المصطلح الذي استعمل في أقل ما يمكن من الميادين:²

¹ خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط 1، 1965، ص 88

² محمد رشاد الحمزاوي، في سبيل نظرية عربية ممكنة، ص 36.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

الدرجة المسندة للمصطلح	عدد الميادين (حجة الاستعمال)
10	ميدان واحد
8	ميدانان
6	ثلاثة ميادين
4	أربعة ميادين
2	خمسة ميادين
1	ستة ميادين
1	أكثر من ستة ميادين

(د) مبدأ التوليد أو حجة التّماء المصطلحي: ويعتمد على المشتقات التي يمكن أن تشتق من المصطلح المقترح، فيختار المصطلح الأكثر اشتقاقاً وتوليداً وهو مبين في الجدول الآتي:¹

الدرجة المسندة للمصطلح	أنواع المشتقات (حجة التوليد)
10	10
9	9
8	8
7	7
6	6

¹ محمد رشاد الحمزاوي، في سبيل نظرية عربية ممكنة، ص 37

5	5
4	4
3	3
2	2
2	1

1-5-1- تأسيس المفهوم المصطلحي:

1-5-1- المفهوم لغة:

يعرفه العالم اللغوي الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه العين بقوله: «فهم من فهمت الشيء فهما وفهما: عرفته وعقلته، وفهمت فلانا وأفهمته: عرفتته، وقرأ ابن مسعود ﴿فأفهمناها سليمان﴾، وقرئت على نحو آخر ﴿ففهمناها سليمان﴾، ورجل فهمٌ: سريع الفهم».¹ وجاء في معجم تاج اللغة وصحاح العربية في مادة "فهم": فهمت الشيء فهما وفهامية، علمته، وفلان فهم، وقد استفهمني الشيء فأفهمته وفهمته تفهيمًا، وتَفَهَم الكلام، إذ فهمه شيئًا بعد شيء.² وقد ثبت في معجم الوسيط في مادة "فهم"، (فهمه): فما أحسن تصوره وجاء استعداده للاستنباط ويقال فهمت منه فهو فاهم وهو فَهْم وفهيم. (أفهمه): الأمر أحسن تصويره له، (الفهم): حسن تصور المعنى، وجوده استعداد الذهن للاستنباط، (المفهوم): مجموع الصفات والخصائص الموضحة لمعنى كلي ويقابله الماصدق.³

¹ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، المجلد الثالث، ص 344، مادة فهم.

² أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، م1، 2009، ص 903، مادة فهم.

³ إبراهيم أنيس، منتصر عبد الحليم، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، المجلد 1، ط4، ج2، 2004، ص 704. مادة "فهم".

وجاء في معجم التعريفات في مادة "فهم" تصور المعنى من لفظ المخاطب، أمّا "التّفهيم" هو إيصال المعنى إلى فهم السّامع بواسطة اللفظ.¹ كما ورد في معجم مقاييس اللغة لابن فارس في باب الفاء والهاء والميم من مادة " فهم " هو علم الشيء، كذا يقولون أهل اللّغة.² وعندما نتمحص ونتفحص في معاني كلمة "فهم" من المعاجم العربية نجد أنها تثبت حقيقة استقرار تصور بالعلم بالشيء، أي إرساء على حقيقة علمية معينة جاءت بعد عدة تصورات للعملية الفكرية أو بالأحرى الخبرة الفكرية وتدور معانيه بين المعرفة والعقل، والعلم.

1-5-2 المفهوم اصطلاحاً:

عرّفه أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ) في الكليات بقوله: "المفهوم" هو الصّورة الذّهنية سواء وضع بإزائها الألفاظ أو لا، كما أنّ المعنى هو الصّورة الذّهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ.³ كما جاء في الموسوعة الفلسفية أنّ "المفهوم هو شكل من أشكال انعكاس العالم في العقل يمكن به من معرفة الظواهر والعمليات، وتعميم جوانبها وصفاتها الجوهرية... ويتحدد المفهوم من خلال معرفة متطورة تاريخياً."⁴ فتحقيق الخبرات الإيديولوجية وفق عمليات تصورية متتالية تشكل مرجعية مفهومية بإمكانها تحديد بالضبط كلّ الجوانب والصفات المتعلقة بالظواهر المعرفية، لأنّ تاريخ الممارسة للحدث اللساني ساعدت على تعميق وإغناء المفهوم.

أمّا في موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (ت1158هـ) فالمفهوم عنده "ما حصل في العقل، أي من شأنه أن يحصل في العقل سواء حصل بالفعل أو بالقوة... ثم المفهوم والمعنى متحدان بالذات، فإنّ كلاّ منهما هو الصّورة الحاصلة في العقل، أو عنده مختلفان باعتبار القصد

¹ علي بن محمد بن علي الجرجاني، معجم التّعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003، ص62، مادة " فهم".

² أحمد بن زكريا ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، د. ط، 1979، ج4، ص457، مادة فهم.

³ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص860.

⁴ روزنتال، ويودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1974، ص488.

والحصول، فمن حيث تقصد باللفظ سميت معنى، ومن حيث إنها تحصل في العقل سميت بالمفهوم.¹ فالمفاهيم هي نتاج لتطور فكري يجسد الفكر السائد لكلّ حقبة زمنية ولكلّ التحوّلات الراهنة، فهي تتجدد بتجدد العصر فهي ليست مطلقة ولا جامدة، وهي مرتكز كلّ بناء فكري وبمناى عنها تصبح معرفة الظواهر العلمية جدّ مستحيلة. كما يطلق "الفهم على إدراك موضوع التفكير وتحديد واستخلاص المدلول من الدال عليه، ففهم اللفظ حصول معناه في النفس."²

واعتبر ساكير (Sager) المفهوم في مؤلفه "بناءات لسيرورات معرفية إنسانية تساعد على تنظيم الأشياء بواسطة تجريد نسقي أو اعتباطي."³ ويُعرّف المفهوم على أنّه "تمثيل عقلي للأشياء الفردية، وقد يمثل شيئاً واحداً أو مجموعة من الأشياء الفردية تتوفر فيها صفات مشتركة."⁴ ويعرفه في المرة الثانية بقوله كذلك "إنّه عبارة عن بناء عقلي - فكري - مشتق من شيء معين، فهو - بإيجاز - الصورة الذهنية لشيء معين موجود في العالم الخارجي أو الداخلي ... ولكي نبّغ هذا البناء العقلي (المفهوم) في اتصالاتنا، يتمّ تعيين رمز له ليدل عليه."⁵ الحاصل من خلال هذه التعاريف هو أنّ المفاهيم باعتبارها وحدات مجردة تتركز على الصورة الذهنية لتشكّل شحنات دلالية تتحدد ضمن منظومة مفهومية تفرض قواعدها التنظيمية بصورة دقيقة لتُمثّل لفظياً عن طريق المصطلح الذي يمثل بدوره البنية التواصلية.

¹ محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ص 1617.

² صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، الجزء 2، 1982، ص 170.

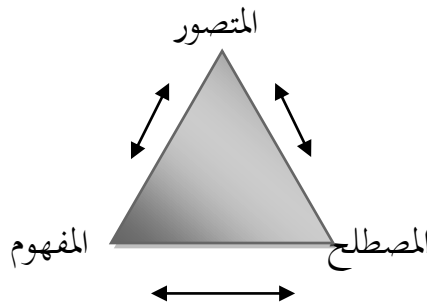
³ خالد الأشهب: المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديثة، إريد، الأردن، ط1، 2011، ص 86.

⁴ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 2008، ص 365.

⁵ المرجع نفسه، ص 366.

1-5-3 أهمية المفهوم:

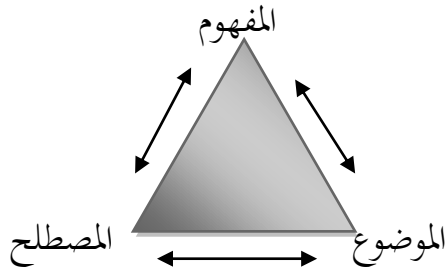
يعدّ بناء المفاهيم من العمليات الجدّ حساسة والدقيقة لأنّها تمثل أصول المعرفة، فهي تعكس الجوهر الحضاري لأيّ أمة كانت في منظومتها الفكرية، وقد تأخذ المفاهيم مستويات مختلفة لإدراكها وذلك لاختلاف عناصرها ووحداتها المفاهيمية، ولكن ما يميزها هو الانسجام بين عناصرها للمحافظة على بنيتها. "فلا يمكن رؤيتها إلاّ كعناصر مترتبة متراكمة تؤثر يقينا على موقعها في البنية المعرفية وقيمتها في السياق الفكري وحجيتها في العملية الحضارية الممتدة، وسواء تراتبت المنظومة المفاهيمية كدرجات سلمية، أو كحلقات دائرية متداخلة، فإنّ بحكم القاعدة التي تحكم النّظام والمنظومة هي متفاعلة، وربما تكون متكاملة متساندة".¹ فالتفاعل أنتجته سياقات فكرية ومعرفية متراكمة، لأنّها نتاج لمعرفة متطورة تاريخيا وبالتالي تكسب قيمتها الحقيقية عندما ترتبط بمجال معرفي الذي تضيف عليه الطابع التنظيمي، وتكمن أهمية المفاهيم في تجسيد تلك العلاقة وتمائلها حقيقيا وذلك بربط بين البنية المجردة الذي يمثلها (المتصور) والبنية اللفظية (التواصلية) التي يمثلها (المصطلح)، فحقيقة المتصور تثبتها المفاهيم والمفاهيم بدورها تثبتها المصطلحات، فالقدرة المعرفية في أيّ مجال تبني على تفاعل ثلاث عناصر مع بعضها البعض المتصور (concept)، والمفهوم (notion)، والمصطلح (terme)، ويوضح الشكل العلاقات التي تقوم بين هذه العناصر الثلاث في مجال معرفي معين:



¹ إبراهيم البيومي، غانم وآخرون، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، المجلد الأول، ط1، 1998، ص27.

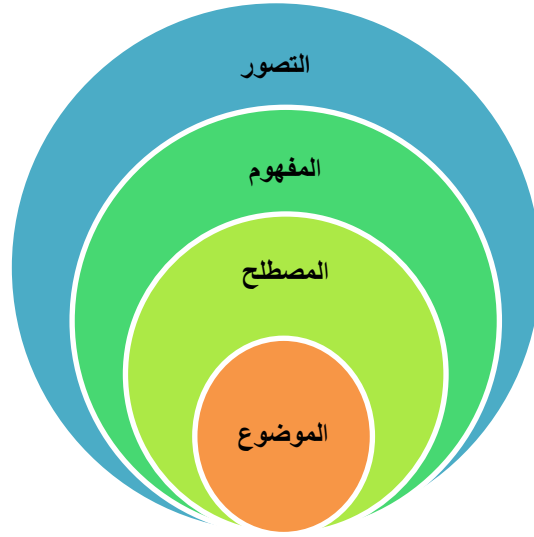
الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

وتكمن أهمية المفاهيم كذلك أنّها تساعد على توليد المصطلحات وضبطها وتحديدّها في مجالات علمية معينة ومخصصة، وبدورها المصطلحات تخرج هذه المفاهيم من صورة مجردة إلى تشكيل لفظي بوجود حقيقي تجسده اللّغة لفظيا، حيث تصبح لهذه المفاهيم واقع معرفي معين ووجود لغوي تتحدد معالمة في عالم التّواصل اللّغوي، كما أنّها ضرورة ملحة لتحديد عناصر الموضوع ومجاله ويمكن توضيحها في الشكل الآتي التي تبرز فيه العلاقات الثلاث بين المفهوم (notion)، والمصطلح (terme)، والموضوع (objet):



فالموضوع داخل المجال وبالنسبة للمنظومة المفاهيمية وما يميزها من علاقات تمثل " عنصر حقيقة مدرك أو متصور، ويمكن أن يكون ماديا مثل: نبات، وغير مادي مثل: ذكاء، ويعتبر تمثيلا حقيقيا للمفهوم.¹ فالعلاقات التي تربط هذه العناصر يمكن وصفها بالتكاملية وهذا كما أسلفنا الذكر نتيجة تفاعل العناصر فيما بينها لتشكّل نتاج فكري ومعرفي وهو مبيّن في الشّكل الآتي:

¹ محمد عربي ولد خليفة، المفهوم والمصطلح نحو قواعد للمعطيات المفهومية، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد (79)، الجزء 3، ص 562.



1-5-4 خصائص المفهوم:

تشارك العلوم في أصولها المعرفية على إثبات حقيقة الظواهر العلمية التي تتطلب الاهتمام البالغ بالتعريفات الإجرائية للمفاهيم العلمية وما يقابلها من مصطلحات، ولما كان التعامل مع المصطلح حسب خصوصياته والجوانب المحيطة به، فإنّ إلزامية معرفة مميزات مضمونه (المفاهيم) يستدعي الوقوف على كلّ الصّفات الأساسية التي تساعد على بناء وإرساء تلك التّصورات التي تتفاعل بدورها لتشكل مفاهيم علمية حقيقية، ومن مميزات هذه المفاهيم يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

أ- تعتبر المفاهيم قليلة العدد؛ أي أنّها ترتبط بمواضيع معينة ضمن مجال معرفي محدد، لذلك لكّل موضوع ما مجموعة من المفاهيم الخاصة به.

ب- تعتمد على الاستنتاجات؛ أي أنه من الممكن استنتاج المفهوم بالاعتماد على دراسات حالية أو سابقة أو من خلال الخبرة العلمية، والمعلومات التي تتوافر عند الباحث بعد دراسته للمفاهيم دراسة كافية.

¹ خضر مجد، الفرق بين المفهوم والمصطلح، على الموقع الإلكتروني: www.mawdoo3.com تاريخ تصفح الموقع: 05/

ج- لا يمكن تغييرها بسهولة؛ أي أنّ المفهوم يظل ثابتاً لفترة زمنية طويلة، ولا يمكن تعديله أو تحديثه إلا في حال ظهور استنتاجات ونظريات جديدة لم تكن معروفة في السابق.

ولهذا يمكن القول بأنّ المفاهيم العلمية بإمكاننا دراستها بمعزل عن عالم المصطلحات أي قبل تمثيلها لفظياً (محسوس)، وهذا لا يعني بضرورة الاستغناء عن دور المصطلح أو التقليل من قيمته المعرفية والمنهجية بل المفاهيم موجودة داخل منظومة التصورات، ولهذا ينبغي معرفة كلّ العلائق المشتركة التي تنشئها المفاهيم داخل حقل معرفي واحد، وبالتالي يسهل التمثيل المصطلحي وتحدد معالمه ويتضح مساره. ويشير محمد ولد خليفة إلى "أنّ المفهوم يتكون عبر ثلاث عمليات ذهنية معقدة وهي التعميم*، والتخصيص*، والتجريد*، ويبقى في حالة فكرة حتى يجد طريقه إلى شكل من أشكال التعبير اللغوي أو الرمزي."¹ كما أشار الدكتور حمزة الشلهاوي إلى خصائص أخرى ينماز بها المفهوم ومنها "التعقد، والتمايز، وتمركز الأبعاد."²

¹ محمد عربي ولد خليفة، المفهوم والمصطلح نحو قواعد للمعطيات المفهومية، ص 554

² حمزة الشلهاوي، مفهوم المفهوم والفرق بينه وبين المصطلح، الموقع الإلكتروني على شبكة الألوكة: www.alukah.net تاريخ تصفح الموقع: 2020/03/20.

* **التعميم**: هو عملية جمع خصائص مشتركة بين موضوعات داخل مفهوم واحد، وسحبها على فئات لا متناهية من الموضوعات الممكنة المشابهة لها. * **التخصيص**: وهو جوهر المفهوم وذلك بتخصيص مفهوم علمي واحد لمصطلح واحد وفي المجال الواحد. * **التعقد**: تختلف المفاهيم من حيث تعقدها وفي عدد أبعادها اللازمة لتعريفها مثال: مفهوم (الدخان) بسيط؛ لأنّ قوامه ثلاثة مفاهيم (رماد)، و(هش)، و(يرتفع في الجو).

* **التجريد**: وهو مستويات: - **المستوى الأول**: ويمثل المفاهيم التي تكون أبعادها المميزة أقرب ما تكون للتجريد، وتسمى محسوساً؛ مثل: الكرسي، الطاولة ...

المستوى الثاني: ويتكون من المفاهيم التي تشير أبعادها لوقائع الخبرة الحسية لها مباشرة، وتسمى مجردة مثل: الأمانة، العدل، الصدق.

* **تمركز الأبعاد**: بعض المفاهيم تستمد معناها الأصلي من بعد واحد، أو بعدين مركزيين دقيقين، وبعضها الآخر يقوم على مجموعة كبيرة من الأبعاد كلّها ذات أهمية متساوية.

* **التمايز**: تختلف المفاهيم في عدد المفاهيم المتشابهة التي تمثلها فمفهوم المطر والمفاهيم المتشابهة مثل: ابل، الرذاذ، الطلّ. ينظر إلى تعريف هذه المفاهيم: حمزة الشلهاوي، مفهوم المفهوم والفرق بينه وبين المصطلح، الموقع الإلكتروني على شبكة الألوكة:

1-5-5 مفاهيم أساسية والفروق بينها

يعتقد الكثير من الباحثين أنّ المصطلح والمفهوم والتعريف والمعنى والكلمة هي ألفاظ تمثل مترادفات لفظية، ولكن هي في الأصل تختلف من حيث الدلالة اللغوية والاصطلاحية وحتى البعد الوظيفي التي تؤديه ضمن سياق خاص بها. فالأساس في تحديد الفروقات بين هذه الألفاظ يلزمنا معرفة أصل كل لفظة وما تعنيه من دلالة وطبيعة العلاقات التي تنشأ داخل المجال المعرفي.

1-5-5-1 بين المفهوم والمصطلح:

يعدّ الارتباط الوثيق الذي تعقده المصطلحات مع المفاهيم بمثابة الروح للجسد فلا يمكن استغناء طرف عن الآخر لأنهما يمثلان وجهين لعملة واحدة، فعلاقتهم أكيدة وحتمية فهي دوال دالة على مدلولاتها، فلا المفهوم يكتب له البروز في الأفق إلاّ بحضور المصطلح، ولا المصطلح يكتب له الثبات والذيق إلاّ من خلال رفته لتلك الحمولة المفاهيمية، ويمكن بلورة العلاقات الهامة بين المصطلحات والمفاهيم في النقاط التالية:

أ- المصطلح وسيلة لتعريف المفهوم؛ أي أنه يمكن من شرح وتوضيح مضمون المفاهيم بشكل دقيق وصحيح لتكون متناسبة مع الموضوعات المرتبطة بها، أي أنّ المصطلحات تعمل على شرح المعاني المرتبطة بها.¹

ب- الأصل في المصطلح يرفد مفهوم علمي واحد في مجال معرفي واحد ولا يصحّ تعدد المفاهيم لمصطلح واحد، أو تعدد المصطلحات لمفهوم علمي واحد.

ج- التماثل الوظيفي للمصطلح والمفهوم ضمن لغة خاصة.

د- المصطلحات تختلف مفاهيمها باختلاف المجال المستعمل فيه.

¹ ينظر: خضر مجد، الفرق بين المفهوم والمصطلح، على الموقع الإلكتروني: www.mawdoo3.com تاريخ تصفح الموقع :

هـ- المصطلحات تحافظ على مفاهيمها بثبات واستمرار إذا كتب لها الذيوع والانتشار بين المختصين.

و- الوعي بالمفاهيم ووضوحها يسهل عملية التلقي للمصطلحات.

يقول **كانط**: "الحدوس بدون مفاهيم عمياء، والمفاهيم بدون حواس جوفاء" ويقصد بالحدوس: المعرفة الحسية (المادية)، أما المفاهيم فهي المعرفة المجردة (العقلية).¹ ويقصد بالعمياء: أنها لا قيمة ولا معنى لها بدون مفاهيم، ويقصد بالجوفاء: أن المعرفة النظرية بدون مسائل ملموسة في الواقع لا تؤثر فيه ولا تتفاعل معه.

1-5-2 الفرق بين المفهوم والمصطلح:

إذا كان المفهوم يرتكز في بنائه وتأسيسه إلى تلك الخبرات المتتالية التي يمرّ بها الإنسان خلال مراحل تفكيره وتأثرات النّاجمة عن ذلك، فهو يتجسد كصورة ذهنية ليتحول إلى صورة لفظية بفعل الخطاب اللساني أو التّواصل اللّغوي، ورغم اختلاف بنية كلّ لفظة سواء المفهوم أو المصطلح أو المميزات والخصائص التي يمتلكها كلّ منهما إلا أنّ ذلك لا ينفي قوة الارتباط الذي يؤلف بين اللفظين، فهو الفصل في ظاهره والوصل في مضمونه ولذا يمكننا رصد الفرق بين المصطلح والمفهوم في نقاط هامة كالآتي:

أ- المفهوم أسبق من المصطلح فكلّ مفهوم مصطلح وليس العكس لأنّ المفهوم هو مضمون المصطلح.

¹ ينظر: حمزة الشلهواوي، مفهوم المفهوم والفرق بينه وبين المصطلح، الموقع الإلكتروني على شبكة الألوكة:

ب- المفاهيم تشكل الفكر بناءً على تلك التصورات التي تتم في الذهن أما المصطلحات فهي رموز وعلامات لفظية تشكل التواصل اللفظي. إذن "المصطلحات هي الدلالة اللفظية للمفهوم"¹

ج- انتقال المصطلح الواحد بمفاهيم مختلفة ومتعددة عبر حقول معرفية مختلفة، مثال: مصطلح الإسناد الذي انتقل من علم الحديث إلى علم النحو؛ فهو عند النحاة يدل على العلاقة الرابطة بين عناصر الجملة، أمّا عند علماء الحديث فهو الرواية، أو التثبت من الرواية، ولهذا قد يظهر المصطلح واحد بمفاهيم متعددة.²

د- المفاهيم لا يمكنها البروز كواقع علمي إلاّ من خلال تماثلها لفظياً عن طريق المصطلحات وتحديد لها المجال المعرفي الخاص بها، أمّا المصطلحات فظهورها مرتبط أساساً باللّغة (الاتفاق) والحضور الفعلي للمفاهيم كمضمون للمصطلح.

هـ- المفهوم يحيل إلى فكرة ما يحكمها التّغير وعدم الاستقرار، أمّا المصطلح يحيل على بناء يحكمه الاتفاق بحكم موضوع الاختصاص³

1-5-3 بين المفهوم والمعنى:

"إنّ المعنى - عند اللغويين - صورة ذهنية وضع بإزائها لفظ. والمفهوم - عند المناطقة - ما يمكن حصوله في الذّهن، وبعبارة أخرى فإنّ كلاً من المعنى والمفهوم يشير إلى الصورة الحاصلة في الذّهن".⁴ فالقصد في العلاقة التي تربط بين المعنى والمفهوم هي تلك العملية التي تتم على مستوى الذّهن، فالألفاظ موضوعة بإزاء الصّور الذّهنية، و المصطلحات موضوعة بإزاء المفاهيم التي تحددها

¹ حضر أحمد إبراهيم، الفروق بين المفهوم والمصطلح والتعريف، الموقع

الإلكتروني: www.alukah.net/khedr/0/51050 تاريخ تصفح الموقع: 2019/12/14.

² ينظر: أحمد خالدي، المصطلح والكلمة من المفهوم إلى المعنى، الموقع الإلكتروني: www.m-a-arabia.com

³ ريمه الخاني، المصطلح ودلالة المعاني، على الموقع الإلكتروني: www.alukah.net تاريخ تصفح الموقع: 2020/02/20.

⁴ علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 359

التصورات الذهنية. فالمعاني تأخذ مجال أوسع من المفاهيم كون المعاني تتحقق وفق المعطيات التي وجدت فيها، فثبوت المعنى للفظ منعزل عن السياق يختلف كلياً عن وجوده داخل سياق معين، كما أنّ المعنى يتحول إثر دمج داخل تركيب إلى عدة دلالات، تظهر جلياً من خلال تأثرها بالنظام اللغوي على مستوياته الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية*، فالمعنى الظاهري قد يحيل إلى معنى خفي آخر وهذا ما سماه عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ أو 474هـ) بـ "معنى المعنى"¹.

وقد يفضي المعنى إلى دلالات مختلفة تتشكل في إطار ما يسمى "بالمطابقة، والتضمن، والالتزام"² هذا عندما يكون المعنى مباشراً، أمّا المعنى الغير مباشر (المعنى المجازي) فإنه يتحقق بأدوات أخرى مثل الكناية والجناس والمجاز...، حتى اختلاف حركات الحرف الواحد في اللفظ الواحد تحدث تغيير في المعنى*. وليس هذا فحسب بل حتى الحروف تحمل معاني بعضها البعض وهذا ما نجده على سبيل المثال لا الحصر في حروف الجرّ، وغيرها من حروف المعاني، فالمعنى يبنى بأوجه مختلفة وفي نطاق واسع، أمّا في ما يخص تشكيل المعنى فهو يختلف كلياً على تشكيل المفهوم؛ لأنّ المعنى يتشكل انطلاقاً من "المرجع (الشيء الخارجي)، ثمّ (المتصور الذهني) الذي يحمل المعنى، ثمّ (المدلول)، ثمّ

¹ عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص263.

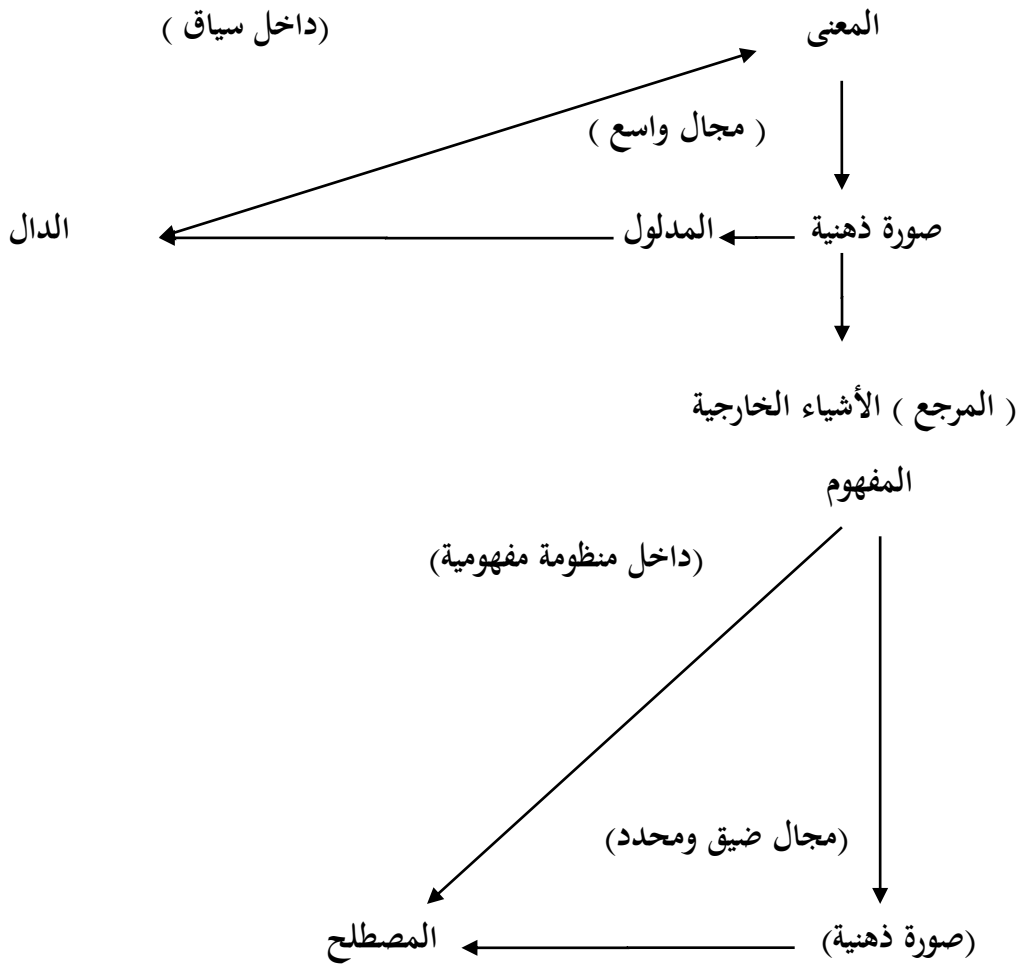
* تحدد المعاني وفق كلّ مستوى لغوي، فمنها من يظهر في المستوى الصوتي (مخارج الأصوات وصفاتها، تأثر الصوت بالصوت المجاور، التنغيم، النبر، التفتيح والترقيق، والإمالة...، أمّا على مستوى الصرّي فيتمثل في (اختلاف الأبنية والصيغ الصرفية)، فالمستوى التركيب (النحوي)، فإنه الغالب في تشكيل المعنى وذلك بتغيير الحركات الإعرابية (من جهة وما يلحق من تغيير في المواضع ورتب الوحدات اللغوية أو ما تحدثه إجراءات مماثلة أخرى تتعلق بالعامل والتقدم والتأخير والحذف... إلخ، والمستوى الدلالي (تغيير دلالة اللفظ حسب السياقات المختلفة). فكلّ مستوى يحمل نماذج كثيرة من اختلاف المعنى، هذا فقط إشارة إلى تعدد المعاني بأوجه مختلفة، فالتفصيل فيها يحتاج إلى دراسة معمقة.

* اختلاف حركات الحرف (الباء) في كلمة البر (الفتح، الضم، الكسر)، فالبرّ: الخير، البرّ: القمح، البرّ: اليابسة، ينظر: جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ابن منظور، معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط4، م1، 2005، ص252، 253، 254، مادة (بر).

² ينظر: الرّازي، فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج1، ط2، 1999، ص110. وينظر: الغزالي، أبو حامد، معيار العلم في المنطق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2013، ص43.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

(الدال)، وهذه المراحل التي يمرّ بها (الفاعل، المتكلم، الواضع) هي التي تكشف عن اعتبارية الدليل بدقة، وهذا ما ذهب إليه العلامة الرّازي، أما سوسير فله تشكيل مخالف لما جاء به الرّازي، فهو ينطلق مباشرة من (الصّورة الأكوستيكية)، ثمّ (المدلول)، ثمّ (الدال)، ثمّ (المرجع).¹ وقد نبين هذا بالشكل التّالي:



التأسيس الوظيفي للمعنى والمفهوم

¹ ينظر: عبيدي، نوار، الدليل اللغوي وعلاقة اللفظ بالمعنى عند فخر الدين الرّازي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع7، جوان 2010

إذا كان المفهوم والمعنى يلتقيان بارتباطهما بالصورة الذهنية، فإنهما يتعدان من حيث البناء والتلقي، فبناء المفاهيم يتطلب لغة خاصة واتفاق أهل الاختصاص، ويتم ضمن منظومة مصطلحية تضبطها تلك العلاقات المفاهيمية، أما التلقي فهو من نوع خاص، حيث يسند استيعاب المفاهيم إلى ضرورة الاعتماد على المعاجم المصطلحية، كما يتم العمل المصطلحي في نطاق ضيق محدد المعالم، بعيد عن كل تفسير أو تأويل، فلكل مفهوم مصطلح لا أكثر.

أما المعنى يعتمد في بنائه على معرفة اللغة وقواعدها لإطلاق المنطلقات وتوليد المعاني، ويتم في مجال معرفي واسع وبسياقات لغوية مختلفة، فهو يقبل التعدد عكس المفهوم. أما التلقي يتم بحسب قدرة المتلقي وتمكنه من المعرفة الجيدة للغة عامة التي تتطلب الإدراك التام لمستويات اللغة، والرجوع إلى المعاجم اللغوية لإدراك الفروقات الدلالية الموجودة بين الألفاظ المتقاربة.

1-5-4 بين المصطلح والكلمة:

إنّ الأساس الذي تقوم عليه اللغة هو التّواضع، وأصل التّواضع هو الاتفاق والاصطلاح، كما قال ابن جنّي (392هـ) "أكثر أهل النّظر على أنّ أصل اللّغة إنّما هو تواضع واصطلاح"¹، وعلى هذا الأساس تكون اللّغة العامة قائمة على الاصطلاح، وتكون المصطلحات هي الأخرى قائمة على الاصطلاح ولكن من نوع خاص، لأنّ اللّغة عامة يكون الاصطلاح فيها بين عموم المتكلمين ويكون الاتفاق كذلك شاملاً لا يحدث بعده تغيير أو تحريف، حيث لا يمكن استبدال معاني لكلمات من المعاجم عشوائياً أو تلقائياً، بل هي معاني تمّ الاتفاق عليها، فهي معاني توظف بما عرف عند العامة من مستعملها.

¹ أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، (الجزء الأول)، تحقيق، محمد علي النّجار، قدّم هذه الطبعة، عبد الحكيم راضي، عن سلسلة الدّخائر التي تصدرها الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2002، (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، 1952)، شركة الأمل للطباعة والنشر، ص 40.

أمّا المصطلح فهو اصطلاح خاص عند فئة مخصوصة وفي مجال معرفي محدد، لأنّ المجال المعرفي له أهمية كبرى في تحديد وضبط المفهوم لأنّ هناك مصطلحات تتفق في التسمية ولكن تختلف من حيث المفهوم، ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر، "مصطلح (الإسناد) الذي انتقل من علم الحديث إلى علم النحو؛ فهو عند النحاة يدلّ على العلاقة الرابطة بين عناصر الجملة، أمّا عند علماء الحديث فهو الرواية، أو التثبت من الرواية".¹ كذلك نجد مصطلح (العملية) الذي اقتحم مجالات معرفية مختلفة، فيطلق عملية تعليمية في المجال التعليمي، وعملية عسكرية أو حربية في المجال العسكري، وعملية جراحية في مجال الطب، وعملية حسابية في المجال الرياضيات... فاللفظ يطلق على الكلمة والمصطلح ولكن الكلمة لفظ ينتمي إلى اللغة العامة التي يقابلها المعنى، أمّا المصطلح فهو لفظ من نوع خاص ينتمي إلى لغة خاصة يقابلها المفهوم.

إذا حاولنا التّدقيق في طبيعة اللفظ سواء الكلمة أو المصطلح لوجدنا أنّ المصطلح يتحدد من خلال العلاقات التي يقيمها مع مجموع المصطلحات التي تنتمي إلى مجال معين، أمّا الكلمة عندما تكون منعزلة عن التركيب كمفردة واحدة يتجلى معناها بما اتفق عليه في كلّ المعاجم اللّغوية، أمّا إذا وجدت داخل سياق فتأخذ دلالات مختلفة، ولكن بطبيعة الحال لا يخرج من دائرة اتفاق العامة. والأمثلة على ذلك كثيرة قد نذكر منها كلمة " العين " التي ترد بمعاني مختلفة باختلاف السياقات:²

- 1 - يشكو زيد من ألم في عينه اليسرى ← العين في المثال (1) تدلّ على حاسة البصر
- 2 - لم تجد هند عيننا بالدار ← في المثال (2) تدلّ على إنسان واحد من الأهل.
- 3 - حضر عين القوم الحفل ← في المثال (3) تدلّ على السيد أو الشّريف.

¹ أحمد خالدي، المصطلح والكلمة من المفهوم إلى المعنى، الموقع الإلكتروني: www.m-a-arabia.com

² أعضاء شبكة تعريب العلوم الصّحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصّحية والطبية، فاس، المغرب، 2005، ص 32.

- 4 - ضجر بكر من عين تلاحقه. ← العين في المثال (4) تدل على الجاسوس.
- 5 - وافق الطبيب عينه على الدواء. ← في المثال (5) تدل على معنى التوكيد (نفسه).
- 6 - ينصح الأطباء بعدم النظر إلى عين الشمس ← في المثال (6) تدل على شعاع الشمس.
- 7 - شربنا من عين ماؤها عذب ← في المثال (7) تدل على منبع الماء.
- 8 - عجز المريض عن إدخال الإبرة في عين الإبرة. ← في المثال (8) تدل على ثقب الإبرة.

فالتوسّع الدلالي الذي تعرفه الكلمة في اللغة العامة يظهر مرة بمعنى حقيقي، أي مباشر بدون قرائن لفظية، وقد يظهر بمعنى مجازي غير مباشر يعتمد كلياً على القرائن اللفظية التي تساعد على الكشف عن المعنى، ويتشكل من خلال الإستعارة والكناية والمجاز والتشبيه... ويدخل ضمن هذا التشكيل حتى الحُكم والأمثال. ولهذا نجد أنّ الكلمة يتغير معناها بتغير السياقات، كذلك المصطلح يتغير مفهومه كما أشرنا إلى تغير المجال العلمي. فإذا كانت المصطلحات والكلمات هي دوال لمدلولات فهي تختلف من حيث البناء والمرجع والوظيفة، وحتى الشكل المعجمي. فالمصطلح هو ناتج عن العلاقة الموجودة بين المفهوم والتسمية، وهي علاقة واضحة المعالم لا تشوبها أي شائبة. أمّا الكلمة فهي علاقة بين الدال هو اللفظ (الصوت)، والمدلول (المعنى)، وهي اعتباطية بين الاسم والمسمى غير واضحة وليس مفسرة. ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:

اللفظ

= الكلمة

المعنى

المفهوم

المصطلح =

التسمية

فإذا نظرنا إلى المصطلحات والكلمات من منظور التشكيل البنائي لهذه الوحدات اللغوية، يتبين لنا البعد الوظيفي الذي تنشئه داخل النظام اللغوي كمنطلق مرجعي لمختلف الاستعمالات الممكنة في الخطاب الخطي والشفوي، فعلاقتها تفاعلية تؤسس لجملة من القواعد اللغوية في العملية التواصلية، فالمصطلحات تقوم على واقع معرفي مسبق ومثبت وتمثل في تلك الوحدات المعجمية التي تقوم بدورها بتثبيت المعرفة وإتاحة المجال لابتداع مصطلحات جديدة. فالمصطلحات لا تعرف إلا من خلال تماثل الكلمات وذلك عن طريق ما يسمى "بالتعريف المصطلحي" الذي يتأسس من كلمات لتوضيح مفهوم هذه المصطلحات. أما الكلمات لا يمكنها تحقيق مختلف المعاني إلا من خلال "التطبيق المصطلحي" الذي يحتكم إلى التركيب في تنظيم الخطاب.

فالتفاعل الدينامي الحاصل بين المصطلحات والكلمات يعكس مدى تطور المعارف في تسهيل عملية التواصل، "باعتبار الكلمة بمثابة الوحدة الأساس في علم الألفاظ (الألسنية)، والمصطلح بمثابة الوحدة الأساس في علم المصطلحات... فوضع تسميات مختلفة لإبراز ذلك التباين، فلدينا في علم المعجم (الجذر، الدال والمدلول)، ولدينا في علم المصطلح (المصطلح، التسمية، المفهوم)¹". فالكلمات تتحول من وحدة معجمية (عام)، إلى وحدة مصطلحية (خاص)، ومن المجال

¹Maria Térésa Cabré, Sur La Présentation Mentale Des concepts :Bases Pour Une Tentative De Modélisation: Dans Le Sens En Terminologie, Travaux Du C.R.T.T. Sous La Direction De Henri Bèjoint Et Philippe Thoiron, Lyon: Presses Universitaires De Lyon, 2000, P 23.

الأوسع إلى المجال الضيق، "ومن المرجع المرن إلى المرجع الصلّب" * ليصبح مصطلح يثبت واقع علمي محدد بمفهوم جدّ دقيق للغاية.

و تضيف ماريا تيريزا الاختلافات الموجودة شكلا و مضمونا بين المصطلح والكلمة، وحصرتها في النقاط التالية:¹

- شكل المصطلحات يخضع للمراقبة، بينما لا ينطبق ذلك على شكل الكلمات وترتكز عملية مراقبة التسميات على شرعية التدخل التي توصف أنّها عملية ضبط.
- تلجأ قواعد تشكيل المصطلحات إلى استعمال بُنى تختلف عن تلك التي تستخدم لتشكيل الكلمات فيما يتعلق بتواتر الاستعمال على الأقل.
- غالبا ما تُسندُ مفردات التّبت التعرّفني المصطلحي معنى واحد لكلّ مدخل، بخلاف المفردات المتعددة المعاني التي تطالعنا في المداخل المعجمية.
- تتصف التّعريفات المصطلحية بطابع وصفي أكثر بكثير من التّعريفات المعجمية.
- فمن المنظور التواصلي تختلف المصطلحات عن الكلمات باختلاف مستخدميهما، والمقامات التي استخدمت فيها والموضوع الذي تقدّمه ونمط الخطاب الذي اعتادت البروز فيه.

فالتّمييز بين المصطلح والكلمة من وجهة النظر الدلالية يقتضي معرفة العمل الوظيفي لكلّ من اللّفظين في تادية العملية التّواصلية، فالدّور الذي تضطلع به المصطلحات في الخطاب يتغلب على ذلك الذي تودّيه في سياق تنظيم المعارف، ولهذا فالمصطلحات لا يقتصر دورها على الجانب

¹Maria Térésa Cabré, Sur La Présentation Mentale Des concepts :Bases Pour Une Tentative De Modélisation: Dans Le Sens En Terminologie, pp.49,55.

* تتصف الوحدات المعجمية (الكلمات) بطابعها المرن من وجهة النظر التركيبية التعبيرية، باعتبار أنّ الكلمات تستطيع أن تتشكل بأشكال لغوية مختلفة، مرة تعمل كأسماء ومرة كصفات ومرة كأفعال، أمّا المصطلحات بطابعها الصلّب لا يمكن لها ذلك، فهي لا تتحول إلى هذه الأشكال اللغوية بل بالعكس تأخذ شكل لغوي معين ومحدد غير قابل للتعدد اللغوي.

التنظيمي فحسب، بل يؤكد على أهمية التطبيق المصطلحي داخل السياق في بناء الخطاب، لأنّ "العمل على تصنيف المعارف وتسخيرها بواسطة المصطلحات هو خدمة العلم التي غرضها الممارسة العلمية بكلّ حيثياتها الفكرية والتواصلية".¹

وقد أشار الدكتور يوسف مقران إلى خصائص أخرى ينفرد بها المصطلح دون الكلمة، وتمثل في ما يلي:²

1- انتماء المصطلحات إلى صنف الأسماء غالباً بينما تنتمي الكلمات إلى كلّ الفصائل النحوية من أسماء وأفعال وحروف...

2- ترتبط معاني الكلمات بشخصية المتحدث وبظروف أخرى محيطية به، بينما في المصطلحات كثيراً ما تنصهر هذه المعطيات ولا نمسك إلاّ بالدلالة التي تشير إلى الشيء الذي هو موضوع الخطاب، فبالكلمات العادية يمكن أن نتعرف على شخصية المتحدث، أمّا المصطلحات فلا مجال لها لأداء هذه الوظيفة.

ومن هنا يمكن القول بأنّ التّكامل الفعلي الذي تجرّبه المصطلحات والكلمات، قد يحدث تفاعل حقيقي في تشكيل المعاني من الجانب الوظيفي، فالكلمات المجردة لها معنى في المعاجم، أمّا إذا تواصلت مع قريناتها ضمن سياق معين أحدثت علاقات بنوية أخذت أشكالاً دلالية مختلفة بنمط معين تفرضه التغيرات الحاصلة في البنى التركيبية. وهذا التّحول نجده كذلك في المصطلحات، حيث تنتقل من الجانب التّنظيري والتّنظيمي والتعريف إلى تفعيل وظيفي أكيد ضمن تركيب معين. فتصبح بذلك كلمات لمعاني بصورة شكلية ومفاهيم لمصطلحات بصورة ضمنية.

¹ خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 57

² يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم "مدخل نظري إلى المصطلحيات"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2007، ص22.

1-6 التعريف المصطلحي وتمايزه الوظيفي:

ترتكز الدراسة المصطلحية في أبعادها النظرية والمنهجية منها والوظيفية على عناصر فاعلة، تكمل بدورها بعضها البعض في نسق من العلاقات، "التكثيف فيما بينها مكونة أجزاء متضامنة تشكل بنية متلاحمة، يكشف من خلالها عن مضمون العلاقات القائمة بينها".¹ والتعريف هو حلقة من هذه الحلقات المتناسكة التي لا مناص من اعتمادها في العمل المصطلحي، وهو جوهر منهجية البحث في علم المصطلح، فهو الرابطة الحقيقي بين المفهوم (البنية التصورية)، والمصطلح (البنية اللفظية). فالدلالة الاصطلاحية هي الفيصل التي تحدد طبيعة المصطلح، والتعريف يحمل هذه الدلالة، فهو بطريقة أو أخرى "يقوم بإزالة الشوائب عن المصطلح المقصود، ذلك أن بعض المصطلحات قد تتشابه بل قد تتطابق من الناحية الشكلية، فيكون بذلك دور التعريف هو إزالة الغموض واللبس عن المصطلح".²

فالتعريف لغة مشتق من الجذر (عرف)، وفي معجم اللغة العربية "عَرَفَ الشيء: حدد معناه بتعيين جنسه ونوعه وصفاته (...)", والتعريف بالشيء يقيم معلومات عنه (...) أو تحديد مفهومه الكلي بذكر خصائصه ومميزاته"³. "أما التعريف اصطلاحاً فهو يختلف من حقل معرفي إلى آخر، فهو "عند المنطقيين والمتكلمين هو الطريق الموصل إلى المطلوب التصوري، ويسمى معرفاً بكسر الراء المشددة، وقولا شارحاً أيضاً، ويسمى "حدّاً" أيضاً عند الأصوليين وأهل العربية"⁴.

¹ ينظر: صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، ص 121.

² سهام ضامن، مصطلحات علم التركيب عند تمام حسان، دراسة وصفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم،

تخصص تعليمية اللغة العربية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، السنة الجامعية: 2018 / 2019، ص 67.

³ عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، المجلد الثاني، ط1، 2008، ص 1485، 1486 مادة (عرف).

⁴ محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلم، ج1، ص 482.

*الحدّ: عند الأصوليين مرادف للمعرّف بالكسر وهو ما يميز الشيء عن غيره، وذلك الشيء يسمى محدوداً، ومعرّفاً بالفتح، ويقال: ضيق مجاله، ووضعه ضمن حدود... حدّ الأرض: وضع فاصلاً بينا وبين ما يجاورها، ينظر في هذه المسألة إلى التهانوي في

قال المنطقيون في هذا الشأن: " لا بد في المعرف من مميّز، فإن كان المميّز ذاتيا يسمى المعرف " حدًا "، وإن كان عرضيا يسمى المعرف " رسماً "، وإن اجتمع المميزان يسمى رسماً أكمل من الحدّ، وكلّ من الحدّ والرسم إن ذكر فيه تمام الدّاتي المشترك بينه وبين غيره المسمى بالجنس القريب فتام، وإلاّ فناقص"¹. ومن هنا نشير إلى أنّ مطابقة التّصورات لما هو موجود في الحقيقة فهو تام، أمّا إن كان من طرف التّصور بلا مقابل في الوجود، فقد يكون ناقصا في تحديد كلّ الخصائص والمكونات. والغرض منه هو تحديد وتمييز ما هو ذاتي داخل حقيقة المعرف، وما هو عرضي خارج عن حقيقته. وبالتالي يكون التعريف المصطلحي له أهمية في إبراز العلاقة بين المفهوم والمصطلح، فيه يتمّ الكشف عن خصائص المفهوم المقصود وتمييزه عن باقي المفاهيم الأخرى مع تحديد التقارب الموجود بينها، فالتعريف يعدّ أهمّ مكوّن من مكونات البنية الصّغرى سواء في المعجم العام أو المعجم الخاص.

فالتعريف المصطلحي على أهميته يخضع في الأساس إلى قواعد المنظومة المفاهيمية، التي تحدد بدورها طبيعة الوظيفية من خلال الموقع الذي يحتله والذي يستند إلى المرتكزات النظرية المصطلحية كمنطلق لتأسيس العملية المصطلحية، "فالتعريف بالنسبة للمصطلحي هو عملية تقوم على تحديد مجموعة الخصائص الداخلة في المحتوى (la compréhension) المفهوم"²، ونتيجة هذه العملية هي قضية تحدث معادلة دلالية بين المصطلح، أي المعرف وجملة المحددة له. فالدور الذي يؤديه التعريف

كشاف اصطلاحات الفنون ج1، (مادة حدّ)، ص 624، وكذلك أيضا إلى مختار عمر أحمد في معجم اللغة العربية المعاصرة (مادة حدّ)، ص 455.

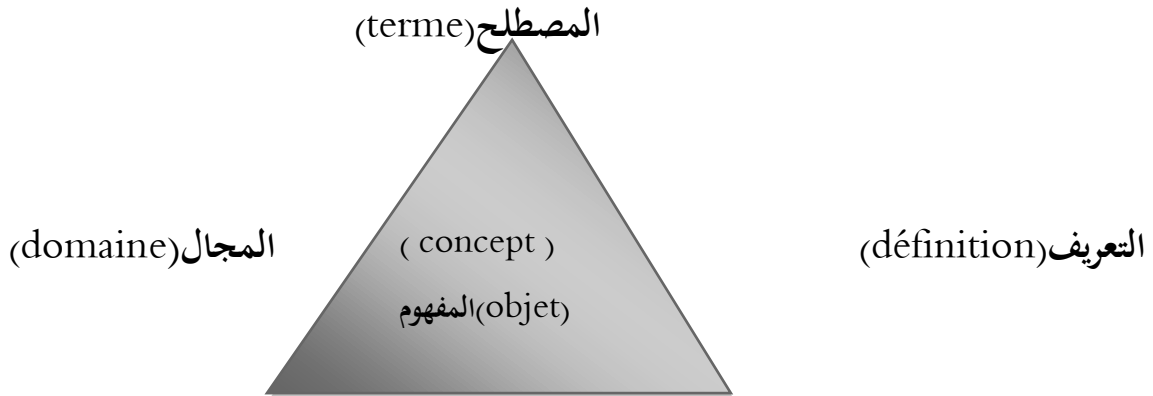
* الرسم: في اللغة هو العلامة، وعند المنطقيين قسم من المعرف مقابل للحدّ ومنه تام وناقص. فالرسم التام ما يتركب من الجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك أو بعرضيات تختص بجملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الإنسان: إنّه ماشعلى قدميه عريض الأظفار بادي البشرية، مستقيم القامة، ضحّاك بالطّبع. وعند الأصوليين أخصّ من الحدّ لأنّه قسم منه وقد سبق. ينظر كذلك: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ج1، (مادة رسم)، ص 861.

¹ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ص482.

² Bruno de Bessé, La définition Terminologique, actes du colloque « La définition, centre d'études du lexique, université paris-nord, 18-19 novembre 1988, Librairie Larousse paris 1990, pp. 253-254.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

ضروري في تمييز المفاهيم العلمية وتحديدتها وذلك بتعيين المفهوم "بالشرح والتوضيح"، حتى يتسنى للقارئ التفريق بين المفاهيم المتقاربة وإدراك العلاقات التي تربط المفاهيم فيما بينها، والتي تتداخل وتتقاطع في الاستعمال إلى حدّ ما، خاصة إذا كان الميدان واحد والتخصص العلمي مشترك. فالدقة العلمية تفرض ضبط المعطيات وتوجيهها من خلال تحديد المفهوم في دائرة التعريف، لهذا يحتلّ التعريف موقعًا هامًا داخل البنية المصطلحية، ويجعله **دوبيسي (De Bessé)** أحد ركائز المثلث المصطلحي (Triangle Terminologique)، وهو مبين في الشكل الآتي:¹



المثلث المصطلحي عند برنو دوبيسي

فمن خلال هذه العلاقات التفاعلية التي تحدثها هذه العناصر فيما بينها داخل البنية المصطلحية، وانطلاقاً من "بؤرة التفاعل" (المفهوم) يحدث امتداد وظيفي أو تكامل وظيفي بين هذه العناصر، بحيث يرتبط التعريف بالمفهوم وليس المصطلح ولا الشكل الخارجي، فإذا تغير المفهوم تغير التعريف حتى ولو بقيت التسمية على حالها. كما يرتبط التعريف كذلك كما أشرنا سابقاً بالمجال العلمي، لأنّ هذه العلاقة "تلغي كلّ الالتباسات المحتملة بين المصطلح والتعريف خصوصاً في حالة

¹ Bruno de Bessé, La définition Terminologique, P.254.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

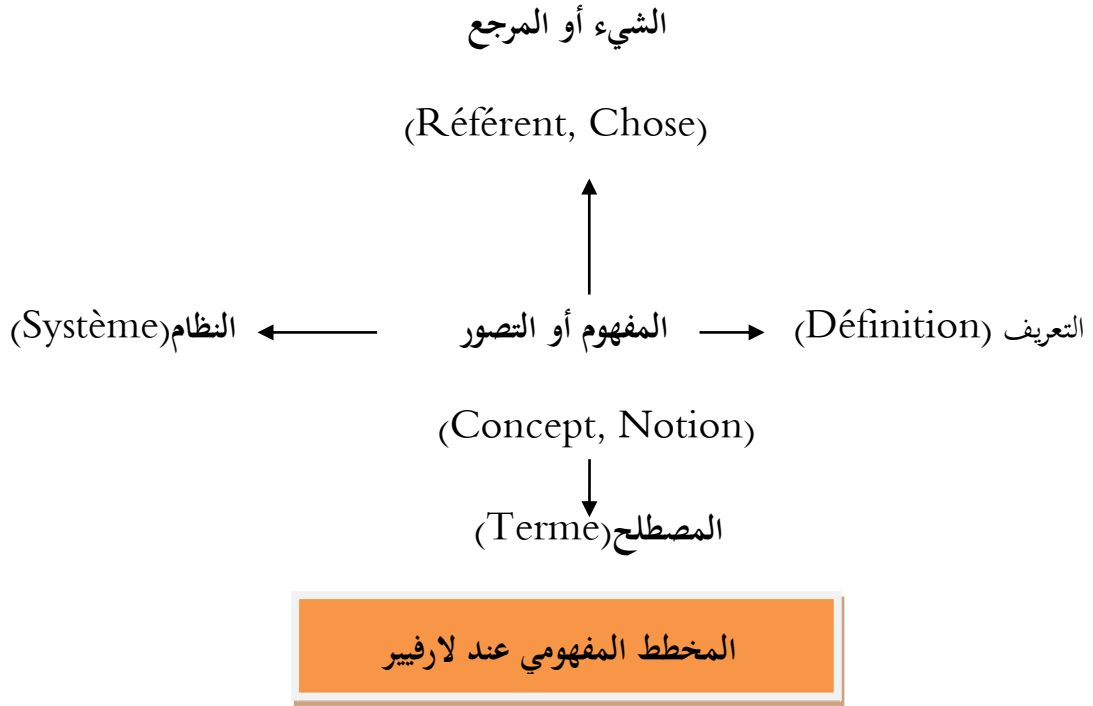
المصطلح المشترك لفظه في قطاعات معرفية متعددة، حيث تصبح الإشارة إلى المجال جزء لا يتجزأ من التعريف.¹ ولنا "في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" نماذج عديدة في اختلاف التعاريف للمصطلح الواحد وذلك حسب المجال الذي وظف فيه، حيث نجد المصطلح "السالم" عند الصّرفيين مرادف الصّحيح، وهو اللفظ الذي في مقابلة الفاء والعين و اللام منه حرف علة ولا همزة ولا تضعيف...وعند الأطباء هو الصحيح...وعند أهل العروض يطلق على البحر الذي لا زحاف فيه، وعند النحويين ما ليس في آخره حرف علة سواء كان في غيره أو لا، وسواء كان أصلاً أو زائداً، فيكون "نصر" سالماً عند الطائفتين، ورمى غير سالم عندهما، وباع غير سالم عند الصّرفيين، وسالماً عند النحويين.²

يشكل المفهوم والشيء المحور المركزي لمنطلقات العملية المصطلحية في توافق لتأسيس الترابط الوظيفي بين العناصر الخمسة التي أشار إليها دوييسي (De Bessé). فالمفهوم يتولد نتيجة بناء تصور الذهن للشيء الموجود بالخارج، وبالتالي يتم استخلاص كل الخصائص والصفات التي يتميز بها هذا المفهوم مع الإمام بكل الخصائص المشتركة التي تربطه مع مفاهيم أخرى حتى يتم تمييز مفهوم عن غيره وبالتالي تسميته بمصطلح مناسب لهذه الحمولة. وقد أشارت لاريفيير (Larivière) إلى هذه العلاقات التفاعلية بين هذه العناصر في قولها: «يُعرف المفهوم بأنه تمثيل ذهني للمرجع (الشيء)، يعبر عنه بواسطة مصطلح ويحدّد عن طريق موقعه داخل نسق منظم من العلاقات، وعن طريق

¹ أعضاء شبكة تعريف العلوم الصّحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصّحية والطبية، ص 126.

² محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1، ص 923.

التعريف أيضا».¹ وقد استطاعت لاريفيير وضع أنموذجا خاصا بها، جسدت فيه هذه العلاقات الموجودة بين هذه العناصر فيما أسمته بالمخطط المفهومي وهو موضح في الشكل التالي:²



1-6-1 خصائص التعريف المصطلحي:

إذا كانت المفاهيم تُكشف حقائقها العلمية بواسطة التعاريف، فإنّ المجال المصطلحي يُعرف بتميزه في بناء تعاريفه، وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات الجوهرية التي ينفرد بها عن بقية التعاريف الأخرى المعجمية منها والموسوعية، فالجبال ضيق لا يحتمل التوسع ودقيق بعيد عن كلّ الاحتمالات،

¹ Louise Larivière, «Comment formuler une définition terminologique ?», Meta journal des traducteurs (Montréal), vol.41, N3, 1996, P.409.

² Ibid, P.410.

فالتعاريف تركز على طبيعة المفهوم، بناءً¹ كان أو وحدة وعلاقته بالمرجع (الأشياء الخارجية)، أو ما يسمى الخبرة التصورية التي تساعد على التكيف مع المستجدات انطلاقاً من المعطيات الموجودة سابقاً، فتغير العملية بمتغيرات أخرى تستدعي استحضار الخبرة المفهومية السابقة من أجل تحديد بالضبط البناء الحقيقي للمفاهيم العلمية المناسبة. وتوزع هذه الخصائص إلى نمطين رئيسيين:

أ- خصائص مجالها الصياغة اللغوية:

يستند هذا النمط من الخصائص إلى الأسس العلمية الخاصة بمقاييس اللغة الخاصة من أجل بناء تعريف مصطلحي يتوافق والخطاب العلمي:

- **خاصية البساطة:** يقتضي المضمون التعريفي تجنب التعقيد في اختيار الكلمات وتجنب كل ما لا يضيف معلومة مفيدة في تمثل حقيقة المفهوم، ويكون بأقل ما يمكن من العبارات وكل زيادة ليست في محلها تكون من باب الحشو لا غير.

¹ اعتبار المفهوم (بناء ذهني)، وردت عند بعض الفلاسفة الغربيين من أمثال كانط (Kant)، وفيلبر (Felber)، حيث يقول كانط: «المفهوم هو بناء ذهني يتشكل انطلاقاً من المفاهيم الخالصة»، وقد تبني فيلبر (Felber) فكرة البناء فيقول في هذا الشأن كذلك: «المفهوم بناء ذهني مشتق من الأشياء». فعملية البناء حسب ما ورد في التعريفين تستند إلى المرجعية المفهومية الحاصلة في الأشياء الموجودة في الخارج، أي البناء المفهومي لا يتم من عدم، وإنما هو تحصيل حاصل لمفاهيم أولية تشترك هي الأخرى مع المفهوم الجديد في سمات وجزئيات معينة تساعد بدورها في تشكيل وبناء المفهوم. وللاستزادة في هذه المسألة ينظر إلى:

(-Skora Setti, **La relation concept- objet autour des définition de termes (Définitions de termes français- anglais)**, thèse de doctorat en langue littérature et civilisation anglaises et nord- américaines, Univ- paris,1990,p57.

- Helmut Felber, **Basic principles and methods for the preparation of terminology standards,**(principles & practices), ASTM committee on terminology, Toronto,(ed. American Society for Testing & materials),Canada 23 June 1982,p.04.

-خاصية الوضوح: تهدف هذه الخاصية إلى استعمال الكلمات التي لا تُبس فيها ولا غموض، والتي لا تحمل أكثر من معنى وبعيدة عن كلّ غرابة ووحشية¹، التي يندر استعمالها حتى وإن كانت "اللفظة حسنة مستغربة لا يعلمها إلاّ العالم المبرّر والأعرابي القحّ فتلك وحشية"². ويدخل ضمن باب الغرابة كلّ الاستعمالات المجازية، من استعارة وكناية وتشبيه وتورية... وكلّ الكلمات التي تكتسي معاني غير مباشرة. "فواضح الكلام الذي يفهمه كلّ سامع عرف ظاهر الكلام"³

ب- خصائص تنظيم المحتوى:

- اجتناب ذكر المصطلح: تفيد هذه الخاصية بعدم تكرار المصطلح المعرف في الإطار التعريفي، وبالتالي إذا ذكر في المحتوى التعريفي يكون غير مستوف لأحد شروط تنظيم المحتوى المفهومي. لأنّ المصطلح المكرر لا ينبغي أن يضمن عناصر محتوى التعريف.

- اجتناب التعريف بالمرادف: قد يفقد التعريف خاصيته إذا اقترن بمرادف للمصطلح المعرف، لأنّه يخلو من صفة الوصف المفهومي، ويتعدد المعرف بحسب اختلاف اعتبارات، فيظن أنّها مترادفة ولا تكون كذلك، فقد يختلفان من حيث الوصف، "كقولنا (السيف) و(الصّارم)، فإنّ الصّارم دلّ على موضوع موصوف بصفة الحدة، بخلاف (السيف)...ومنه (الصّارم) و (المهند) فإنّ: أحدهما يدلّ على(حدته)، والآخر يدلّ على (نسبته)⁴، ومن ذلك أن يكون أحدهما: بسبب الوصف والآخر:

¹ قال ابن رشيق القيرواني في العمدة «الوحشي من الكلام ما نفر عن السمع» ينظر: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، مكتبة دار التراث، مصر، ط3، الجزء الأول، 2008، ص233.

² المصدر نفسه، ص 233.

³ المصدر نفسه، ص 235.

⁴نسبته: أي إلى بلاد الهند، فالمهند هو السيف المطبوع من حديد الهند. ينظر: أبو حامد الغزالي، معيار العلم في المنطق، المحقق، أحمد شمس الدين، مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2013، ص55.

بسبب وصف الوصف.¹ إذن فالمرادف لا يحمل نفس الخصائص التي يحملها المعرف وبالتالي لا يمكن وصف مفهومه إطلاقاً ولهذا يستبعد التعريف بالترادف.

- اجتناب التعريف بالجنس البعيد: إذا كان من أولويات التعريف هو إشراك ذهن المتلقي بما هو معلوم وواضح، ولهذا يعتمد في التعريف سواء في الجنس أو النوع أو الفصل بما هو قريب حتى يتضح الفهم بسهولة وبدون عناء في التفكير، ولهذا يكون أقرب جنس في ابتداء التعريف هو الحاصل دون البعيد. وتعدّ هذه الخاصية هي الأساس المعتمد في التعريف المصطلحي. وفي هذا قول ابن سينا:²

"إذا أردت أن تحد حداً فرتب الجنس القريب جداً"

1-6-2 التعريف المصطلحي والتعريف المعجمي:

قد يتفق أهل الاختصاص في المجال اللساني على اختلاف اتجاهاتهم ومرجعياتهم الفكرية على إدراج التعريف المصطلحي في موقع متميز داخل البنية المصطلحية، وهذا راجع إلى طبيعة المجال العلمي وخصوصيته، وعملية إسناد الوظيفي في بناء التعريف التي تخضع بدورها إلى معايير جدّ دقيقة "تخصّ معايير الاستعمال (critère d'usage)، ومعايير المحتوى المفهومي (de critères contenu notionnel)، ومعايير النسقية (critères systématisation)³. فكلّ المعطيات والمتغيرات الحاصلة في هذا التعريف تختلف في منهجيتها ووظيفتها عن التعاريف الأخرى. ولهذا نجد راي ديوف (Rey Debove) تميز بين التعريفين، حيث ترى "بأنّ التعريف المعجمي هو تعريف تفسيري (Explicative)، أمّا التعريف المصطلحي فهو تعريف بنائي (Constructive)، معللة

¹ الغزالي، أبو حامد، معيار العلم في المنطق، ص55.

² أبو علي ابن سينا، منطق المشركين والقصيدة المزدوجة في المنطق، تصحيح ونشر المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، 1910، ص17.

³ Gabriel Otman, **Les représentations sémantiques en terminologie**, Ed.

Masson, Paris.1996, p.19.

ذلك بقولها: «إنّ التعريف المعجمي... لا يمكنه أن يكون بنائياً، لأنّه لا يقصد إسناد معنى اصطلاحى لكلمة دالة على مفهوم ناشئ (التعريف الإجرائي للعلوم)¹»².

فالتعريف بالنسبة للغوي يختلف كلياً عن التعريف عند المصطلحي، فالتعريف اللغوي يستند إلى موقع الكلمة في السياق اللغوي، أمّا التعريف المصطلحي فهو تحديد ماهية المفهوم خارج اللغة، وبالاعتماد على المرجع (الشيء الخارجى). فالذي يقع على عاتق التعريف المعجمي هو "تحقيق ما بين الأدلة اللغوية من فروق تمييزية في الدلالة بالنظر إلى ما بين الوحدات المعجمية من تمايز وتخالف في إحدى خصائصها الأساسية"³. والتعريف المصطلحي ليس كغيره من التعريفات الأخرى التي تتعدد فيها الدلالات " إذ ليس تعريفاً لغوياً بل تعريف منطقي، والتعريف المنطقي في جوهره تحديد ماهية المسمى، فإنّ قوامه الإخبار عن خصائص المسمى كالجنس، أو النوع، أو ماله صلة بالهرمية المقولية التي ينتمي إليها"⁴.

1-6-3 التعريف المصطلحي والتعريف الموسوعي:

لقد أثبتت الأبحاث المصطلحية المعاصرة أنّ هناك علاقة ترابط بين التعريف المصطلحي والموسوعي، إلا أنّ الترابط جزئي غير تام قد يلتقيان في جزئية الوصف التي تشمل السمات والخصائص. وهي خاصية قد يكتفي بها التعريف الموسوعي وظيفياً، إلا أنّ التعريف المصطلحي يتعدى حدود التمييز ولا يقف عند خاصية الوصف فقط، بل يثبت موقعه داخل البنية المصطلحية

¹ التعريف الإجرائي: هو تحديد المفهوم، أو المتغير بذكر العمليات أو الإجراءات، أو الملاحظات التجريبية التي تدل عليه، واللازمة لدراسته. فمثلاً دافع الجوع، هو عدد ساعات الحرمان من الطعام. ينظر في هذه المسألة: التّحراوي صبحي متولي، التنظير للمصطلح في الخطاب التربوي الإسلامي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع32، 2016، ص216.

² Rey. Debove. Josette, **Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français**, Ed Mouton, Paris, 1971, p.221.

³ إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2010، ص158.

⁴ المرجع نفسه: ص 104-105.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

بالتعريف عن تلك الخصائص الجوهرية والسمات الأساسية للمفهوم، ويضبط بدقة الفروقات المختلفة بين المفاهيم المتقاربة ليتضح المفهوم المراد بشكل جلي.

فالتعريف الموسوعي وصف على أنه " تعريف شمولي يتميز بالوصف المسهب للمدخل والاشتمال على عدد من الأركان، كأن يعرض للفظ باعتباره مصطلحا علميا، أو يشير إلى ذات موصوفة بأثر تاريخي أو فكري تقتضي الحاجة التربوية توضيح معالمة بإعطاء معلومات عليه"¹. ففي نظر راي دييوف (Rey Debove)، "التعريف الموسوعي أقرب إلى الوصف منه إلى التعريف، لأنه يجمع بين الخصائص الجوهرية والعرضية، مع أن الخصائص العرضية ليست لها أهمية في تمثيل حقيقة المفهوم"². فالتعريف الموسوعي بذكر الخصائص الجوهرية فقط، لا يمكن تطبيقه مع كل مفاهيم العلوم، وإنما تتطلب بعض مفاهيم العلوم والتقنيات نماذج أخرى من التعريف، نحو التعريف الوظيفي (définition fonctionnelle)، والتعريف القائم على تجميع الخصائص (définition par listes des propriétés). وهذا يكثر وروده في حقول التقنيات والعلوم الصحية والعلوم الإنسانية، نحو علم الاجتماع واللسانيات"³.

ولهذا قد يظهر التعريف الموسوعي بتنوع في الممارسة التعريفية المصطلحية بما يسمى التعريف الموسوعي ذو الطابع الوظيفي. ويظهر هذا النوع من التعريف بصورة جلية في لغات العلوم الصحية، ولنا مثال في مصطلح "أنسولين" (insuline)، "أنسولين هرمون يفرز من خلايا بيتا في جزيرات لانغرهاس في البنكرياس، وهو يتألف من سلسلتين بروتينيتين ويعمل على تنظيم استقلاب السكر، وهو يفرز استجابة لتناول السكر أو الحموضة الأمينية، ويعمل على تخزين الغلوكوز وقبط الحموضة

¹الأخضر ميدني بن حويلي، المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 169.

² Rey. Debove. j, **Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français**, p.228.

³ ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 124، 125.

الأمينية وتحريض اصطناع البروتين والشحوم. ويستخدم في معالجة الداء السكري¹. فالمبادئ الأساسية في التعريف الموسوعي التي تأخذ من الوظيفة منطلقاً لها مبنية على إبراز الأداء الوظيفي لعناصر المفهوم

2- علم المصطلح (المصطلحية) (Terminologie) التأسيس والمفهوم:

لقد عرفت النهضة العلمية ميلاد علم جديد في الساحة المعرفية يدعى المصطلحية أو علم المصطلح (Terminologie)، وقد ظهر اهتمام المختصين جلياً بهذا العلم وذلك للتعبير عن المستجدات الحديثة في العلوم المختلفة، حيث ينتهج في مرتكزاته ومنطقاته إلى بناء الأسس العلمية لوضع المصطلح، والآليات الكفيلة بتوحيده. "وهو يعنى بوضع نظرية للاصطلاح ومنهجيته لوضع المصطلح ورصد تطوره، كما يهتم بتجميع المعلومات المرتبطة بالمصطلح ويعمل على تقييسه عند الاقتضاء، ويعنى أيضاً بدراسة علمية لتسمية المفاهيم التي ينتمي إلى ميادين مختصة ووظيفية من النشاط البشري"².

كما يعرف علم المصطلح (Terminologie) بأنه "الدراسة العلمية للمفاهيم وللمصطلحات التي تعبر عنها في اللغات الخاصة"³. "وهو أحد أفرع علم اللغة التطبيقي، وهو من أظهر العلوم اللسانية وأكثرها أهمية لارتباطه بالعلوم كلها لأنه يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها، ولكون التقدم العلمي قد أحوج إلى قدر كبير من المصطلحات التي لا بد منها لتظهر تلك العلوم إلى حيز الوجود"⁴. إذن هو علم يبحث في العلاقة الموجودة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات

¹ Kassem Sarah, **Acadimia medical dictionary**, academia Beirut, Lebanon, 1999, p76

نقلاً عن أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 125.

² مختار درقاوي، استثمار التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني، مجلة اللسانيات العربية، ع2، 2015، ص56.

³ علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، ص11.

⁴ ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2008، ص

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

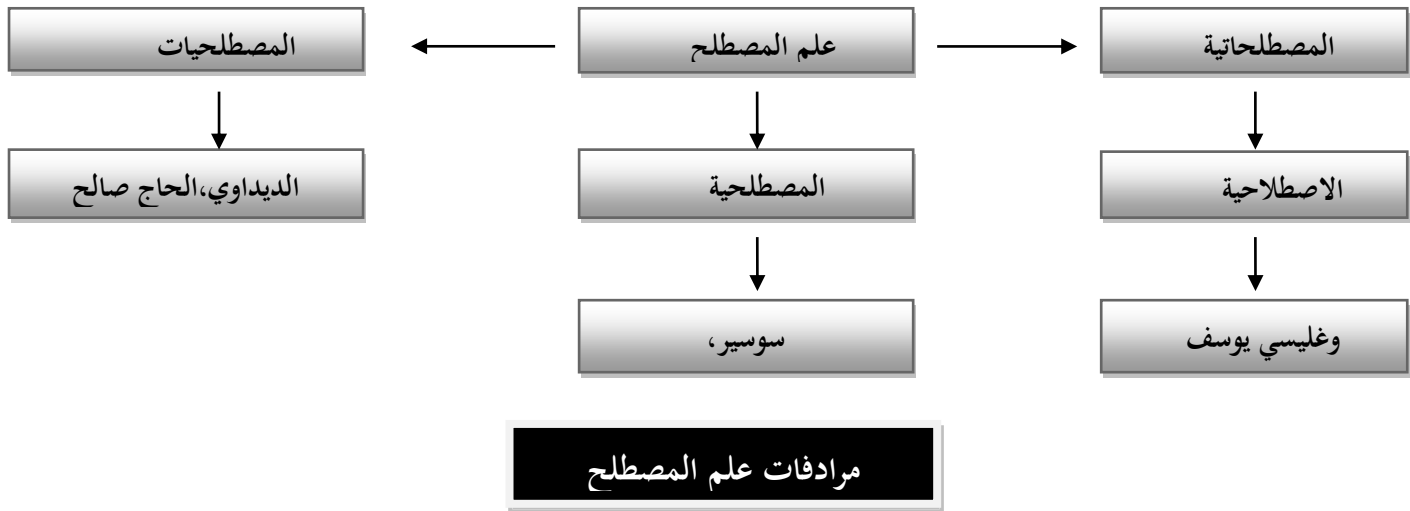
اللُّغوية التي تعبر عنها. يهتم بالمصطلحات وكيفية ربطها بمفاهيمها الحقيقية داخل مجال من المجالات العلمية. ويعرف أيضا بأنه "حقل المعرفة الذي يعالج تكوين التّصورات وتسميتها سواء في موضوع حقل خاص أو في جملة حقول المواضيع"¹. وبهذا ينطلق علم المصطلح من تحديد المفاهيم العلمية ليصل إلى المصطلحات اللُّغوية التي تعبر عنها.

وقد حدد أوغين فوستر (EUGEN WUSTER) طبيعة هذه الدّراسة العلمية التي يهتم بها علم المصطلح، حيث يرى "بأنّه يدرس طبيعة المفاهيم وخصائصها وعلاقات بعضها البعض، ونظمها ووصفها وطبيعة المصطلحات ومكوناتها وعلاقاتها الممكنة واختصاراتها، والعلامات والرّموز الدالة عليها (...)"، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات ومفاتيح المصطلحات الدولية، وتدوين المصطلحات ووضع معجماتها ومدخلها الفكرية من حيث تتابعها وتوسيعها"². ومن التّسميات المقترحة لعلم المصطلح كمرادفات نجد: المصطلحية، المصطلحاتية والاصطلاحية، المصطلحيات، علم المصطلحات. ونشير من خلال هذا التقارب المصطلحي لعلم المصطلح أنّ المصطلحاتية أو الاصطلاحية (Néologie) هي أشدّ المصطلحات التصاقا بعلم المصطلح (Terminologie)، فأصبح بعض الراسخين في علوم اللُّغة لا يفرقون بينهما من حيث المفهوم. وقد اعتمدت هذه المرادفات، وتمّ توظيفها بشكل جلي في ميدان علم اللُّغة كما هو موضح في الشّكل:

¹ معجم مفردات علم المصطلح (مواصفات إيزو رقم 1087)، ترجمة: هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، ضمن مجلة (اللسان العربي)، الرباط، ع، 24، 1985، ص 223.

² ينظر: محمود فهمي الحجازي، الأسس اللُّغوية لعلم المصطلح، دار غريب، د.ط، د.ت، ص، ص 19، 20.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس



نشير في منعطف علمي إلى مخالفة الوضع المصطلحي عند عبد السلام المسدي الذي يخالف الجميع في صنيعه الذي يقابل المصطلح (Néologie) بالمصطلح العربي (علم المصطلح)، (Terminologie) بالمقابل العربي (المصطلحية). حيث يقول في هذا الشأن: «تولد نهج جديد في البحث مداره علم المصطلح (Néologie) من حيث يعالج نشوءها ضمن نسيج اللغة. غير أنّ رديفاً يلامس هذا الحقل الاختصاصي قد يبدو ملابسا إيّاه، وليس الأمر كما يبدو ونعني المصطلحية. فهذه علم يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كلّ فرع معرفي، فهو لذلك علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع السعي إلى التحليل التاريخي. أمّا علم المصطلح فهو تنظيري في الأساس، تطبيقي في الاستثمار (...). فبين علم المصطلح (Néologie) ومصطلحية العلم (Terminologie de la science) فرقا بين المعجمية (Lexicologie) والقاموسية (Lexicographie)»¹.

ومن الذين استخدموا مصطلح (المصطلحية) للدلالة على مصطلح (علم المصطلح) نجد كذلك عبد القادر فاسي الفهري قائلا: «ألا أنّ التجربة أثبتت أنّ الممارسة العفوية لا تكفي، وأنّ توليد

¹ عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص22.

وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا هو المصطلحية»¹. كما استخدمها **خالد اليعبودي** قائلا: «لعله بات من المقرر لدينا فضل اللسانيات الحديثة في تبلور المصطلحية (Terminologie)، ووصولها إلى حد العلم المتكامل بالدراسات الغربية»². ومن خلال اطلاعنا على قضايا المصطلح اللساني عند الدكتور **عبد السلام المسدي** وجدنا سبب ميول الدكتور في اختيار مصطلح (المصطلحية)، مقابل لمصطلح الأجنبي (Terminologie) هو تأثيره ببعض الدراسات الغربية* التي تجد المصطلح (Néologie) أنسب لمصطلح (علم المصطلح). ولكن الرّاجح على الأكثر في التّوظيف هو مصطلح (علم المصطلح) الذي يقابله بالأجنبية (Terminologie) .

وقد أشار **الدكتور علي القاسمي** أثناء تطرقه إلى الدراسات الغربية التي تناولت قضية علم المصطلح والتي ميّزت بدورها بين فرعين من هذه الدراسة، "الأولى (Terminology)، (Terminologie)، والثاني (Terminographie, Terminography)، فالأول هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، والثاني هو العمل الذي ينصبّ على توثيق المصطلحات وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصة إلكترونية أو ورقية"³. وهنا يكمن دور اللغة المكتوبة في صياغة المصطلح من أجل تحديد المفاهيم

¹ عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، ط1، دار توبقال، دار البيضاء، المغرب: 1985، ص 395.

² إدريس بقالي، إطلالة على كتاب "المصطلحية" للدكتور خالد اليعبودي على الموقع: atida.org .

* من الدراسات الغربية التي تأثر بها الدكتور عبد السلام المسدي في اختياره لمصطلح (Néologie) مقابل لمصطلح (علم

المصطلح) نذكر من بينها: - Louis Guilbert :La néologie scientifique et technique

Ghr.Marcellesi :Néologie et fonctions du langue.

-Alain Rey :La Terminologie :réflexions sur une pratique et sur la théorie.

- Ph.Dresco : Traitement informatique de la néologie.

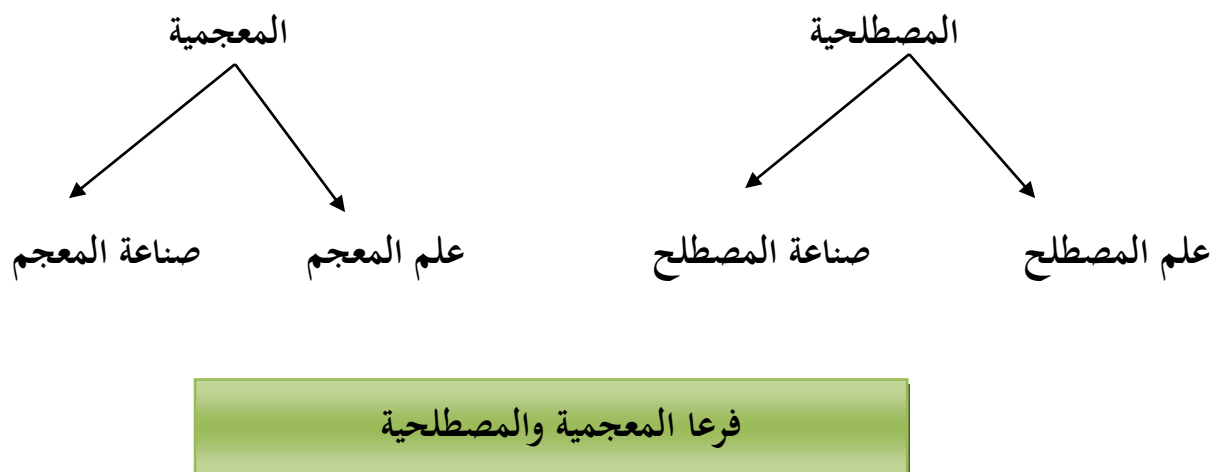
- Daniel Baggioni : Dirigisme linguistique et néologie.

³علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاتها العلمية، ص 301،302.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

العلمية، فكما أنّ المستويات اللغوية تبرز أهميتها في الكشف عن المعاني، فهي كذلك تحدد وتميّز بين طبيعة المفاهيم. ولعلّ من الأوائل الذين ميّزوا بين هذه المصطلحات المتقاربة في دائرة علم المصطلح هو "المعجمي والمصطلحي الفرنسي ألان راي (Alain Rey)"¹.

ومن ضرورة التفريق بين هذه المصطلحات التي تصبّ في نطاق واسع في دائرة علم المصطلح، فإنّ الدكتور علي القاسمي يختار مصطلح (المصطلحية) شامل لنوعين من النشاط (علم المصطلح، Terminologie) و(صناعة المصطلح Terminographie) كما يختار مصطلح (المعجمية) مناسب وشامل لمصطلحين (علم المعجم Lexicologie)، و(صناعة المعجم lexicographie)². فما بين العلم والصناعة، هو ما بين النظري والتطبيقي، وهو ممثل في الشكل الآتي:³



¹ علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاتها العلمية، ص 302.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 302.

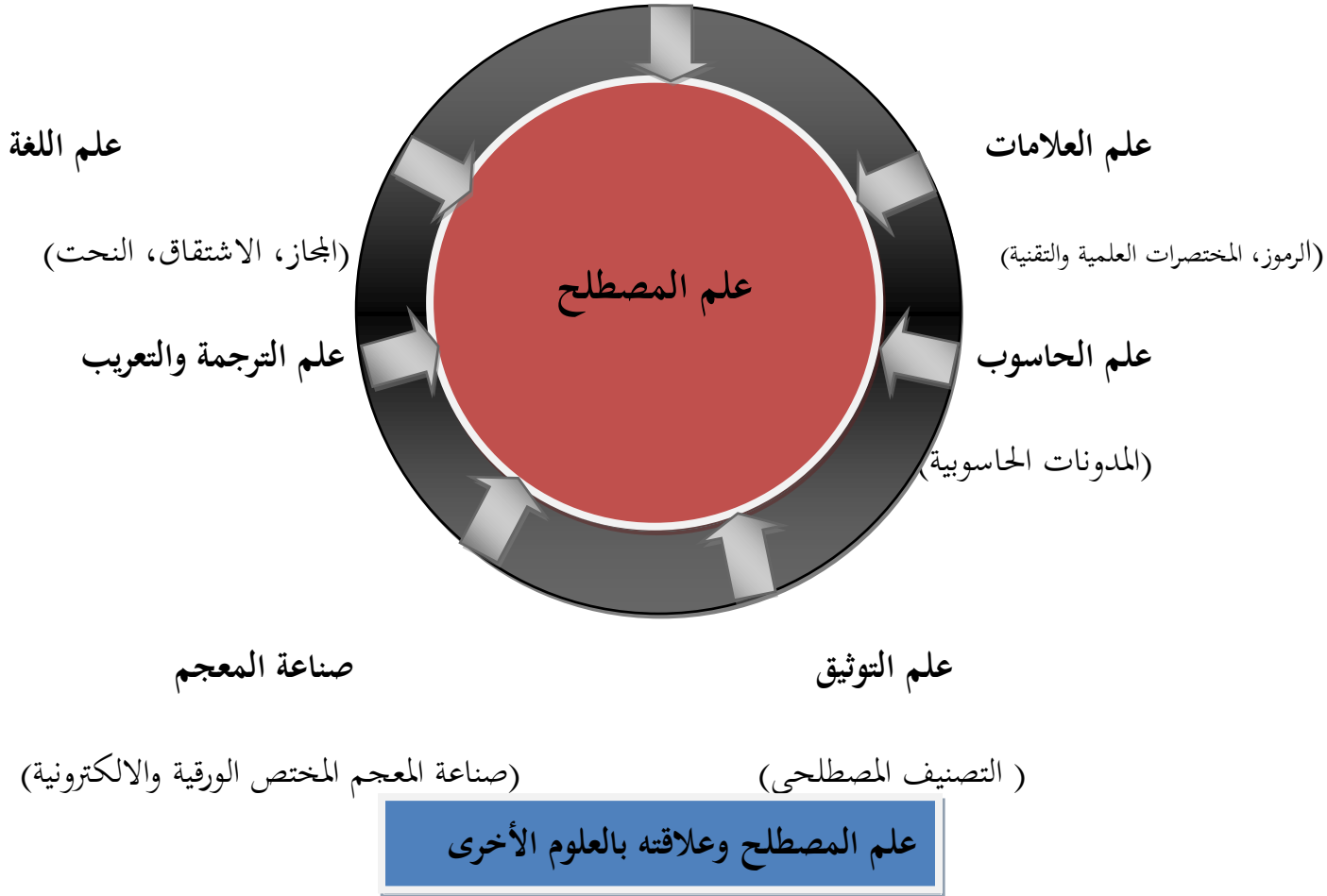
³ المرجع نفسه، ص 303 .

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

وعلم المصطلح ليس علمًا مستقلاً عن سواه من العلوم، بل هو علم مشترك بين اللسانيات والمنطق وعلم الوجود وعلم المعرفة والتوثيق والإعلامية (علم الحاسبات الالكترونية)، وعلم الدلالة علم التأثيل أو التأصيل وعلم التصنيف وحقول التخصص العلمي المختلفة...¹ فهو يتميز بصفة عدم الاستقلالية عن العلوم لأنه يرتكز في تأسيس مبناه على إشراك مختلف العلوم، فهو يلقب "بعلم العلوم". ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

علم المفهوم

(المنطق، الوجود، المنظومات المفهومية)



¹ ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص28، علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاتها العلمية، ص308، القاسمي، علي، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1987، ص6.

1-2 نشأة علم المصطلح:

أ) علم المصطلح عند علماء العربية:

لا شك أنّ الظاهرة المصطلحية هي مرتبطة بوجود اللغات الطبيعية، وهي قديمة قدم الأنشطة النظرية والتطبيقية للإنسان. وقد نشأ الاعتناء بعلم المصطلح عند العرب ضمن اهتماماتهم بالدرس اللغوي عامة بهدف الحفاظ على لغة القرآن الكريم، وكانت إرهاصات نشأة هذا العلم بداية "بعلم الحديث" حيث اعتمدت مصطلحات ضرورية خاصة بالسنة النبوية، وذلك في القرن الثاني الهجري، "حيث ظهرت كلمة "مصطلح" لأول مرة مع علماء الحديث"¹.
فها هو جلال الدين السيوطي (ت911) يذكر كلمة "مصطلح" مرفقة بالحديث حيث يقول: «وإنّ مما أهمل المتقدمون تدوينه حتى تحلى في آخر الزمان بأحسن زينة علم التفسير الذي هو كمصطلح الحديث فلم يدونه أحد لا في القديم ولا الحديث حتى جاء شيخ الإسلام وعمدة الأنام علامة العصر قاضي القضاة جلال الدين البلقيني رحمه الله تعالى»².

فالملاحظ أنّ علم المصطلح لم يعرف في القديم كعلم قائم بذاته، له مبادئه ومناهجه ونظرياته ومجالاته وخصائصه، وإنما عرف كأداة من أدوات العلم استدعتها الحاجة الملحة في عصرهم لضبط مفاهيم مختلف العلوم آنذاك، والتي تميزت بالاستقلالية عن بعضها البعض وبالاختصار والاختزال. وما يمكن قوله "أنّ العرب قديما لم يؤسسوا فكرا مصطلحيا يقوم على التنظير وضبط الأسس المعرفية والفلسفية لعلم المصطلح، بل عرفوا تفكيراً في المصطلح"³. وقد نذكر من الكتب التي تناولت كلمة

¹ شرف الدين الراجحي، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1983، ص6.

² جلال الدين السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، د.ت، ج1، ص8.

³ خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص37.

"مصطلح" "التعريف بالمصطلح الشريف" للقاضي ابن فضل الله العمري (ت 700-749هـ)، وكتاب "بلغة الغريب في مصطلح أثار الحبيب" للشيخ مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ)...

وجدير بالذكر أنّ العرب قد بحثوا في المصطلح باسم آخر مرادف للمصطلح وهو "الحد" حيث كثرت مؤلفاتهم فيه ومنها: الحدود لجابر بن حيان (ت 198هـ)، والحدود والرسوم للكندي (ت 256هـ)، والحدود في النحو للرماني (ت 384هـ)، والحدود الفقهية لابن عرفة (ت 803هـ)...¹ ولقد تطرق جابر بن حيان في تعريفه "للحد" الخصائص التي يتميز بها تعريف المصطلح الحديث حيث يقول: « هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة حتى لا تخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه، لذلك صار لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً إذا كان مأخوذاً من الجنس والفصول المحدثه للنوع، إلا ما كان من الزيادات من أثار فصوله المحدثه لنوعه بالكل لا بالجزء»².

فالتأمل في هذا التعريف للحد يجد أنّه جدّ متقارب لتعريف المصطلح الحديث، مع اختلاف في المصطلحات، حيث استعمل مصطلح "المحدود" للإشارة إلى المفهوم، وهذا يدلّ على معرفة العرب للمصطلح منذ القديم، كما عرف التفكير المصطلحي في وقت مبكر منذ مجيء الإسلام، ونزول القرآن الكريم، فنشأت المعجمية مما أدى إلى ظهور عدة علوم ساهمت بشكل أو آخر في بلورة رؤية مصطلحية عربية أصيلة. فالوعي المصطلحي كان حاضراً في الفكر العربي سابقاً من خلال الانفتاح على علوم مختلفة للغات عرفت طريقها إلى العربية عن طريق ما يسمى بالتأثير والتأثر، ومنها اللاتينية والفارسية واليونانية والهندية...وهنا تجلّى دور المصطلحات في المقابل لما ترجموه من مختلف العلوم والفنون الأعجمية حتى أضحي جزء لا يتجزأ من لغتنا، ومن أجل الاستغلال الأمثل للنشاط الثقافي لهذه اللغات، تمّ ابتكار مصطلحات ووضعها وترجمة مصطلحات أخرى من أجل الاستفادة من النتائج المعرفي الإنساني.

¹ محمد عبد العبود جاسم، مصطلحات الدلالة العربية، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص16.

² عبد الأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1989، ص165.

وعلى الرغم من الجهود الفردية التي ظهرت في مختلف العلوم في تراثنا العربي في الجانب المصطلحي، إلا أنّها لم ترق إلى المستوى المطلوب، بل ظلت حبيسة المعجم العام الذي لم يخرج من دائرة المعاني كألفاظ، مع العلم أنّ علماءنا القدامى عرفوا لمصطلح أهميته في نقل المعارف وبعث جسور التّلاقى بين العلوم الإنسانية، ولكن هذه الجهود من النشاط الإنساني أعطت ثمارها كخبرة معرفية، واعتمدت كجذور تاريخية لميلاد علم جديد (المصطلحية) الذي أرسى قواعده التنظيمية والمعرفية باعتماد على جهود القدامى كأرضية معرفية.

"وبعد انفتاح مصر على الحضارة الغربية في عهد محمد علي باشا، والذي ساهم في إنشاء المدارس والمعاهد كمدرسة الألسن والتّرجمة، فضلا عن الصّحف ودور النّشر والطباعة"¹، تزايد الاهتمام بقضايا المصطلح في خدمة اللغة العربية، فألفت في هذا الشأن مؤلفات عرفت بالنّهج العلمي في وضع المصطلحات، مع إعطاء أهمية للتّرجمة من أجل الاستفادة من النتاج الغربي ومن أبرز هذه المؤلفات نجد "معجم الشّذور الدّهبية في الألفاظ الطبية" لمحمد عمر التونسي (ت1274)، وقدم بطرس البستاني (ت1883م) مؤلفه "التّحقيقات اللغوية للألفاظ العالمية، وأنجز أمين معلوف معجما للحيوان في هذا المجال، ووضع مصطفى الشهابي (ت1986م) معجم الألفاظ الزراعية، إلى جانب العديد من المجالات العلمية المتخصصة والغير متخصصة تحوي مقالات في المصطلحات العلمية المعربة"². وتوالت الجهود والمؤلفات في المجال المصطلحي إلى يومنا هذا، حيث عرف هذا المجال إقبال كبير لما له من أهمية في نشر المعرفة وتنظيمها، لكن اختلفت الرؤى بين مؤيد للمصطلح التراثي وبين معارض له، بإقحام المصطلح الغربي بديلا له بحجة المستجدات العلمية الحاصلة في الدّرس اللساني، والاتجاه الوسط الذي يعزز دور المصطلح التراثي في مواكبة هذه المستجدات، بما يخدم لغتنا العربية.

¹ ينظر: علي الزرکان، المعجم العربية، وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب، مصر، ج1، 2014، ص 23.

² ينظر: يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، ع36، ص142.

فبعد التزايد المستمر للحاجة المصطلحية من جراء التطور الهائل الذي شهدته مختلف العلوم، وجد اللغويون العرب أنفسهم أمام واقع معرفي فرض قيوده بالامتنال والاعتماد والتلقي لهذا الحدث اللساني، فبادر أبناء اللغة العربية في الوهلة الأولى بمجهودات فردية بالتأليف في هذا الشأن، والاستفادة من هذا العلم الجديد، ولكن هذا التأثير لم يكن له حدود حيث شهد التلقي أشكالاً مختلفة، فمنهم من استغلّ هذا التطور في خدمة اللغة العربية بما يتماشى مع تحقيق الهوية اللسانية العربية والمحافظة على نظامها اللغوي، ومنهم من اعتمد هذه المصطلحات الغربية كأدوات بديلة تمّ تفعيلها في نظامنا اللغوي، وهذا يعدّ خرق فادح لقواعد اللغة العربية ومساس بهويتها. فتكثرت جهود اللغويين العرب من أجل الحفاظ على الإرث اللغوي بتفعيل المصطلح التراثي أولاً في الدراسات الأكاديمية، مع توحيد المصطلحات اللسانية المترجمة بما يخدم لغتنا العربية، مع الحرص الكامل على احترام قواعدها، والتصدي لتلك الحملات الشرسة التي تبنت المنهج الغربي في دراسة اللغة العربية بأدوات ومصطلحات غريبة.

كلّلت هذه الجهود بإنشاء هيئات متخصصة في وضع المصطلحات وتوحيدها، فاشتغلت الجماعة اللغوية بتضافر الجهود على تأسيس مجامع لغوية ومكاتب التنسيق، فكانت البداية بالعناية بالعلوم التطبيقية ووضع مصطلحاتها في معاجم متخصصة لذلك، "فكانت المحاولات الأولى التي بذلت في سبيل ما يشبه المجمع في مصر والشام هو تأسيس جمعيات لغوية علمية، وكانت مصر أسبق من الشام في هذا المضمار في عصر النهضة الحديثة، فقد تأسس (مجلس المعارف المصري) في الإسكندرية عام 1859م ثم نقل إلى القاهرة عام 1880م، ثم أنشئت جمعية باسم (المجمع اللغوي) عام 1829م... أما في بلاد الشام فقد تأسست في بيروت جمعية للمرسلين الأمير كان باسم (الجمعية السورية) واستمرت من عام 1847م إلى عام 1852م وبلغ عدد أعضائها نحو خمسين عضواً، وكان من بينهم اليازجي (ت1871) والبستاني (ت1883)، ثم أنشئت بعدها (الجمعية المشرقية) عام

1850م، وبعدها أنشئت جمعية باسم (المجمع العلمي الشرقي) عام 1882م¹. فالاهتمام بالقضايا المصطلحية وتأسيس هيئات معتمدة لم يقتصر على الجهود الفردية فحسب، بل تعداه إلى نشاط جماعي اتضحت فيه الرؤى من أجل التنسيق بين جلّ هذه الأعمال، أمّا الفترات التي عرفت أهمية الدّراسة المصطلحية كانت جد متقدمة، ولكن نستطيع أن نقول أنّها ظهرت متفرقة بين فترات، اقتصرت على جماعة دون الأخرى بإيعاز غير موحد. " ويظهر في هذه الفترة كذلك مجمع آخر المجمع اللغوي للوضع والتّعريب بمصر عام 1892م برئاسة السيّد توفيق البكري، وكان من أعضائه الإمام محمد عبده²

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بدأت المجمع اللغوية العلمية الرسمية تأخذ طريقها في الإنشاء والتأسيس، "فكانت البداية بالمجمع دار الكتب الذي تأسس بمصر عام 1916م بمبادرة من أحمد لطفي السيّد، وأسند رئاسته إلى شيخ الأزهر سليم البشري، وتكون المجمع من ثمانية وعشرين عضواً، ثم تأسس المجمع العلمي ببلنّان عام 1920م³. ثم توالى الاجتهادات والجهود اللّغوية في تأسيس مجامع لغوية أخرى ومنها: مجمع دمشق 1919م، ومجمع القاهرة 1932م، ومجمع بغداد 1947م، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط 1969م، وما لمجلته الرائدة (اللسان العربي) من دور ريادي في هذا الشأن، واتحاد المجمع العربية 1970م، ومجمع عمان 1976م، والمجمع السعودي 1983م، والجمعية المعجمية التونسية ومجلتها (المعجمية) 1985م، مجمع السودان 1990م، ومجمع الجزائر 1986م، ومجمع اللغة العربية الفلسطيني 1994م، ومجمع اللغة العربية الليبي 1994م⁴.

¹ محمد علي الزرّكان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص 112.
² ينظر: وفاء كامل فايد، المجمع اللغوية وقضايا اللغة من التّشأة إلى أواخر القرن 20، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص 04.

³ المرجع نفسه: ص 05.

⁴ يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 30.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف هذه الجامعات اللغوية العربية من أجل خدمة اللغة العربية، سواء في وضع المصطلح أو تعديله أو ترجمته والبحث عن سبل توحيدده، فإنه مازال لحد الآن العمل المصطلحي يتخبط في فوضى المصطلح من جهة كإشكالية قائمة، والاعتماد المصطلحي من عدمه لمجموعة من المصطلحات التي أقرتها هذه الجامعات من أجل الاستغلال في الدراسات والبحوث الأكاديمية من جهة أخرى، فواقع الممارسة المصطلحية يشهد أزمة حقيقية فرضتها إيديولوجيات تعددت فيها الرؤى، وتباينت فيها التوجهات في التوظيف المصطلحي وتداوله في الدرس اللساني، فكثيرة هي المصطلحات اللسانية التي أقرتها هذه الجامعات ولم يكتب لها النور وبقيت حبيسة المعاجم، وهذه إشكالية من نوع آخر، فحقيقة جهود كبيرة بذلت ومازالت تبذل في الحفاظ على الإرث اللغوي ومسايرة المستجدات بالاعتماد على المصطلح التراثي في وضع مصطلحات جديدة تواكب التطورات الحاصلة في الساحة الفكرية، مع ترجمة وتعريب المصطلحات الوافدة. فالمرجعية الفكرية أثرت بشكل أو آخر على تداول المصطلحات التي أقرتها الجامعات اللغة العربية.

ب) علم المصطلح عند الغربيين:

"لاشك أن جذور المصطلح تعود إلى الفلسفة الإغريقية التي أثرت في الفكر العالمي لما تركته من أفكار ومقولات تواصلت حتى عهد النهضة، فمهدت الثورة الفكرية والعلمية والتقنية منذ القرن السابع عشر إلى ظهور نموذج اتصالي جديد بين الشعوب، أدى إلى نشأة وضع معرّف جديد مهّد بدوره إلى نشأة علم المصطلح، باعتباره مشروعاً علمياً قائماً على أسس علمية دقيقة في القرن العشرين"¹. فظهور الإرهاصات الأولية لعلم المصطلح تمثلت في الجهود المصطلحية الفردية في مجال العلوم البيولوجية " لـ **Linne** 1935م، وأعمال **فوازيه**، و**بارتولي** و**مورفو** في الكيمياء وذلك في القرن الثامن عشر"². لكن هذه الجهود الفردية لم تؤسس على أسس ومعايير علمية دقيقة وعالمية.

¹ خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 37.

² المرجع نفسه، ص 37.

فعلى الرّغم من قدم الاهتمام المصطلحي إلا أنّ ظهور علم المصطلح (Terminologie) جاء متأخرا وباحتشام شديد في النصف الأول من القرن الثامن عشر، "على يد المفكر الألماني كريستيان كوتفريد شوتز (1747-1832)، لكنّه لم يأخذ طابعه النّسقي على صعيد التّسمية، إلّا مع المفكر الانجليزي ويليام (1887)، حيث عرّف مصطلحات التّاريخ الطبيعي بأنّها "نسق المصطلحات المستعملة، في وصف موضوعات التاريخ الطبيعي"¹. أمّا البيانات المصطلحية (Relevés Terminologiques) الأولى فيعود تاريخها إلى سنة (1906)، وقد اقترن ظهورها بأسماء علماء روس مثل زهروف (Zaharouy)، وسفرجان (Severgin). وكان الغرض منها توحيد قواعد وضع المصطلحات على النّطاق الدولي"².

كما أنّ هذه الجهود الفردية المبذولة كان لها الأثر الكبير في وضع اللبنة الأولى للتأسيس المصطلحي، حيث صدر "ما بين عامي (1906) و(1928) معجم شلومان المصور للمصطلحات التّقنية في ستة عشر مجلدا، وبست لغات، وتكمن أهمية هذا المعجم في اشتراك مجموعة من الخبراء الدوليين في تصنيفه، وأنّه لم يرتب المصطلحات ألفبائيا وإمّا رتبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها"³. بيد أنّ هذه الأبحاث المصطلحية لم تأخذ طابعا نسقيا حقيقيا على المستويين التّنظيري والتطبيقي، تُوجت هذه المساعي العلمية بظهور محاولات أخرى اتخذتها اللّجنة الدولية

¹ Rey. A, La Terminologie, coll. que sais-je, n.187.presse universitaire,

paris,1979, p06 نقلا عن أعضاء شبكة تعريب العلوم الصّحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد

الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصّحية والطبية، ص 04.

² Rondeau. G. **introduction à la terminologie**, Gaétan morin, paris,1984.p.6

نقلا عن أعضاء شبكة تعريب العلوم الصّحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصّحية والطبية، ص 04.

³علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، ع 29، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1986، ص 127.

للصناعات الكهربائية من أجل توحيد المصطلحات، وقد تجسدت فعليا" في بداية العقد الثالث من القرن العشرين تحت تأثير أفكار المهندس النمساوي "أوغين فوستر (EUGENWUSTER)"¹.

وقد تجسد هذا العمل المصطلحي لأوغين فوستر (EUGEN WUSTER)* انطلاقا من رسالته الجامعية الشهيرة التي ناقشها في جامعة فيينا عام 1931، حول التوحيد الدولي للمصطلحات في مجال الهندسة الكهربائية من بعد أن طبعت في كتاب، حيث أسس هذا البحث على ثلاث خطوات، "الأولى: استخدام المصطلحات القومية المتناظرة عالميا ذات المفاهيم المتساوية تقريبا في المدلول. الخطوة الثانية: استخدام مصطلحات عالمية مفردة ودلالات مفاهيم محددة. الخطوة الثالثة: استخدام نظام مصطلحات عالمية مطبقة في جمل؛ أي الاستخدام التطبيقي للغة علم الاصطلاح العالمي"². فالانطلاقة الحقيقية لتطور علم المصطلح كعلم قائم بذاته بدأت مع أوغين فوستر الذي أرسى كثير من أصول هذا العلم، حيث يعدّ كتابه عند أهل الاختصاص مرجع مهم ونفيس في توضيح معالم التي تنبني عليها الأسس النظرية والتطبيقية لهذا العلم.

ولقد تطورت أفكار أوغين فوستر لتصبح مجال بحث ومحلّ اهتمام عند باحثين آخرين، منهم "لوط (Lotte.D.S) (1892-195)، وشابلجين (Caplygin.S.A) (1869-1942)، وكان لوط وراء تأسيس (لجنة المصطلحات العلمية والتقنية) في الاتحاد السوفيتي سابقا عام 1933³. ثم توالى الجهود من خلال "هلموت فلبر (H. Felber)، الذي تولى إدارة مركز المعلومات الدولي في

¹ Rondeau. G. **introduction à la terminologie**, p6

نقلا عن أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحّية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحّية والطبية، ص04.

* **يوغين فوستر (1898م-1977):** مهندس نمساوي متخصص في مجال الكهرباء، يعدّ مؤسس علم المصطلح، والممثل الرئيسي لمدرسة فيينا للمصطلحات وأسس مركز البحث المصطلحي في مدينة فيلزبورغ (النمسا)

² كمال الحديددي، إيناس، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، 2006، ص22.

³ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس لنظرية وتطبيقاته العلمية، ص306.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

علم المصطلح (Infoterm) حين تمّ تأسيسه عام 1971م بتعاون بين الحكومة النمساوية واليونيسكو¹. وتقضي هذه الجهود في مجملها بضرورة إعطاء البحث المصطلحي الدور الريادي في تطوير مناهجه ومقدماته النظرية والانفتاح على مختلف العلوم، حتى يكسب العمل المصطلحي الطابع الشمولي والتكاملي في بعث التّواصل المعرفي.

وأدى هذا التطور الذي عرفه مجال البحث في مصطلحات العلوم والتقنيات إلى نشأة عدة هيئات وفدراليات ومنظمات ولجان ومجالس ومنها:²

- مجلس مصطلحية العلمية والتقنية (scientific et Comité de terminologie technique) الذي أنشأه كل من لوط وكابيين سنة (1933) بالاتحاد السوفيتي.
- الفدرالية الدولية للجمعيات الوطنية للتقييس (International organization for standardization) وقد أنشئت سنة 1946.

-اللجنة الإلكتروتقنية الدولية (CEI) Commission internationale électrotechnique التي أنشئت مع نهاية العقد الرابع من القرن العشرين.

وكان من مهام هذه اللجان والمنظمات توحيد طرائق وضع المصطلح والبعث في السبيل الناجحة لتسيير تداوله كيفية تنظيم مجاله، "وهكذا صدرت أولى التوصيات المصطلحية (Recommandations terminologiques) سنة (1968) عن المنظمة الدولية للتقييس. ومع نهاية العقد السادس ظهر

¹ ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 30. علي القاسمي، علم المصطلح : الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 306.

² أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحّية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحّية والطبية، ص 05.

للوجود أول بنك مصطلحي (Banque de terminologie) التابع للجمعية الاقتصادية الأوروبية بيروكسل.¹

وقد تكتلت جهود هذه الهيئات والفدراليات بإنشاء مراكز دولية تختص بالنشاط المصطلحي في نطاق واسع، فيشرف عليها خبراء من رواد هذا العلم، حيث انتقل الاهتمام من كونه فردياً إلى الاهتمام الجماعي (دولي) بالتنسيق مع كل الأطراف الفاعلة في حقل المصطلحات. فانعقدت مؤتمرات وندوات دولية كان أولها "الندوة العالمية الأولى حول التعاون الدولي في حقل المصطلحات التي نظمت في فيينا عام 1975م، وتبدت فيها حاجة المنظمات الدولية للتعاون في تبادل المعلومات حول المصطلحات ورغبتها الشديدة في هذا النوع من التعاون. ومن نتائج هذه الندوة قيام المركز بإعداد دليل بأسماء المنظّمات العاملة في حقل المصطلحات وأنشطتها.² فالتعاون الدولي الذي تنادي به هذه المنظمات والتي تفرضه الحاجة العلمية من جراء التطور الحاصل في الساحة الفكرية والمتغيرات المستجدة، كرس مبدأ تبادل الخبرات المصطلحية في هذا المجال، وذلك باستغلال الأمثل لتقنيات الحاسوب سواء بتوثيق وتخزين المعلومات أو تبادلها

وبعد اطلاعنا على أعمال هذه الهيئات واللجان العلمية من خلال المؤتمرات والندوات المنعقدة، اتضح لنا أنّ الأهداف مشتركة تبحث على اتفاق يبنى على أسس عالمية تسيّر تبادل المعلومات المصطلحية مع إمكانية توحيدها وقد نجملها فيما يلي:

- تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بعلم المصطلح.

- توثيق المعلومات المتعلقة بالمصطلحات مع تنسيق التعاون الدولي في حقل المصطلحات.

¹ أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، ص 05.

² M. Krommer- Benz, World Guide to Terminological Activities (Munchen:

الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 306. نقلا عن علي القاسمي، علم المصطلح (K.G. Sauer, 1976)

- بحث إمكانية التعاون بين بنوك المصطلحات، مع تطوير استراتيجيات فعالة تقوم على أسس علمية واضحة من أجل إقامة بنوك جديدة للمصطلحات، مع البحث عن كلّ المعوقات الرئيسة التي تواجهها.¹

2-2 خصائص علم المصطلح:

يكتسي علم المصطلح أهمية كبرى في مجالات مختلفة من حقول العلم والمعرفة، حيث يؤسس لقاعدة معرفية تربطها شبكة من العلاقات بين العناصر الفاعلة للحدث اللساني، يبحث من خلالها عن مصطلحات علمية، تستطيع رفد تلك الحمولة المفاهيمية؛ التي تظهر وفق المستجدات التي يفرضها الواقع المعرفي بمسميات جديدة. فهو يدفع اللغة لمسايرة التطور الحاصل في المجال المعرفي، يعدّ مصدر نمائها وتطورها. فمن الأولويات المعتمدة في منطلقاته هو البحث عن رموز الاتفاق بين أفراد المجتمع في كلّ مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية واللسانية والعلوم بمجملها، فهو يثير تلك الاهتمامات بتمثل لتلك التصورات، فيترجمها إلى واقع معرفي يساعد على عملية التّواصل العلمي ليحقق بذلك الفهم والإفهام. ويمكننا إجمال خصائص علم المصطلح في النقاط التالية:

- يعتمد علم المصطلح على لغة خاصة للتعبير عن المفاهيم العلمية تخضع بدورها لضوابط جدّ دقيقة لتمثيل تلك التصورات.

- يهدف إلى إنتاج معاجم مختصة الغرض منها توفير المصطلحات العلمية بغاية نشر المعرفة ومسايرة المستجد من العلوم.²

- علم المصطلح يتناول المفردات الخاصة في ميادين محددة.

¹ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، ص، ص 306-307.

² المرجع نفسه، ص 11.

- يهتم بتحديد العلاقة الوظيفية للمصطلح وذلك بربط كل العناصر الأساسية المكونة لبنيته المفهومية باستعماله ضمن سياق تداولي معين.
- يتميز بضبط المعايير والأسس بهدف توحيد المفاهيم والمصطلحات وتفادي تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد.
- ينطلق في دراسته للمصطلحات من المفاهيم المحددة للبحث عن مسميات تمثلها؛ أي من المدلول إلى الدال، فمنهجية يختلف عن اللسانيات التي تنطلق من أبنية اللغة؛ أي من الألفاظ للبحث بعد ذلك عن دلالاتها المختلفة.
- يبحث علم المصطلح في التفكير المصطلحي عامة طرق بناء المصطلح صورته ومشكلاته والمعايير النفسية (Standardization) وتوحيد المصطلحات.¹
- عامل أساسي للتعريف بحضارة العصر وعلومه، وحامل للإبداع الفكري والمعرفي وممثل رئيسي لكل مستجد، فلا يمكن أن تقوم لأي علم قائمة إلا بحضور مصطلحاته وتمثلها الوظيفي.

2-3 النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح:

إنّ المبادئ العامة التي يعنى بها علم المصطلح من وجهة النظرية العامة تشمل كلّ الجوانب التي تؤسس لتلك العلاقات القائمة بين المفاهيم العلمية من أجل وضع المصطلحات؛ والتي تشترك فيها جميع اللغات، ومن ثمّ معالجة كلّ الإشكالات المطروحة في حقول المعرفة كافة. أمّا النظرية الخاصة فمجالها محدد وميادها مخصص "يعالج فيها مشكلات تتعلق بمصطلحات حقل واحد من حقول

¹ سمير استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، إريد: عالم الكتب الحديث، ط2، 2008، ص 341.

المعرفة كمصطلحات الكيمياء أو الأحياء أو النقد الأدبي أو غير ذلك وفي لغة معينة بذاتها كاللغة العربية أو الفرنسية، أو غير ذلك.¹

أ- النظرية العامة:

"فالنظرية العامة تبحث في المفاهيم والمصطلحات التي تعبر عنها وتستخدم نتائج البحوث في هذه النظرية أساسا لتطوير المبادئ المعجمية والمصطلحية وتوحيدها على النطاق العالمي. ومن أهم موضوعات البحث في النظرية العامة لعلم المصطلح: طبيعة المفاهيم وتكوينها وخصائصها والعلاقات فيما بينها، وطبيعة العلاقة بين المفهوم والشيء المخصوص وتعريفات المفهوم وكيفية تخصيص المصطلح للمفهوم وكيفية توليد المصطلحات وتوحيدها"². فالاهتمام قائم في النظرية العامة وذلك بتوفير كل الأطر المرجعية التي يسعى العمل المصطلحي من خلالها إلى تحقيق أهدافه، كما تتعامل مع المبادئ العامة التي تحكم موقع المصطلحات وفقا للعلاقات القائمة بين المفاهيم، وتبحث في المشكلات المشتركة بين جميع اللغات.

ومن رواد هذه النظرية العالم النمساوي أوغين فوستر (EUGENWUSTER) الذي أسس مركزا للبحث بمدينة فيزلبورغ (Wieselburg) بالنمسا، فيعدّ أول من سعى إلى تأسيس المبادئ النظرية الأساسية لهذا التخصص، ووضع الأسس لنشاط توحيد المنظمات الدولية في هذا وبعد وفاته واصل على منوال هذه النظرية تلميذه هلموت فلبر (H. Felber) الذي يحدد ثلاث مقاربات تجسد النظرية العامة لعلم المصطلحات وهي:³

¹ علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، ع29، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1986، ص129.

² علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية: ص311.

³ عن أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص11.

- المقاربة المفاهيمية: وتتجلى في النظر إلى المفهوم (concept) في علاقته بالمفاهيم الأخرى، وفي مطابقته لعناصر حقله وتعيين المصطلحات وفقا لنظام المفاهيم الذي تندرج فيه.

- المقاربة الفلسفية: تلتقي هذه المقاربة مع المقاربة المفاهيمية، وتستندان معا إلى نفس المرجع المنطقي مع فارق واحد هو أنّ المقاربة الفلسفية تركز على التصنيف الذي يعدّ أساسا مكينا في النظرية العامة لعلم المصطلحات في توجهه الفلسفي.

- المقاربة اللسانية: التي تعتبر الوحدات المصطلحية مجموعات فرعية من المعجم العام ولغات خاصة متفرعة من اللّغة العامة. تبحث هذه المقاربة في المظاهر اللسانية للظاهرة المصطلحية ومن ضمنها الصّناعة المعجمية.

فالنّظرية العامة انطلاقا من هذه المقاربات المعتمدة تركز في أساسها المنهجي على تحديد وترتيب وتصنيف المفاهيم على حسب العلاقات التي تنشئها مع بعضها البعض ومدى شيوعها في المجال الوظيفي، وذلك انطلاقا من اللّغة العامة (المعجم العام) الذي تعدّ المرجع المنطلق كظاهرة لسانية في تشكيل الوحدات المصطلحية أو اللغة المصطلحية.

كما اتسعت دائرة الاهتمام بهذه النظرية في بلدان متعددة منها أوروبية مثل: " كندا) إصدار دورية متخصصة في المصطلحية عنوانها: **الوقائع المصطلحية** وذلك عام 1973 مع إنشاء بنك للمصطلحات، روسيا (إنشاء لجنة المصطلحات العلمية والتقنية التي أصدرت عام 1962 "دليل إعداد وتنظيم المصطلحات العلمية والتقنية"، فرنسا) تأسيس الجمعية الفرنسية للمصطلحات L'Association française de terminologie وذلك عام 1967¹... أما في الوطن العربي فكانت معالم النظرية حاضرة في أشغال المجامع اللغوية في كثير من العواصم العربية، التي

¹ Association française de terminologie (AFTERM), Terminologies 67 (Paris: La Maison du Dictionnaires, 1976) p. 200. نقلا عن: القاسمي، علي، علم المصطلح: الأسس النظرية. 313. وتطبيقاته العلمية، ص

اشتغلت أبحاثها حول أسس وضع المصطلحات العلمية والتقنية في اللغة العربية مع إمكانية توحيدها على الصعيد العربي. كما نشير إلى أنّ مصطلح (النظرية العامة) عرف في الوطن العربي بمسمى آخر، "وهو مصطلح (المنهجية)، وذلك بطبيعة الحال بعد اتفاق ليف من الخبراء والمختصين العرب في عدة مؤتمرات وندوات، حيث كانت مفاهيم النظرية العامة جلية في عملهم المصطلحي"¹.

ب- النظرية الخاصة:

تُعرف النظرية الخاصة لعلم المصطلحات بأنّها: "النشاط المصطلحي الذي يهدف إلى تدوين المفاهيم المصطلحية بما في ذلك مواقع المفاهيم في أنظمتها، وتدوين البيانات المصطلحية التي تقدم وصفا مختصرا لمفهوم ما أو لمجموعة من العلاقات التي تربط بين المفهوم والمفاهيم الأخرى"². فالنظرية الخاصة لعلم المصطلحات هي مكملّة للنظرية العامة حيث يقتصر النشاط فيها على أهم ميزة في تحديد الأطر العملية والمنهجية، وهو التدوين المفاهيمي الذي من خلاله يتم ضبط الموازين لتلك العلاقات التي تؤسس لمفاهيم جديدة.

"وتتجسد النظرية الخاصة لعلم المصطلحات فيما يسمى بمحمل البيانات كيفما كان هذا المحمل، قائمة مصطلحات أو معجما أو قاموسا أو بنكا للمصطلحات أو غير ذلك مما تتطلبه المحامل المصطلحية من الجرد والجمع والتدوين والتعريف والتوثيق والترتيب والتصنيف والحزن والمعالجة والاستخراج... الخ، التي هي قوام العمل المصطلحي الحديث"³. وبالتالي تعنى النظرية الخاصة بوصف المبادئ الأساسية التي تحكم وضع المصطلح في إطاره الخاص ("إطار مفاهيمي").

¹ ينظر: سماعة، جواد حسني، الحركة المعجمية بمكتب التنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة، مجلة

اللسان العربي، ع 46، مكتب التنسيق التعريب، الرباط، 1998، ص 41

² المرجع نفسه، ص 47.

³ المرجع نفسه، ص 47

2-4 المدارس الفكرية المعاصرة في "علم المصطلح":

نشأت المصطلحية في أوروبا، فعرفت طريقها في بداية ظهورها بالنمسا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، ثم انتشرت في الاتحاد السوفيتي سابقا، وغربا بفرنسا وكندا، ثم انتقلت لتشمل إفريقيا وبقية البلدان العربية، ثم اتسعت ليصل صيتها جميع بلدان العالم. وقد قسم الباحثون المدارس المصطلحية تقسيما جغرافيا¹ وتقسيما وظيفيا². كما يمكن الإشارة في علم المصطلح الحديث إلى ثلاث مدارس فكرية بارزة ومختلفة تبنت ثلاثة اتجاهات متميزة، لأنّ المدارس الأخرى لم تخرج عن المبادئ التي تبنتها هذه المدارس الثلاث.

– المدرسة النمساوية/الألمانية:

استوتحت هذه المدرسة النمساوية – الألمانية أعمالها "من أغين فوستر الذي أنجز أطروحة دكتوراه سنة 1931 ببرلين بعنوان «التقييس الدولي للغة التقنية»، أسس فيها المبادئ العامة التي تقوم عليها النظرية المصطلحية الحديثة»³. ومن روادها دهلبرك وويرزيك وهوفمان⁴. وكان فوستر يتبني اتجاهها فلسفيا ينظر إلى المصطلحات بوصفها وسيلة اتصال لصيقة بطبيعة المفاهيم، فدراسة المفاهيم والعلاقات القائمة بينها هي منطلقات البحث المصطلحي عند فوستر، حيث ركّز أولا على

¹ قسّم (رونديو) المدارس المصطلحية حسب الأماكن (المدرسة النمساوية- الألمانية، المدرسة التشيكوسلوفاكية، المدرسة السوفيتية، المدرسة الكندية/ الكيكية، المدرسة الفرنسية، المدرسة البريطانية، المدرسة البلجيكية)، ينظر في هذه المسألة إلى: Rondeau. **Guy. introduction à la terminologie**, Gaétan morin, paris, 1984, pp 38-45.

² قسّمت (تيريزا كابري) المدارس المصطلحية حسب مهامها الوظيفية إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تهتم بالمصطلحية الموجهة نحو اللسانيات (المدرسة النمساوية، المدرسة السوفيتية، المدرسة التشيكوسلوفاكية. وتهتم المجموعة الثانية بالمصطلحية الموجهة نحو الترجمة تمثلها (المدرسة الكندية، المدرسة الكيكية، المدرسة البلجيكية)، والمجموعة الثالثة تهتم بالتخطيط اللساني والتقييس المصطلحي (كندا، ماليزيا، إندونيسيا)، ينظر في هذه المسألة: Cabré. M. Teresa, **La Terminologie: théorie, méthode et applications**, Masson et Armande colin, paris, 1998, pp.37-38.

³ خليفة الميساوي، **المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم**، ص 45.

⁴ أعضاء شبكة تعريف العلوم الصحيّة، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، **علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية**، ص 7.

المفاهيم ثم صياغة المصطلحات ثانياً، أي من المدلول إلى الدال، فمجال المفاهيم يختلف عن مجال المعاني الذي ينطلق منه دي سوسير من اللفظ إلى المعنى أو بالأحرى من الدال إلى المدلول.

ويبدو أنّ مدرسة فيينا ذاع صيتها وكثر نشاطها بفضل "(مركز المعلومات الدولي للمصطلحات (INFOTERM)، الذي تأسس عام 1971م بالتعاون مع منظمة اليونسكو والحكومة النمساوية"¹. ويمكن إجمال التّصور العام لهذه المدرسة من خلال منطلقات فوستر، الذي اعتمد على المنطق والانطولوجيا وعلم التوثيق والمعلوماتية للبحث عن العلاقة الرابطة بين المفهوم والمصطلح، وذلك بهدف التّصنيف والتّقييس، فجعل لكل مفهوم مصطلحاً واحداً يقابله في الاستعمال، فجمع بين التّظهير والتّطبيق، محاولاً جمع بين اللسانيات والمصطلحية باعتبارهما يكتملان في المنهج ويلتقيان في التّظهير والتّطبيق². كما حدد فوستر أيضاً "في عام 1974 ما يعنيه بعلم المصطلح بالعبارة (terminologichre Allgemone)، وهي لا تعني ما نعنيه بالإنجليزية بالنظرية المصطلحية (theory of terminology)، وبعدها حدد مجالاً أوسع لعلم المصطلح بإعلانه أنّه فرع من فروع علم اللّغة التّطبيقي"³. وبالتالي استطاع فوستر رسم معالم هذا العلم في عدة مراحل، طوّر فيها النّظام المصطلحي "فقام في 1979 بإعادة الصّيغة المصطلحية بمعنى أضيق على أنّها نظام يحكم معجم اللغات ذات الموضوعات الخاصة"⁴.

- المدرسة التشيكوسلوفاكية/ أو مدرسة براغ:

نمت هذه المدرسة المصطلحية بناءً على منطلقات مدرسة براغ اللسانية، التي أرست مبادئها اللسانية الوظيفية التي تبنت أعمال فردينان دي سوسير (1857-1913) الذي يؤيد الجانب

¹ علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 309.

² خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 45

³ ساجر، ج، س، المصطلحية والمعجم التقني، تر: محمد حسن عبد العزيز، مجلة اللسان العربي، مكتب التّسيق التعريب، الرباط، ع 42، 1996، ص 171.

⁴ المرجع نفسه، ص 171.

الوظيفي للغة، "ويعدّ المؤسس الأول لعلم اللغة الحديث، وذلك من خلال كتابه الشهير الذي نشر بعد وفاته بثلاث سنوات وبالضبط عام 1916م «دروس في علم اللغة العام - **cour de linguistique générale**»¹ وتبنت هذه المدرسة توجهها لسانيا يقوم على فكرة أنّ المصطلحات جزء لا يتجزأ من ألفاظ اللغة من الجانب الوظيفي التواصلية، ومن روادها **ككوريك** و**دروزد**. كما أعطت أهمية كبرى لقضية التوحيد المصطلحي وتقييسه، قصد التواصل بين الأكاديميتين التشيكية والسلافية، حرصا على الحفاظ على اللغة السائدة واستمرارها وتطورها. فاعتنت المدرسة بالبعد البنيوي والوظائفي في اللغة المختصة، مع التأكيد على خصوصية الوحدة المصطلحية والطبيعة الخاصة بين المفهوم والمصطلح.

- المدرسة السوفييتية/ أو مدرسة موسكو:

ترجع البدايات الأولى للمدرسة السوفييتية إلى بداية العقد الثالث من القرن العشرين، شأنها بذلك شأن المدرسة النمساوية - الألمانية، والمدرسة التشيكوسلوفاكية، ومن أشهر أعلامها: **لوط** و**كندلكي** و**دريزن**، وقد تأثروا بأعمال **فوستر** في توحيد المصطلح وتقييسه، خاصة في وضعية الاتحاد السوفييتي المتعدد الألسن. فاعتنت هذه المدرسة بمشكل التوليد المصطلحي وقضية توحيدها " وهو ما جعلها تربط بين المنهجين اللساني والمصطلحي في أعمالها ذات التوجه التطبيقي أكثر منه نظيراً"².

كما تنتهج هذه المدرسة اتجاهها موضوعيا يضع في مركز الثقل المفهوم وعلاقاته بالمفاهيم المجاورة الأخرى والمطابقة بين المفهوم والمصطلح، وتأثرت هي الأخرى بمدرسة **فيينا** من حيث ضرورة تنميط المصطلحات وتقييسها وتوحيدها، " كما أنّها ترتب المصطلحات طبقا لموضوعاتها بدلا من ترتيبها

¹صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984، ص 61.

²خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 46.

ألفبائياً¹. "ولهذا تثبت هذه المدرسة أنّ علم المصطلح علم معرفي تطبيقي يبحث في حلول لمشاكل الممارسة المصطلحية، كما أنّه ذو طابع لغوي، الحلول المحتملة تكون حلولاً لسانية محضّة، وبالتالي تكون الظاهرة المصطلحية تحت غطاء لساني بعيد كلّ البعد عن الاشتغال الفلسفي"². فعموم القول أنّ المدارس التي تبنت الظاهرة المصطلحية والتي جاءت بعد المدرسة النمساوية - الألمانية انتهجت نفس المسار الذي عُرف عند فوستر، فالاهتمام قائم في هذه المدارس حول توليد المصطلحات وتوحيدها وتنميطها وتقييمها.

3-آليات صياغة المصطلح اللساني:

إن صياغة المصطلح اللساني في إطاره المنهجي يقتضي قوانين وشروط علمية يلجأ إليها أهل الاختصاص في وضع مصطلحات بإمكانها ردف حمولة مفاهيمية، وهي آليات وأدوات خاصة تعتمد في توليد المصطلحات أو نقلها من لغة إلى أخرى، واللغة العربية بحكم طبيعتها المرنة وقوة مناعتها المتأصلة في نظامها اللغوي استطاعت مواكبة كلّ مستجد، وذلك بتوليد مصطلحات جديدة أو نقل هذه المعارف بآليات أخرى، شريطة أن لا تؤثر سلباً على نظامنا اللغوي، فهي لغة تتميز عن كلّ اللغات كونها لغة القرآن الكريم، فهي محل إعجاز للبلغاء والفصحاء، فوصفت على أنّها لغة ولودة اشتقاقية. فهي أطول اللغات عمراً وأثراً لفظاً. فالخصائص التي تمتلكها اللغة العربية لها القدرة على التنمية اللغوية.

ووضع المصطلحات ليس بالأمر الهين وليس بالمهمة اليسيرة، بل يتطلب تمكناً في العلم وخاصة في اللغة العربية مع إتقان اللغات الأجنبية، وتزداد مسألة الوضع صعوبة إذا تعلق الأمر بالترجمة ونقل المعارف إلى اللغة العربية. وقد خاض اللغويون العرب - القدامى والمحدثون - في الوسائل المثالية

¹علي القاسمي، علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاته العلمية، ص 310.

²ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، ص 7.

لصيغة المصطلح، فتأرجحت آراؤهم بين الاختلاف تارة والاتفاق تارة أخرى وخاصة في مسألة ترتيب هذه الوسائل. فهناك أولويات لا بد من مراعاتها في اعتماد آلية دون الأخرى وذلك بطبيعة الحال بما يخدم لغتنا العربية ولا يؤثر على نظامها اللغوي ولا على ميزاتها الصّرفي. ومن بين هذه الآليات المعتمدة نذكر ما يلي:

3-1 التراث (الإحياء):

يتم وضع المصطلح اللساني استنادا إلى التراث، نعني بذلك العودة إلى كلّ قديم من ألفاظ العربية، والتفتيش في المعاجم والمؤلفات العربية للبحث عن مفردات تحمل نفس المفاهيم الجديدة، من أجل إعادة بعثها من جديد بما يساير التطور الحاصل، ويحقق الأهداف المرجوة ويحافظ على الهوية اللسانية العربية، ويسمى كذلك "بالإحياء" نظرا لإحياء الألفاظ المهجورة وإلباسها حلة جديدة بما يقتضيه التطور العلمي، ولجعلها في متناول المستعمل العربي بعدما كانت حبيسة المعاجم والقواميس القديمة، إذن هو "ابتعاث اللفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي جديد يضاهيه"¹، يعني بذلك تحيينها في خدمة اللغة العربية، وتوظيف مصطلح "التّحيين" هو المفضل في الدّراسات الحديثة للدلالة على هذا المفهوم.

فمن أجل المحافظة على الهوية اللسانية العربية، يجب استغلال التراث اللغوي في مواكبة التطور الحاصل في الدّرس اللساني، بما يليق بمقام هذا الإرث الإنساني وليس العربي فحسب، لأنّه مازال محل اهتمام ودراسة من قبل الغربيين، يشهد له البعيد قبل القريب. فالاستفادة من التراث بإحياء ألفاظه وذلك شريطة أن يكون هناك اشتراك دلالي بين مفهوم اللفظ القديم والمفهوم المراد تسميته، لا يحدث

¹ أحمد عربي، إشكالية وضع المصطلح والتعدد في قراءته داخل النص، مجلة المعتمد في الاصطلاح، تلمسان، ع5، 2006، ص66.

لبسا أو غموضا عند المتلقي." لأنّ المصطلحات التراثية تشكل رصيذا مشتركا لا بد من الإفادة منه على نحو واضح في إيجاد المصطلحات اللغوية الحديثة¹.

وقد عرف الموقف العربي اتجاهين مختلفين إزاء قضية التراث والاستفادة منه في وضع المصطلحات العلمية الحديثة، وكلّ له مبرراته في ذلك. فالفريق الأول يرفض جملة وتفصيلا استغلال التراث في القضايا العلمية الرّاهنة، وخاصة ما تعلق منها في وضع المصطلحات، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ العودة إلى التراث لا جدوى منها، بحجة أنّ العودة إلى العربية القديمة إعاقا للنمو اللّغوي وتكريس للازدواجية اللّغوية، ويمثل هذا الاتجاه كلّ من عبد القادر الفاسي الفهري، وحامد القنبي، وإبراهيم محمود حمدان، عبد السلام المسدي... نأخذ رأيين في هذه القضية للفهري، والمسدي. يقول هذا الأخير مهاجما إحياء الألفاظ القديمة: « وكثيرا ما يتجاذب الميراث الاصطلاحي ذوي النظر فينزعون صوب إحياء اللفظ واستخدامه في غير معناه الدقيق... فإذا بالمدلول اللساني يتوارى حيننا خلف المفهوم النحوي، ويتسلل أحيانا أخرى وعليه مسحة من الضباب تعتم صورته الاصطلاحية، فتتلبس القضايا ويعسر حسم الجدل بين المختصين»².

أمّا عبد القادر الفاسي الفهري فيحذر من استخدام المقابلات العربية الواردة في التراث، فيقول في ذلك: « تجنّبنا - بقدر الإمكان - استعمال المصطلح المتوفر القديم للتعبير عن المصطلح الدّاخل، لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يفسد تمثل المفهوم الجديد والمحليّ علة السواء، ولا يمكن إعادة توظيف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفا، لأنّ هذا يؤدي إلى مشترك لفظي غير مرغوب فيه بالإضافة إلى سوء الفهم»³. أمّا الاتجاه الثاني يدعو إلى استثمار

¹ محمود فهمي الحجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 233.

² عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص، ص 56، 55.

³ عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني - الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات - سلسلة اللسانيات، ع 6، 1986، ص 145، نقلا عن مختار عمر، أحمد، المصطلح الألسني وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، ع 3، 1989، ص 15.

التراث والتأصيل بالعودة إليه والاستعانة بالألفاظ القديمة بما يناسب التطور العلمي، وأفضل من يمثل هذا الاتجاه، محمود فهمي حجازي، علي القاسمي، الشهيد البوشيخي، إبراهيم أنيس، تمام حسان، محمود السعران، كمال بشر* والعلامة عبد الرحمن الحاج صالح هؤلاء الذين دافعوا بكلّ حزم وعزم عن هذا الإرث اللغوي، وبرهنوا في كثير من المواقف العلمية عن إمكانية استغلال التراث في التطور الحاصل في الدرس اللساني، كما بينوا بأن التراث العربي لا يقتصر على زمن قد مضى فقط، وإنما هو مادة تملك طاقة تتجدد كلما اقتضت الحاجة العلمية.

يقول العلامة عبد الرحمن الحاج صالح في هذا الشأن: «ولذلك فإننا نرى أنه لا بد أن يُعتمد في عمليات البحث التطويري على التراث العربي، وخاصة ما تركه لنا اللغويون العرب القدامى لا المتأخرون منهم (إلا ما نذر) لاكتفائهم بتريده ما قاله أساتذتهم، بل أولئك العلماء الفطاحل الذين أعجب بهم المبدعون من العلماء الغربيين عندما قدّمنا لهم بعض النماذج من أفكارهم ومناهجهم».¹ ولم يظهر هذا الاهتمام عند بعض من أبناء العربية فقط بل عُرف حتى عند المستشرقين الأوروبيين، وكان الاهتمام على أساس الإفادة من جهود النحويين واللغويين العرب في إطار المناهج الحديثة، "ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، المستشرق الألماني (شاده) الذي كتب رسالة عن علم الأصوات عند سيويه (1911م)، وبرجشتراسر الذي تعمّق في إدراك لمشكلات مصطلحات البحث الصوتي في التراث العربي، وهو يحاضر عن العربية في ضوء اللغات السامية".²

ومن النماذج الحية التي اعتمد فيها التراث العربي كمنطلق أساس في وضع المصطلحات اللسانية الحديثة، والتي تمّ فيها تبني المصطلحات القديمة التي تعبر عن مفاهيم علمية والتي أقرّ الاتفاق الكثير منها مثل المصطلحات: "النبر، المقطع، السّيمة...، وتمّ ترجمة المصطلح القديم من قبل المستشرقين:

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2012، ص، ص 115،

116.

² هشام خالدي، آليات صناعة المصطلح اللساني الحديث، مجلة أفاق الثقافة والتراث، س 23، ع 91، 2015، ص 28.

الاسم المنصرف (Triptote)، والاسم الممنوع من الصّرف (Diptotes)...¹ فالتراث العربي باعتباره حدث لساني يدخل ضمن التفكير الإنساني، يعدّ من المرتكزات العلمية ذات الخبرة الإنسانية التي من الجدير العودة إليها واعتمادها، فالمفاهيم التي عرفت عند القدامى بأسماء تختلف عن ما هو عليه في الوقت الراهن ليست سواء مع أسماء الأشياء التي تتغير كلّما تغير الزمن، فالمفاهيم مجردة تعبر عن نمط من التفكير البشري، وبما أنّها جزء من اللّغة وظيفتها لا تقتصر على عملية التّواصل (الفهم والإفهام) فقط، بل هي مشحونة بثقافة المجتمعات والإيديولوجيات السائدة في زمن معين.

2-3 الاشتقاق:

يعدّ الاشتقاق من أنجع وسائل التّوليد المصطلحي وأهمها في التّسمية اللّغوية، الذي يعتمد كآلية لصناعة المصطلح اللّساني، إذ يعرف بأنّه "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها؛ ليدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلافا حروفا أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحذر من حذر".² فالاشتقاق الذي هو من لفظ واحد فكأنّ بعضه مَبْنِيٌّ على بعض وهذا وإنّما يعتنق فيه الفكر المعاني منبتهه عليها الألفاظ، فهو أشرف الصّنعين وأعلى المأخذين.³ والغرض من الاشتقاق هو توليد ألفاظ يمكن صرفها لمعان ودلالات جديدة، وقد يعتمد الاشتقاق على القياس، لأنّ الاشتقاق من الأصول لتكوين الفروع المبنية على أوزان (المشتقات) يمكن استخراجها استنادا على القياس (الصّيغ الصّرفية) من أصل الفعل أو المصدر، "فالصلة بين الاشتقاق والقياس وثيقة، وذلك لأنّ الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ، أو صيغة من أخرى، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية، وهو المبرر الذي تستند عليه مثل هذه العملية الاشتقاقية كي يصبح المشتق مقبولا، معترفا به بين علماء اللّغة"⁴.

¹ هشام خالدي، آليات صناعة المصطلح اللّساني الحديث: ص 29.

² عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللّغة وأنواعها، ج 2 ص 346.

³ أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص (الجزء الثّاني)، ص 133.

⁴ إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص 46.

فتفجير الأصول اللغوية عن طاقتها مجالا رحبا لتوليد مزيد من الاصطلاحات، وفكرة الاشتقاق هي متأصلة عند علماء العربية القدامى أثناء بحثهم في أصول اللغة ومعرفة أسرارها، "حيث ربطوا بين الألفاظ ذات الأصوات المتماثلة والمعاني المتشابهة، وقد أقرّ الاشتقاق جمهرة من علماء اللغة العربية واعترفوا به كوسيلة للتوسع اللغوي وذلك في منتصف القرن الرابع الهجري، وأصبح يعني عندهم استخراج لفظ من آخر متفق معه في المعنى والحروف الأصلية، وظهر لهم أنّ الجذر الثلاثي هو الأكثر الجذور شيوعا في أصل الاشتقاق ليس في العربية فقط، بل في كلّ اللغات السامية مثل (فهم، كتب...)".¹ فعملية الاشتقاق تنطلق من أصول اللغة العربية، والأصل فيها كما أسلفنا الذكر هو (الجذر)، أما المفردات المشتقة فهي تأليف بين الجذر والصيغة الصرفية، كما تحافظ هذه المفردات المشتقة على المعنى الموجود في الأصل على الرغم من اختلاف المباني والصيغ الصرفية. والاشتقاق أنواع وهي:

أ) الاشتقاق الصّغير: هو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفا وترتيبا، كعَلِمَ من العِلْم، وفَهِمَ من الفهم²، ويعرفه ابن جني (ت392هـ)* في كتابه (الخصائص)، فيقول: «والصّغير ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرّاه* فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السّلامة في تصّرفه؛ نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسّلامة، والسليم: اللديغ؛ أطلق عليه تفاعُلا بالسّلامة».³

¹ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 46.

² أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، دار الكيان، الرياض، السعودية، 1957، ص 111.
^{*} الاشتقاق عند ابن جني على ضربين: الصّغير والكبير أو الأكبر. (ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص (الجزء الثّاني)، ص 133

³ أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص (الجزء الثّاني)، ص 134.

(ب) الاشتقاق الكبير: هو ما اتحدتا فيه حروفًا لا ترتيبًا كجذب من الجذب¹، أو هو وجود تناسب بين الكلمة الأصلية والمشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف، ويسمى أيضا(القلب)، ومعناه تقديم بعض أحرف الكلمة الواحدة على بعض مثل طفا وطاف، وطمس الطريق وطسم.² ويبين ابن جني معاملة أكثر فيقول: «أما الاشتقاق الأكبر أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد، فأصل الكلام والقول وما جاء من تقليب في تركيبهما؛ نحو(ك ل م)، (ك م ل)، (م ك ل)، (م ل ك)، (ل ك م)، (ل م ك). وكذلك (ق و ل)، (ق ل و)، (و ل ق)، (و ق ل)، (ل ق و)، (ل و ق).

(ج) الاشتقاق الأكبر(الإبدال): هو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج، واختلاف في بعض الحروف، نحو عنوان الرسالة وعلوانها. كما يقوم على تقارب صوتي بين أحرف الجذور، أو تماثل بعضها والاتفاق في ترتيبها مما ينتج عنه تشابه في المعنى من جانب، واختلاف في الجانب الآخر، ومنه: أزّ وهزّ.

"وقد ازداد الاشتقاق خصوبة وثراء مع انفتاح التشريع اللغوي العربي الحديث على الاشتقاق، من أسماء الأعيان والمعربات والأسماء الجامدة، ووضع أوزان قياسية جديدة من المشتقات، ووضع ضوابط قياسية لتكوين أفعال جديدة لم تذكرها المعجمات القديمة، وإباحة ما شاكل ذلك من القضايا التي باتت تصنف في عداد المحظورات اللغوية تحت وطأة الضرورة العلمية الملحة".³ فالاشتقاق يمتلك قدرة توليدية هائلة، يتم بموجبها تفجير المادة اللغوية الواحدة لإنتاج مصطلحات جديدة. فالضرورة العلمية من أجل مواكبة التطور وتنمية اللغة العربية تفرض اشتقاقا كان محظورا في زمن مضى وهو اشتقاق الأعيان وأسماء المعاني كالمصادر. يقول: الدكتور مصطفى الشهابي

¹ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، ص 112.

² رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، ط1، 2010، ص 72.

³ يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 83.

«والاشتقاق من الأعيان في العلوم العصرية هو اليوم ضرورة بادية أمام أعيننا. فنحن بحاجة أن نقول كهَرَبَ من الكهرياء، ومغنط من المغنطيس، وبلَّر (وهي الأصح من بلَوَّر) من البلور. واشتقنا في أيامنا هذه من أسماء المعاني كالمصادر فقلنا: المستشفى من الاستشفاء، والمتحف من الإتحاف، والجامعة من الجمع، والمحصد من الحصد وغيرها كثير»¹. وقد أجاز هذا النوع من الاشتقاق مجمع اللغة العربية بمصر في لغة العلوم وليس في لغة الأدب.² وتجري مجمل هذه الاشتقاقات في القوالب الصِّرفية الآتية:³

- الثلاثي المزيد (أَفْعَل)، وقد حادوا عن مصدره القياسي (إفْعَال) في كثير من الحالات التي استعملوا فيها (الأفْعلة) مصدرا جديدا لا قياس له.

- الثلاثي المزيد المضعف (فَعَّل)، ومصدره (التفَعيل).

- الرباعي المزيد (تَفَعَّل)، وملحقاته القياسية (فَوَعَّل،...)، أو حتى تلك التي لا قبل للصِّرف العربي بها مثل (فَعَّلَن).

- الرباعي المزيد (تَفَعَّلَل)، وما ألحق به (تَفَوَّعَل)، تَمَفَّعَل،...).

كما تمَّ استغلال المصدر الصِّناعي فاشتقوا من الأسماء الجامدة وبعض الأسماء المشتقة مصطلحات جديدة للدلالة عن الصِّفة فيها، منها: الواقعية، المادية، الحرية، الفردية والكمية... ونذكر بعض الأمثلة التي تبرز فعالية الاشتقاق في تعريب المصطلحات الحديثة ما يلي:⁴

¹ مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، ص 13.

² المصدر نفسه، ص 13.

³ يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص، ص 425، 426.

⁴ ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1988، ص،

ص 118 - 134.

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

المقابل الأجنبي	المثال	نوع المشتق	الوزن
Pulsation, jaunisse	نَبْضَان، يَرْقَان	مصدر لفعل ثلاثي دال على الحركة	فَعْلَان
Convulsion, Spasme	تَشَنُّج، تَقْلَص	مصدر لفعل ثلاثي مزيد على وزن (تَفَعَّل)	تَفَعَّل
Congestion, Neurite	احتقان، التهاب الأعصاب	مصدر لفعل ثلاثي مزيد بحرفين على وزن (افتعل)	افتعال
Destinateur	مرسل	اسم فاعل من فعل غير ثلاثي على وزن (أَفْعَل)	مُفْعِل
Homonyme	مجانِس	اسم فاعل من فعل غير ثلاثي على وزن (فَاعَل)	مُفَاعِل

3-3 المجاز:

يعدّ المجاز أداة من أدوات التّوليد المعنوي للألفاظ، حيث يوضع اللفظ في غير موضعه يراد به معنى غير الذي وُضع له وذلك بغرض الضّرورة العلمية أو الحاجة التي يفرضها الموقف التّواصلية، وقد عرّفه عبد القادر الجرجاني بقوله: «كلّ كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم يوضع له، من غير أن تستأنف فيها واصفاً لملاحظة بين ما تجوز فيها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع

واضعها فهي مجاز»¹. فالجهاز هو نقل دلالة اللفظ الأصلية إلى دلالة مجازية جديدة لوجود مشابهة أو مناسبة بين المعنيين، يصحّ مع قرينة عدم إرادته، وقد تكون القرينة لفظية أو معنوية تساعد على تمييز المعنى الحقيقي من المعنى المجازي. كما يساعد المجاز على التوسع اللغوي في ابتكار معاني جديدة لألفاظ قد تصبح بعد ذبوعها وانتشارها وقوة استعمالها إلى حقيقة، وهذا ما عبر عنه ابن جني في قوله: «المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة».² فإنّ الكلمة - إذ تستقر على هذا المعنى المجازي - كأنما تكسب معنى حقيقيا جديدا، وتتحوّل من "كلمة" إلى "مصطلح"³.

ولقد عُرف المجاز في مؤلفات القدامى، وهو مبثوث في كتب العلوم الإسلامية وعلوم اللغة والعلوم التي نقلت عن اليونانية والفارسية والهندية وغيرها، ولقد عرفت ألفاظ تغير مدلولها اللغوي إلى مدلول اصطلاحى وذلك بعد مجيء الإسلام مثل "الإيمان والجهاد والحق والباطل والصوم والزكوع والصّراط والصّلاة والطهارة والقنوت والعرش وغيرها كثير"⁴. وتمّ وضع عدد كبير من مصطلحات العلوم والمخترعات الحديثة كالقطار والقاطرة والشاحنة والسيارة والمدرعة والطّراد والمدمرة والغواصة والباخرة والمطبعة... إلخ⁵. وعلى الرّغم من اعتماد هذه الآلية في صنع المصطلح إلاّ أنّه يبقى من الوسائل القليلة في الاستغلال، وذلك نظرا لما يحدثه من اشتراك لفظي يكون مدعاة للالتباس والخلط، كما أنّه يفقد سرعة التّأكيد عند المتلقي.

¹ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، شرح وتعليق، محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص304.

² أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص (الجزء الثاني)، ص 212.

³ يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 84.

⁴ رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص 77.

⁵ مصطفى الشّهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، ص، ص 13، 14.

3-4 التّحت:

النحت هو وسيلة من وسائل نمو اللّغة وتوسّعها، وهو ضرب من ضروب الاشتقاق (الكبار)، لكن الاشتقاق في أغلب صورته يعمل على إطالة بنية الكلمة، أمّا النحت فهو اختزال واختصار للكلمات والعبارات. وهو "انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر، على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه، مثال: المنحوت "سبحل" من "سبحان الله"، و"حولق وحوقل" من "لا حول ولا قوة إلاّ بالله" و"حمدل" من "الحمد لله"، و"عشمي" من "عبد الشمس"... إلخ"¹.

كما أنّ النحت يكون من الأسماء والأفعال والحروف، ويشترط فيه استخدام الأصيل من الحروف دون الزوائد، "فإن كان المنحوت اسماً يشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان على وزن (فَعَلَل) أو (تَفَعَّلَل) إلّا إذا اقتضت غير ذلك الضّرورة"². وعُرف عند العرب القدامى بشكل سماعي وليس قياسي، وهذا ما يترتب عنه عدة إشكالات أهمها: عدم تحديد بالضبط عدد الحروف التي تؤخذ من العبارات المنحوتة ومواقعها وطريقة ترتيبها في الكلمة الجديدة، صعوبة التعرف على أصل الكلمات المنحوتة، مما ينجّر عنه صعوبة تلقي الكلمات الجديدة وفهم معانيها. ويظهر الفعل النّحتي بوضوح عند المتلقي إذا كان الجزء الحاضر يستدعي الجزء الغائب بدون تكلف ولا غموض، وهذا ما وجدناه عند "السعيد بوطاجين" في وضعه لمقابل المصطلح الأجنبي (déconstruction) واستعماله مصطلح (هدبناء) المنحوت من (هدم وبناء)³.

وقد أشار الدكتور وغيلسي يوسف إلى بعض المقابلات للمصطلح الأجنبي الذي اعتمد فيها النحت، ولكن ظهرت في هذه العملية الغموض واللّبس، وذلك انطلاقاً من المعطيات النحتية التي

¹ مصطفى الشّهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، ص 14.

² أعضاء شبكة تعريف العلوم الصّحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصّحية والطبية، ص 118.

³ السعيد بوطاجين، الاشتغال العملي - دراسة سيميائية - منشورات الاختلاف، الجزائر، 2000، ص 478.

اعتمدها عبد القادر الفاسي الفهري حين ينقل السابقة الأجنبية (allo) إلى (بد) مختزل (بديلة) ثم يترجم مصطلحات مصدرية بهذه السابقة على هذا النحو:¹

- Allophone: بدصوتة (نحتاً من: بديلة صوتية).

- Allomorphe: بدصرفة (نحتاً من بديلة صرفية).

- Allotone: بدنغمة.

- Alloseme: بدسيمة.

- Allosememe: بدسيمية.

وينطبق هذا الغموض عند كثير من المقابلات للمصطلحات الأجنبية التي اعتمد فيها النحت، مثل هو الحال عند عبد المالك مرتاض الذي ركن إلى النحت في ترجمة بعض المصطلحات:²

- الرّكبة (المنحوتة من ركب وعبّر): Syntagme.

- الجدلغة (المنحوتة من فعل واسم جدد ولغة): Néologisme.

- البدعدة (المنحوتة من بدأ وعاد): Réurrence.

فالملاحظ كما أشار الدكتور وغيلسي أنّها مصطلحات مبهمة دون العودة إلى أصولها التي نحت منها، وبالتالي قلّ ما يعتمد على النحت كوسيلة لتوليد المصطلح إلّا في حالات الضرورة لأنّه لا يرتكز في أصوله على مقياس علمي واضح سواء في بنائه أو في إشكالية تلقيه.

¹ يوسف وغيلسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص، ص 478، 479.

² المرجع نفسه، ص 479.

3-5 التعريب:

يسمى التعريب بالاقتراض اللغوي الذي يلجأ إليه المصطلحي أو المعرّب إذا تعذر عليه الحصول على المقابل للمصطلح الأجنبي في المعاجم وأمّهات الكتب، وإذا عجز عن توليد مصطلحات جديدة بالوسائل المعروفة. "هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعانٍ في غير لغتها."¹ وجاء في الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية للجوهري "هو تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها، تقول عربته وأعربته أيضا"².

ويعرف التعريب بأنّه نقل اللفظ من اللّغة الأعجمية إلى اللّغة العربية مع تكييف اللفظ وإخضاعه للنّظام اللّغوي العربي، سواء على المستوى الصّوتي أو الميزان الصّرفي أو التركيبي، حتى يأخذ الصّبغة العربية ومن ثمّ يمكن اعتماده في التّسمية اللّغوية، "واستعمال العرب للألفاظ الأعجمية ودمجها في لسانهم شيء قديم سببه اتصالهم بالأمم الأخرى"³. فالاقتراض هو ظاهرة لغوية عالمية ناتجة عن احتكاك اللّغات بالتبادل الثقافي بالأخذ والعطاء العلمي، وعن طريق ما يسمى التأثير والتأثر، وهذه الظاهرة عُرِفَت عند علماء العربية القدامى قبل مجيء الإسلام، حيث استعيرت ألفاظ من شتى الأقطار وتمّ نقلها إلى البيئة العربية للتعبير عن مفاهيم تخدم اللّغة العربية في تنميتها.

والاقتراض يشمل (المعرب والدّخيل)، وفقهاء العربية القدامى عدّوا في باب (الدّخيل) "كلّ كلمة أجنبية دخلت العربية ولم تندمج في بنيتها، بل ظلت محافظة على خصائصها الصّوتية والصّرفية...، بينما محضوا (المعرب) لكلّ ما استعملته العرب من الألفاظ التي أصلها غير عربي، ولكنهم كتبوها بحروفهم ووزنوها بأوزانهم وعاملوها معاملة الكلمة العربية"⁴. وقد تضاربت الآراء واختلفت وجهات النّظر حول إمكانية اعتماد التعريب من عدمه أو على الأقل الاحتراس قدر

¹ عبد الرحمن جلال الدين، السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 268.

² أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم تاج اللغة وصحاح العربي، ص 749.

³ مصطفى الشّهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، ص 15.

⁴ محمد التونجي، المعجم المفصل في الأدب، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط2، 1999، ص، ص 87، 88.

الإمكان من توظيفه. فهذا الدكتور مبارك ربيع يرى أنّ "لا خوف على العربية من الأجنبي الدّخيل، بل إنّ اللّغة تكون حية بمقدار ما فيها من الأجنبي والدّخيل، وبقدر ما تستطيع تمثله"¹. ونفس الموقف في نظر ريمون طحان الذي يرى أنّ التّعريب "يؤدي إلى توسيع شبكة مفردات اللّغة، وإلى تنمية مواد حقولها المفهومية"².

فلا مانع من استيعاب المفاهيم العلمية بما يخدم لغتنا العربية، ولكن ليس بالقدر الذي يطغى على المفردات العربية الأصيلة، ويستحوذ في نطاقه الممارساتي على النشاط المصطلحي. وفي الجانب المخالف هناك طائفة أخرى دعت إلى الحرص على نقاء اللّغة العربية وصفائها من العجمة، ومن هؤلاء كثير من أهل المجامع اللّغوية وعلى رأسهم الدكتور أحمد مطلوب "على الرّغم من إقراره بأنّه لا ينكر المعرّب ولا يرفضه كلّ الرّفص، إلّا أنّه دعا صراحة إلى عدم الأخذ بالتّعريب إلّا عند الضرورة القصوى، لأنّ فتح الباب أمامه يعني إشاعة الدّخيل والقضاء على فاعلية اللّغة العربية، ولم ينزع العرب إلى التّعريب إلّا مكرهين"³. وفي حالة اللجوء الاضطراري إلى التّعريب يشترط الدكتور أحمد مطلوب مراعاة:

- الاقتصاد في التّعريب.

- أن يكون المعرّب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السّماعية.

- أن يلائم جرسُ المعرّب الذوق العربي وجرس اللفظ العربي.

- أن لا يكون نافرا عما تألفه اللّغة العربية.⁴

¹ مبارك ربيع، إشكالية التراثي والمعاصر في المصطلح السيكولوجي، مجلة المناظرة، ع 6، 1993، ص 127.

² ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981، ص 81.

³ ينظر، أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ج1، ط1، 1989، ص، ص 24،

25.

⁴ المرجع نفسه، ص 21.

و قدتمّ وضع قرارات من قبل المجامع اللغوية في شأن تعريب الألفاظ الأجنبية ينبغي الأخذ به إذا اقتضت الحاجة، ومن بين قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة: "يجوز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأجنبية - عند الضرورة- على طريقة العرب في تعريبهم، ويفضل اللفظ العربي على المعرب القديم إلا إذا اشتهر المعرب، وينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب"¹. ولهذا كان اعتماد وسائل وضع المصطلحات اللسانية عند فقهاء العربية وباحثيها باعتبار ما يخدم الهوية اللسانية العربية بالترتيب. وحتى الترتيب لم يسلم من الاختلاف ولم يوحد.

3-6 الترجمة:

وسمّت الترجمة على أنّها جسر من جسور التّواصل الفكري، وهمزة وصل تربط بين مختلف الشعوب في تبادل ثقافات مجتمعاتهم وتقريب المسافات في نقل المعارف، مشحونة بتلك الدلالات والمشاعر والقيم التي تجسد واقع من الحدث التّفكير الإنساني، وكانت ولا زالت محل اهتمام قائم في بحث سبل التّلاقي. وتعدّ من أهم الوسائل المعتمدة في نقل المصطلح الأجنبي إلى اللّغة العربية، "وشرط الترجمة أن تكون الكلمة العربية المقابلة مما دخل حيّز اللغة سابقاً؛ فإذا وردت عليّ كلمة أجنبية فأوجدت لها من المفردات العربية المحفوظة أو المدوّنة كلمة تؤدي معناها مباشرة، فعملي هذا هو (الترجمة)، وإذا لم أجد لتلك الكلمة الأجنبية مقابلاً فيما بين يديّ من مفردات اللّغة، فاجتهدت في وضع كلمة جديدة غير مستخدمة سابقاً لهذه الكلمة الأجنبية، فعملي هنا هو (التّوليد)".²

فإذا كان البحث على المقابل الأجنبي من حفيظة تراثنا العربي، فتكون بذلك الترجمة آلية من آليات إحياء التّراث، لأنّ الذي يهّم في هذه العملية هو إيجاد مفاهيم من مصطلحات قديمة لهذا المستجد من المفاهيم العلمية، ولهذا نجد من الباحثين من يضع الترجمة في المرتبة الأولى من حيث آليات وضع المصطلح اللساني لهذه الاعتبارات. ومنهم "ممدوح محمد خسارة" الذي رتب آليات

¹ أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، ص 21.

² ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 17.

وضع المصطلح اللساني على النحو التالي: الترجمة - التوليد - الاقتراض. يقول في هذا الشأن الدكتور أحمد عيسى: «ولنا في ذلك خمس وجهات نوّليّ وجوهنا شطرها، واحدة بعد الأخرى، أو نحوها جميعاً بحسب الضّرورة، فلا نلجأ إلى أشدها خطراً إلاّ بعد أن نكون قد بذلنا الجهود واستوعبنا الفكر في استكناه كلّ وسيلة قبلها... وهي بحسب التّرتيب الترجمة... فالاشتقاق... فالمجاز، فإذا حصل العجز ينحت... فإذا حصل العجز يعرّب اللفظ».¹

وتتطلب ترجمة المصطلحات اللّسانية المعرفة الكافية بمعجم لغة المصدر ومعجم لغة الهدف، أي يكون المصطلحي على دراية تامة بقواعد اللّغتين، كما يتمّ الإحاطة بالجوانب المؤثرة في نشأة المصطلح اللساني خاصة ما تعلق منها بالمرجعيات الفكرية التي انطلق منها البحث العلمي. ومن هذا المنطلق فإنّ المرتكزات العلمية هي التي مازالت توجه العمل التّرجمي للمصطلحات اللسانية، فالواقع المصطلحي يعكس حقائق لا مناص منها من تعدد مصطلحي للمقابل الأجنبي، مما انجرّ عنه الغموض في المفاهيم وإرباك على مستوى التّلقي من اعتماد ترجمة دون الأخرى، فتبقى الترجمة آلية مميزة في نقل المصطلحات اللسانية ولكن إذا استغلت بالطريقة المثلى والصّحيحة، بعيدة عن الفردية والتّعصب. وستتطرق للترجمة وعلاقتها بعلم المصطلح، وواقع المصطلح التّرجمي في الفصل الثّاني بمشيئة الله تعالى.

¹ أحمد عيسى، التّهديب في أصول التّعريب، 113، نقلا عن خسارة، ممدوح محمد، علم المصطلح وطرائق وضع

المصطلحات في العربية، ص 12

الفصل الثاني

قضايا المصطلح اللساني في

المنجز اللساني الجزائري بين

تحديات التراث والحداثة

تمهيد:

عندما ننظر إلى واقع المصطلح اللساني العربي نجد أنّ قضاياها الجوهرية مازالت مطروحة في السّاحة الفكرية تشكل اهتماما بالغا لدى الباحثين والمهتمين بهذا الشأن، تمحورت جلّ مسائل البحث فيها حول (المصطلح، المفهوم، المنهج) وما تعلق منها في جدلية التعصب لإحدى الاتجاهين، سواء اتجه اللّغة العربية إلى التّوالد الداخلي عن طريق (الاشتقاق، المجاز، النحت...)، أو ما يتجه إلى خارج اللّغة العربية عن طريق (الترجمة، التعريب، الاقتراض). فاختلقت الرّؤى في سبل التّلقي لهذه الحمولات المعرفية في تمثيل المستجدات الحاصلة في الدّرس اللساني. فتعددت قضاياها التي تصبّ جلّها في البحث عن إمكانية توحيد المصطلح على مستوى العالم العربي وتجاوز كلّ الاختلافات المنهجية والمرجعية التي أصبحت تشكل أزمة حقيقية تلوح في الأفق وتصبّب من عملية التّلقي.

لاشكّ أنّ هذا الاختلاف في الرّؤى بين الباحثين العرب وما يشهده واقع الممارسة المصطلحية من إرباك مصطلحي على مستوى التّلقي أحدث هوة كبيرة أدت إلى فوضى مصطلحية من جراء التّعدد المصطلحي، الناتج عن الوضع العشوائي والغير مسؤول والارتجالية وانفرادية القرار في اعتماد مصطلحات دون غيرها، مما أجمع عليه المختصون في هذا الشأن من مجامع لغوية ومكاتب التّسيق. فالبحث عن إيجاد سبل التّلاقي بين ما هو نظري وما هو تطبيقي في بعث الجهود النّظرية التي تمّ تجسيدها كواقع فعلي في المعاجم اللسانية المختصة، وبين ما هو متداول بصورة فعلية في ميادين البحث والمشاركات العلمية من القضايا الراهنة والهامة، التي تحتاج إلى إرادة قوية بين المختصين وإجماع شامل يتم فيه تغليب مصلحة خدمة اللّغة العربية لا غير.

فمن تجليات التّأصيل المصطلحي والمنهجي في الفكر اللساني العربي والذي يندرج ضمنه مجموعة من المعطيات التي تتباين حولها الممارسة المصطلحية بين الأصالة والمعاصرة في وضع العمل

المصطلحي، هو الوقوف على الخصائص المميزة لطبيعة المصطلح و"أصالة اصطلاحه"¹ التي تأرجحت ما بين هو توليدي وما هو مقترض. فالتأصيل اللساني ضروري لتحديد المعالم الوظيفية للمصطلح، وبالتالي توجيه العمل المصطلحي ينطلق من الأصول المعرفية في بناء المصطلح.

فكثيرة هي المصطلحات التي عرفت في الدرس اللساني الغربي هي من أصول قديمة، عرفت في تراثنا العربي والغربي على حدّ سواء مثل المصطلح (السيمياء) (**Sémiologie**)، الذي يشير الدكتور عبد الجليل مرتاض إلى أصول المصطلح في العربية باسم (السيمياء)، ومن الأصول الإغريقية باسم (سيمون)، كما يذكر مفارقة غريبة في البنية الصوتية والفونولوجية لكلتا الكلمتين، **فالكلمة العربية مؤلفة من: صامت (س) + صائت (ميم) + صائت (ألف) + صامت (همزة) أي: C+W*** **C+W+C** بينما الكلمة الإغريقية مؤلفة من: صامت (س) + صائت (قريب من الياء) (الميم) + صامت (ياء) + صائت (واو) + في النهاية نون (صامت) لا يلفظ أي: **C+V+CC+V+C**"².

وهذا ما يوضح تداخل بين اللغات في كثير من المفاهيم والمصطلحات الحديثة راجع إلى تأثر اللغات فيما بينها منذ القدم. وقد ورد المصطلح (السيمياء) في القرآن الكريم بمعنى " السّيمة " لقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْهُ فَازْرَهُ فَاسْتَغْظَأَ

¹ عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2004، ص7.

² عبد الجليل مرتاض، دراسة سيميائية في الرواية والتراث، منشورات ثالة، الجزائر، د . ط، 2005، ص11، نقلا عن آسيا جريوي، المصطلح السيميائي بين الفكر العربي والفكر الغربي، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع12، ص 328.

* صامت: (c) consone

* صائت: (v) voyelle

فَأَسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ۚ ﴿٢٩﴾ [سورة الفتح، ٢٩]

وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْآفًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ۚ﴾ [سورة البقرة، ٢٧٣]

فالخبرة المعرفية برهنت في كثير من المناسبات العلمية أنّها قادرة على توجيه المسار العلمي ولاسيما في استحداث المستحداث العلمية، ولهذا تنبه علماء العربية إلى هذه القضية الهامة في فهم تلك المعادلات الشائكة والمعقدة؛ التي تتطلب العودة إلى الأصول المعرفية لإدراك نظام الوحدات اللغوية التي تبنى عليها القواعد العلمية، وتتبع الأثر المصطلحي في مراحلها التاريخية والنتائج المتوصل إليها في الدرس اللساني، كما أنّ الدراسة الإستمولوجية في توجيه العمل المصطلحي كانت حاضرة في الكشف عن كلّ الملابس التي من شأنها إعاقة حركية التطور المصطلحي في ميدان علوم اللسان.

فالتوظيف المصطلحي في اللغة العربية يشهد عدة أشكال ممارسية تنطلق أساسا من قناعات المصطلحي المتشعبة بتلك الأسس المرجعية التي تساعد أولا على صياغة المصطلحات وهنا نفتح قوس حول إشكالية تصنيف وسائل وضع المصطلحات وعدم ضبط توحيد شامل على مستوى الصياغة المصطلحية مع غياب التبرير العلمي في اعتماد وسيلة دون الأخرى، وهنا يشير الدكتور عبد السلام المسدي إلى أنّ "استبدال أي تصوّر تصنيفي يستوجب أولا وبالذات الفحص المقارن، فالاشتقاق والنحت ظاهران نوعيتان، أولاهما خصّصت بها الأسرة السامية وبها عنوان قدرتها الانفجارية، والثانية لصيقة باللغات الهندية الأوربية وعليها قوام سيمتها التضامية. أمّا الدخيل والمجاز فظاهران مطلقتان لا ينفك عنهما لسان من الألسنة"¹، أمّا ثاني اهتمام هو طبيعة اعتماد المصطلحات سواء التراثي

¹ ينظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 47.

منها أو ما يعرف بالوضع الجديد(الاقتراض). أو العمل على استغلال المنهجين بما يخدم لغتنا العربية وهو الصّواب والأمثل.

وقد كان للتداخل اللغوي الأثر البالغ في توظيف المصطلح اللساني في الدراسات اللغوية العربية عامة والدراسات الجزائرية خاصة، حيث اعتمدت المصطلحات الدخيلة والمعربة والمترجمة على حدّ سواء مع المصطلحات العربية الأصيلة وهذا ما شكل ازدواجية على مستوى التطبيق المصطلحي، حيث أثر بشكل أو آخر على تفعيل المصطلح العربي، فأصبح لا يعرف المصطلح اللساني باللّغة العربية إلاّ بحضور المصطلح الأجنبي وهذا ما أفرز خطاب لساني من نوع خاص. فالتباين على مستوى التوظيف المصطلحي لم يرق إلى المستوى المطلوب على الرّغم من الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي(العربي) وهذا يعكس عدة حقائق علمية هي لازلت مطروحة تحتاج إلى إرادة صادقة لتوحيد العمل الجماعي في كلّ الجامعات العربية، وخاصة تدريس علم المصطلحات في كلّ الاختصاصات.

- المبحث الأول: التلقي اللساني وتأسيس المنطلقات:

لقد عرف التّحول المعرفي والمنهجي الذي شهده مطلع القرن العشرين تغييراً في نمطية التّفكير الإنساني من جراء الثّورة الفكرية التي أعادت تنظيم الدّراسة المنهجية للغات، وذلك بوضع دراسة السلوك الإنساني في مسار فكري جديد يندرج ضمن تحليل المعاني من منظور سلوكي باعتبار "اللّغة ظاهرة اجتماعية" تتحدد وفقها مجموعة من المعطيات التي تسهم في تسهيل عملية التّواصل اللّغوي، والتي تخضع بدورها إلى تلك المتغيرات الإيديولوجية التي تعمد بشكل كبير إلى توجيه نمطية التّفكير الإنساني، ولقد شكّل التّهج الجديد في دراسة اللّغة منعطفا حاسما ينطلق من علمنة اللّغة باعتبارها أداة علم لا تنحصر في عملية التّواصل اللّغوي بل هي لغة فكر وحضارة تنقل تجارب الأولين في كلّ الميادين الحياتية والعلمية وتساهم بصورة كبيرة في التّطور العلمي وقد عرف هذا التّهج العلمي تحوّلاً

من اللسانيات التاريخية التي تهدف إلى معرفة تاريخ اللغات، والكشف عن العلاقات الموجودة بينها، وإعادة بناء اللغات الأولى المنقرضة إلى ما أصبح يعرف اليوم باللسانيات الآنية (Linguistique Synchronique)، والتي تعنى بوصف اللغات وتحليلها كما هي موجودة في نقطة معينة من الزمن وبالخصوص في الزمن الحاضر¹.

كما اقترن التطور الفكري والحضاري والعلمي الذي شهدته الساحة الفكرية بتطور لغوي قوامه المفردات والمصطلحات والتقنيات اللغوية، وهي السمة المميزة لهذا التحول المعرفي الذي أعطى أهمية كبرى للمصطلحات في تمثيل هذه المستجدات وهذا ما ظهر مع اللسانيات الحديثة التي أرسى قواعدها العالم السويسري المشهور "فردينان دي سوسير" (1857-1913)* "الأب الحقيقي لللسانيات؛ الذي وضّح اختصاصها ومناهجها وحدودها ووضع الأسس المنهجية لتحليل اللغوي"²، وأسس المبادئ العامة لعلم جديد يسمى "علم اللغة العام (Générale Linguistique)"

¹ أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005، ص 118.

* فردينان دي سوسور (Ferdinand de Saussure): ولد في جنيف عام 1957 من أسرة مشهورة بالعلم والأدب، أشهر لغوي في العصر الحديث، درس في جامعات جنيف ولايبزيك وبرلين، وحصل على درجة الدكتوراه من لايبزيك عام 1880، عمل مدرساً في مدرسة الدراسات العليا في باريس من 1881 - 1891. ثم أستاذاً للغات الهندية الأوروبية والسنسكريتية من 1913 - 1991، وأصبح أستاذاً لعلم اللغة العام في عام 1907؛ في جامعة جنيف وبقي في هذا المنصب حتى وفاته عام 1913. بدأ كتابته وهو في الحادية والعشرين من عمره سماً: *Mémoire Sur le System Primitif de Voyelles dans les Langues Indo-Européennes* الذي نشر في باريس عام 1878. لكن أشهر وأهم كتاب يحمل اسمه هو (Cours de Linguistic Generale): كتاب «علم اللغة العام» وهو مجموعة من المحاضرات؛ جمعها اثنان من طلابه هما شارل بالي والبرت سيكاهي، ظهرت الطبعة الأولى منه عام 1913، والطبعة الثانية عام 1922، وأصبحت مدرسة سوسور فيما بعد تعرف بالمدرسة التركيبية (البنوية). (ينظر: فردينان دي سوسور، علم اللغة العام، ترجمة الدكتور يوثيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي الدكتور مالك يوسف المطليبي، دار أفاق عربية، بغداد، العراق، 1985، ص 3).

² محمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008، ص 21.

حيث كان موضوعه هي "اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها"، أي دراسة اللغة كما هي، وليس للباحث فيها أن يغير من طبيعتها، يقول فردينان سوسير في "محاضرات في علم اللغة العام: «موضوع علم اللغة الوحيد والصحيح هو اللغة معتبرة في ذاتها ومن أجل ذاتها»¹.

أراد بذلك سوسور أن يتعمق في أسرار اللغة ومعرفة نظامها الذي تعمل به، فكان أول من أظهر للناس - من دروسه - أهمية الدراسة البنوية بوصفه وتحليله لمفاهيمها ومناهجها. لقد شملت نظريته مجموعة من المبادئ والأسس المنهجية والاعتبارات العامة، التي تعبر عن رؤية متميزة بأفكار جديدة تختلف عما جاء به سابقوه وإن كانت دراستهم ممهدة له. وما ميّز أكثر منهج سوسور في دراسته للغة، هو تماثل المصطلحات اللسانية كسمة أساسية في طرح كثير من المفاهيم الجديدة التي ساهمت بشكل كبير في إبراز تلك المستجدات العلمية، وأعطت قراءة أخرى مغايرة في التعامل مع اللغة كنظام تربطه مجموعة من العلاقات للوحدات اللغوية التي تشترك في سمات أساسية وأخرى ثانوية تُشكّن بذلك تكامل لغوي له أساس منطقي ومعرفي.

1 المصطلحات المنطلق الأساس للسانيات:

يختلف كثير من الباحثين حول علاقة المصطلحية باللسانيات، فمنهم من يرى بأن المصطلحية لا تمتّ بصلة للسانيات من حيث المنهج واللغة والتنظير اللغوي، وأنها علم قائم بذاته لها مكوناتها ومسوغاتها، ومنهم من يعتبرها مجالا من مجالات اللسانيات حتى وإن اختلف نظام اللسانيات ومنطلقاته على نظام المصطلحية ومنطلقاته؛ "كون علم المصطلح يتجاوز الوصفية إلى المعيارية على خلاف علم اللغة، كما أنّ اعتماد علم المصطلح على اللغة المكتوبة على خلاف البحث اللغوي

¹ Ferdinand de Saussure: Cours De Linguistique Générale, Quatrième édition
Payot, Paris(1) 1949,P.317.

نقلا عن محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د . ط، د.ت، ص49.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحداثة

الذي يعتمد على المنطوق"¹، ومع ذلك يشكل المصطلح فرع من فروع اللسانيات التطبيقية باعتباره جزء من اللغة

"فالمصطلحية عمل مشترك مع اللسانيات يؤدي المصطلحي دور تحديد المنهج العلمي الذي يتتبع المصطلح، وإنّ الدور الذي تؤديه اللسانيات في مساعدة المصطلحية على تسمية المصطلحات وضبط مجالها التخصصي"² فاستناد المصطلحية على اللسانيات في ضبط منهجها القائم على مقاربات وظيفية تسعى إلى تشكيل التّحول من دائرة التّصور إلى إرسائها على مسميات لهذه المصطلحات، "كما تعتمد المصطلحية على اللسانيات وخاصة في جانبها التّطبيقي، فهي متصلة بعلم المعجمية والنظريات الدلالية ولسانيات المدونة واللغة المختصة"³. فالعلاقة تكاملية لا يمكن الاستغناء أي طرف عن الآخر، سواء المصطلحات عن اللسانيات أو اللسانيات عن المصطلحات.

1-2 تحولات الدّرس اللّغوي وتغير المعطيات:

شكّل المنهج اللساني البنيوي السوسيري موقف معرفي ومنهجي صريح يرفض فيه كثير من الممارسات اللغوية القديمة "التي تقرّ بها اللسانيات المقارنة والتاريخية في تعاملها مع الوقائع اللغوية، باعتبارها وقائع منعزلة ومنفصلة بعضها عن بعض، سواء في واقعها الحالي أو في سيرورتها التاريخية"⁴. فالدراسة اللغوية التاريخية التي أقرّها "سوسير" مبنية على دراسة وصفية لفترة زمنية معينة في معرفة التّغيرات التي تطرأ على الظواهر اللغوية ومقارنتها بين مرحلتين تاريخيتين معينتين، ذلك كوّن اللغة

¹مولاي علي، بوخاتم، مصطلحات النقد العربي السيميائي، الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د. ط، دمشق، 2005، ص40.

²خليفة المساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص40.

³إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص39.

⁴مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص148.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

تشهد تغيرات مستمرة عبر المراحل التاريخية، وهذا ما أكده اللغوي الأمريكي بلومفيلد موضحاً هذه الحقيقة مفادها " أن الدراسة التاريخية للغة تتوقف درجتها دقةً واتقاناً على الدراسة الوصفية للغة موضوع الدرس وعلى إتقانها"¹.

واكتسبت المنهجية البنيوية قيمتها المعرفية انطلاقاً من تناولها بدون إقصاء كل أشكال الممارسات اللغوية، فلم تقتصر على لغة دون الأخرى، حتى اللهجات اللغوية كانت محل اهتمام متزايد معتبرة إمكانية تطور اللهجات إلى لغات لتصبح ذات قواعد مبنية على أسس تواصلية عكس ما كان معمولاً به في المقاربتين المقارنة والتاريخية اللتين حصرتا اهتماماتهما اللغوية في اللغات الهندو-أوروبية، أو اللغات ذات الحضارات الكبرى، لاسيما ما كان منها أوروبياً. "ويمكنها أيضاً أن تدرس اللغات الميئة بشرط أن تتوفر كل المعطيات اللغوية التي تبني عليها الدراسة العلمية الوصفية"².

فالوصف العلمي المفصل والدقيق للظواهر اللغوية يقف على حقائق علمية لم تعرفها الدراسة التاريخية من قبل ولا حتى الدراسة المقارنة، وهذا ما أدركه كثير من اللغويين " أن كثيراً من الجوانب الدراسة التاريخية للغة الإنجليزية ينبغي إعادة دراستها في ضوء هذا التقدم المنهجي الحديث في ضوء نظرية «الفونيم»* الحديثة"³. ويساهم الفكر العلمي الجديد الذي أثرتنا سابقاً إلى بعض سماته

¹ محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 243.

² أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 125.

³ محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 244.

* «الفونيمات المقطعية (= الجزئية) العليا» كدرجة الجهر والارتكاز والتنغيم وما إلى ذلك. فالتنغمة تسمى عند اللغويين « فونيمًا » مقطعيًا « جزئيًا » أعلى، و«الطول» فونيمًا « جزئيًا أعلى»، فعندما يكون فونيم نغمة جماعة لاسيما في أمريكا «تونيم» tonem، وعندما يكون فونيم الطول يسمى لاسيما في أمريكا «كرونيم» chronem. ينظر: السعران محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. فالتغير على مستوى الاستعمال الوظيفي لهذه الوحدات اللغوية يستدعي تحديد المصطلحات بدقة وضبطها.

الجديدة، في بلورة أسس منهجية جديدة نتجت عنها منطلقات فكرية لم تكن مألوفة من قبل، نذكر منها ما يلي:

- وضع تصوّرات جديدة للتنظيم المنهجي للمعرفة والظواهر المدروسة
- تفسير الوقائع المدروسة بطريقة مغايرة وعلى نحو جديد (مراجعة المقاربة التجريبية بأسسها المعروفة)
- تداخل الاختصاصات لإنجاز مهام معرفية واسعة النطاق
- نقل الإجراءات المنهجية من فروع علمية دقيقة إلى مجال العلوم الإنسانية¹

1-3 تجلي دور المصطلحيات في لسانيات سوسير:

أظهرت الدّراسات اللّسانية الحديثة اهتمامها الكبير بالجانب المصطلحي في كلّ المستويات اللّغوية، ما تعلق منها بالنّشاط اللّساني في توضيح الحقائق العلمية وتحديد مفاهيمها، وهذا ما اعتمدته لسانيات سوسير التي تبنّت هذه المصطلحات اللّسانية كمرتكزات بُنيت عليها جلّ الأعمال النّظرية، فكثيرة هي المصطلحات التي استخدمها سوسير كإجراء في أبحاثه، والتي تعدّ بمثابة المنطلق الأساس لمنهجه البنيوي وأمرًا مطلوبًا لوصف العلوم، ومنها ما يعرف بالثنائيات أو المقابلات التي تناول فيها تمييز المصطلحات والكشف عن علاقاتها التي تحدد طبيعتها وتكوينها وأبعادها الوظيفية.

1-3-1 ثنائيات سوسير:

شكّل التأسيس المصطلحي الذي رافق اللسانيات الحديثة صدى كبير، ساعد على إرساء قواعد معرفية ومنهجية تحولت فيها اللّغة إلى موضوع بحث لساني، ينطلق من ذاتية اللّغة مما أدى إلى تغير في نمطية التّفكير اللّساني واتجاهاته الرّامية إلى وصف الظواهر اللّغوية وتصنيفها، ومعرفة طبيعة العلاقات

¹ غلفان مصطفى، في اللسانيات العامة، تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، ص 248.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحداثة

المشكلة مع عناصرها. ولهذا جلّ المسائل اللسانية التي ركّز عليها سوسير تمحورت حول جملة من المصطلحات فصل في تحديد معالمها وضبط مفاهيمها ومنها: - اللّغة والكلام- اللّغة واللسان - ثنائية المحور التوقيتي الثابت والزمني المتطور - ثنائية النموذج القياسي والسّياقي - ثنائية الصوت والمعنى - ثنائية الحضور والغياب (العلاقات التركيبية)* - علاقة الدال والمدلول¹. إضافة لهذه المقابلات الثنائية عرفت مصطلحات أخرى تعدّ هي الأخرى الأساس في لسانيات سوسير منها: القيمة، الرمز، السّيمة، الاعتبارية، الدليل اللّغوي، النّسق، العلامة، المرجع... وغيرها من المصطلحات التي عرفت في المستويات اللّغوية.

1-4 اتساع دائرة الاعتماد المصطلحي في اللسانيات الحديثة:

لقد كان لدى "سوسير" من خلال مؤلفه «محاضرات في اللسانيات العامة» الأثر الكبير في بزوغ نوادي لسانية مختلفة اهتمت بقضايا لسانية محضة، وقد عرفت كلّ مدرسة لسانية اعتماد مصطلحي خاص بها يميزها عن غيرها، فمدرسة براغ التي سارت على المنهج البنوي من منظور وظيفي من "خلال البنى النحوية والدلالية والفونولوجية التي تُحدّد وفق وظائف مختلفة"². أمّا اعتمادها المصطلحي فظهر جليا عند أبرز أقطابها، حيث ميّز فيلام مثيريوس (Mathesius Vilèm) (1882-1945) في دراساته اللسانية بين مصطلحي (Theme) الذي ترجم إلى "مسند إليه"، و(Rheme) الذي ترجم إلى "مسند" كما عُرف عنده وعند بقية أعضاء مدرسة براغ المصطلح

¹ ينظر في هذه المسألة (ثنائيات سوسير): فردينان دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر/ يوسف غازي - مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986، ص 05. - الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 154، 160 - صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، ص 20.

* لم ترد بعض المصطلحات في مخطوطات سوسير مثل: البنيوية (عُرف عنده النّسق)، محور الاستبدال (عُرف عنده المحور التركيبي)، ينظر: فهم فردينان دوسوسور وفق مخطوطاته: مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، لويك دويبيكير، تر/ ربما بركة؛ مراجعة بسام بركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2015، ص 45.

² أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 136.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

(المنظور الوظيفي للجملة) (**functional sentence perspective**) ومنه مصطلح القواعد الوظيفية (**grammaire fonctionnelle**)¹.

أمّا نيكولاي تروبتسكوي (**Trubtzkoy Pince Nicolail**) (1890-1938) الذي برع في ميدان الصّوتيات، وعُرف بمجموعة من المصطلحات منها ما يسمى بالسّمات المميزة (**Distinctive Feature**) وقد طبّقها "تروبتسكوي" وأتباع مدرسة "براغ" على التحليل الصّيّاتي (**analysis Phonological**)². كما اهتمّ أيضا في دراساته بأنواع التّضاد الفونولوجي، وهي مصطلحات صوتية في حدّ ذاتها ومنها: "التّضاد السّالب (**Opposition Privative**)، التّضاد التدريجي (**Gradual Opposition**)، التّضاد المتكافئ (**Equipollent Opposition**)، التّضاد الثنائي (**Opposition Bilateral**)، التّضاد المتعدد الجوانب (**Opposition Multilateral**)، التّضاد المتناسب (**Proportional Opposition**)، التّضاد المعكوس (**Opposition Neutralizable**)"³.

وكذلك رومن ياكبسون (**Roman Jakobson**) عُرف بنظرية وظائف اللّغة السّت، وهي التي يستند إليها الخطاب اللساني عموما "المرسل (**Destinateur**)، المرسل إليه (**Destinataire**)، الرّسالة (**Message**)، السّيّاق أو مقتضى الحال (**Contexte**)، شفرة الاتصال (**Code**)، أداة أو صلة الاتصال (**Contact**)"⁴. فكلّ هذه الرّموز اللّغوية استطاعت أن تُكون مرجع إشاري يحدد المراتب الأساسية للوظيفة اللسانية في عملية التّواصل.

¹ ينظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات التّسابق والتّطور، تر: محمد زياد كبة، النشر والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997، ص 106.

² علي محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2004، ص76.

³ أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتّطور، ص 143.

⁴ السعيد شنوكة، مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتّراث، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص71.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحداثة

وبدوره أندريه مارتيني (**André Martinet**) عُرف عنده ما يسمى بالتقطيع المزدوج (**Articulation double**)¹. ومن خلاله يتم تحليل الوحدات اللغوية إلى مستويين: **التقطيع الأول** يتكون من وحدات دالة (**مونيمات Monèmes**)، **التقطيع الثانوي** يتكون من وحدات غير دالة (**فونيمات Phonèmes**)². أمّا في مدرسة كوبنهاغن بالدنمارك ومثلها لويس هلمسلف (**Luis Hjelmslev**)، فقد اعتمدت هي الأخرى مثل سابقها مصطلحات خاصة بها فظهر الغلوسيمات (**Glossèmes**)، سنيماستيك (**Cenematique**)، وحدات دلالية صغرى (**Plérèmes**)، المادة (**Substance**)، اللسانيات المحايثة (**Linguistique immanente**)³. كما تناول هلمسلف في نظريته **الغلوسيماتيكية** مصطلحات كثيرة تضمنت مفاهيم لسانية وُظفت في نطاق واسع في المجال اللساني فُعرف عنده "مستوى التعبير (**Expression plane**)، مستوى المضمون (**plane Content**)، التحليل (**Analysis**)، المتغير (**Variant**)، الاستعمال (**Usage**)، التحفيز (**Catalysi**)"⁴.

وبعدّ بلومفيلد (**Leonard Blomfield**) الممثل الرئيسي للمدرسة الوصفية الأمريكية من جانبها التوزيعي، الذي تناول هو الآخر مصطلحات لسانية من بينها المثير (**Stimulus**)، الاستجابة (**Response**)، المثير البدي (**Substitute stimulus**)، الاستجابة البديلة (**Substitute Response**)⁵. أمّا المدرسة التوليدية التحويلية بزعامة نعوم

¹ جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص 117.

² ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 19.

³ أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013، ص، ص 84، 85، 86.

⁴ أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 160.

⁵ ينظر: محمود السعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص 305.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

تشومسكي (Avran Noam Chomsky) فإنّ المصطلحات التي عُرفت بها في دراسة اللّغة، "البنية العميقة (Deep Structure)، البنية السطحية (Structure Surface)، الكفاءة (Compétence)، الأداء (Performance)"¹. فتعدّ هذه المصطلحات التي تطرقنا إليها هي الأبرز والأهم في تمييز مدرسة لسانية عن الأخرى، ناهيك عن مصطلحات أخرى ظهرت جمّة ضمن مستويات لغوية تحددت من خلالها اتجاهات لسانية مختلفة.

2 الاهتمامات اللسانية في الفكر اللغوي العربي:

لا مراء أنّ النّشاط اللساني في الفكر العربي ظهرت بوارده نتيجة احتكاك الدّارسين العرب بالحضارة الغربية، وعودة البعثات الطلابية بعد تشبعهم وتأثرهم بالفكر اللغوي الغربي، وخاصة المستجد منه، حتى أنّ منهم من تخصص في اللسانيات في الجامعات الأوروبية والأمريكية، فعمدوا إلى نقل هذه المناهج الغربية لتطبيقها على الدّرس اللغوي العربي، وذلك لما حققته اللسانيات البنوية من نتائج إيجابية على الصّعيد اللغوي في اللّغات الأجنبية.

وتولّد عن هذا الاهتمام الفكري ما يعرف بالدّرس اللساني العربي، وعمد فيه الدّارسون العرب إلى استقطاب المفاهيم اللسانية من خلال اتجاهين أساسيين:

أ/ الاتجاه التاريخي المقارن وظهر هذا مع أعمال رفعة الطهطاوي وجرجي زيدان واليازجي وغيرهم.

¹ ينظر: مومن أحمد، اللسانيات النشأة والتطور، ص 112، علي محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، ص 86.

ب/ الاتجاه الوصفي والذي انطلق مع أول محاولة للتأليف* في مجال الدراسات اللغوية الحديثة سنة 1941¹.

أما التأليف اللساني فقد كان حاضرًا بقوة عند كوكبة من الباحثين العرب، الذين سعوا إلى تقديم للقارئ العربي أهم الدراسات في مجال اللسانيات الحديثة، حيث ظهرت جهودهم فردية تسير الحدث وما تعلق منه بالمستجد، وخاصة كما أسلفنا الذكر بعد عودة البعثة الطلابية من الجامعات الأوروبية والأمريكية ونقلها لهذه المفاهيم العلمية الجديدة، وعلى هذا الأساس ظهرت مجموعة من المؤلفات العربية الحديثة المتخصصة في علم اللسانيات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، بحوث ودراسات في علوم اللسان للعلامة عبد الرحمن الحاج صالح وغيرها من مؤلفاته تخص هذا المجال، في اللسانيات التطبيقية للدكتور صالح بلعيد، مباحث في اللسانيات للدكتور أحمد حساني، مبادئ في اللسانيات للدكتور أحمد محمد قدور، اللسانيات النشأة والتطور للدكتور أحمد مومن، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي للدكتور محمود السعران، الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان، دراسات في علم اللغة للدكتور كمال بشر، اللسانيات الوظيفية للدكتور أحمد متوكل... وغيرها من المؤلفات اللسانية التي عرفت عند هؤلاء الباحثين، وأخرى عند باحثين آخرين اهتموا بالقضايا اللسانية.

¹ ينظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009، ص43.

* نشير إلى أنّ أول انطلاقة فعلية لهذا التوجه اللغوي عرفت مع اللغوي العربي "إبراهيم أنيس"، حيث قدّم مجهودات لا يستهان بها في حقل الدراسات اللغوية واللسانية كما أعقبت جهود هذا اللغوي اهتمامات أخرى لدارسين وباحثين في القطر العربي سواء من تلامذته أو غيرهم على غرار عبد الرحمن أيوب وتمام حسان وغيرهم. ينظر: يونس بوناقة، محمد عبد الفتاح مقدود، علمية المنهج اللساني لدى عبد الرحمن الحاج صالح من خلال مؤلفاته في علوم اللسان، مجلة موازين، المجلد1، العدد2، 2020، ص118.

كما عرفت هذه الجهود اللسانية العربية تأثراً كبيراً بالمدارس الغربية ومناهجها، وجاءت المحاولة في اعتماد المعطيات اللسانية الغربية في وضع نظرية جديدة للنحو العربي تسير اللّغة العربية في شكلها الحديث وتوسعي إلى تيسير النحو، حيث أسسوا لمرتكزاتهم اللسانية وفق المبادئ التي بنيت عليها المدارس الغربية، فتولّدت اتجاهات مختلفة ومن أهمها:¹

- **الاتجاه الوصفي البنيوي:** إذ اتبع أصحابه طريقة الوصفين الغربيين في تعاملهم مع النحو التقليدي، فكانت نظرهم إليه نظرة ناقدة يدعو أصحابه إلى رفض كثير من مقولات النحو العربي خاصة التعليل، واقترح بعضهم بدائل اعتبروها قادرة على وصف اللّغة العربية أفضل من مقولات التراث، ويبرز في هذا الاتجاه كلّ من عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، وإبراهيم السامرائي.

- **الاتجاه التأصيلي:** يسعى أصحاب هذا المنهج إلى تأصيل بعض الجوانب النظرية التّحوية العربية من خلال مقابلتها بنظرياتها في النظرية اللّغوية الحديثة، ويكتفي أصحاب هذا الاتجاه بمقابلة النحو العربي مع نظرية لغوية واحدة كالنحو التّوليدي، ومن أهم ما يمثل هذا المنهج التّقابلي كلّ من نهاد الموسى، وعبد الرحمن الحاج صالح، وعبد القادر المهيري، وميشال زكريا.

- **الاتجاه التّوليدي والتّفسيري:** قام هذا الاتجاه على النظرية التّوليديّة، وقد تأثر أصحاب هذا الاتجاه بما جاء به نوام تشومسكي ومن التفوا حوله وبعض المتأخرين ممن طوّروا هذه النظرية كأمثال كاتز، وفودور، وبريزنن، ويمثل هذا الاتجاه كلّ من مازن الوعر، وعبد القادر الفاسي الفهري.

- **الاتجاه الوظيفي:** تبرز في هذا المجال أعمال أحمد المتوكل الذي نقل النظرية الوظيفية إلى الثقافة العربية، وحاول بناء النحو العربي وفق هذا الاتجاه

¹ ينظر: معزوز عبد الحليم، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح، دراسة إبستمولوجية في المرجعية والمنهج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اللسان العربي، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 2-3.

- الاتجاه التوليقي: الذي يقوم على خصائص نحو اللغات التوليفية، ويمثل هذا الاتجاه الحديث أحمد الأوراعي من خلال النظرية النسبية.

فاختلاف الاتجاهات اللسانية الذي وُجد بين اللغويين العرب الذي مرّده إلى تلك المرجعيات الفكرية التي تشبّع بها أصحابها من الوعاء الفكري الغربي، كانت المنطلق في اعتمادها في الدرس اللساني العربي، فمنهم من أراد تفعيل التراث وإضفاء عليه تلك المستجدات في خدمة اللغة العربية، ومنهم من عمد إلى تطبيق تلك الآليات والأدوات الإجرائية التي وجدت في المناهج الغربية على لغتنا العربية، محاولين بذلك إقصاء كل الخبرة المعرفية والتأصيل اللغوي الذي تركه لنا أسلافنا، منادين بذلك إلى مواكبة التطور بإحداث تعديلات على قواعد اللغة العربية، بحجة تيسير النحو العربي والخروج عن المؤلف في ميزاننا الصّربي، وهذا يعدّ في حدّ ذاته ضرب لأصول اللغة العربية وهويتها اللسانية، وعدم تقدير للجهود المبذولة عبر مسار طويل لعلمائنا الأجلاء سيوييه والجرجاني ورفقائه الذين كرسوا حياتهم في خدمة اللغة العربية وديننا الحنيف. فلا مانع من تعدد مشارب العلوم وتطوير مناهجها والتأثر بالمستجدات الحاصلة في الدرس اللساني، ولكن بما يحافظ على الكيان الأصيل للغتنا العربية وعلى إرثها اللغوي الحصين.

2-1 أشكال التلقي اللساني في الدراسات الجزائرية الحديثة:

لقد خطا البحث اللساني في الجزائر على غرار بلدان المغرب العربي الأخرى خطوات مهمة، بدأت معاملة منذ ستينيات القرن الماضي في خضم التحوّلات التي عرفها الفكر العربي الحديث، وقد مثل التيار اللساني في الجزائر العلامة عبد الرحمن الحاج صالح، أمّا في تونس الدكتور عبد السلام المسدي، وفي المغرب الدكتور عبد القادر فاسي الفهري، إضافة إلى كثير من الاهتمامات أخرى لباحثين آخرين اشتغلوا على الدرس اللساني العربي، حيث ظهرت اهتماماتهم متباينة نسبياً من بلد إلى آخر وهذا راجع إلى طبيعة استيعاب المفاهيم العلمية من اللسانيات الحديثة.

لا شك أنّ مخاض اللسانيات في الجزائر تجلت معالمه مع العلامة عبد الرحمن الحاج صالح، الذي وضع الأسس المعرفية الحقيقية في تلقي اللسانيات الحديثة بما يخدم اللغة العربية وتطورها، حيث سعى إلى البحث في قضايا لغوية للعربية الفصحى في صورتها المعاصرة ومقاربتها بصورتها التي عرفت عند اللغويين القدامى. نستطيع أن نقول أنّه وقف بالإثبات والبيان في تقصي الحقائق العلمية بتمحص وتفحص دقيق وبنظر ثاقب وعدم خضوعه وتسليمه لكلّ هذه المستجدات إلاّ بعد الكشف عن أسرارها وتأصيلها، وهذا راجع لاطلاعه الواسع على التراث العربي ودراسته المعمقة لهذا المنجز الحاصل في الدرس اللساني في البيئة الغربية بحكم دراسته في الجامعات الأوروبية، فاستثمر كلّ طاقته المعرفية بما تحمل من معطيات فكرية وخبرانية وتوظيفها في البحث عن مواطن التأصيل العلمي للحدث اللساني المستجد

تزعّم الحاج صالح ريادة التيار اللساني في الجزائر بمنهج أصيل جمع فيه بين الأصالة والمعاصرة بدون تقليد ولا تشدد. فخبرته المعرفية مكّنته من تنوير العقول وتصحيح المفاهيم لكثير من المسائل اللغوية، وفتح الطريق أمام باحثين آخرين للخوض في نفس المسار الذي انتهجه في معالجة قضايا اللغة العربية بضرورة محكمة بتبصّر فائق بالحقائق العلمية قبل الخوض فيها أو إصدار الأحكام عليها. يقول في هذا المنوال: «يجب على كلّ باحث نزيه أن يبحث عن محتوى البنية (مذهب البنية في اللغة والأدب)، ومن أين جاءت، وكيف نشأت، وما هي الأسس المنهجية والعلمية التي بنيت عليها، ولماذا تدعو إلى تبني تلك الأفكار، ثم ما هي المذاهب التي ظهرت بعدها وفيما ناقضتها، ثم فيما هي محققة وغير محققة، ثم ما هي المفاهيم الطارئة فيها، وما هي التي تنتمي إلى أقوال القدامى وغير ذلك»¹.

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2012، ص 14.

ويقول في نفس الشأن: «الاعتقاد الراسخ عند أكثر المحدثين أنّ ما ظهر عند العرب من الأفكار ولم يثبتته اللغويون الغربيون فلا قيمة علمية له».¹ فالمرجعية الفكرية هي المسيطرة في بناء منطلقات لكلّ عمل فكري وبالتالي تأثيرها سلبى إذا كان الاعتماد ليس في محله. فإنجازات الرّجل الجليلية في علوم اللسان العربي ومساهمته في تطويرها، وإعداده لمعاجم عربية وتوسيع استعمالها أعطت صبغة فريدة من نوعها في تلقي اللسانيات الحديثة في الجزائر، وهذا ما ظهر جليا مع لغويين آخرين أثبتوا كفاءتهم اللسانية في خدمة اللّغة العربية والدفاع عن مكتسباتها المعرفية وذلك بالاستفادة من نتائج النظريات اللسانية الغربية واستغلالها في تطوير الدّرس اللساني العربي. من أمثال هؤلاء اللسانيين الأجلاء الذين اتسع بهم مجال الاهتمام اللساني: صالح بلعيد وأحمد حساني وخولة طالب الإبراهيمي ومرتاض عبد الملك ومرتاض عبد الجليل وطيب دبة ويوسف وغليسي ونعمان بوقرة والسعيد شنوكة... والقائمة طويلة ممن اشتغلوا على المحافظة على الهوية اللسانية العربية من منظور حدائى ملائم لنظامها اللغوي ومواكب لكلّ التّطلعات.

2-2 توجه الكتابة اللّغوية العلمية في الدّراسات اللسانية الجزائرية:

اهتم البحث اللساني في الجزائر بدراسة الظاهرة اللسانية للفكر الإنسانى عبر مراحل التاريخة المختلفة للكشف عن طبيعة النظام اللغوي التواصلى بين أفراد المجتمع البشرى لكلّ حقبة زمنية معينة، وتتبع المسار التّطوري للحدث اللساني بمستوياته، الصوتية والتركيبية والدلالية، والوقوف على أهم المعالم البارزة في هذا المسار التّحولى، وذلك بالوصف والتّحليل والتّقد. كما استند منهج الدّراسة اللسانية أصوله المعرفية على مرجعيتين اثنتين:²

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراستات في اللسانيات العربية، ج1، ص 14.

² حساني أحمد، مباحث في اللسانيات، ص 06.

إحدهما: النظرية اللسانية العالمية بكلّ توجهاتها الفلسفية والفكرية دون إقصاء أي اتجاه أو مدرسة من المدارس اللسانية المعروفة عالمياً.

والأخرى: التراث العربي بكلّ روافده الدينية واللغوية والبلاغية والفلسفية.

وقد وُجد هذا التّطابق في اعتماد هذا المنهج عند جلّ اللسانين الجزائريين، الذين حدوا حدوا منهج العلامة عبد الرحمن الحاج صالح، اقتداءً واقتناعاً بفكره اللساني الرامي إلى عدم إقصاء أو استغناء عن أي تجربة فكرية سواء عربية أو غربية باعتبارها خبرة معرفية تكسب مجموعة من المعطيات التي تؤسس من خلالها مفاهيم علمية جديدة كقاعدة معرفية، وتوظيف هذه المكتسبات المعرفية في تطوير الدرس اللساني العربي. فالتأليف اللساني في الجزائر إذا حددت مرتكزاته البحثية أوجد لذلك منطلقات لتحقيق أهدافه، سعيًا منه إلى المحافظة على الإرث اللغوي العربي وذلك من خلال إعادة قراءته بمنظار علمي بدون تعسف في استنتاج النصوص، وفهم معاني أصحابه القدامى الأفاذ بدون تأويل ولا زيادة. وعندما "سُئل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في إحدى محاضراته، هل أنتم من المحافظين؟ فأجاب: لست محافظاً ولا مجددًا، ولكن أبحث عن المفيد، اكتشفنا في القديم شيئاً عظيماً لم نجد في الحديث، ولو اكتشفناه في الحديث لأخذنا به".¹

فالتوجه اللساني في الجزائر استقرّ على اعتدال في موقف أصحابه بين القدم والحدثة، والأصالة والمعاصرة. فعلى كلّ حال يمكن وصف مساهماتهم بالفعّالة والتميزة نظرًا لاعتمادهم أدوات علمية لازمة وأدوات منهجية كافية استطاعوا بها مسايرة الحدث اللساني وتوجيه مساره، مع أنّ التفاعل في المجال اللساني بصفة عامة والمصطلحي بصفة خاصة لم يكن بالقدر المطلوب، بل اقتصر على فئة

¹ محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، مجلة كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، ع08، 2010، ص2. نقلاً عن علي أبو المعالي معالي هاشم، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة" الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أمودجا" أطروحة قُدمت لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص107.

معينة من المهتمين ولم يتسع نشاطه بالشكل المرغوب على قدر حجم الدراسات اللسانية الحديثة في خضم هذه التحولات المعرفية.

- المبحث الثاني: طبيعة الاعتماد المصطلحي في المنجز اللساني الجزائري:

لقد انشغل كثير من اللغويين الجزائريين بقضية المصطلح اللساني في ميدان اللسانيات، ولاسيما ما تعلق بشروط وضعه أو ما يسمى بالإنتاج المصطلحي والأسس العلمية المعتمدة لتطبيقه في الدراسات اللسانية الجزائرية، وطرق ترجمته وتعريبه وتأصيله وذلك بعد الاستغلال الأمثل لكل المعطيات المطروحة في الدرس اللساني، سواء ما تعلق منها بالتراث العربي أو تلك المتغيرات الحاصلة في اللسانيات الحديثة. فعُرفت إسهامات مصطلحية عديدة تعكس طبيعة التوجه الفكري المعتمد في الجزائر في ظل التعدد المنهجي في وضع المصطلح الذي يشهد وضعًا غير مستقر الذي يقول عنه الدكتور صالح بلعيد: « وهي لا تشكل منهجية ثابتة في وضع المصطلح، بل هي قرارات أو مقاييس صالحة لوضع لغوي في فترة ما، وإذا استحدثت أشياء فإنهم يضعون قرارات أخرى بمعنى أنّ ظهور المصطلح هو الذي يفرض التعامل، وكان يُفترض أن توضع خطة أو منهجية لا محيد عنها في خطوطها العامة؛ وهذه الخطة تستجيب لكل متطلبات وضع المصطلح بكل أنواعه»¹. فوضع المصطلح ليس بالأمر الهين كما يظنه البعض، فهو يخضع لعدة مؤثرات حقيقية تمثلت في قرارات صريحة تثبته تارةً وتلغيه تارةً أخرى حسب كل مستجد، بدون مراعاة للأطر التنظيمية التي تضمن له مصداقيته وتحافظ على مكتسباته التي تؤسس لفعاليته واستمراره، فعدم الثبات على منهجية واضحة في وضعه تفرز نتائج غير مرغوبة في طبيعة الاستغلال .

¹ صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 11.

يقول الدكتور عبد الجليل مرتاض: «فالباحث في هذه اللسانيات يجد نفسه أحيانا أمام جملة من المصطلحات لا تعني في بداية أمرها ونهايته إلا مصطلحًا واحدًا يعنيه، وربما وجد نفسه أمام خضم متراكم من المصطلحات المتضاربة وحتى المتناقضة»¹. فالواقع العلمي الذي يعكس حقيقة اللسانيات التي تثبتتها مجموعة من المصطلحات باعتبارها مفاتيح العلوم التي يراها الدكتور عبد الجليل مرتاض أنها تتأرجح ما بين تعدد المصطلحات في مقابل المصطلح الواحد(الوافد)، والتضارب والاختلاف الذي لا جدوى منه الذي يسفر على التناقض في إثبات المفاهيم العلمية الحقيقية. ويشير الدكتور يوسف وغليسي "إلى أنّ التعامل مع المصطلح يجب أن تقوم معمله أساسًا على استراتيجية منهجية شاملة في اختيار المصطلحات المعالجة وفقا لقوتها الاصطلاحية وقيمتها التداولية، ثم تصنيفها في حقول مصطلحية تبعًا للأطر المنهجية التي تنظمها، ثم معالجتها معالجة تأثيلية تتبع تطورها الدلالي في هجرتها من مهدها اللغوي والمعرفي... مع الوقوف على التحولات الدلالية والبنوية التي تطرأ عليها في هجرتها من لغة إلى أخرى"².

فاختيار المصطلح حسب الدكتور يوسف وغليسي يتقيد بشروط علمية عملية يقوم أساسًا بين معرفة قوته الاصطلاحية من خلال ذبوعه وشيوعه، وذلك طبعًا بعد تحديد مجاله المصطلحي وتأصيله العلمي، وهي ضرورة دعا إليها كما أشرنا من قبل العلامة عبد الرحمن الحاج صالح. وهذا يثبت طبيعة التفكير المصطلحي المعتمد في الدراسات اللسانية الجزائرية الذي يتأسس وفق مرتكزات علمية مبنية على التأصيل المصطلحي في إدراك المفاهيم الصحيحة.

¹ عبد الجليل مرتاض، اللسانيات العربية والترجمة، مجلة اللغة العربية، مجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع 13، 2005، ص 99.

² يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 15.

1- التماثل المصطلحي بين التراثي والحداثي في إحداث توافق لساني:

يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: « قد حاول بعض الباحثين تعريف "Linguistics" للقراء العرب، فألفوا لذلك كتبًا تتفاوت قيمتها بحسب مقدرة كل مؤلف في إدراك المفاهيم الجديدة (أو ما يبدو أنه جديد)¹. من هذا المنطلق يتجلى الترابط الزمني للحدث اللساني (التراثي والحداثي)، الذي يراه "العلامة الحاج صالح" من خلال رؤيته الثاقبة وأفكاره المطروحة أنّ حقيقة هذه المستجدات في الواقع هي مفاهيم قديمة عرفت في تراثنا العربي أو بالأحرى في التراث الإنساني (اليوناني، الهندي والعربي...)، إلا أنها أعيد تشكيلها في قوالب لفظية أخرى وبمسميات مختلفة. ومن هنا كان التوافق المنهجي في استغلال المعطيات اللسانية مبني على "التناسب الوضعي بين علم اللسان الحديث وعلم اللسان العربي"² في مظهر من مظاهر الامتداد المعرفي للحدث اللساني الذي يقول عنه كذلك العلامة عبد الرحمن الحاج صالح: « فإنّ هذا التناسب الغريب الذي وجدناه بين الأوضاع النظرية والمنهجية التي امتاز بها فكر الخليل ومن تابعه، وبين الأوضاع العلمية الحديثة (وأخص منها أحدثها) لجدير بالدراسة»³. فهي دعوة صريحة من العلامة الحاج صالح بتقصي الحقائق العلمية بالرجوع إلى الأصول التراثية من أجل فهم مقاصد أصحابها كما أرادوها وهذا يساعد كثيرًا في توضيح مقاصد المفاهيم الجديدة واستغلالها في تطوير لغتنا العربية تماشياً مع التطور الحاصل في الدرس اللساني.

وقد ظهر هذا التناسق الفكري بين المفاهيم التراثية والمستجدات الحاصلة في كثير من المناسبات في جميع المستويات. فعلى المستوى الصوتي الذي أولاه الخليل أهمية كبيرة باعتباره الركيزة الأساسية في إطلاق المنطلقات بالكشف عن المفاهيم التي لا تظهر إلا من خلال تماثلها صوتياً ضمن سياق لغوي

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص 08.

² المرجع نفسه، ص 10.

³ المرجع نفسه، ص 10.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

معين وتركيب محدد المعالم يقول الدكتور مهدي المخزومي: « وإِنَّه من الطريف حقًا أن نرى مصطلحات علم الأصوات الحديث تتفق أكثرها مع المصطلحات التي وضعها الخليل، وهي قريبة منها كلَّ القرب، بل كان كثير منها يشير إلى أنَّها مصطلحات الخليل ترجمت ترجمة تكاد تكون (حرفية).

فمصطلح (المجهور) يقابله بالإنجليزية مصطلح (voiced).

مصطلح (المهموس) يقابله مصطلح (Unvoiced) أو (Voicelless).

مصطلح (الشديد) يقابله مصطلح (Plosive) أو (Stop)

مصطلح (الرَّخو) يقابله مصطلح (Fricative) أو (Continuant)

مصطلح (المكرر) وهو الرء يقابله مصطلح (Rolled) أو (Trilled)¹

وهذا السَّبِق في وضع المصطلحات اللسانية والوصف الدقيق للحروف مع تحديد مخارجها جعل الدكتور عبد الرَّحمن الحاج صالح يعجب بفكر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 790هـ) وآراء من سار على نهجه، فتولى الإشراف على مشروع طموح تم من خلاله إحياء جانب من جوانب التراث العربي بمنظور حدائني يؤسس لنظرية لغوية عربية جديدة تمثلت في النظرية الخليلية والذخيرة اللغوية يقول العلامة الحاج صالح: « لا بد من ملاحظة هامة فإنَّ الخليل ليس هو وحده المسؤول عن كلِّ ما أبدعه عباقرة العلماء الأولين، فهناك من عاصره وكان عبقرًا مثله ومن جاء بعده وكان عبقرًا مثله وأذكر من هؤلاء الإمام الشافعي (204هـ)، فهو في أصول الفقه بمنزلة الخليل في النحو

¹ مهدي المخزومي، الفراهيدي عبقر من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989، ص41.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

وعلم اللسان...»¹. "وقد أثرى سيويه (180هـ) ومن جاء بعده أفكار الخليل كالأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) (215هـ)، والمازني (ت 249هـ) ولا سيما ابن السراج (316هـ) وأبي علي والرماني (384هـ) والسيرافي (368هـ) والزجاجي (340هـ) ثم ابن جني (395هـ) وبعده بكثير الرضي الاسترأبادي (ت 687هـ) وهو من أرصن العلماء وأكثرهم أصالة... ويعدّ شاذاً في عصره"². فهؤلاء الفطاحل من علماء العربية وغيرهم ممن شافهوا العرب الخلّص الأقباح في الفترة الممتدة من بداية القرن الثاني الهجري إلى غاية القرن الخامس الهجري مع عبد القادر الجرجاني (ت 471هـ) وهي الفترة الخصبة في الفكر اللغوي العربي الأصيل التي يُشهد لها بفصاحة المنطق وجزالة الأسلوب وغازة العلم والتي اتسع صيتها أرجاء المعمورة حيث كان لهؤلاء العباقرة الشأن في إرساء أسس ومبادئ اللغة العربية بكلّ جوانبها وبمختلف مستوياتها، "وبناء قاعدة المعطيات"³ لكلّ المسائل اللسانية والأنماط العلمية التي لها علاقة وطيدة بالنصوص العربية والنظرية اللغوية.

2.1- البعد التفاعلي للمصطلح اللساني في النظرية الخليلية الحديثة:

1.2.1 التعريف بالنظرية الخليلية الحديثة:

تعدّ النظرية الخليلية نظرية لسانية عربية جديدة بامتياز، نسبةً للعالم العربي الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) وتلميذه سيويه (180هـ) ومن جاء بعدهما من النحاة العرب القدامى الذين ساروا على نهجه، وهي امتداد لنظرية النحو العربي الأصيل، "وسميت بالنظرية الخليلية أو اللسانيات

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ع10، 1996، ص 85-86.

² عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، حوليات جامعة الجزائر، ع6، ج1، 1992-1993، ص33-41.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص207.

الخليلية وهي لا تعني الخليل بن أحمد الفراهيدي وحده، وإنما نسبت إليه باعتبار أنّ هذا الأخير كان له السبق في ضبط نظام اللّغة ووضع علم العروض واختراع الحركات والسكنات وتأليف معجم العين¹. وهي في الواقع نظرية ثانية باعتبارها تنظير وبحث في الأسس المعرفية للجهود اللّغوية الخليلية الأولى، وقراءة جديدة لهذا الإرث اللّغوي مع الكشف عن المفاهيم العلمية التي عُرفت عند الخليل ومقارنتها بما توصل إليه البحث اللساني الحديث. يقول العلامة الحاج صالح: «أما ما أطلق عليها بالنظرية الخليلية الحديثة فهي نظرية على نظرية وتشرُفتُ بعرضها لأول مرة عام 1979م». ²فمؤسس هذه النّظرية هو العالم اللّغوي الجزائري الخليل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح* الذي تأثر كلّ التأثير بالتراث العربي وخاصة فكر الخليل الرياضي وما تعلق منه بالكشف عن العلاقة المجردة بين الرياضيات وجزئيات اللّغة في الأفراد والتّركيب في صورة عجيبة تدعو إلى التأمّل.

فهذه المعطيات وأخرى أبهرت العلامة الحاج صالح وأشغلت اهتمامه، فأعدّ العدّة في رحلة بحث وتفصي في أسرار ومكامن هذا التراث اللّغوي. "وغايته من ذلك وقبل كلّ شيء التّعريف بالنّزعة التي تصف نفسها بأنّها امتداد منتقى للآراء والنّظريات التي أثبتتها النّحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن أحمد وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صورة وخاصة البحث المتعلق بتكنولوجيا اللّغة"³. وأول الجوانب البحثية المطروحة في الانشغال اللساني في النّظرية الخليلية وهو محل دراستنا ما تعلق بالتّماتل المصطلحي في صورة امتداد مفاهيمي لقضايا لسانية طرحت من قبل في التراث الإنساني عامّةً والعربي خاصةً وظهرت بصورة جديدة بمسميات أخرى.

¹ بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع7، 2005. ص02.

² عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص208.

* سنتطرق بمشيئة الله في الفصل الثالث إلى السيرة الذاتية للعلامة عبد الرحمن الحاج صالح.

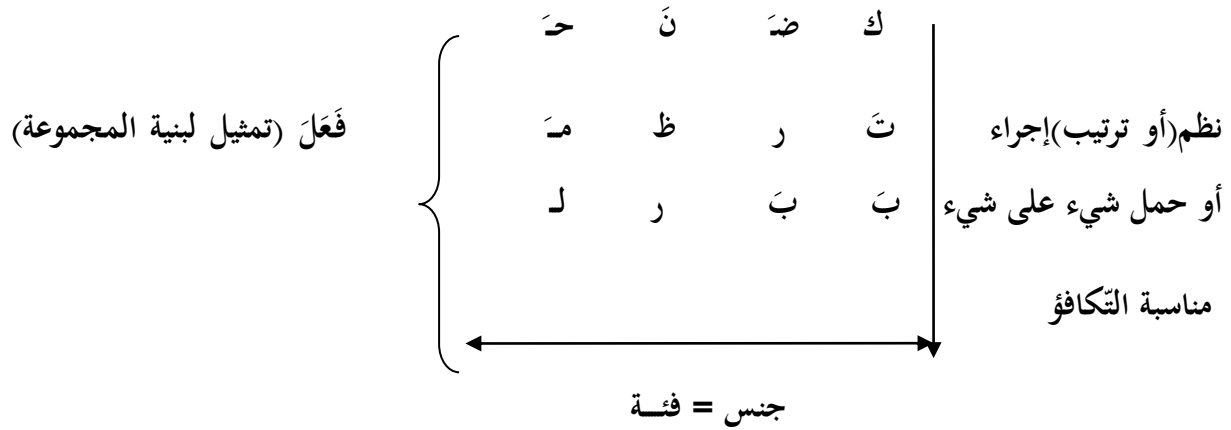
³ المرجع نفسه، ص208.

1-3 أشكال التفاعل المصطلحي بين اللسانيات الخيلية واللسانيات الحديثة:

يتطرق الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في نظريته الخيلية إلى إبراز مجموعة من المفاهيم العلمية التي عُرفت في تراثنا العربي، وبصورة واضحة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه ومن سار على نهجه، والتي ظهرت من جديد بمسميات أخرى وبتمايز منهجي في اللسانيات الحديثة وخاصةً ما تعلق بالعلاقات التي تحدثها العناصر اللغوية فيما بينها والكشف عن المعاني التي تنتجها من خلال تفاعلها على مستويات عدة ومن بين هذه المفاهيم:

- مفهوم الاشتمال (الاندراج أو التضمن) **Inclusion** : لقد أشرنا سالفًا أن مفهوم العلاقات بين الوحدات اللغوية عُرف في الدراسات اللغوية القديمة سواء في اللغة العربية أو في اللغات الأخرى، ولكن المميز في تناول هذه العلاقات بشكل مغاير ومختلف عن ما عُرف عند علماء العربية القدامى، وهو ما أشار إليه العلامة الحاج صالح في التباين الذي وُجد في المناهج اللسانية الحديثة، فالمنهج البنوي تبنى فيه العلاقات بين العناصر اللغوية من الناحية المنطقية "على أساس مفهوم الاشتمال أي (اندراج الشيء في الشيء بتحديد الجنس والفصل أي باكتشاف الصفات المميزة Traits pertinents) ، أما النحو العربي الخليلي عُرف ما يسمى (بالبناء أو مثال الكلمة) أي حمل الشيء على الشيء باستنباط البنية التي تشترك فيها عدد من الوحدات فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلا مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر"¹. ويثبت صيغة الكلمة في التمثيل التالي:

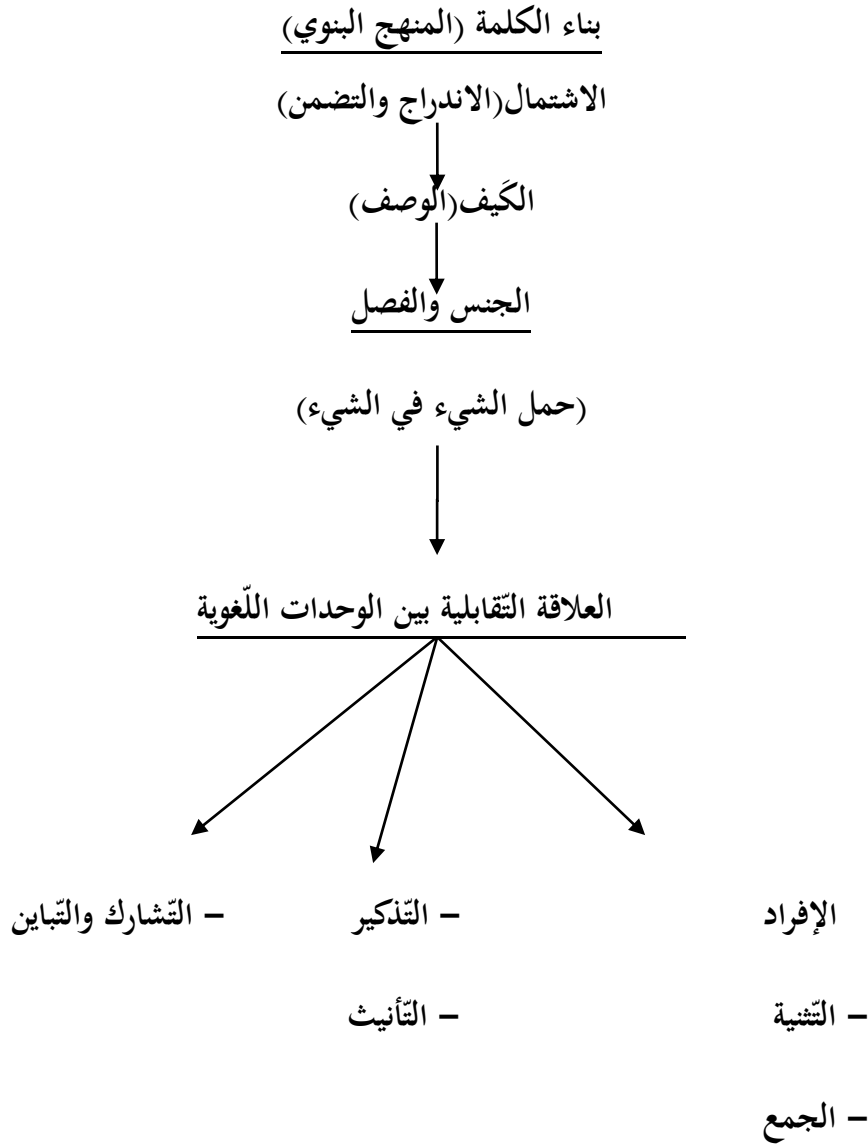
¹ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص210.



فالجامع بين هذه الوحدات ليس فقط جنسها بل البنية التي تجمعها ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض، بل بحمل كلّ جزء منها على نظيره إن كان هناك نظير مع مراعاة انتظامها أي مع اعتبار كلّ جزء في موضعه¹. كما يخضع تحديد الوحدات اللغوية إلى المحورين الاستبدالي والتركيبي بين التكافؤ (الانتماء) والنظم². فالمميز أنّ الفئة (= la classe) في المنهج البنوي مبنية على "الكيف" بتحديد الصّفة المميزة في التحليل التقطعي لأي كلمة والبحث لها عن مقابل ضمن الجنس المشترك كأن يؤخذ "الجمع" لكلمة ما مثل "أقسام" والبحث عن الكلمات التي لها نفس الصّفة (الجمع) وهذا غير كافي لتحديد المدلولات والتباين الحاصل بينها، مع عدم مراعاة التفسير لهذه الظواهر اللغوية التي بدورها تكشف عن حقائق علمية جدّ دقيقة. ونمثل لهذا الاعتماد المنهجي البنوي بما يلي:

¹ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 212.

² المرجع نفسه: ص 212.



فاستخرج الوحدات وإدراجها في نظام تقابلي مع مراعاة قابليتها للاستبدال في تحديد معنى الكلام لا تكفي في إدراك التغيرات الناتجة عن تلك العلاقات الغير المباشرة، حتى ولو أنّ الوظيفيين الذين تعمقوا في المنهج البنوي من رؤية وظيفية زادوا على هذا التقابل الاستبدالي والتركيبى بين الوحدات اللغوية لما ذهب إليه "اللغوي الفرنسي جان كنتينو (J. Cantineau) الذي استطاع أن

يحصّر العلاقات التي بنيت عليها الفونولوجية في الاندراج والاشتمال (**inclusion**) ثم لتقاطع (**intersection**) ثم التباين (**exclusion**)¹. فالدكتور عبد الرحمن الحاج صالح يرى "أنّ الشيء حسب هذه النظرة إما داخل في الجنس، وإما مشترك بين جنسين أو أكثر وإما خارج عنه. فهذا دليل واضح على أنّ التحليل البنوي إذا صيغ صياغة رياضية فإنّه لا يتعدى التحليل التصنيفي"².

ولكن إذا نظرنا إلى مفهوم الاشتمال (الاندراج والتضمن) في تراثنا العربي فهو يشمل كلّ العلاقات المباشرة والغير المباشرة بين الوحدات اللغوية التي تظهر من خلال مجموعة من العمليات اللغوية كالتركيب والحذف والانتساع والإيجاز والاختصار والإضمار والإبدال والقلب، و إلى ما ذهب إليه العلامة اللغوي رضی الدين الاسترابادي في "صيغة الكلمة"³ التي يكمن بناؤها بمراعاة وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه"⁴. فصيغة الكلمة تتوقف على البناء وأحواله في إدراك المعاني فهي لا تغيره بل تحدده وتوضحه أكثر، فهي بذلك لا تخرج عن الإطار العام للمعنى. فاللغة العربية تمتلك كثير من المقومات اللغوية والأدوات الكفيلة التي تؤهلها وتميزها عن باقي اللغات، والتي تمكّنها من بناء الكلمة انطلاقاً تفعيل هذه العناصر واستغلالها في تحقيق القيمة اللغوية.

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص211.

² المرجع نفسه، ص211.

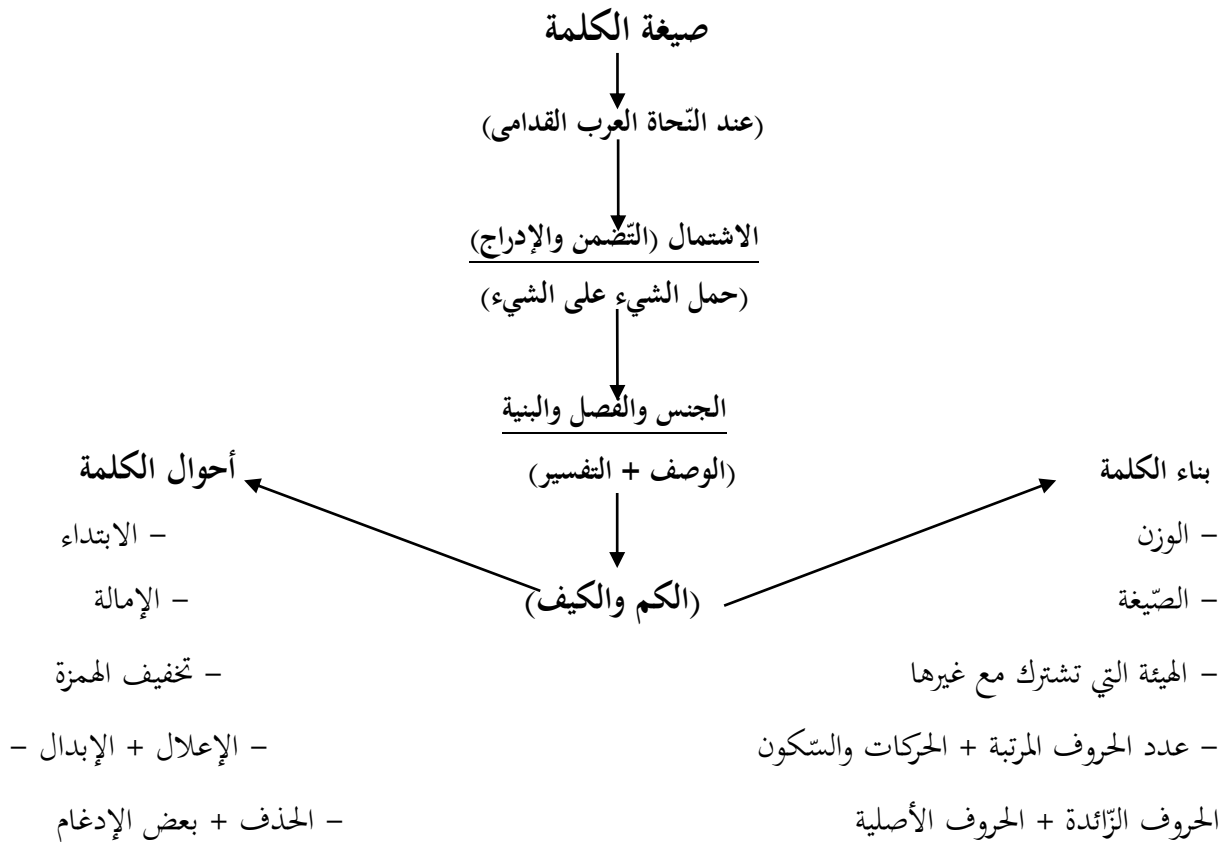
³ نشير إلى أنّ العلامة عبد الرحمن الحاج صالح اعتمد في توظيفه اللغوي مصطلح (البناء)، كما اعتمد مصطلح (صيغة)، فكان منه (بناء الكلمة)، و(صيغة الكلمة) وهذا استناداً لظهورهما في تراثنا العربي في كثير من المواضع.

⁴ رضی الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد العالم الجليل عبد القادر البغدادي، تحقيق وضبط غريبها وشرح مبهمها محمد نور الحسن، محمد الزقراق، محمد محي الدين عبد الحميد، القسم الأول، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982، ص3.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

يقول **رضى الدين** في هذا الشأن «إنّما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض، وأمّا نحو "قلّ له" فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء، لأنّ البناء على ما فسّرناه لم يتغير به... إذ البناء يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير؛ فهذه المذكورات أحوال الأبنية، وباقي ما ذكر هو الأبنية؛ إلّا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيهما؛ فإنّ هذه الثلاثة لا أبنية ولا أحوال الأبنية»¹. فمفهوم الاشتمال (الاندراج والتضمن) على الرّغم من أنّه عرف توافق لساني بين التّراثي والحدّاثي، إلّا أنّه اتسع مفهومه أكثر عند النّحاة العرب باتساع وثناء لغتنا العربية ويمكن تمثيل هذه المعطيات بما يلي:



المتغيرات اللغوية للكلمة

¹ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، ص 5.

فالنحو العربي حسب العلامة الحاج صالح قد وضع على أسس ابستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية، وخصوصاً في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته، فهي قائمة على تصنيف الوحدات لا غير"، فقد اشتهر عندهم من التحليل التقطعي للكلام إلى وحدات يسمونها بالفونيمات، فإنهم يكتفون بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية لتحديد كل واحدة منها بقابليتها للاستبدال بقطعة أو أكثر من قطعة تقوم مقامها مع بقاء الكلام كلاماً مفهوماً، وكذلك نفس الشيء على مستوى الدوال (الوحدات الدالة أو المورفيمات)، فهو منهج يكتفي باستخراج الوحدات وإدراجها في نظام تقابلي ليس غير.¹ فقد أيد العلامة عبد الرحمن الحاج صالح العالم اللغوي نوام تشومسكي الذي انتقد المنهج البنوي الذي يقوم على تصنيف الوحدات اللغوية دون تفسير لهذه الظواهر ولا للمتغيرات التي تطرأ عليها. ومن هنا يمكننا القول بأن الوصف والتصنيف من الإجراءات اللغوية التي عرفت في تراثنا العربي والتي ظهرت من جديد في اللسانيات الحديثة عند دوسوسير وأتباعه.

- مفهوم التحويل:

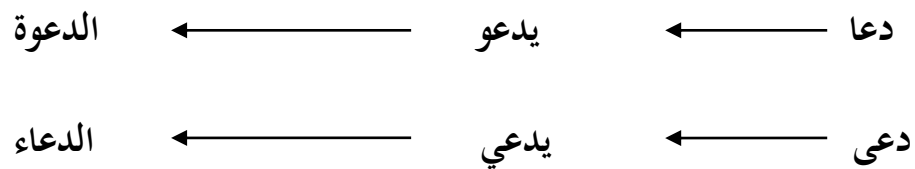
مصطلح التحويل² (La transformation) من المصطلحات التي أثرت في النظرية الخليلية للعلامة عبد الرحمن الحاج صالح، والتي عرفت توافقاً لساني حقيقي بما ظهر من مفهوم في تراثنا العربي وبما جاء به العالم اللغوي نوام تشومسكي، وهذا ما أثبتته الدكتور الحاج صالح من خلال تتبعه للحقائق العلمية للمصطلحات التي عرفت على الصعيدين التراثي والحداثي يقول في هذا الشأن: «فإن المدرسة التوليدية "Standard" لا تعرف إلا نوعاً من التحويل، وهو الذي يربط بين ما يسمونه "بالبنية العميقة" و"البنية السطحية" فهذا نظيره في النظرية العريقة هو التحويل

¹ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص210.

² مصطلح "التحويل" عند العلامة عبد الرحمن الحاج صالح يطلق عليه "التصريف" أو "التفريع".

التقديري، فكلّ كلام يحتمل أكثر من معنى... وهذا النوع من التحويل كان يسميه النحاة الأولون "بالتصريف"... إلا أنّ النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عمّموا التحويل الغير التقديري وأجروه على التحويل بأجمعه، وبعبارة أخرى جعلوا النظام اللغوي كلّه أصولاً وفروعاً»¹.

فنظرة النحاة حسب العلامة الحاج صالح مختلفة عن نظرة التحويليين التوليديين، فهم لا يلجؤون إلى التحويل إلا إذا حدثت مخالفة للأصل حيث يرجعون ذلك الفرع إلى أصله. " فمعرفة أصل اللفظة يتم من خلال توظيف الفرع في أوجه مختلفة في عملية تحويلية انطلاقاً من التدرج من الماضي ثم المضارع وبعدها المصدر نأخذ على سبيل المثال: الفعل (دعا) في الماضي فلا يمكن أن يحصل المصدر إلا من خلال مروره بعملية تحويلية للفعل المضارع، فأصل الألف هو الواو (الإقلاب) وبالتالي يصبح مضارعها (يدعو) مصدره (دعوة)، والفعل الماضي (دعى) فأصل الألف مقصورة هي الياء (الإقلاب) وبالتالي مضارعها (يدعي) مصدره (دعاء)، هذا بالنسبة للمكتوب الذي تميزه هذه التحويلات أما على مستوى المنطوق فمثل هذه الحالات التي تحصل فيها أوجه التشابه لا يحددها إلا السياق في مدرج الكلام. نمثل ذلك بما يلي:



"فالأصل هو دائماً المنطلق لعملية التحويل، هي تصريف الشيء عندهم، ويكون غالباً زيادة تدخل عليه وتصرفه إلى شيء آخر، وهذا دليل على قدرة هذا الأصل على ذلك، ويعتبر ذلك خفة وقوة وتسمى عندهم التمكن، أي تصرف الوحدة، وبالنسبة إلى الكلم القدرة على تحمّل الزيادة ويكون ذلك على درجات... ويدخل الأصل والفرع التحويان في نوعين من التفريع: التحويل من

¹ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1: ص 215، 216.

حكم إلى آخر بزيادة علامة كالانتقال من المفرد إلى التثنية والجمع ومن المذكر إلى المؤنث ومن المكبر إلى المصغر، وكتصريف الفعل وغير ذلك، والثاني هو الاشتقاق وهو تصريف للكلمة بتحويل صيغتها¹.

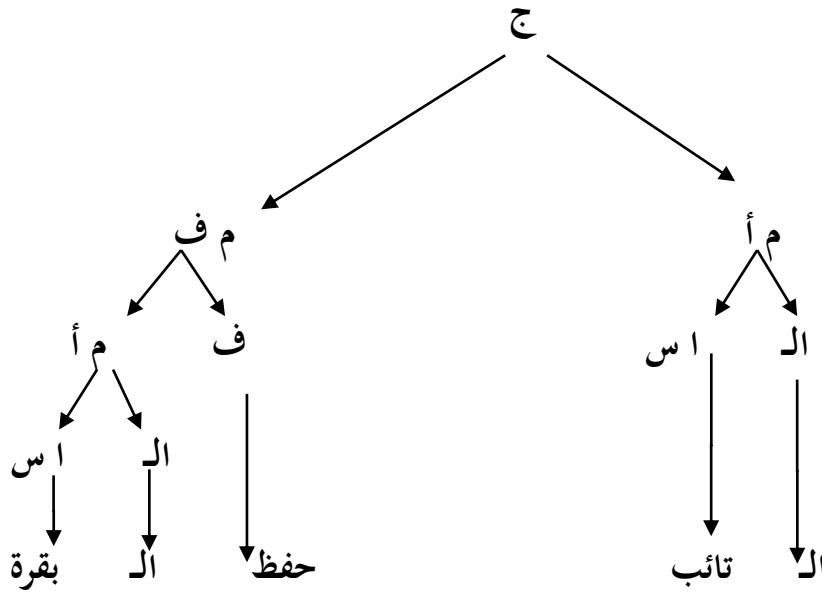
فالتحويل الذي عُرف عند العرب وأكّده العلامة **الحاج صالح** هو تصريف البنية بصيغ مختلفة ويكمن فيما يسمى بالاشتقاق، والتصريف الثاني يكون على مستوى الوحدات اللغوية بالزيادة التي تلحقها. "والأصل عند العرب هو ما يبنى عليه ولم يبنى على غيره وهو ما يستقل بنفسه... والفرع هو الأصل مع زيادة، أي مع شيء من التحويل، فالانتقال من الأصل إلى الفرع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد"². فالفروع هي امتداد للأصول مع إحداث بعض التغيرات التي تظهر على مستوى البنية السطحية، وهناك تحول من نحو آخر يظهر على مستوى البنية العميقة ويتم إثباته على مستوى البنية السطحية ما يعرف عند العرب بالمعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي يتجسد وفق إجراءات معينة تمثلت في (الإستعارة بنوعها والكناية والمجاز المرسل والعقلي...).

ويؤكد الدكتور **مختار درقاوي** فكرة **التفريع** الذي يقابل مصطلح **التحويل**، الذي يرى من خلاله أنّ "تشومسكي ركز على قواعد التحويل بالطريقة المعروفة في العربية بالاشتقاق، ولكن اشتقاق الجملة وذلك بواسطة منهج إعادة الكتابة، وهو يرمز إلى هذا المنهج بالسهم (←)؛ أي أنّ ما قبل السهم يعاد كتابته بما بعد السهم وذلك لأجل توضيح العلاقة القائمة بين مكونات الجملة، ويمكن توضيح ذلك من خلال التحليل الشجري الآتي:³

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، سلسلة علوم اللسان عند العرب، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص35.

² ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص217.

³ مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ب/ الآداب والفلسفة، جامعة الشلف، ع 13، 2015، ص8.



يمكن لهذا المشجر تفسير العلامة اللسانية على النحو التالي:

- سلسلة العناصر الدائمة: ال + تائب + حفظ + ال + بقرة

- المركب الاسمي يظهر على يمين المركب الفعلي، ويتألف من (ال) اسم (اس) (تائب)

- المركب الفعلي يظهر على يسار المركب الاسمي، ويتألف من فعل (ف) (حفظ) ومركب اسمي

(م أ) يتكون بدوره من أداة (ال) واسم (اس) (بقرة).

كما أشار الدكتور مختار درقاوي إلى حقيقة علمية أخرى تتعلق بالتحويل من نوع آخر، حيث يبين أنّ التحويل له أوجه مختلفة ما يظهر من خلال تلك القواعد التي ترافق العمليات التحويلية، سواء ما يعرف منها "بالقواعد الاختيارية (Optional) والقواعد الإجبارية (Obligatory) التي تُعرف في تراثنا العربي بالجواز والوجوب"¹ منها "الاستفهام، والنفي،

¹ مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، ص 09.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

والأمر، والجهول، والعطف، والدمج، والإتباع، والزمن، والملحقات، والحدود الفاصلة... إلخ" ¹ فكلّ هذه الإجراءات وأخرى بإمكانها التأثير في المعنى وإحداث التّمييز والفارق في الخطاب اللّغوي، وبالتالي يمكن من خلالها تحديد المعنى المراد للمتلقى.

كما أنّ البنية السّطحية والبنية العميقة في الجملة العربية تستند إلى ركنين أساسيين (المسند) و(المسند إليه)، واستطاع تطبيق القاعدة التّحويلية الجوازية على جملة من الجمل العربية بحيث حُذِف منها (المسند) في مثل قول القائل: من قام؟ الجواب: علي، فالرّكن المحذوف (المسند) المدرك على مستوى البنية العميقة لدى السّائل ب. (قام). ² وبالتالي يكون قد حقق أمرين اثنين حسب - الدّكتور مازن الوعر - "الأول أنّنا لم ننقطع عن التّراث بل حاولنا استثماره باستمرار، والثاني أنّنا نقل المفاهيم اللسانية الغربية على نحو واضح وسليم ومفهوم" ³. فالملاحظ أنّ الدّكتور درقاوي فضّل توظيف المصطلحات التّراثية التي لها نفس المفاهيم العلمية التي جاءت بها المدرسة التّوليدية التّحويلية، على أنّ مفهوم التّحويل بأوجهه المختلفة عُرف في تراثنا العربي.

أمّا فيما يخص الإجراءات الأخرى التي تعدّ الأساس في التّحويل فإنّها تحافظ على علاقات الجمل المماثلة في تشابه المعنى على الرّغم من اختلاف بنيتها ومن بينها:

1- الحذف، 2- التّعويض، 3- التّوسع، 4- الاختصار، 5- الزيادة، 6- إعادة التّرتيب، 7-

التّقديم. ⁴ وفي نفس السّياق يشير الدّكتور أحمد مومن إلى أنّ "بعد تطبيق القواعد المركبة

¹ أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 207.

² مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، ص 09.

³ ينظر: مازن الوعر، تشومسكي، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ع 212، 1988، ص 67

⁴ محمد يزيد سالم، بنية الجملة العربية في الكتابات اللسانية التوليدية التحويلية المعاصرة، كتابات عبد القادر الفاسي الفهري أنموذجا، مجلة دراسات معاصرة، مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة، المركز الجامعي تسمسليت، الجزائر، 2019، ص 187.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

(grammar Phrase Structure)، تطبق مباشرة القواعد التحويلية (Rules Transformational) على السلسلة النهائية (Terminal String) لتشكيل الجمل المرادة، وهي بذلك لا تخرج من إطار هذه العمليات المستعملة بكثرة في الرياضيات:¹

أ- الحذف (délétion): أ + ب ← ب

ب- الإحلال (replacement): أ ← ب

ج- التوسع (expansion): أ ← ب + ج

د- الاختصار (réduction): أ + ب ← ج

هـ- الزيادة (addition): أ ← ب + ج

و- إعادة الترتيب (permutation): أ + ب ← ب + أ

ونشير أيضاً أنّ المفاهيم موجودة على مستوى البنية العميقة إنّما هي انعكاس لما عُرف على مستوى البنية السطحية، وبالتالي توظيف هذه المعطيات بإجراءات تحويلية فتصبح البنية السطحية تصدر عن البنية العميقة. "والتفرّيع في الصياغة العربية وإن كان توليدياً مثل الشجرة التوليدية (تشومسكي) إلاّ أنّه ليس صياغة لتجزئة الجملة إلى جزأين ثمّ كلّ جزء إلى ما تحته، بل هو توليد للعامل ومعموليه والمخصصات حسب البنية التي تبني فيها ثمّ بيان لمحتوى كلّ كيان تركيبى (ع/م1/م2/خ)".²

¹ أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 208.

² عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 230.

فالعلامة الحاج صالح يثبت أنّ التحويل الذي جاء به نعوم تشومسكي يخضع إلى تصنيف وتجزئة الجملة اللغوية ومن ثم تفسير هذه المعطيات حسب تركيب هذه الوحدات اللغوية ولكن في اللغة العربية حسب العلامة الحاج صالح فإنّ التحويل مبني على توليد العامل الذي يؤثر بدوره في مجريات التركيب وبالتالي تحدث تلك المتغيرات بناءً على عواملها التي تحدد طبيعة وحداتها ومواقعها. وهو إثبات لطبيعة العلاقات التي تحدث بين الوحدات اللغوية التي يراها الحاج صالح "تبعية العنصر غيره من العناصر وهي تبعية المعمول للعامل"¹. وبالتالي تحقيق العلاقات بين العناصر اللغوية يستند إلى ربط² مكوناتها الأساسية، وقد يختلف كلياً بين ما جاء به اللغويون العرب القدامى وبين ما جاء به تشومسكي الذي يظهر عنده ما يسمى بـ (الرّبط العاملي) المبني على تحديد الوحدات وتصنيفها مع مراعاة الحركات الإعرابية التي تنبئ بالمعنى في التركيب دون الاهتمام بالجوانب الدلالية الأخرى التي تحدثها التغيرات الحاصلة.

وقد وجد العلامة عبد الرحمن الحاج صالح التوافق الحاصل بين اللغويين العرب القدامى وما أقرّه تشومسكي في تغير المعاني التحويلية التي تحدث من جراء تغير الحركات الإعرابية ويؤكد ذلك العلامة الحاج صالح. فتغير مواقع الوحدات اللغوية ورؤيتها بحركات مناسبة هي التي تحدث المعنى بحركية من التناسق والترابط في نوع من التأثير من وحدة لغوية إلى أخرى (السابق باللاحق). " وقد يتأثر تأثيراً دلالياً منطقياً لا بتغيير الحركات بل بتغيير المكون الدلالي الذي يتصدر التركيبين الاسمي والفعلي، إذ يضفي عليهما دلالات جديدة، قد تكون الاستفهام (هل جئت، هل أنت قادم؟)،

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016، ص 269.

² مصطلح (الرّبط) عُرف عند اللغويين العرب القدامى ما يسمى بمصطلح (السّبك).

التوكيد (قد جئت، أنت قادم)، النفي (لم يأت، ما أنت قادم). فتباين دلالات هذه التراكيب دون أن ينجم عنها تغيير في بنائها النّوي القائم على ثنائية العامل والمعمول.¹

فتشومسكي نؤام لم يظهر عنده الجانب الدلالي إلا متأخرًا ففي "مرحلته الأولى (مرحلة المباني التركيبية (1957،1965) بظهور أول كتبه بعنوان "المباني التركيبية Structures Syntaxiques" وقد تضمن هذا المصنف أهدافًا كما احتوى قواعد في تفسير العلامة اللسانية²، فقد ركز على الخاصية الإبداعية بوصفها النهاية المفتوحة في اللغات الإنسانية، بمعنى "أنّ اللغة تقدم وسائل محدودة لتعبّر عن إمكانات غير محدودة"³، كما أولى اهتمام بما سماه "الحدس أو المقدرة على الحكم اللغوي عند المتكلم وذلك لتمييز بين مجموعة من الجمل المترادفة في المعنى، أو الجمل ذات اللبس اللغوي و في المرحلة الثانية أدرك"⁴. وفي المرحلة الثانية أدرك تشومسكي نؤام في كتابه "أوجه النظرية التركيبية (Aspects de la théorie syntaxique)" قيمة "المكون الدلالي" في العمليات التوليدية التحويلية والذي ضمّه إلى التفسير على مستوى البنية العميقة والتي تخضع هذه العمليات إلى مجموعة من القواعد التي تُؤسس كنظام من القوانين في إحداث العلاقة بين الصّوت والمعنى وهو ممثل كالاتي:⁵

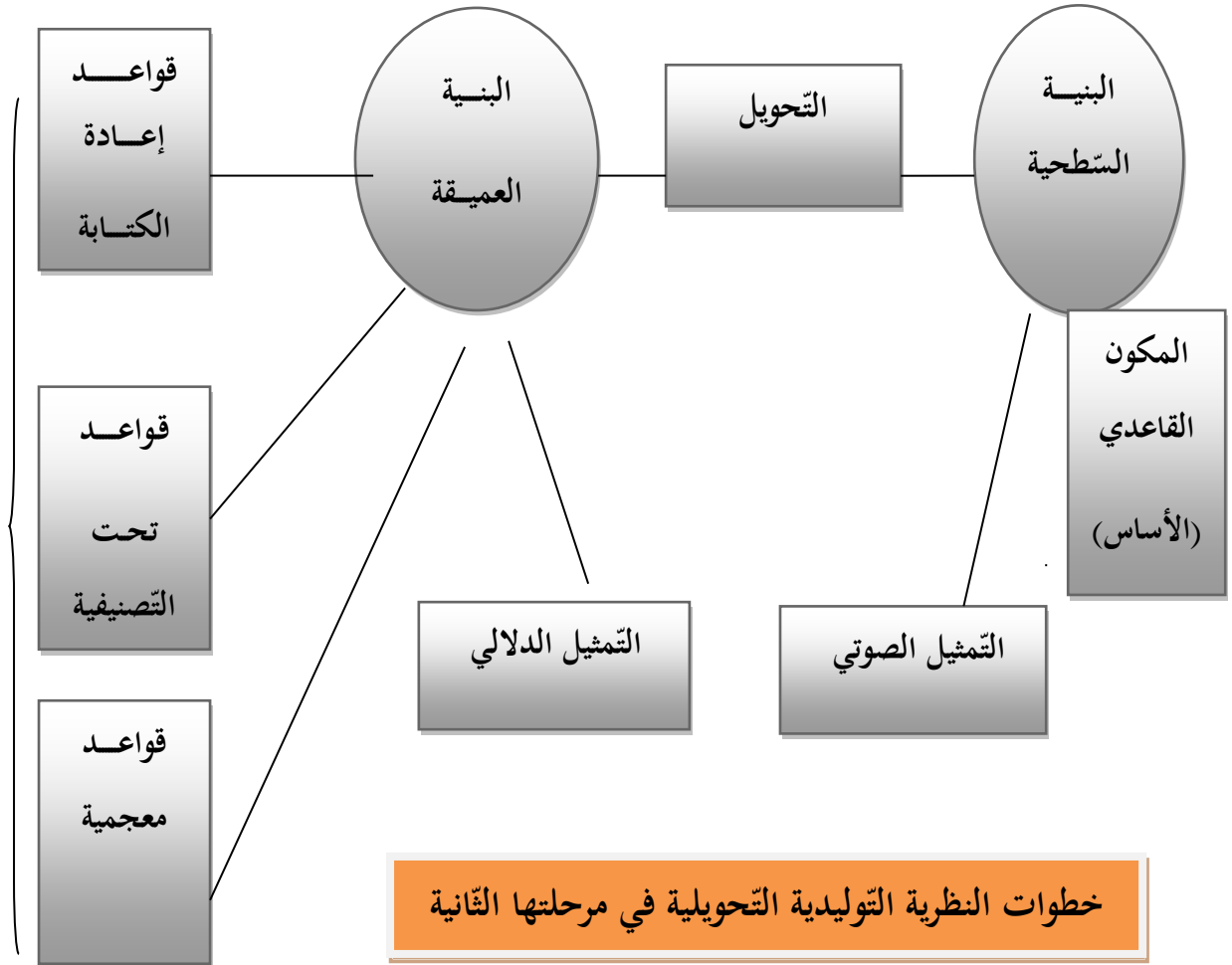
¹ شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العملي لنؤام تشومسكي، مجلة حوليات التراث، ع07، 2007، ص 09.

² Noam Chomsky, Structures Syntaxiques, tr: Michel Braudeau, paris, le seuil, 1991, p10.

³ Noam Chomsky, La Linguistique Cartésienne, , tr: E. Delanoë et D. Seperber édition du seuil, paris. P56. نقلا عن مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، ص 05.

⁴ مازن الوعر، تشومسكي، ص63.

⁵ مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، ص 10.



وبما أنّ تحليل المعطيات اللغوية المتجسدة في الأثر الكلامي التّخاطبي الذي يظهر على مستوى البنية البسيطة، والذي يتطلب حسب تشومسكي إلى تفسير على مستوى البنية العميقة "فإنّ النظرية اللسانية- في نظره- ينبغي أن تعنى بتبرير القواعد وتسويغها"¹، وهذا ما يعرف في النّحو العربي بالتعليل اللّغوي، "وقد يؤدي الأخذ بالتفسير إلى التقدير أحياناً، ويؤدي التعليل في النحو العربي إلى التقدير، كما في تقدير المبتدأ، أو الخبر إن حذف أحدهما؛ لأنّهما ركنا الإسناد فلا تتم الجملة

¹ أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 214.

الاسمية إلاّ بهما، فالـتقدير عند تشومسكي يبنى على المعجم أي متطلبات المدخل المعجمي، لكن التقدير في النحو العربي يبنى على مفهوم الجملة والعمل كتقدير خبر محذوف للمبتدأ المذكور بعد «لولا» لأنه مسند، وتقدير «أن» المضمرة بعد لام التعليل عند نصب المضارع¹.

نستطيع أن نقول بأنّ كلّ العمليات التوليدية التحويلية التي تطرق إليها نؤام تشومسكي بجميع قواعدها (التركيبية، إعادة الكتابة، التكرار، التحويل الوجودي والجوازي، المعجمي، وما تحت التصنيفية، والاستهلاكية، والنحوية... إلخ)، وفي مجملها قائمة أساسًا على توليد مجموعة من الجمل، والتي تستدعي استبدال كلّ رمز بمكون مباشر بطريقة تدرجية للوصول إلى البنية السطحية² وإجراءات أخرى قد تطرقنا إليها من قبل. فهي مفاهيم عُرفت في تراثنا العربي تصبّ في علاقة اللفظ بالمعنى والدلالات التي تنمّيها حسب المواقف العلمية وأشكال الخطاب. فاللفظ يظهر معناه انطلاقًا من التأصيل المعجمي، ويؤدي بدوره دلالات مختلفة انطلاقًا من سياقات مختلفة وطبيعة التركيب، وكما أشرنا سابقًا أنّ المعاني تظهر حسب المستويات اللغوية، وأنّ الألفاظ تأخذ معاني بعضها البعض فعلى سبيل المثال لا الحصر ما هو حاصل مع معاني "حروف الجر".

وقد تأخذ الدلالات مقامات مختلفة وأشكال عدة في لغتنا العربية مقارنة باللغات الأخرى لأنّها لغة اشتقاقية ولودة غنية بمفرداتها وصيغها وتراكيبها متأصلة بجذورها التاريخية، ويظهر هذا الاهتمام في كثير من المؤلفات التراثية، عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" الذي أظهر فيه علاقة «اللفظ بالمعنى» بكلّ جوانبها بالتوضيح والبيان، ودلالات أخرى التي أشار إليها "الجاحظ"

¹ حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،

الأردن، ط1، 2000، ص 238.

² Noam Chomsky, Structures Syntaxiques, p26.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

في خمسة أنواع: لفظ، إشارة، الخط، العقد، النسبة¹. وما أشار إليه "السيوطي" في كتابه "المزهر" إلى أربعة أنواع من الدلالات: دلالة ذاتية، دلالة وضعية، دلالة اصطلاحية، دلالة وضعية². لقد أشرنا إلى أنواع الدلالات وهي كثيرة في تراثنا العربي بمقتضى أنّ المفاهيم العلمية قد تأخذ مجرى آخر من التحول إلى معاني، والمعاني بدورها تتشكل إلى دلالات مختلفة انطلاقاً من اللغة الخاصة إلى اللغة العامة.

- العامل والربط العاملي:

إنّ المنطلق الأساس في نظرة الدكتور الحاج صالح إلى (العامل) هي نفسها نظرة الخليل وسيبويه، حيث "يعتبر الزوائد التي تلحق الوحدة التركيبية والتي تؤثر تأثيراً لفظياً ودلالياً على ما تدخل عليه باختلاف الإعراب فيما يخص اللفظ ومعان زائدة لم تكن موجودة في النواة. وعلى هذا الأساس اعتبروا هذه الزيادة المؤثرة عاملاً وما تؤثر فيه معمولاً. ولاحظوا أيضاً، وهو مهم جداً أنّ أحد المعمولين لا يمكن بحال أن يتقدم على عامله، وهو لا يستغني عنه العامل، فسماه الخليل وسيبويه المعمول الأول"³. فالعلامة الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح يستعرض الحقائق العلمية بإسنادها إلى أهلها كما جاءت بنوع من التأمل والتقصي وخاصةً إذا تعلق الأمر باللغويين الخليل وسيبويه، فالتركيب المبني على ترتيب الوحدات اللغوية استناداً إلى مؤثرات لفظية وأخرى معنوية تساهم في تنظيم العلاقات بين مكونات التركيب انطلاقاً من المتغيرات التي تحدثها هذه المؤثرات في إحداث

¹ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط7، 1998، ص31.

² السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص17.

* الدلالة الوضعية الأولى: الواضع هو الله سبحانه وتعالى، والدلالة الوضعية الثانية بعضها من وضع الإنسان ينظر السيوطي، المزهر، 17/1.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص254.

المعنى. ومنه يرى الدكتور الحاج صالح أنّ الزوائد التي تلحق الأصول (النواة) هي التي تُحدث هذه المتغيرات فيصبح خضوع هذه الوحدات اللغوية لها إجباريًا لما لها من تأثير مباشر في التركيب ككل.

ويشير أيضًا إلى "أنّ الأصل الذي لا زيادة فيه فالعامل فيه هو الخلو من العامل اللفظي وهو على أي حال عامل (أشرنا إليه بالعلامة العدمية Ø)، والذي يسمى عندهم بالابتداء. والمبتدأ هو المعمول الأول لهذا النوع من العوامل... يمكن أن يصاغ صياغة منطقية رياضية، ثم إنّ كل واحد من هذه الوحدات هي كيان مجرد لأنّ العامل مثلاً شيء ومحتواه شيء آخر، وقد يكون كلمة مثل (إنّ)، (كان)، وقد يكون لفظة مثل (حسبت)، وقد يكون تركيبًا بأكمله، وذلك مثل «أعلمت خالدًا»¹. يثبت الدكتور الحاج صالح أنّ العامل له دور التأثير في وحدات التركيب وفي إحداث التغيرات (دون التغيير في النواة الأصلية التي تبنى عليها جميع تراكيب الوحدات)، أمّا (المخصصات) فيراها الدكتور أنّها معمولات تضاف إلى التركيب لا عوامل إضافية تشارك في التأثير مع العوامل الأساسية². " هي في الواقع زوائد تركيبية تدخل على العامل ومعموليته وتخرج كما هو الشأن في الزوائد التي تزداد في مستوى اللفظة، فهي إذن مخصصات من حيث الدلالة وهي جميع المفاعيل إلّا المفعول به (فهو دائمًا معمول ثان) والحال والتّمييز، وغير ذلك مما لا يدخل كجزء في الوحدة التركيبية الصّغرى، وهذه العناصر وعلاقتها بالرموز التالية:

$$[ع ← م^1 + م^2] + خ$$

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 254.
² العوامل الأساسية في التركيب: (أ) ما أثر نحويًا: كالفعل، والنواسخ، حروف الشرط وأسمائها (مبدأ التعليق) (ب) ما أثر دلاليًا: العلامة العدمية (Ø). وتغيير المكون الدلالي الذي يتصدر التركيبين الاسمي والفعلي: الاستفهام (هل جئت، هل أنت قادم؟)، التوكيد (قد جئت، أنت قادم)، النفي (لم يأت، ما أنت قادم) فالتّباين في الدلالات دون تغيير في بنائها النووي القائم على ثنائية العامل والمعمول. ينظر: شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية والربط العملي لنوام تشومسكي، حوليات التراث، ع07، 2007، ص 09.

ع = العامل، م¹ = المعمول الأول، م² = المعمول الثاني، خ = المخصّص = الترتيب ← الواجب. والقوسان يجمعان الزوج المرتب. أما المعقوفتان فللوحدّة التركيبية الصغرى.¹ فالدكتور الحاج صالح يرى أنّ هذه المخصّصات ليس لها تأثير مباشر في البنى التركيبية وإتّما هي متممات لطبيعة التركيب عكس ما ذهب إليه بعض اللغويين الذين يرون أنّ التأثير في البنى التركيبية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم بالعوامل فقط وإتّما هو عمل متكامل لجميع ألفاظ التركيب لكون أنّ الألفاظ هي نفسها عوامل لبعضها البعض وهذا ما يعرف (بالقرائن اللفظية والمعنوية) وسنتطرق بالتفصيل لهذه الجزئية في توظيف المصطلح والتّباين الحاصل بين النظريتين.

كما يأخذ العامل مواضع مختلفة، ما كان أولاً، سواء في الذكر نحو: (كان زيداً منطلقاً) أو كان أولاً في التقدير التّحوي، إذا ما أحرّ أي خالف أصل الوضع اللغوي نحو (منطلقاً كان زيداً)، أو (زيداً كان منطلقاً). ومن ثم بات واضحاً أنّ العامل في النّظرية الخليلية الحديثة ما أثار بغض النّظر عن رتبته.² كما نجد الدّكتورة "شفيقة العلوي" تحدّد بالضبط العلاقة الموجودة بين العامل في النّحو الخليلي و تشومسكي وتميزها في مواقف علمية أخرى حيث ترى أنّ "العامل" عند تشومسكي تركيبي إذ نجده يركز فيه على تحديد وظيفته داخل التركيب أي بيان العناصر التي يتحكم فيها تكوينياً، وذلك بتحديد نوعه أي العنصر النّووي المشرف على الوحدات الاشتقاقية من حيث كونه فعلاً، اسمًا، حرفاً دونما اهتمام بتحديد الدلالات المنطقية لا التّحوية المترتبة عنه.³ وبالتالي تترابط الوحدات اللّغوية فيما بينها داخل التركيب بتحديد العنصر النّووي وبالتّبعية التّحوية للعناصر مع

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص254.

² Abderrahmane Hadj Salah, **L'linguistique arabe et L'linguistique générale**, thèse de doctorat, paris, 1979.p.719- 720. نقلاً عن شفيقة العلوي، العامل بين النّظرية الخليلية والربط .07-719.2007. ص07.

³ شفيقة العلوي، العامل بين النّظرية الخليلية والربط العاملي لنوام تشومسكي، ص08.

بعضها البعض لتأكيد على دور العامل التركيبي في تحقيق العلاقات بين الوحدات اللغوية عند نؤام تشومسكي. ومن هنا نشير أنّ التأثير المباشر بين الوحدات اللغوية في التركيب اللغوي العربي حسب الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح يكون **بالعامل** لأنّه هو المتبوع الأول، ولأنّه محور التركيب أي المهيمن (باعتباره نواة الكلام)، زيادة على الأصل ذات وظيفة تركيبية، كما أنّ العامل سبب الحركة الإعرابية (أي هو سبب الآثار الصوتية التي تعكس الحالات الإعرابية)، إذًا هو سبب بناء الكلام، وبدونه لا يكون (أي الكلام) وتنعدم الفائدة. إذًا هناك علاقة رياضية تحكمه وعناصره هي:

كلّ عامل = حركة إعرابية

كلّ حالة إعرابية = علامة إعرابية

إذًا العامل = علامة إعرابية: الأثر الصوتي¹

والعامل يؤثر لفظاً بترؤسه عناصر التركيب النووي (أي العامل والمعمول)، وهو تأثير يتحد ويتفق فيه مع نظرية الربط العملي لتشومسكي بتغيير المعاني النحوية التي تنبئ عنها الحركات الإعرابية كما أسلفنا الذكر، أمّا كونه مؤثر دلاليًا وهو ما أهملته نظرية تشومسكي وأكدت فعاليتها النظرية الخليلية الحديثة.

المبحث الثالث: واقع الممارسة المصطلحية في الدراسات الجزائرية الحديثة:

لقد ظهر الاهتمام بالممارسة المصطلحية جليًا في الدراسات اللسانية الجزائرية الحديثة، لما له من أهمية في الكشف عن الحقائق العلمية وتوضيح المعالم وتحديد التباين في كثير من القضايا اللسانية مع مرافقة كلّ المستجدات الحاصلة في الدرس اللساني. فقد تطرق الدكتور صالح بلعيد في كتابه " المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية" في جانب من اهتمامه بقضية المصطلح

¹ شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية والربط العملي لنؤام تشومسكي: ص 08.

اللساني فيقول في ذلك «إذا كان سرّ نجاح الدراسات اللغوية الغربية يعود إلى التعاون العلمي بين الدول الأوروبية، وهذا التعاون أدى إلى وضع المعايير الدولية للمصطلحات لجعلها موحدة قدر الإمكان، فإنّ هذا ما تحتاج إليه اللغة العربية ليكون هناك عرف اصطلاحي موحد، فهي بحاجة إلى بناء مفهومية جديدة من خلال استيعابها لمصطلحات جديدة، وهذا هو دور المؤسسات والعلميين العرب في وقتنا هذا»¹. فالإيمان الراسخ عند الدكتور صالح بلعيد أنّ القضية المصطلحية إذا لم تستغل بطريقة صحيحة تصبح هي سبب من أسباب إعاقة حركة ترقية اللغة العربية وهي قضية الجماعة اللغوية التي لا بد لها أن تخضع أولاً إلى توحيد القرارات الخاصة بشأن اللغة وتطويرها وذلك بتوحيد مصطلحاتها كما هو الشأن في اللغات الأوروبية إذا كانت هناك حقاً إرادة حقيقية في رفع التحدي والمضي قدماً في مواكبة التطور الفكري في مجالاته المختلفة.

ومن هنا عرف الاهتمام الجزائري بالقضايا اللسانية استغلال الأمثل لكلّ المعطيات الحاصلة، وذلك بالوقوف على أهم المفاهيم العلمية التي عُرفت في الدرس اللساني الحديث وعدم التسليم بها إلاّ بعد تقصي لحقائقها العلمية وتأصيلها العلمي، وهذا ما اكتشفناه من خلال قراءتنا لبعض المؤلفات اللسانية الجزائرية التي عُرف فيها منهج الدراسة باستغلال الجانب المصطلحي في توضيح المفاهيم وإدراك التباين، وهو محل دراستنا في معرفة طبيعة الاعتماد المصطلحي في إبراز الحقائق العلمية وخاصة ما تعلق منها في وضع المصطلح وكيفية استغلاله.

¹ صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ص 06.

1 طرق وضع المصطلح اللساني وكيفية استغلاله في المنجز اللساني الجزائري:

يشير الدكتور صالح بلعيد موضحاً أنّ الأدوات اللازمة لوضع المصطلح من منظور العلامة
عبد الرحمن الحاج صالح هي كالآتي:

1- أن يُبنى على مجموعة واسعة من المعطيات، أي على مسح كامل لما يجري الآن استعماله بالفعل
في الوطن العربي الكامل ولما كان مستعملاً قديماً وورد في النصوص العلمية؛ وهذا يقتضي الرجوع إلى
التراث العلمي العربي ولا يُكتفى في ذلك بالمعاجم القديمة، وأن ينطلق من أكثر من لغة لا من تصور
واحد خاص بلغة أجنبية واحدة.

2- أن ينظر في أسرار الاستعمال والاعتداد بقوانينه وإجراء الدراسات الواسعة النطاق لهذا الغرض،
وكل ما يستلزم أيضاً أن يعتمد على الآلات الالكترونية الجبّارة.¹

فنظرة العلامة الشاملة والثاقبة في بناء المصطلح العلمي العربي لا تقتصر على بلد عربي دون
الآخر، وإتّما هو عمل دؤوب يستدعي مشاركة كلّ الأطراف الفاعلة في صناعة المصطلح الذي
يتوجب من خلاله دراسة كلّ المعطيات الحاصلة في المجال المصطلحي وجمعها في نطاق واسع على
مستوى الصّعيد العربي ككل وتحديد منطلقاتها والمفاهيم التي عُرفت بها سواء في التراث العربي وخاصة
معرفة طبيعة المصطلح وجوانب استغلاله في النصوص اللغوية، أو ما تعلق بالاطلاع على كلّ
المستجدات الحاصلة في مجال البحث بلغات مختلفة حتى تكون الإحاطة شاملة وفاعلة مع مراعاة
تقنيات توظيفه في المجال اللساني وهذا بطبيعة الحال تجنّباً للفوضى المصطلحية التي أصبحت تميز واقع
الممارسة المصطلحية.

¹ صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ص12.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحداثة

كما بيّن الدكتور العلامة الحاج صالح في مقال له في مجلة اللسان العربي والموسوم " بالألفاظ التراثية والتعريب في عصرنا الحاضر" أهمية الذخيرة اللغوية كمشروع شامل في وضع المصطلح اللساني باعتبارها بنك آلي من النصوص القديمة والحديثة (من الجاهلية إلى وقتنا الحاضر). فالمعالجة الآلية لهذه النصوص اللغوية تمكن الباحث من الاستغلال السريع لهذه المعطيات في البحث عن جذور أي مصطلح والسيقات اللغوية الوارد فيها هذا المصطلح. أمّا الفوائد الملموسة من الذخيرة الآلية التي يراها العلامة الحاج صالح مهمة في وضع المصطلح وبإمكان مجامع اللغة والمؤسسات العلمية العربية الاستفادة منها على نطاق واسع والتي يجملها في النقاط التالية:

- الاعتماد في وضع المصطلحات والبحث عنها على كلّ المعطيات اللغوية في ميدان معين من واقع الاستعمال للغة العربية قديماً كان أو حديثاً.
- الاعتماد في اختيار اللفظ على مقياس الشّيع والذّقة في دلالة المعنى المراد.
- الاعتماد على هذا البنك النصّي الآلي في البحث عن التطور الدلالي للألفاظ العربية ومن ثمّ إمكانية وضع معجم تاريخي دقيق للغة العربية.
- إمكانية فهرسة بكيفية آلية لكلّ النصوص العربية ذات القيمة العلمية والأدبية مما طُبِع أو ما سيُطبع وينشر على مستوى الوطن العربي (المصطلحات، الألفاظ الحضارية، بيان تردّد كلّ لفظة في النصّ الواحد، الأعلام، وغير ذلك).
- إمكانية وضع معجم شامل للغة العربية المستعملة بالفعل مع تخصيص لكلّ مدخل دراسة لغوية دقيقة.¹

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، الألفاظ التراثية والتعريب في عصرنا الحاضر، اللسان العربي، ص132

فهذه المعايير الهامة التي أشار إليها الدكتور الحاج صالح في وضع المصطلح العلمي استناداً للمعالجة الآلية من مشروع الدّخيرة اللّغوية فيها من الجدة والتّيسير إذا ما اعتمدت بطريقة صحيحة وسليمة في عملية هي الفريدة من نوعها من جانب سرعة البحث وتقصي الحقائق بدقة في اختيار المصطلح المناسب ولكن يتطلب المشروع تكافل كلّ جهود المصطلحيين واللّغويين في استمرارية تحيين المعلومة والجوانب المحيطة بها. كما يشير فضيلة الدكتور الحاج صالح إلى المقاييس الواجب اعتمادها عند وضع المصطلح والمتمثلة فيما يلي:

- يجب على واضع المصطلح معرفة إن كان المفهوم عُرف في التّراث القديم أم لا، وإن كان قد عُرف يتم البحث عن المصطلح الذي استعمل لذلك أو القريب منه وجميع سياقات هذا اللفظ القديم ومدى مطابقته للمفهوم الجديد.

- المطلوب من واضع المصطلح أن يعتمد على بحوث دقيقة لتبين الاختلاف الحاصل.

- يجب على واضع المصطلح اختيار اللفظ المناسب الذي تكون له الصّفات اللازمة لإقبال النّاس عليه أي لا يدل على معنى محظوراً؛ أي يشمئز منه الناطق أو تتنافر حروفه حتى يكون مكلفاً جهوداً غير طبيعية، فإنّه لا يدخل في الاستعمال أو يبقى غريباً لا تعرفه عامة المثقفين.¹

يركز الدكتور الحاج صالح في وضع المصطلح على التّأصيل المصطلحي وطبيعة المصطلح ومدى قدرته على الشّيع والذّيع، أي أنّ الوضع مرتبط بالاستعمال والاستغلال، فكثيرة هي المصطلحات التي أصبحت حبراً على ورق مما وضعه الأفراد والجماع اللّغوية لأنّها بعيدة عن الاستعمال.

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، الألفاظ التّراثية والتّعريب في عصرنا الحاضر، اللسان العربي، ص 133.

2 المصطلح اللساني بين الوضع والإقرار في الدراسات اللسانية الجزائرية الحديثة:

شهد المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري تعاملًا دقيقًا وواضحًا في مسألة الوضع والاستغلال، فكثيرة هي الدراسات التي أقرت المصطلحات اللسانية الشائعة مع إمكانية تعديل بعض الترجمات أو إيجاد مصطلحات أخرى تقابلها سواء في التعريب أو الترجمة، أو توليد مصطلحات أخرى عن طريق آليات الوضع المعروفة، وكل له مبرراته العلمية في ذلك قد نراها من زاوية عدم الإفراط في وضع المصطلحات تجنبًا للفوضى المصطلحية والخلط في المفاهيم العلمية أو الاتفاق على المصطلحات الشائعة في الاستغلال والتوظيف من باب أنها أصبح تداولها بشكل جلي بين الباحثين وفي الدراسات الأكاديمية يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في هذا الشأن: «أما الاقتباس اللغوي، فالذي ندعو إليه هو موقف وسط لا تفریط ولا إفراط، فنحن نرى أنه لا فائدة في معارضة اللفظة الدخيلة إذا كانت لها هالة من الهيبة والنفوذ فوقها، وذلك مثل كلمة "إلكترون" وقد اقترحوا كلمة "كهروب" في مكان "إلكترون" (وهو أيضًا معرب) فكيف يمكن أن تنافسها وقد يحس الناطق بما التصق بهذه الكلمة من المفاهيم العجيبة... إلا أن ذلك لا ينطبق على جميع الألفاظ الحديثة المعربة لاختلاف درجة نفوذها وإشاعها»¹. وهناك من الباحثين الآخرين الذين كان لهم رأي آخر في ذلك حيث وقفوا على كثير من المصطلحات اللسانية المترجمة وقاموا بتعديلها بما يرونه مناسبًا بين لغة الأصل ولغة الهدف كما استطاعوا وضع مصطلحات أخرى اعتمادًا على الآليات المعروفة في محاولة لتصحيح بعض المفاهيم مراعاة لما هو أنسب للتوظيف المصطلحي.

"فالذي يحتاج إليه واضع المصطلحات هو بنك من التصوص تستخرج منه قاموس كبير تجمع فيه وترتب جميع الألفاظ العربية التي وردت في الاستعمال الفعلي، أي في التصوص التي وصلتنا (حتى المخطوطة منها) مع عدد كبير من السياقات والقرائن من الشعر الجاهلي حتى الصحف في عصرنا

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، الألفاظ التراثية والتعريب في عصرنا الحاضر، ص 129.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحداثة

الحاضر... وهذا القاموس الجامع للألفاظ العربية وسياقاتها قد يبقى هو أيضاً ناقصاً إن لم نلتفت إلى اللّغة المنطوقة نفسها؛ أي إلى الاستعمال الفعلي الجاري اليوم على مستوى العالم العربي في المخاطبات اليومية¹. فوضع المصطلح ليس بالأمر الهين كما يظنه بعض اللّغويين، وإتّما هو كما يراه العلامة الحاج صالح مسح شامل لكلّ المعطيات المتعلقة بمفردة معينة وتتبع آثارها ومدى استعمالها ليس في القواميس فحسب بل حتى الوارد منها في النصوص اللّغوية لقياس قوة شيوعها وذيوعها.

3 الآليات المعتمدة لوضع المصطلح في المنجز اللساني الجزائري:

3-1 إحياء التراث:

لقد أظهر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح اهتمامه بالتراث الأصيل من خلال بحثه عن التوافق والتّقارب الحاصل بين المفاهيم اللسانية الغربية والمفاهيم اللسانية العربية، وذلك باستعمال المصطلح العربي الأصيل كمقابل للمصطلح اللساني الغربي كإجراء أولي قبل التّطرق إلى آليات الوضع الأخرى المعروفة، ويرى أنّ هذه المفاهيم اللّغوية العربية القديمة كان لها الأثر البالغ في استحداث مفاهيم علمية غربية جديدة. يقول في هذا الشّأن وعن التّأثر الجلي بالتراث العربي من قبل اللّغويين الغربيين « بدأت الدّراسات الخاصة باللّغة العربية في الجامعات الأوروبية في القرن السّادس عشر، فترجمت بعض المختصرات النّحوية كالأجرومية والكافية لابن الحاجب وغيرهما، واستمر ذلك حتى ظهر أحد أكبر المستشرقين الذين أنتجوا كثيراً من الدّراسات في اللّغة العربية وهو " Sylvestre de

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 379.

* Sylvestre de Sacy ذو الأصل الفرنسي الذي اطلع على كثير من المفاهيم اللّغوية العربية التي لم تكن معروفة عندهم في التّفكير اللّغوي الأوروبي، حيث وقف هو ومن تتلمذ على يده من علماء الألمان أمثال (Ernst Brücke, Czermak wallin, R. Lepsius)، على جملة من الحقائق العلمية التي ساعدته على طرح كثير من المسائل اللّغوية وخاصة ما تعلق منها بالجانب الصّوتي، من بين هذه المفاهيم اللّغوية العربية التي تمّ التّأثر بها (المادة الأصلية التي عُرفت عندهم

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

Sacy* "الذي عاش في بداية القرن السادس عشر".¹ ولهذا كان العلامة الحاج صالح يلحّ إلى إعادة قراءة التراث العربي كما أراده أصحابه ليتجلى لنا بذلك المفاهيم العلمية التي كانت معروفة والتي ظهرت من جدية بمصطلحات أخرى وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بمسألة الفهم والإفهام في الخطاب البشري.

نقول بأنّ هذه المعطيات وهذه الجهود اللغوية العربية التي عرف أصحابها عناءً كبيراً في الحصول عليها وإدراكها، لم تستغل بالشكل الكافي من طرف أبناء هذه اللغة العربية في إعادة بعثها من جديد بما يحقق قيمتها العلمية، التي تمّ استغلالها في الجانب الآخر في الدراسات اللسانية الغربية. ولهذا عمد الدكتور الحاج صالح إلى البحث عن التّأصيل اللغوي لكثير من المصطلحات اللسانية الأجنبية ووضع لها مقابل من المصطلحات التّراثية والأمثلة كثيرة في هذا الاعتماد المصطلحي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:²

الرقم	المصطلح اللساني الأجنبي	المصطلح اللساني عند د. الحاج صالح
01	Bain linguistique	الانغماس اللغوي
02	Situation	مقام
03	code	وضع
04	Sortie	مخرج

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 278.

² معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة-الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجاً، ص 370.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

همس	Non-Voise	05
سكون	Kineses	06
المنشأ اللغوي	Substrat	07
قياس	Analogie	08
الإطالة	Rékursivité	09
مثال	Model	10
جهر	Voise	11
إجراء	Opération	12
رخو	Fricative	13
اندراج الشيء في الشيء	Inclusion	14
التقطيع الأولي	Premier articulation	15
حبسة	Aphasie	16
ملكة لغوية	Compétence linguistique	17
جذر	Radical	18
اشتقاق	Dérivation	19

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أنّ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح اعتمد المصطلحات التراثية العربية في مقابل المصطلح الأجنبي لعدة اعتبارات، استغلال المصطلحات العربية التراثية أولى من وضع مصطلحات جديدة خاصة إذا كان المصطلح التراثي يؤدي المطلوب ويحمل معنى دقيق ودلالة عميقة تغنينا عن التراكب المصطلحي وتعدده وتجنبا للبس والغموض في اعتمادات أخرى. إضافة إلى تبيين مجهودات القدامى من اللغويين بتوظيف مصطلحاتهم ورصيدهم اللغوي.

فعند ترجمته للمصطلح (**Bain linguistique**) استعمل المصطلح (الانغماس اللغوي)¹

وهو الأنسب في تأدية المعنى، لأنّ المقابل الآخر الذي عُرف عند باحثين آخرين لا يمتّ بصلة لمفهومه فقد تُرجم ترجمةً حرفيةً بـ "الحمام اللغوي" وهذا بعيد كلّ البعد عن المدلول الحقيقي المراد من هذا المصطلح. أما مصطلح "الانغماس اللغوي" فقد ظهرت آثار مفهومه في تراثنا العربي "لأنّها مهارة (ملكة) أثبتتها علماؤنا القدامى لا تنمو ولا تتطور إلّا في بيئتها الطبيعية، وهي البيئة التي لا يُسمع فيها صوت أو لغو إلّا بتلك اللّغة التي يراد اكتسابها، وأن ينغمس في بحر أصواتها كما يقولون لمدة كافية لتظهر فيه هذه الملكة".² فكان العرب القدامى يأخذون أبناءهم إلى البادية من أجل تعلم اللّغة العربية من منبعها ومنشئها الأصلي ومن العرب الأقحاح.

أما مصطلح (**Substrat**) فترجمه إلى مصطلح (المنشأ اللغوي) أو (العادة الأولى) اعتمادا على استعمال "الجاحظ"³ لهذا المفهوم بهذين اللفظين. ومصطلح (**code**) الذي ترجمه إلى مصطلح (وضع) لأنّ اللّغة العربية وضع واستعمال على الرُّغم من المقابلات الكثيرة التي وضعت له، شفرة

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 193.

² المرجع نفسه، ص 193.

³ يقول "الجاحظ" في هذا الشأن: «متى ترك شمائله على حالها ولسانه على سجيته كان مقصوراً بعادة المنشأ على الشكل الذي لم يزل فيه» (البيان والتبيين، 70/1). «جذبت لسانه العادة الأولى» (البيان والتبيين، 40/1)، ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 122.

ونظام ورمز وترميز¹ وكأته بذلك يريد أن يصب تلك المقابلات إلى المصطلح العربي الأصيل لأنها مفاهيم حاضرة في تراثنا العربي وينبغي استغلالها. والأمثلة عن ذلك كثيرة سنتطرق إليها إن شاء الله تعالى" في التوظيف المصطلحي في الفصل التطبيقي.

3-2 الترجمة:

تعدّ الترجمة جسر التّلاقي وقناة اتصال تُنقل من خلالها العلوم والمعارف والثّقافات عن طريق تأثر اللّغات فيما بينها وأداة من أدوات الإنماء اللّغوي. ولقد عنيت ترجمة المصطلح اللّساني عناية فائقة لما لها من أهمية في تقريب المفاهيم العلمية للمتلقّي، وقد لعبت دوراً كبيراً في التّبادل الفكري والحضاري بين الشّعوب، كما اعتمدت هذه الآلية كثيراً في نقل المفاهيم العلمية مقارنة بالآليات الأخرى المعروفة نظراً لقدم التّعامل بها من جهة، ومن جهة أخرى لما يميزها من خصوصية التّقابل اللساني بين لغة الأم ولغة الهدف، ولأنّها كانت السّبيل الوحيد في اطلاع معظم الدّارسين العرب على النظريات اللسانية الحديثة،

فما زال واقع ترجمة المصطلح اللساني يشوبه نوعاً من الغموض واللبس نظراً لتلك المتغيرات الحاصلة في ميدان الترجمة سواء من خلال طبيعة الترجمة المعتمدة أو اختلاف النظام اللّغوي بين لغة المترجم منها ولغة المترجم إليها، ضيف إلى ذلك المرجعيات الفكرية التي أصبحت توجه مسار البحث العلمي والتّرجمي على حدّ سواء. ويؤكد الدكتور أحمد حساني هذا الواقع في قوله « مما لاشك فيه هو أنّ مسار الترجمة في حقل اللسانيات لا يخلو من التّعثر والتّردد أو الإخفاق...»². فهذه الحقيقة

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2/ 133.

² أحمد حساني، "المصطلح في الثقافة اللسانية المعاصرة" في أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح"، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة، 19-20 مايو 2002، ص33.

أثبتها الواقع العملي للنشاط الترجمي الذي أصبح يتأرجح ما بين الذاتية والارتجالية من جهة والخلفية المعرفية وعدم التنسيق بين عمل الهيئات المختصة وعمل الأفراد من جهة أخرى.

أما ترجمة المصطلح اللساني في الدراسات الجزائرية فهي الأخرى أثبتت حضورها وفقاً لتلك المعطيات اللسانية التي عُرفت سواء في المعاجم اللسانية أو في النصوص اللغوية والتي كانت المنطلق الأساس للعمل الترجمي في المنجز اللساني الجزائري ونذكر بعض التماذج منها:

4 ترجمة المصطلح اللساني عند الدكتور عبد الجليل مرتاض:

يشير الدكتور عبد الجليل مرتاض إلى "أنّ قدامى الدّرسين العرب فرّقوا منذ الوهلة الأولى منهجياً بين الترجمة والتّعريب والدّخيل معتبرين هذه الأصناف الثلاثة ليست بأقل أهمية من عوامل الاشتقاق والقياس والنحت والقلب والإبدال في إنماء اللّغة العربية"¹. فإنّما اللّغة عند اللّغويين العرب القدامى لم يقتصر على التّوالد الدّخلي بل اتجه إلى خارج اللّغة كما ذكرنا سالفاً نتيجة لتأثر الثقافات فيما بينها، ولأنّ استقطاب العلوم يتطلب إشراك هذه الأدوات الثلاثة (الترجمة، التّعريب، الدّخيل) كبديل عن التّوالد الداخلي إذا استعصى وجود مقابل لهذه المصطلحات اللسانية الأجنبية.

فالمنطلق الأساس في ترجمة الدكتور عبد الجليل مرتاض للمصطلح اللساني مبني أساساً على قناعته التامة "أنّ تباين المصطلحات هو إشكال سيبقى سائداً مهما وقرت الوسائل الآلية لذلك، ما دمنا نجد أنفسنا أمام آلاف من اللّغات لا يستطيع عقل بشري ولا آلي هضمها واستيعابها في الوقت نفسه، وهو مجبر على التّعبير بلغة واحدة وخطاب واحد، وما دمنا عاجزين عن إدراك كنه ماهية اللسان البشري"² فتعدد اللسان البشري وفق تغير أنظمتها اللغوية قد يفرض تمايز حقيقي في طبيعة

¹ عبد الجليل مرتاض، العربية بين الطبع والتّطبيع (دراسات لغوية تحليلية لتراكيب عربية)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1993، ص 165.

² عبد الجليل مرتاض، اللسانيات العربية والترجمة، المترجم، ع 08، 2003، ص 104.

المفاهيم العلمية، وبالتالي لا يخلو من إشكالية التباين التي أشار إليها الدكتور عبد الجليل مرتاض، لأنّ نقل المفاهيم في أي حال من الأحوال لا يحقق الثبات على الأصل مهما كانت طريقة نقل هذه المفاهيم ولهذا تعددت المصطلحات، بل تبقى اجتهادات ملموسة يبرر أصحابها سلامتها ومصداقيتها وفقاً لكثير من الاعتبارات العلمية التي يرونها مناسبة، "فإنّ الذي جاء به علماؤنا قديماً هو بلا شك جليل مفيد، إذا كفّونا إلى حدّ ما البحث عن أهم القواعد ولكن الاتكال على ما تركه أجدادنا الأبرار وإغلاق باب الاجتهاد عليه هو أنجع الوسائل لتجميد الفكر وهذا الذي حصل بالفعل"¹. فتشجيع الطّاقات واجتهاد الهيئات والأفراد وعدم الاتكال على ما تركه أسلافنا من تراث هو السبيل الوحيد في مواكبة هذه المستجدات من العلوم التي أصبحت تشهد كلّ يوم تزايد مستمر في كلّ المجالات العلمية.

فالترجمة يراها الدكتور عبد الجليل مرتاض أنّها علم قائم بذاته لها أصولها ومبادئها تخضع لمقاييس حقيقية منطلقها الأساس إتقان المترجم لغة الأصل ولغة الهدف على حدّ سواء حتى لا ينحرف المعنى عن الأصل الذي وضع له، مع مراعاة السياقات التي ورد فيها المصطلح في النصوص اللغوية قبل وضع المقابل لهذا المصطلح الأجنبي لإدراك المعنى الحقيقي أثناء التوظيف تجنّباً لتضارب وتناقض المصطلحات فيما بينها يقول في هذا الشأن «ومما نعتقده أنّ المترجم ينبغي أن لا يكون أقل ضلعة وإماماً في اللّغة المترجم إليها من معرفته للغة المترجم منها خاصة في المجال الفني والجمالي والأدبي واللساني الذي غالباً ما تقابله ترجمة يضبطها السياق العام والدلالات القريبة أكثر مما تقابله ترجمة حرفية»². فقد أولت الدراسات اللسانية الجزائرية أهمية كبيرة وبالغة لدور السياق اللغوي في وضع المصطلحات لأنّ كنه وجوهر المصطلح يظهر بصورة دقيقة عند توظيفه في النصوص اللغوية وهذا ما وجدناه عند العلامة الحاج صالح والدكتور عبد الجليل مرتاض والدكتور أحمد مومن... وغيره

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 114.

² عبد الجليل مرتاض، اللسانيات العربية والترجمة، ص 105.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

من اللسانيين الجزائريين، وهو بطبيعة الحال تأكيدًا لما جاءت به اللسانيات الحديثة في إطار المنهج السياقي الذي يرى فيه أصحابه من أمثال: اللساني البريطاني "فيرث" (J.F. firth)، الأنثروبولوجي البولندي "مالينوسكي" (Malinowsky)، والأمريكي "بريدجمن" (Bridgman) على أنّ المعنى يتم دراسته في إطار الموقف والاستعمال والسياق¹.

ومن بين اهتمامات الدكتور عبد الجليل مرتاض بحثه عن إيجاد المقابل للمصطلح اللساني الأجنبي تأليفه لتلك الموسوعة العلمية المتمثلة في "القاموس الوجيز في المصطلح اللساني"² الذي حاول فيه حصر المصطلحات اللسانية مزدوجة (فرنسي، عربي) الذي شمل المستويات الأربعة: الصوتي، النحوي، الصّرفي، والدلالي، حيث بلغ العدد الإجمالي لمصطلحات القاموس: 1704 مصطلحًا لسانيًا ونذكر منها بعض المصطلحات من خلال المستويات اللسانية الأربعة:

- المستوى الصوتي:

الرقم	المصطلح	ترجمته
01	Abrégement	فونيم (ممدود)
02	Abus	تعسف (وضع لغوي في غير موضعه)
03	Accent	نبرة، شكّلة، لهجة، لُكنة
04	Accentuation	تنبير
05	Acoustique	صوتي سمعي (صَوْسَمِي)

¹ مومن أحمد، اللسانيات النشأة والتطور، ص 242.

² عبد الجليل مرتاض، القاموس الوجيز في المصطلح اللساني، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2017.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

اكتساب اللّغة	Acquisition	06
تحقيق (تحيين)	Actualisation	07
بديل صوتي أو متغير صوتي	Allophone	08
الألوتون (عضو الوحدة التنغيمية)	Alloton	09
حبسة	Aphasie	10

- المستوى النحوي:

الرقم	المصطلح	ترجمته
01	Accompli	حدث فعلي
02	Accord	مطابقة
03	Accusatif	نصب
04	Actent	فاعل
05	Action (verbe d'action)	فعل حركي (كان)
06	Addition	إضافة (إلحاق)
07	Adjectif	نعت
08	Adjectif comparatif	أفعال (التفضيل)
09	Adjectif verbe	صفة مشبهة بالفعل
10	Agentif	حالة فاعلية معلومة

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

- المستوى الصرفي:

الرقم	المصطلح	ترجمته
01	Allomorphe	بديل صرفي (شكلي)
02	Commutable	قابل للاستبدال
03	Conjugaison	تصريف
04	Déplaçabilité	قابل للنقل المكاني
05	Etymon	أصل الكلمة
06	Métathèse	قلب مكاني
07	Morphe	مورف
08	Affixe	زائدة
09	Agglutinant	داغمة (لاصقة)
10	Inversion	قلب كلامي أو صوتي

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث
والحدثة

- المستوى الدلالي:

الرقم	المصطلح	ترجمته
01	Référence	إحالة
02	Ambiguïté	غموض
03	Archisémème	وحدة معنوية شاملة
04	Asémantique	عديم الدلالة
05	Autonyme	ذاتي الدلالة
06	Classème	صنف السمات الدلالية الدنيا
07	Co hyponyme	وحدة متجانسة المعنى
08	Composition	تركيب (تكوين)
09	Contexte	سياق
10	Sémantique	علم الدلالة (عدلّة)

يمكننا تحليل هذه المعطيات اللسانية بالوقوف على أهم السمات البارزة في وضع المصطلح اللساني والمنهجية المعتمدة في ذلك عند الدكتور عبد الجليل مرتاض من خلال ما جاء في قاموسه

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

اللساني الموسوم "القاموس الوجيز في المصطلح اللساني"، والذي اخترنا منه بعض المصطلحات من لغة (الأصل) وما يقابلها في لغة (الهدف) من المستويات اللسانية الأربعة، حيث ركز في عمله على محاولته ملامسة الصعوبات التي يتلقاها الباحث وخاصة المبتدئ في بحوثه والعمل على تيسيرها على قدر المستطاع وذلك بإلحاق كل مصطلح لساني يراه فيه نوعاً من الغموض بمعلومة تشرحه ويوضعه بين قوسين لتجنب الترادف والاشتراك اللفظي والتّمييز بين المصطلحات اللسانية الجد متقاربة

كما اعتمد الدكتور عبد الجليل مرتاض في ترجمته للمصطلح اللساني على "آلية النحت" في محاولة إخضاعه للتقابل الأحادي (كل مصطلح أجنبي واحد يقابله في لغة الهدف مصطلح أحادي)، وذلك بتركيب مصطلحين اثنين في مصطلح واحد على سبيل المثال لا الحصر مصطلح (Sémantique) الذي يقابله مصطلحين (علم الدلالة)، وبعد نخته أصبح بمصطلح واحد (عدّلة) وكثيرة هي المصطلحات المنحوتة بهذا الشكل. كما عرفت بعض المصطلحات الأجنبية (الأحادية) ازدواجية المصطلح في المقابل، وهذا يبعدها كثيراً عن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها ترجمة المصطلح اللساني الذي أساساً يقابل كل مصطلح أحادي مصطلح أحادي آخر، ولكن يبقى كل عمل له مبرراته العلمية وفقاً لما يراه الباحث مناسباً.

أمّا من خلال طبيعة الترجمة وهذا ما شدّ انتباهنا كثيراً في التباين الموجود في ترجمة السابقة "co" التي ترجمت مرة (بمشترك)، ومرة أخرى (بوحدة) وذلك في المصطلحين: Co référence الذي يقابله المصطلح "مرجع مشترك"، ومصطلح Co hyponyme الذي يقابله المصطلح "وحدة متجانسة المعنى". ونجد (Co) "في موضع آخر تم ترجمتها في نفس المصطلح " Co

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

référence" بالمصطلح "شريك التداخل"¹. فالرّاجح في ترجمة السابقة "Co" هي " شريك" أو "مشترك". ونفس التّباين المصطلحي وجدناه في السابقة "Post" التي ترجمت في قاموسه كالآتي:

– Post dental: بعد أسناني

– Post alvéolaire: بعد نخروي

– Post palatal: أقصى حنكي

– Post tonique: بعد موقع نبري

فالإشكال ليس في التّمايز الحاصل في المقابل للسابقة (Post) بين (بعد) و(أقصى)، لأنّ أقصى الشّيء يتعلق بمنتهى الشّيء أو ما يأتي لاحقاً وليس فيه ما يدعو إلى الرّيبة والتأمل، أمّا (بعد) فوجدت في كثير من المعاجم غير مُشكّلة ولهذا تُقرأ (بُعد) وقد ترجم المصطلح في نفس القاموس بمصطلح Distance، أمّا ما هو معني بالمقابل للمصطلح (Post) فهو المصطلح (بُعد) الذي لم يظهر مُشكّل إلاّ في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الذي عُرف فيه المقابل (بُعد) مُشكّلة مع مقابل آخر (أقصى)²، أو ما ظهر من خلال المقابلات في معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي، انجليزي، عربي)³ بالمصطلحات التّالية (أقصى، لاحق، بعد غير مُشكّلة، تالي،

¹ خالد بن عبد الكريم بسندي، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، مجلة التواصل، ع 25، 2010، ص 42.

² عبد الرّحمن الحاج صالح وآخرون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي، فرنسي، عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، 2002، ص 115.

³ مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي، انجليزي، عربي)، دار الفكر اللبناني للطبع والنشر، بيروت، ط1، 1995، ص 232.

خلفي)، أو من خلال المقابل للمصطلح (Post) في قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح¹ الذي عرف هو الآخر بمقابل واحد (خلفي).

كما وُجد تعدد في المقابل للمصطلح الواحد في مصطلح: (Accent)² الذي كان مقابله نبرة، شكّلة، لهجة، لُكنة وهذا التّرادف يصعب بطبيعة الحال عملية اختيار المصطلح المناسب. كما وجدنا تباين في المقابل للمصطلح الأجنبي (Inversion) الذي ترجم "بالقلب الكلامي أو الصّوتي" والمعلوم أنّ كلّ كلام هو صوت وليس كلّ صوت هو كلام من باب (المفيد والغير مفيد). ونشير أيضًا إلى أنّ الدكتور عبد الجليل مرتاض استحدث بعض الصّيغ اللّغوية الجديدة سواء في ترجمة المصطلح اللساني أو نحتّه، ففي الترجمة استعمل وزن "فَعْلَلَة" في ترجمة مصطلح (Mémorisation) بمصطلح (دُكْرَة)، ومصطلح (Phonologie) بالمصطلح (فَنَجَلَة)، وهذا يدخل ضمن منهجه في العمل المصطلحي في "القاموس الوجيز" فيما يخص وضع المقابل للمصطلح الأجنبي، فأحيانا وضع المصطلح المقابل بصورة صريحة، كما كان له أيضا شرح للمقابل بإضافة توضيح، وأحيانا أخرى وضع المصطلح وقام بنحتّه في كثير من المصطلحات اللسانية.

¹ عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 116.

² المصطلح (Accent) عُرف في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات بمصطلحين في المقابل بـ: لُكنة، نبر، وقد وظف هذا المصطلح الأجنبي عند د. خولة طالب إبراهيمي في كتابها "مبادئ في اللسانيات، ص 137 بالمقابل "النبر" أمّا مصطلح "لهجة" جاء ضمن عناصر تعريف المصطلح "لُكنة" الذي جاء في تعريفه على أنه: «مجموع العادات النطقية التي تعطي طابعًا خاصًا (إمّا اجتماعيًا أو لهجيًا أو أجنبيًا) للمنتجات اللّغوية لتتكلم ما» ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح وآخرون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي، فرنسي، عربي)، ص 06. أمّا العلاقة بين هذه المقابلات للمصطلح (Accent) تكمن في السّمات النطقية الخاصة التي يتميز بها كلّ لسان.

4-1 المنهج الترجمي للمصطلح اللساني بين الإقرار والاقتراح عند عبد الجليل مرتاض:

إنّ إشكالية التعدد المصطلحي للمقابل الأجنبي وعدم استقراره وثباته على اتفاق موحد بين المختصين، وما أفرزته نتائج الممارسة الترجمية للمصطلح اللساني أشغل كثير من المهتمين في البحث عن المعوقات لإيجاد حلول كفيلة ومقنعة في نفس الوقت، وهذا ما أدى بالدكتور عبد الجليل مرتاض إلى تقصي الحقائق والوقوف على بعض الترجمات للمصطلح اللساني التي أقرّ بعضها، وصحّح بعضها الآخر مع اقتراح مصطلحات بديلة بالشرح والتفسير وتقديم دلائل علمية أثناء التصويب المصطلحي، "حيث يتساءل الدكتور عبد الجليل مرتاض عمّا إذا كنا راضين عن بعض المصطلحات اللسانية، ويقول هذا ما يجرّ في نفسه والسبب هو أنّ بعض المصطلحات اللسانية الجديدة التي لا وجود لها في لسانياتنا العربية، أو هي موجودة بترجمات أو تعريبات تجعلنا من الصعب أن نقبلها كلّها، وهذا لن يكون في فائدة توحيد الرّؤى اللسانية، وتقريبها من بعضها بعضاً لتطوير اللسانيات العربية التي لا ولن تتطور بفوضى المصطلحات"¹.

فعدم تقبل الدكتور عبد الجليل مرتاض لهذا السلوك اللغوي الممارس في المجال المصطلحي والذي لا ينتظر منه نتائج إيجابية نظراً لتعدد الرّؤى من جهة وارتجالية الوضع والذاتية من جهة أخرى. فلن يكون هناك في رأيه تطور مصطلحي ولا اتفاق جامع مادام التفكير المصطلحي لم يرق إلى تحطّي الفردية ومحاولة إثبات الذات وخاصة ما تعلق منها بجانب الترجمة والتعريب. ولهذا اتسمت محاولاته بالجدية في حسم كثير من القضايا اللغوية بالنقد اللساني والتصحيح لبعض المفاهيم لكثير من الترجمات من خلال المعطيات الموجودة، نذكر منها:²

¹ عبد الجليل مرتاض، الوظائف التحوية في مستوى النص، د. ط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 219.

² عبد الجليل مرتاض، اللسانيات العربية والترجمة، ص 111.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

المصطلح	ترجمته	المشهور
Alternance	تداول	تناوب، تعاقب
Langue	لغة	لسان
Langage	كلام	لغة
Parole	عبارة	كلام

يشير الدكتور عبد الجليل مرتاض أنّ هذه المصطلحات اللسانية بالنسبة لأصحابها مستقرة وليست متأرجحة، وهذا في الحقيقة مؤشر إيجابي على وجود اتفاق موحد سواء في الوضع أو الشائع من الاستعمال لبعض المصطلحات اللسانية في كثير من المعاجم أو على مستوى الجماع اللغوية، ولكن الأمر الذي يطرح أكثر من تساؤل والذي أكد واقعه الدكتور عبد الجليل مرتاض أنّه إذا كان هناك استقرار وثبات لبعض المصطلحات اللسانية على مستوى الوضع والشّيع والاعتماد وهذا بطبيعة الحال بعد جهدٍ جهيد من طرف الهيئات اللغوية والأفراد، فلماذا يكون هناك وضع لمصطلحات أخرى لنفس المقابلات للمصطلحات اللسانية المستقرة والثابتة؟ فعندما نأخذ مصطلح (Alternance) فإنّ مقابله في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات¹، وكذلك في معجم المصطلحات الألسنية² هما المصطلحان (تناوب، وتعاقب). فإذا كان المصطلح يشهد استقراراً على مستوى الاستعمال وتوسّع الهيئات اللغوية والأفراد إلى اعتماده في نطاق واسع فلماذا إعادة زعزعة استقراره بوضع جديد لمقابلات أخرى مما يزيد على القارئ عبء الاعتماد وإرباك في التوظيف؟

¹ عبد الرحمن الحاج صالح وآخرون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي، فرنسي، عربي)، ص 11

² مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي، انجليزي، عربي)، ص 20.

فأساس الوضع للمصطلحات اللسانية تلك التي تشهد مقابلات متعددة أو تلك المصطلحات المتأرجحة غير مستقرة تثير جدلاً كبيراً في استغلالها.

وقد أسهم الدكتور عبد الجليل مرتاض في تعديل بعض الترجمات التي يراها أنّها بعيدة كلّ البعد عن المفاهيم الحقيقية في لغة الأصل، " فإنّ الغموض في المصطلحات اللسانية تظل سائدة عندنا في اللغويات العربية الحديثة، فحين يُعنون "دي سوسور" - مثلاً - فصله الرابع بعنوان "Linguistique de la langue et la linguistique de la parole"، فإنّه من الغموض بمكان أن نترجم "لسانيات اللسان ولسانيات الكلام" على الرُّغم من صحة الشق الثاني من الترجمة، بل من المعقول أن نقول في الشق الأول "لسانيات اللغة"، وهنا نقع في عكس الحقيقة العلمية التي توخاها الرّجل من تقسيمه الثلاثي السابق"¹.

ويتطرق الباحث عبد الجليل مرتاض إلى جانب من ترجمات العديدة لكتاب أندري مارتيني "عناصر اللسانيات العامة (Eléments de Linguistique générale) وما تعلق منها بترجمة المصطلح اللساني، " ويرى أنّه متباين مع ما هو متعارف عليه تقريباً بين جلّ اللسانيين العرب المحدثين، إذ كيف لمتلقٍ مطلع على المبادئ الأولى للسانيات أندري مارتيني أن يقوم بترجمة (Analyse en monème) إلى "تحليل إلى كلمات" والمعلوم أنّ الكلمة شيء، والمونيمة التي هي أصغر وحدة دالة شيء آخر؟ بل كلّ كلمة مونيمة، وليست كلّ مونيمة كلمة"². فقد تنبّه الدكتور عبد الجليل مرتاض إلى هذا الارتجال والغفوية في الترجمة التي تعكس جانب من الواقع التّرجمي، دون النّظر بدقة إلى الدّلالة الحقيقية للمقابل الأجنبي والفروقات الحاصلة بين الوحدات

¹ عبد الجليل مرتاض، اللسانيات العربية والترجمة، ص 110.

² طاوس خلوات، مصطلحات عبد الجليل مرتاض اللسانية، المتلقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، دار الأمل للطباعة والنشر، 2014، ص 689.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

اللغوية، فكلمة واحدة قد تتكون من عدة مونييمات مثلما هو الحال مع كلمة "يذهب" فهي مؤلفة من ثلاث مونييمات، (يـ)، (ذهب)، (نون النسوة) وقد نقترح ترجمة من خلال المعطيات الحاصلة "تحليل إلى الوحدات الدلالية الصغرى". ومن بين التعديلات التي أشار إليها الباحث عبد الجليل مرتاض للمقابلات الخاصة بالمصطلحات اللسانية "لأندري مارتيني" وهي على النحو التالي:¹

المصطلح	الشائع من الترجمة	ترجمة عبد الجليل مرتاض
Chaine parlée	مدرج الكلام	سلسلة الكلام
Code	الوضع	السنن
Copule	عماد	رابطة
Corrélation	تناظر	ارتباط
Créole	كريول	لهجة هجينة
Lexème	معجمي	المأصل
Linéarité(du langage)	صفي	خطي تنابعي
Marque	علامة	شارة
Message	خطاب	مرسلة

¹ طاوس خلوات، مصطلحات عبد الجليل مرتاض اللسانية، ص 690.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

فالملاحظ أنّ التّباين في ترجمة المصطلح اللساني حاصل لا محالة، ومنطلقه في بعض التّرجمات يعود إلى معاني الكلمات في المعاجم المتعلقة باللّغة العامّة، أو ما ثبت استعماله في التّراث العربي أو الدّراسات اللسانية الحديثة مثلما هو الحال بالنّسبة للمصطلح (السّنن) المقابل للمصطلح الأجنبي (Code) إحالة على أول عنوان في فقه اللّغة العربيّة لأحمد ابن فارس الذي سمى كتابه "الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها"، ومصطلح (المرسلة) المقابل للمصطلح الأجنبي (Message) الذي استأنس به الدكتور عبد الجليل مرتاض من خلال ما هو معروف من العناصر التّبليغيّة السّنة "لرومان جاكسون". أمّا المصطلحات التي أقرّ ترجمتها (صحيحة) وهي ثابتة ومستقرّة في الاستعمال نذكر منها:

المصطلح	ترجمته	المشهور
Approche	مقاربة	صحيح
Champ Sémantique	حقل دلالي	صحيح
Modalité	القرائن	صحيح
Morphologie	تصريف	صحيح
Contexte	السّياق	صحيح

وقد أبدت الدّكتورة طاوس خلوات حيرتها لهذه المصطلحات المستقرّة التي تشهد نفس المقابل حسب رأيها، وخاصّةً ما تعلق بالمصطلح (Morphologie) الذي يقابله مصطلح (التّصريف)، ومصطلح (Conjugaison) الذي يقابله هو الآخر مصطلح (التّصريف). ولكن بعد تتبعنا للتّعريف

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

المصطلحي لكلا المصطلحين في المعاجم اللسانية وجدنا أنّ المصطلح (Morphologie) في معجم المصطلحات الألسنية يقابله مصطلح (علم التصريف)¹ وهذا هو الرّاجح والمتفق عليه، أمّا مصطلح (Conjugaison) فيقابله مصطلح (التّصريف)² والفرق بينهما الواضح كون الأول علم قائم بذاته، والثاني عملية تتم من خلالها كلّ التّغيرات الحاصلة على مستوى بنية الكلمة.

والمورفولوجيا تعني في المصادر اللسانية المختصة دراسة الأشكال في اللّغة والتّغيرات في شكل الكلمات لتوضيح علاقاتها مع كلمات أخرى من الجملة وسيرورة نظام التّكوين في كلمات جديدة وهي تعني لدى كل من:

- فنديريس (Vendryes): دراسة المورفييمات التي تميّز عن دوال الماهية.
- سويت (Sweet): دراسة التّبدلات الشّكلية لكل فئة من الفئات النّحوية؛ أي أنّها تعالج عند تصريف الاسم، التّركيب (Composition) والاشتقاق، ترتيب الكلمات وأقسام الخطاب.
- عند جسبرسن (Jespersen): تعالج "دوال" وظائف نحوية (لاحقة أو بادئة، كلمة نحوية، ترتيب كلمات).
- بلومفيلد (Bloomfield): تدرس التّبدلات لأشكال الكلمات (وحدات معجمية) حيث المورفييمات التي لا تتواجد دائماً وحدها كملفوظات كاملة، كزائدة أو لاحقة تردّ كعناصر مقوّمة.

¹ (Morphologie)، الذي يقابله مصطلح (علم الصّرف)، «وهو العلم الذي يبحث في تركيب بنية الكلمة من حيث التجريد والزيادة والتّغيير، فهو يهتم بالتّغيير الداخلي الذي يطرأ على الكلمة»، ينظر: مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي، انجليزي، عربي)، ص 188. كما يطلق على هذا المصطلح "بعلم الصّيغ" وهو مصطلح يستأنسه الدكتور عبد الجليل مرتاض. ينظر: عبد الجليل مرتاض، اللسانيات العربية والتّرجمة، ص 112.

² (Conjugaison)، الذي يقابله مصطلح (التّصريف)، «نسق يحكم صور الأفعال وما يتصل بها من لواصق محددة والجهة والوجه والعدد والشّخص والجنس»، ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح وآخرون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي، فرنسي، عربي)، ص 35.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

- مارتيني (Martinet): تخصّص المورفولوجيا التغيّرات لدوال المونيمات أو البدائل الصّرفية (Allomophone) بالمعنى البلومفيلدي، فالمورفولوجيا التّركيبية تدرس تغيرات المونيمات النّحوية (التّصريف).¹

فالمورفولوجيا كعلم تربط في تبدّلاتها الشّكلية بما هو تركيبي لتظهر العلاقة الموجودة بين الصّرف والنحو في إحداث المعنى بداية من ترتيب العناصر اللّغوية ودراسة التّغيرات الحاصلة. وهذا ما يتفق عليه جلّ الباحثين ومنهم من أدرج العّلمين في مستوى لغوي واحد "تركيبي" (الصّرفي والنّحوي). ونشير أيضًا إلى أنّ الدّكتور عبد الجليل مرتاض كانت له إسهامات أخرى في التّرجمة وذلك بقيامه بمسح للمصطلحات اللسانية التي ترجمها كلّ من الأستاذان "سهيل عثمان وعبد الرّزاق الأصفر" من خلال ترجمتهما "علم اللغة" لدانييل مانيس، ومسح آخر لقاموس المصطلحات اللسانيات التي اعتمد عليها الدّكتور "نجيب غزاوي"، الذي ترجم "علم اللّغة في القرن العشرين" لـ"جورج مونان" حيث وقف على اختلاف التّرجمات للمقابل الأجنبي بما هو مشهور أو مرجح من التّرجمة في المقابل العربي، حيث يستنكر وضع مقابلات جديدة للمصطلحات اللسانية التي ذاع صيتها وانتشر بين المختصين لأنّ هذا يزيد من تعدد المصطلحات اللسانية وغموض مفاهيمها، كما يبدي الدّكتور قلقه إزاء هذا الوضع الغير المستقر الذي تحوّل من مجرد حالة إلى ظاهرة لسانية تعكس لنا عمق التّفكير اللساني السائد، ويعرض لنا واقع هذه التّرجمات من خلال هذه المقابلات المصطلحية ليؤكد لنا من جديد المسار العلمي الذي توجد عليه اللسانيات العربية الحديثة وهذا ما جاء في جانب من التّرجمات:²

¹ ينظر: طاوس خلوات، مصطلحات عبد الجليل مرتاض اللسانية، ص 695.

² عبد الجليل مرتاض، اللسانيات العربية والتّرجمة، ص 113-114.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

المصطلح	ترجمته	المشهور أو المرجح
Diachronique	التزامنية	الزمنية
Synchronique	التزامنية أو التاريخية	التزامنية
compétence	إنجاز	أداء
Schéma	المختزل	تخطيط بياني
Langage	اللسان	اللغة
Classement génétique	تصنيف تاريخي	تصنيف وراثي أو تكويني
Fonction référentielle	وظيفة إشارية	وظيفة مرجعية
Pertinence	تمايز وظيفي	ملاءمة
Philologie	علم تحقيق النصوص	فقه اللغة (فقلغة)
Signe	رمز لغوي	علامة أو إشارة

فالواقع التّرجمي للمصطلح اللساني يكشف عن حقائق علمية تعكس لنا طبيعة التّفكير اللساني الذي ظلّ يخضع لتلك الخلفيات اللّغوية والمرجعيات الفكرية التي أثرت بشكل أو آخر في طبيعة الاعتماد المصطلحي، وفي خضم هذه المتغيرات الحاصلة استطاعت الدّراسات اللسانية الجزائرية الحديثة توضيح الرّؤى بالكشف عن مواطن الاختلاف التي تخالف أصول الاتفاق، والدّعوة إلى العمل على تجاوز الدّاتية وتسهيل للقارئ عملية التّلقي وتبسيط المفاهيم العلمية.

4-2 المشروع الجزائري في تكوين اختصاصيين في علم المصطلحات والترجمة المتخصصة:

هو مشروع طموح دعا إليه العلامة عبد الرحمن الحاج صالح الذي يهدف في مجمله إلى "سدّ الفراغ مهول وخطير بالنسبة للوطن العربي، وسيكون سبباً إن لم نتصدى له في إيقاف وعرقلة النمو العلمي والتكنولوجي... ويتمثل هذا الفراغ في عدم وجود مترجمين متخصصين في نقل العلوم والتكنولوجيا"¹. فالحضور الفعلي والمستمر لمواكبة هذه المستجدات من العلوم يتطلب ضرورة وجود هيئات خاصة من المختصين تتكفل بانشغال نقل هذه العلوم، مثلما هو الحال في الدول الأوروبية التي أولت أهمية بالغة لعلم المصطلحات كونه رافد هذه الحملات المعرفية، وعلم الترجمة كونه أداة فاعلة في نقل هذه الحمولة، حيث بلغ عدد المترجمين في المجموعة الأوروبية "أكثر من (2000) مترجم متخصص، وأكثر من (500) كتاباً يترجم شهرياً إلى الفرنسية والروسية والألمانية والصينية"² وذلك لأجل الاطلاع الواسع على الأعمال والانجازات العلمية التي يقوم بها العلماء والخبراء في شتى الميادين العلمية في كل العالم.

فإعداد هؤلاء النخبة من المتخصصين في علم الترجمة وعلم المصطلح في نظر العلامة الحاج صالح يكون بتكوينهم لأجل هذه المهمات الفاعلة في مسيرة الحدث اللساني بكل جوانبه، "فلا يضبط هذه البنوك (للمعلومات اللغوية والاصطلاحية) ويسهر على إثرائها والقيام بتسييرها، إلا هؤلاء المترجمون المتخصصون في علم الترجمة والمصطلحات كالذين نرغب في إيجادهم وإعدادهم في بلادنا"³ فهذه دعوة صريحة من العلامة الحاج صالح من أجل المضى قدماً في ترقية لغتنا العربية ومشاركة العالم في كل الانجازات العلمية، وهذا لن يتحقق إلا بتضافر الجهود، وإنشاء مراكز خاصة لتكوين

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 372.

² المرجع نفسه، ص 373.

³ المرجع نفسه، ص 373.

متخصصين في هذا المجال التّرجمي والمصطلحي لتزول عشوائية وضع المصطلحات العلمية وتقنين التّرجمة بطريقة علمية واضحة.

" ولا نتصور أن يتمّ تعميم استعمال اللّغة العربية مع تحقيق الرّقي العلمي والتّقني إلاّ بتعريب شامل ومبرمج لآلاف من المراجع والكتب والدراسات، أي بتعريب للوثائق العلمية العالمية بكيفية دائمة ومنتظمة، أي بالتّرجمة المبرمجة المخططة لأنّ معرفة اللّغات الأجنبية وإن كان ضروريًا فإنّه لا يغني عن التّشر المستفيض لهذه المراجع باللّغة العربية"¹. فالتّطور العلمي يقتضي استرجاع اللّغة العربية مكانتها بين اللّغات ومن ثمّ إشراكها كلغة علم في الإنجازات العلمية باللّغة العربية وهذا بطبيعة الحال يقتضي تعريب شامل لكلّ الدراسات وحتى التّكوينات لأنّ كلّ الدّول المتطورة تمكنت من إحرازها هذا التّفوق بالعلم وبلغتها الأصلية والأمثلة كثيرة في هذا المجال: اليابان، أمريكا، ألمانيا، فرنسا... ونحن لا نقلل من شأن معرفة اللّغات الأجنبية لأنّها السّبيل الوحيد لإدراك التّطور العلمي الحاصل، ولكن ينبغي اعتمادها كأداة لترجمة هذه العلوم، وليس على حساب لغتنا العربية، لأنّ في الحقيقة لا مناص منها أنّ اللّغة تكتسب شرعيتها في التّطوير العلمي بأبنائها ولا نلتمس تطورًا من غير اللّغة العربية.

4-3 الأسس العلمية في ترجمة المصطلح اللساني عند العلامة الحاج صالح:

تعدّ التّرجمة عند العلامة الحاج صالح "وسيلة من الوسائل الضّروية والأساسية في الرّقي العلمي"² والتّواصل مع العالم المتقدم، إذ تقوم على توسيع دوائر المعرفة والحوار الحضاري مع اللّغات في التّشارك الفكري لكلّ الانجازات العلمية الحاصلة في جميع الميادين، كما أنّها "حاجة العصر الذي نعيش فيه ومنشط ثقافي وفكري هادف استدعاه العصر للتّعريف على ما لدى الآخرين، وتعريف

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1 ص 373.

² المرجع نفسه، ص 371.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحداثة

الآخرين بما عندك.¹ فالترجمة التي تعتمد على نقل المفاهيم من لغة المصدر إلى لغة الهدف اعتمدها العلامة الحاج صالح بطريقته الخاصة التي منطلقها البحث عن هذه المفاهيم العلمية المستحدثة أولاً في تراثنا العربي بمقابل مناسب، كما كانت للدكتور الحاج صالح مقابلات خاصة به لهذه المصطلحات الأجنبية.

كما أنه وضع أسساً علمية واضحة في ترجمة المصطلح اللساني والتي تظهر بشكل جلي في اعتماده المصطلحي وتفكيره اللساني والتي نراها مبيّنة على ما يلي:

- اختيار المقابل المصطلحي بناء على القيمة العلمية التي يضيفها إلى الفكر اللساني.
- أن يكون المصطلح مناسباً في نظامه التّقابلي على رفته المفهوم الأصلي أو التّقريب منه.
- أن تكون دلالاته واضحة غير قابلة للتأويل.
- أن يكون المقابل للمصطلح المترجم من المعاني المتداولة بين الباحثين ليس فيها غموض أو نفور.
- تخضع عملية ترجمة المصطلح اللساني عنده في مواضع إلى اللّغة العامة استناداً إلى تحقيق الترجمة الحرفية. واعتماده على الترجمة بالمعنى في مواضع أخرى.

وتمّ رصد من خلال مؤلفاته بعض المصطلحات المترجمة نذكر من بينها ما يلي:²

¹ بلعيد صالح، دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط7، 2012، ص 200.

² معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة-الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجاً، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، 2014، ص 368.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

المصطلح الأجنبي	مصطلح د. عبد الرحمن الحاج صالح	مصطلحات عربية أخرى
Linguistique	لسانيات أو علم اللسان	ألسنية
Axe syntagmatique	محور تركيب	محور ركني
Groupe	زمرة، مدونة	مدونة
Structuralisme	بنوية	بنائية، بنائية، بنوية
Langage	لغة، لسان	كلام
Paradigmatique	تصريفي	ترابطي، جدولي
Sens Lexical	المعنى المعجمي	علم الألفاظ
Syntaxe	مستوى التركيب	مستوى التراكيب
Unité Sémiologique	وحدة لفظية	وحدة دلالية، وحدة معنوية
Arbitraire	اعتباطية	كيفية

نلاحظ من خلال هذا الرصد المصطلحي المبين في الجدول أنّ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح على الرغم من وجود مقابل للمصطلح الأجنبي اعتمد مصطلحات لسانية خاصة به، مع أنّ بعض المصطلحات متفق عنها وشاع استعمالها بين الباحثين وعلى مستوى البحث اللساني العربي وخاصةً البارزة منها التي استقرت دلالتها من غير تكلف لبديل مصطلحي آخر، ولكن العلامة

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

الحاج صالح كان له رأي آخر في ترجمة المصطلح اللساني وذلك استناداً لخبرته المعرفية واللسانية التي مكّنته من تصحيح بعض المفاهيم الشائعة في الدراسات اللسانية، فكان هناك اتفاق من طرف العلامة الحاج صالح مع ما هو شائع استعماله لبعض المصطلحات نأخذ على سبيل المثال المصطلح الأجنبي (**Groupe**) الذي يؤيد مقابله على مع ما هو شائع استعماله أو ما اتفق عليه والذي يدلّ على (مدونة)، ونأخذ كذلك مصطلح أجنبي آخر (**Syllabe**) الذي حصل فيه الاتفاق الذي يدل على مصطلح (مقطع).

أمّا فيما يخصّ انفراده لوضع مصطلحات أخرى يراها الأنسب على ما عُرفت به بين الباحثين وفي المعاجم اللسانية على سبيل المثال المصطلح الأجنبي (**Sens Lexical**) الذي تُرجم بالمعنى (علم الألفاظ) لأنّ حقل معاني الألفاظ هو المعجم، أمّا ترجمة الدكتور الحاج صالح فكانت حرفية تؤدي المعنى كذلك ولكن كانت قريبة من المعنى الأصلي مقارنة بالترجمة الأولى وهنا بطبيعة الحال وظّف الدكتور الحاج صالح اللغة العامة في صالح اللغة الخاصة التي تعدّ المنطلق الأساس لها. وفي نفس السياق نجد يترجم المصطلح الأجنبي (**Sémiologique Unité**) ترجمة بالمعنى (وحدة لفظية) مع أنّها تُرجمت في مواضع أخرى (وحدة دلالية) وهي الأنسب نوعاً ما.

3-1-3 النّحت:

والنّحت من بين الآليات المعتمدة كما أسلفنا الذكر التي اعتمدت في وضع المصطلح اللساني وقد اعتمدها الباحث الدكتور عبد الجليل مرتاض واقترح أضرباً نحوية ذات مصطلحات متقاربة سياقياً ومنها:

أ - من النّحت الأصغر: وهو نحت كلمة من كلمة وجاء على وزن "تفعّل وتمفعل" وقد عُرف هذا النوع من النّحت بهذه الصياغة في تراثنا العربي، وذلك مثل «تمسكن، وتمذهب، وتمنطق، وتمظهر،

وتمحور، وتمنكر، وتمجلس، وتمأتر... من: مسكين، ومذهب، ومنطق، ومظهر، ومحور، ومجلس ومؤتمر... وسواء تعلق هذا الصنف من النحت عن طريق النحت من مشتق أو كلمات جامدة مثل: تجزأ، وتونس، وتمغرب، وتمصّر، وتمسعد، وتأردن، وتفرنس،

وتأسبن، وتبرغل، وتأمرك، وتفتنم... نحتاً من: الجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر، والسعودية، والأردن، وفرنسا، وإسبانيا، وأمريكا، والفيتنام... إلخ»¹.

ب - من النحت الصّغير: وهو نحت من كلمتين مثل: «الفقلغة، والعلمغة، والعمدلة، والعلمسة، والعلمجة، والعلفكة، والعلفضة... نحتاً من: فقه اللّغة، وعلم اللّغة، وعلم الدّلالة، وعلم السّيمياء، وعلم الجمال، وعلم الفلك، وعلم الفضاء...»²

ج - من النحت الكبير: وهو ضرب يتداخل مع الاشتقاق الصّغير عند ابن جني إلى حدّ ما لأنّه يعني اشتقاق* أفعال على وزن فعلل من النحتين السابقين: الأصغر والصّغير، فنقول: «جزأه جزأه يجزأه، فهو مجزأ وذاك مجزأ... وبالنسبة لياء النسبة فينبغي أن نميّز بين ما هو منسوب إلى بلد بعينه (هنا مثلاً: الجزائر) وما هو منسوب إلى الكلمة المنحوتة (هنا مثلاً: الجزائر)»³. لأنّ هناك فرقاً بين كون الشّخص جزائري بنسبه، وأصبح يقوم بعمل الجزائري.

د - من النحت الكبّار: "هو انتزاع كلمة واحدة من تركيب جديد يزيد على كلمتين، أو هو اختزال مجموعة من الكلمات (أكثر من كلمتين) في كلمة واحدة وهو كما يراه ابن فارس في فقه اللّغة "هو جنس من الاختصار"⁴ كما يجب أن يجاري في صياغته المنحوتات الشائعة القديمة مثل: بسملة،

¹ عبد الجليل مرتاض، التهيئة اللغوية للنحت في العربية، د. ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 85.

² المرجع نفسه، ص 86.

³ المرجع نفسه، ص 86.

⁴ السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 482.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

حوقل، حيعل، طلبق، هليل، سبحل¹، فجاءت هذه المنحوتات على صيغة "فعلل"، " (فالجمدعة) نحت لجامعة الدول العربية، و(الجزدشة) للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، و(الجمصعة) نحت للجمهورية مصر العربية، و(المعسدة) نحت للمملكة العربية السعودية. فالمنحوتات من المصطلحات استيعابها من طرف المتلقي ليس بالأمر السهل إلا ما شاع منها وذاع، لأن الصعوبة تكمن في عدم إدراك في الوهلة الأولى تركيب الجملة من خلال انتزاع حرف أو حرفين من كل كلمة وتركيبهم في كلمة واحدة إلا بعد الإشارة إلى التركيب واستغلاله في نطاق واسع.

5 المبادئ الأساسية في وضع المصطلح عند عبد الملك مرتاض:

يشير الدكتور عبد الملك مرتاض أن قبل إنشاء أي مصطلح جديد ونقله من أي لغة أجنبية حيّة، يجب أن تمرّ بثلاثة مراحل لا يمكن الاستغناء عن إحداها بأي وجه من الوجوه:²

- المرحلة الأولى: البحث في الخلفية المعرفية للمصطلح واستعمالاته عبر التاريخ، وماذا عساه أن يعنى في اللغة الأصلية التي أخترع فيها؟ وماذا كان معناه بين المتعاملين في الحقل المستعمل فيه؟ وكيف تطوّرت استعمالاته بين حقل وحقل آخر من العلم؟

- المرحلة الثانية: لا مناص من النظر في أصوله الاشتقاقية التي استعمل بمقتضاها انطلاقاً منها في اللغة الأصلية

¹ السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 483.

* إذا كان (النحت) يعدّ من عناصر الاشتقاق، فالتباين بينهما حاصل في كون أنّ (الاشتقاق) يولّد معاني لكلمات جديدة، أما (النحت) يقتصر على اختصار تركيب معين في كلمة واحدة دون تغيير في المعنى.

² عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، ص 20، 21.

- المرحلة الثالثة: لا بد من التثبت من صحة استعمال المصطلح صرفياً ونحوياً حتى لا نشوّه العربية ونعيث فساداً في استعمالاتها.

يتفق الدكتور عبد الملك مرتاض في الأسس العامة والأساسية في وضع المصطلح مع كثير من اللسانيين الجزائريين من أمثال، الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، والدكتور عبد الجليل مرتاض، وخولة طالب الابراهيمى، والدكتور بشير إبرير وغيرهم من اللسانيين الجزائريين حول مسألة التأصيل المصطلحي الذي يُعدّ حلقة ثابتة ومهمة في معرفة الأصول المعرفية للمصطلح اللساني وعرضه على الخبرة المعرفية الإنسانية لمسيرة الحدث اللساني تاريخياً وإدراك تلك المتغيرات الحاصلة على ممر الزمان، كما يُلزم الدكتور عبد الملك مرتاض أمراً آخر في غاية الأهمية ما تعلق منها بنقل المصطلح إلى لغتنا العربية وهو أن يكون المصطلح وفق قواعد اللغة العربية وميزانها الصّرفي تفادياً لما يسمى بالتّسيب اللّغوي الذي لا طائل منه.

وفي موقف علمي آخر يشير الدكتور عبد الملك مرتاض إلى الصّعوبات التي تساور سبيل إيجاد مصطلحات جديدة في العربية ويذكر من بينها:

1- عدم الاضطلاع على العربية القديمة التي كثيرٌ من معانيها يصلح أن يُحيى ويستعمل في معان عربية جديدة، بدلاً من الاستقاء من اللّغات الأوربية التي تستقي هي أيضاً من الإغريقيّة القديمة واللاتينيّة المنقرضة.

2- إنّ المضي في "نحت المصطلح" من الحماسي فقط كثيراً ما يفضي إلى عرقلة علمية أكيدة ذلك بأنّ الغربيين قد يبلغون بمصطلحاتهم العلمية والفلسفية واللّسانياتية وسوائها في الطّول إلى ثلاثة عشر حرفاً كما في الفرنسية، وإلى خمسة عشر حرفاً كما في الألمانية؛ وذلك على أساس أنّهم يركبون المصطلح الواحد في الغالب من معنيين اثنين؛ في حين نعلم نحن إلى تركيبه في السلوك المعاصر إلى

استعمال الوصف؛ فيغتدي المصطلح مركبًا من لفظين اثنين (أو قل من صفة وموصوف) مثل قولهم «التحليل النفسي» وهذا غير مقبول في صناعة المصطلح، وتم نحت المصطلح إلى «التحليل النفسي»؛ ذلك بأننا لو صغنا هذا المصطلح خماسيا لما أدى المعنى المقصود.¹ فالدكتور عبد الملك مرتاض يُعد تمامًا في صناعة المصطلح الصياغة على شكل جملة مؤلفة من كثير من الحروف، أو المركبة تركيبًا يفضي إلى معنيين مختلفين، وهو في رأيه غير جائز. كما أنّ "نحت المصطلح" عنده قد يفوق الخماسي حسب ما تقتضيه الضرورة العلمية مثلما هو الحال عند المصطلح "التحليل النفسي" الذي تجاوزت حروفه الخماسي إلى السباعي.

كما كانت للدكتور عبد الملك مرتاض بعض المقترحات في صياغة المصطلح اللساني ما تعلق منها بترجمة المصطلح اللساني التي لم تسلم هي الأخرى من قيد التعددية، حيث سجل في كثير من المواقف العلمية له وضع مصطلحات متعددة في مقابل المصطلح الأجنبي وهو راجع إلى التطور المصطلحي الذي عرفه مفهوم المصطلح بناءً على بعده الوظيفي، حيث لم يشهد المصطلح من هذه المصطلحات أو أخرى تعدد في المقابل للمصطلح الأجنبي في الوهلة الأولى وإنما كان عبر مراحل وفق مواقف علمية أبرز فيها بوضوح مناسبة اختياره لكل مصطلح لساني من هذه المصطلحات وهذا جانب منها:²

¹ عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، ص 26.

² نصيرة مسعودي، يوسف لطرش، تلقي التفكيكية عند عبد الملك مرتاض، مجلة إشكالات، جامعة تلمسان، المجلد 11،

العدد 2، 2022، ص 171، 176، 178.

المصطلح عند عبد الملك مرتاض	المصطلح الأجنبي	الرقم
- التّشريح - التفكيكية - التقويض	La Déconstruction	01
- في علم النّحو - علم الكتابة	Grammatologie	02
- التّأجيل - الإرجاء	Différance	03

وقد ورد مصطلح "التّشريح" عند الدّكتور عبد الملك مرتاض في كتابه "بنية الخطاب الشعري"، دراسة تشريحية لقصيدة أشجان يمنية¹، كما استعمل الدّكتور عبد الملك مرتاض مصطلح "التّشريح" أيضاً في كتابه "النّص الأدبي من أين وإلى أين"²، متناولاً في القسم الثّاني منه "تشريح النّص" لأبي حيان التّوحيدي. وقد ورد مصطلح "مفهوم التفكيكية" عند الدّكتور عبد الملك مرتاض في مقارنته من خلال الحديث عنه في مدخل كتاب "تحليل الخطاب السّردي"، يقول: «أم كان علينا أن نعمد إلى نص "زقاق المدق" لنجيب محفوظ لندارسه انطلاقاً منه بما هو نص سردي نفككه إلى عناصره الأولى التي تتركب منها...»³.

¹ عبد الملك مرتاض، بنية الخطاب الشعري، دراسة تشريحية لقصيدة أشجان يمنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1991، ص، نقلاً عن نصيرة مسعودي، يوسف لطرش، تلقي التفكيكية عند عبد الملك مرتاض، ص 171.

² عبد الملك مرتاض، النّص الأدبي من أين وإلى أين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1983، ص60، نقلاً عن نصيرة مسعودي، يوسف لطرش، تلقي التفكيكية عند عبد الملك مرتاض، ص 171.

³ ينظر: نصيرة مسعودي، يوسف لطرش، تلقي التفكيكية عند عبد الملك مرتاض، ص 172.

أما مصطلح " التقويض " فكان هو المصطلح الشائع في الاستعمال عند الدكتور عبد الملك مرتاض حيث يقول مبرزاً سبب اللجوء إلى اختيار هذا المصطلح: «شاع المصطلح بين النقاد العرب المعاصرين تحت إطلاق التفكيكية، ونحن نقترح أن يستعمل مصطلح "التقويضية"، لأن أصل المعنى في فلسفة "دريدا" تقويض يعقبه بناء على أنقاضه، على حين أنّ معنى التفكيك في اللغة العربية يقتضي عزل قطع جهاز، أو بناء عن بعضها بعضاً دون إيذائها أو إصابتها بالعطب كتفكيك قطع محرك... ويرد في لسان العرب حول دلالة هذا المصطلح " قوض البناء": نقضه من غير هدم"¹.

نستخلص من خلال هذا الطرح المصطلحي للدكتور عبد الملك مرتاض هو التتبع المستمر لمراحل تطور المصطلح والبحث عن مفهومه الحقيقي كما أراده صاحبه من لغة المصدر، وهذا بطبيعة الحال بمدى اعتماد مصطلح دون الآخر في بعده الوظيفي، وبالتالي لم يظهر التعدد المصطلحي عند الدكتور عبد الملك مرتاض بمعناه المعروف بوضع مقابلات عدة في آن واحد لمصطلح أجنبي، وإنما جاء هذا الوضع بمراحل بناءً على الممارسة الفعلية لمختلف أشكال الظواهر اللغوية بصيرورة كافية في تقصي الحقائق للوصول إلى المفهوم العلمي الحقيقي لأنّ المفهوم العلمي هو الذي يفرض طبيعة المصطلح.

5-1 المقترح المصطلحي عند عبد الملك مرتاض:

يقترح الدكتور عبد الملك مرتاض بعض المصطلحات مقابل للمصطلح الأجنبي وذلك مراعاة لما يقتضيه طبيعة النظام اللغوي العربي، فمثلاً مصطلح " التمدل " الذي اتخذه مقابلاً لمصطلح "جوليا كريستيفا": «Signifiante»، وقد اقترح بعض المغاربة مقابل لهذا المصطلح " التمعني"، ومصطلح (المواسم) الذي يقترحه مقابل للمصطلح الأجنبي (Sémiosis) في حين أنّ الشائع في الاستعمال

¹ عبد الملك مرتاض، نظرية القراءة تأسيس للنظرية العامة للقراءة الأدبية، دار الغرب، وهران، الجزائر، د.ط، 2003، ص 206. نقلاً عن نصيرة مسعودي، يوسف لطرش، تلقي التفكيكية عند عبد الملك مرتاض، ص 173.

مصطلح (السميوزة) وربما كتبه (السميوزة) بالتقاء الساكنين وهو أشنع له وأسوأ كما يراه¹. كما يضع مقترحات أخرى والمتمثلة في المصطلح (المماثل) الذي اقترحه مقابل للمصطلح (Icône)، ومصطلح "النصنة" الذي اقترحه مقابل لقولهم في مصطلحات السيميائيات (Textualisation)².

وقد وضّح العلامة عبد الملك مرتاض بعض التباين الحاصل في اعتمادات مصطلحية شائعة في الاستعمال، حيث وقف على الفروقات الحقيقية لكثير من المصطلحات التي يرجعها هو الآخر إلى أصولها وجذورها الحقيقية، وهذا أمر في غاية الأهمية في إدراك حقيقة المصطلح وكنهه الذي يستدعي تمكناً شاملاً كالمعرفة المسبقة باللّغة العامة ومنها باللّغة الخاصة أو التخصص المعرفي. فقد أورد لنا العلامة عبد الملك مرتاض هذه المفارقة اللغوية العجيبة في النسبة إلى "اللسان واللسانيات" فهو يقترح أن تكون النسبة إلى اللسان "لسانياً"، والنسبة إلى اللسانيات "لسانياتياً"، كَوْن أنّ "اللسان" هو نظام من السمات الصوتية المتمخضة لقوم ينتمون إلى مجموعة واحدة. أمّا "اللسانيات" فهي علم يهدف إلى دراسة اللّغة والألسنة (Langage et Langues)³. كما هو الحال بالنسبة للخط الشنيع والشائع الحاصل في نسبة "الرياضي" إلى الرياضة وإلى الرياضيات وهذا غير معقول، فالرياضي نسبة إلى الرياضة، والرياضيات نسبة إلى الرياضيات.

كما يدعو العلامة إلى الإثبات لدى تعريب المصطلح ونقله إلى العربية، بحيث يراعى قبل ذلك البحث عن المفهوم في ثقافة العربية القديمة الذي يؤدي نفس مفهوم المصطلح الأجنبي، مثلما هو الحال بالنسبة (للتلفون) الذي لا يوجد له أثر مصطلحي بهذه الصيغة في التراث العربي ولكن يوجد له أثر مفهومي متمثل في "الهاتف" الذي يؤدي نفس مفهوم المصطلح الأجنبي وربما أمثل منه "لأنّ" "الهاتف" في اللّغة العربية القديمة تعني صوتاً تسمعه ولا ترى شخص صاحبه؛ على حين أنّه يعني في

¹ عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، ص 19.

² المرجع نفسه، ص 19.

³ المرجع نفسه، ص 22.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحدثة

الإغريقية مجرد الصوت البعيد (Télé) ويعني البعيد، phone ويعني الصوت)؛ مع العلم أنّ الشّخص الذي يتهافت معك قد يكون في مكتب مجاور لا يبعد عنك أكثر من بضع خطوات فكيف يعدّ بعيداً ما ليس ببعيداً؟...¹. فعدم الاستسهال في التعريب للمقابل الأجنبي وإثبات ما حقه الإثبات في جهود القدامى من مصطلحات تؤدي المفاهيم المطروحة وذلك بالعودة إلى التّراث ومحاولة قراءته من جديد بالتّقصي والبحث عن المفاهيم العلمية التي شكّلت حضوراً فعلياً كاهتمام حقيقي بالظاهرة اللّغوية التي منطلقها الفهم والإفهام.

6 إشكاليات المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري:

مازالت إشكالية المصطلح اللساني تؤرق الباحثين وتستدعي اهتماماً بالغاً نظراً للواقع الذي تشهده الممارسة المصطلحية من فوضى وعدم الاستقرار والاضطراب وغموض في تحديد المفاهيم، كما أصبحت هذه الإشكالية تصعب من الفهم الدقيق للدرس اللساني وخاصة عند الطّلبة في الجامعات العربية عامة والجامعة الجزائرية خاصة. ولم يسلم المنجز اللساني الجزائري من هذه الإشكالية التي أصبحت تتأرجح بين الوضع والتّوظيف، حيث يشخص فحواها الدكتور الحاج صالح الذي يرى "بأنّ مشكلة وضع المصطلح اللساني وغيره من الأعمال الخاصة بتكليف اللغة وإثرائها تكمن في أمور ثلاثة:

- **اعتباطية العمل** عند كثير من اللغويين، أي عدم خضوعه لضوابط علمية، وذلك بعدم مراعاته لمعطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصة ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة.
- **حرفيته**، أي اقتصاره على البحوث الفردية التي هي أشبه شيء بالصّناعة التقليدية يعتمد فيه على المعالجة اليدوية كالنّظر الجزئي في القواميس والاقتصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي العزلاء.

¹ عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، ص 23.

• **عدم شموليته**، بعدم الرجوع إلى كل المصادر العربية التي يمكن الاستقاء منها - وخاصةً المخطوط منها - وجميع المراجع الأجنبية التي يمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة.¹

فعدم اعتماد ضوابط علمية دقيقة ومحكمة في وضع المصطلح اللساني هي في حدّ ذاتها إشكالية، لأنّها تصعب بالدرجة الأولى من اختيار المصطلح اللساني المناسب، وبالتالي يكون الذبوع والانتشار صعباً وتوظيفه في المجال اللساني أصعب. وما يزيد الأمور تعقيداً كما أسلفنا الذكر هي تلك الفردية التي تقود إلى نتائج غير مرغوبة التي تعكس فوضى مصطلحية وتعدد غير مبرر، إضافةً إلى عدم الإلمام بالمفاهيم الصّحيحة من أصولها وعدم البحث في تأصيلها قد يصعب من عملية التلقي اللساني. ولهذا كان **العلامة الحاج صالح** واضحاً في تحديد وتشخيص صعوبات فهم الدرس اللساني والعوائق التي تحول بين ذلك لأنّ اللّغة تبدأ بالوضع لتنتهي بالاستعمال. فالبداية إذا كانت غير واضحة أكيد النهاية تكون محجوبة الرؤية، وهذا ما ينطبق عن الوضع والاستعمال للمصطلح اللساني.

أمّا على مستوى الاستعمال المصطلحي فقد نشخص واقع الاستغلال بدايةً من المقررات الجامعية في إطار الممارسة التعليمية التي يظهر فيها التباين واضحاً من جامعة إلى أخرى ومن تخصص إلى آخر، حيث يُعتمد علم المصطلح كتخصص علمي ليس إلّا. أما الدّراسات اللسانية عامةً فتفتقد إلى تدريس "علم المصطلح" الذي من المفروض أن يكون في تناسق وتوافق مع تدريس المقاييس اللسانية الأخرى، لتوضيح المفاهيم العلمية والتّعريف بالمصطلحات اللسانية واتجاهاتها الفكرية ومسارها التاريخي كمعرفة أولية، لأنّ فعلاً عدم إدراك واستيعاب هذه المفاهيم الحقيقية قد يصعب من عملية فهم الدرس اللساني. وهذا ما يؤكده الدكتور بشير إبرير في جانب من اهتماماته بموضوع

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، مداخلة اللّغة العربية وتحديات العصر، مؤتمر المنظمة العربية للتربية والتعليم والثقافة، 2005، ص

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدثة

العملية التعليمية المتعلقة بمختلف المواد المكوّنة للمنهاج الدراسي المقرّر على طلبة قسم اللغة العربية وآدابها، يقول في هذا الشأن «تمرّ هذه الاحتياجات الأساسية المعرفية واللّغوية والمنهجية حتماً على محكّ وضوح التّصورات والرؤى والوعي بالمفاهيم وضبط المصطلحات، وهو ما نعانيه في ثقافتنا العربية بمختلف خطاباتها ومؤسساتها ومنها الجامعة، حيث لا نركّز في تدريسنا على مفاهيم المصطلحات إلاّ نادراً بالرّغم من كون الوعي يزداد يوماً بعد آخر بعلم المصطلح الذي صار حقلاً معرفياً قائماً بنفسه».¹

أمّا من جانب منهجية تدريس المقاييس اللسانية وهي بطبيعة الحال تختلف باختلاف المقاربة المعتمدة في مسألة التبليغ والتّواصل مع الطّلبة في تفعيل العملية التّعليمية، التي من شأنها إشراك الطلبة في إحداث التّفاعل الإيجابي من أجل التّحصيل العلمي، والذي يتطلب توسيع البنى المعرفية وتوضيح معالمها من خلال طرح التّصورات الفكرية، والتي تُعتمد فيها أحياناً تحقيق الجانب الإتيمولوجي (étymologie) كإجراء أولي في البحث عن أصول المصطلحات اللسانية وتحديد مفاهيمها العلمية، لكن هذا الإجراء على الرّغم من أهميته إلاّ أنّه لا يتحقق في كلّ المقاييس اللسانية بشكل عام، فهناك من يعتمده وهناك من لا يوليه أي اهتمام، وخاصةً إذا كانت هذه المقاييس اللسانية لأول مرة يتعرف عليها الطلبة في برنامجهم الدراسي، فكان من باب أولى التّطرق إلى التعريف بهذه المصطلحات وتحديد مستوياتها اللّغوية والتّعرف على كنهها وجوهرها العلمي، "لأنّ المعرفة العلمية هي مفاهيم بالدرجة الأولى ومصطلحات تدل عليها بالدرجة الثانية، ومفاهيم العلوم مفاهيم مصطلحاتها".²

¹ بشير إبرير، علم المصطلح وممارسة البحث في اللّغة والأدب، مجلة المخبر، أبحاث في اللّغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، 2005، ص 274.

² المرجع نفسه، ص 266.

فتعدد المصطلح اللساني وعدم استقراره على توحيد شامل هو الآخر خلق اضطراب كبير في الدراسات اللسانية الجزائرية على المستوى التعليمي وعلى مستوى ممارسة البحث العلمي "لأن المصطلحات اللسانية المنقولة من لغاتها الأصل إلى اللسانيات العربية الناشئة، كثيراً ما نقرت المقبلين عليها أو الموجهين إليها من طلبة وباحثين مبتدئين، فالباحث في هذه اللسانيات يجد نفسه أحياناً أمام جملة من المصطلحات لا تعني في بداية أمرها ونهايته إلا مصطلحاً واحداً بعينه، وربما وجد نفسه أمام خضم متراكم من المصطلحات المتضاربة وحتى المتناقضة"¹. فالتفوق العلمي للطلبة من التخصصات اللسانية والذي أشار إليه الدكتور عبد الجليل مرتاض مرده إلى صعوبة استيعاب كل هذا الكم الهائل من المصطلحات اللسانية، مع صعوبة أيضاً اعتماد مصطلح معين دون الآخر من خلال هذه المقابلات المصطلحية. ويشير الدكتور بشير إبرير إلى أن الاختلاف في درجة تقبل المصطلح قد يؤدي إلى الاختلاف في الفهم في اللغة والأدب ويعرض في هذا الشأن جملة من المصطلحات:²

- مصطلح (Structuralisme) الذي يقابله: البنوية، البنائية، الهيكلية، الشكلية، البنائية، "البنوية"³.

¹ عبد الجليل مرتاض، اللسانيات العربية والترجمة، ص 99

² بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 25، 2010، ص، ص 16، 17.

³ مصطلح "البنوية" تم وضعه واعتماده من طرف العلامة عبد الرحمن الحاج صالح، وقد رسخ في استعماله عند معظم اللسانيين والنقاد الجزائريين وبعض العرب.

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث والحداثة

- مصطلح (Sémiologie)/(Sémiotique) الذي يقابله: السيميولوجية، السيميوطيقا، السيميوتيك، السيميائية، علم السيمياء، السيميائيات، علم العلامات، العلامية، العلاماتية، الدلائلية، علم الأدلة، الأعراضية.¹

- مصطلح (Situation) يقابله: وضعية، موقف، حالة، سياق، سياق الحال، سياق الموقف، حال الخطاب، مقام.

- مصطلح (code) يقابله: شفرة، نظام رموز، قانون، سُنن، عقد، ربط، اتفاق، كود، وضع، مواضعة.

وردت بعض من المصطلحات اللسانية التي تعددت فيها المقابلات للمصطلح اللساني الأجنبي وهي كثيرة في كلّ المستويات اللغوية ولا يمكن حصرها حتى نعي خطورة الموقف من خلال هذا التعدد المصطلحي الذي يؤثر بشكل أو آخر في التوظيف المصطلحي من جهة، والبعد عن المفاهيم الحقيقية التي أرادها أصحابها في لغة المصدر من جهة أخرى.

¹ ينظر: عبد الله بوخلخال، السيميائية في البحث اللساني العربي الحديث، النشأة والمفهوم والتعريف، ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول: السيميائية والتّص الأدبي، معهد اللّغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، 1995، ص74. نقلاً عن بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب، ص10.

الفصل الثالث

الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني

في المنجز اللساني الجزائري

الحديث

1 البعد الوظيفي للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث:

1-1 طبيعة الدّراسة التّطبيقية المعتمدة:

اعتمدنا في الدّراسة التّطبيقية في البحث عن الأبعاد الوظيفية للمصطلح اللساني والمحققة في الدّراسات اللسانية الجزائرية، والحاصلة في المستويات اللغوية (الصّوتية، والتركيبية، والدلالية، والمعجمية)، وقد اخترنا منها جهود العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح والمتمثلة في "مدونتين لغويتين" تتعلق الأولى: ب (بحوث ودراسات في علم اللسان)، أمّا الثّانية: (بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول). وهذا سعيا مني للوقوف على تلك المتغيرات الحاصلة في الدّرس اللساني والموقف العلمي الجزائري لهذه الحصيلّة العلمية المحققة من الجانبين التّراثي والمستجد من الدّراسات اللسانية الحديثة ومنهج استغلال الوظيفي لهذه المصطلحات اللسانية. وذلك بالتركيز على أهم الرّوافد للمفاهيم العلمية التي تم الاشتغال عليها لإثبات تلك الحقائق العلمية كما أرادها أصحابها بعيدة عن كلّ تأويل.

1-2 الأسس المنهجية للدّراسة التّطبيقية في توظيف المصطلح اللساني:

منهج الدّراسة التّطبيقية حاولنا فيه الجمع ما بين المفهوم والإجراء وذلك بتحقيق جملة من المعايير الأساسية لدراسة المصطلح اللساني في جوانب عدة للوصول إلى أبعاده الوظيفية المستغلة في متن النّصوص وتمثلت فيما يلي:

- تحديد المصطلح اللساني المندرج ضمن حقل لساني معين.
- استخراج المصطلح اللساني من متن النّص.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

- تحديد طبيعة المصطلح من خلال العلاقة المندرجة من اللّغة العامة إلى اللّغة الخاصة، مع الكشف عن تأصيله المصطلحي.
- تحديد العلاقات الموجودة بين المصطلح المختار والمصطلحات اللسانية الأخرى والتي تندرج ضمن حقل لساني تخصصي معين.
- طبيعة الاستعمال العلمي أو المخصوص بفتة معينة (التّطاق الجغرافي لاستعماله).
- المترادفات المصطلحية الدّالة على نفس المفهوم وذلك لإبراز الاستعمال الفعلي للمصطلح، مع بيان درجة تواتره وذيوعه على المستوى الوظيفي.
- معرفة المقابل للمصطلح اللساني في تحقيق مبدأ المفهوم الواحد، والكشف عن مواطن التعدد المصطلحي (التّرادف، الاشتراك اللفظي).
- تحديد الاستعمال الصّحيح من الاستعمال الخاطئ من خلال إخضاع المصطلح اللساني إلى طبيعة النّظام اللغوي في لغة الهدف وخاصة الميزان الصّرفي في اللّغة العربية.
- تتبع المتغيرات الوظيفية للمصطلح اللساني والكشف عن أبعادها الحقيقية من خلال الاعتماد المصطلحي مع البحث عن المرتكزات اللسانية الفاعلة التي أثرت بشكل أو آخر في طبيعة الاستغلال.

2 ترجمة لحياة المؤلف عبد الرّحمن الحاج صالح:

ولد البروفسور عبد الرحمن الحاج صالح بمدينة وهران الجزائرية من مواليد 27 يوليو 1927 من أسرة عريقة، نزع أسلافها من قلعة بني راشد المشهورة إلى وهران في بداية القرن التاسع عشر، زاول تعليمه في المدارس الحكومية، ثم انتقل إلى المدارس الحرة التي أقامتها جمعية علماء المسلمين الجزائريين بغية تعلم اللّغة العربية وآدابها وعلوم الشريعة، ثم انضم إلى حزب الشعب الجزائري وعمل مناضلا ضمن صفوفه وهو ابن خمس عشرة سنة، ثم انتقل إلى مصر سنة 1947م،

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

وانضم إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر حيث اكتشف قيمة التراث العربي، التحق بعد ذلك بجامعة بوردو بفرنسا، وسافر إلى المغرب الأقصى واشتغل هناك مدرسًا للسانيات بجامعة الرباط، وحصل على دبلوم العلوم السياسية من كلية الحقوق، كما درس الرياضيات في كلية العلوم بالرباط.

انتقل إلى عدة دول أوروبية من بينها فلوريدا الأمريكية واشتغل فيها كأستاذ زائر وكان ذلك في سنة 1968، وفي سنة 1979 حصل على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية واللسانيات من جامعة السوربون بفرنسا، عين الحاج صالح رئيسًا لقسم اللغة العربية وقسم اللسانيات في جامعة الجزائر سنة 1964، ثم انتخب عميدا لكلية الآداب حتى سنة 1968. كما عين عضوا مراسلا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ثم انتخب عضوا عاملا به سنة 2003، وعين قبل ذلك عضوا في كل من مجمع دمشق سنة 1978، ومجمع بغداد سنة 1980، ومجمع عمان سنة 1984، كما كان عضوا في عدة مجالس علمية أدبية.

وفي سنة 2000 عين الحاج صالح رئيسًا للمجمع الجزائري للغة العربية، إضافة إلى عمله كأستاذ وباحث في جامعة الجزائر، كما شغل أيضًا منصب رئيس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، ويعدّ العلامة الحاج صالح واحد من أبرز الأعلام في عالم اللسانيات على مستوى القطر الجزائري بصفة خاصة، وكذا على مستوى العالم العربي بصفة عامة، قامه أنجزت الكثير وقدمت جزيل العطاء، من الأعلام الذين قرّبوا للمتلقي أساسيات الدرس اللساني الغربي الحديث، صاحب مشاريع لغوية رائدة على رأسها مشروع النظرية الخليلية الحديثة وكذا مشروع الدخيرة اللغوية، تعلق عبد الرحمن الحاج صالح أيما تعلق بالتراث اللغوي القديم، تمكن بحذقه وذكائه من اكتشاف أصالة التراث اللغوي القديم ومقوماته من خلال اطلاعه الواسع على مؤلفات القدماء كالخليل (175هـ)، سيويوه (180هـ)، الأخفش الأوسط (215هـ)، أبو علي الفارسي (377هـ)، ابن جني (292هـ)...

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

توفي العلامة عبد الرحمن الحاج صالح يوم 05 مارس/آذار 2017 بمستشفى عين التّعة في العاصمة الجزائرية عن عمر ناهز 90 سنة رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنانه، وقد نعاه "الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة" في رسالة أثنى فيها على الرجل، واعتبره قامة في علوم اللّغة واللسانيات وأنه أمضى جلّ عمره منقّباً وباحثاً في لغة الضّاد¹

2-1 مؤلفاته ومنشوراته العلمية:

ترك البروفسور عبد الرحمن الحاج صالح أعمال لغوية جلييلة تمثلت في بحوث علمية قدّم معظمها في مؤتمرات علمية دولية ومن بينها نذكر:

- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ج2.

- بحوث في علوم اللسان.

- السّماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة.

- الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية.

- منطق العرب في علوم اللسان.

تعدّ هذه المؤلفات كلّها صادرة عن منشورات المجمع الجزائري للغة العربية بالجزائر، بالإضافة إلى سلسلة من البحوث التي نشرتها مجلة اللسانيات بعنوان: "مدخل إلى علم اللسان الحديث" العدد 1971/1، العدد 1971/2، العدد 1972/3، العدد 1997/7، ونذكر منها أيضاً:

¹ ينظر في تعريف العلامة عبد الرحمن الحاج صالح للمراجع التالية: زهرة بوخاتي، صناعة تعليم اللّغات عند عبد الرحمن الحاج صالح، أعمال المنتقى الوطني، الجهود اللّغوية لدى عبد الرحمن الحاج صالح، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، منشورات المجلس، 2018، ص 102. سعاد الشرفاوي، التفكيك التّحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح، متطلبات شهادة الماجستير في اللّغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2010، ص 07.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

- البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، الذي نشرته مجلة الثقافة الصادرة عن وزارة الإعلام والثقافة، العدد 1975/26.
- تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل.
- المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي.
- المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب.
- توهمات النحاة العرب بعد عصر الخليل وسيبويه.
- النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما.
- النحو العربي والبنوية: اختلافها النظري والمنهجي.
- المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية.
- اللغة العربية وطرق تكييفها ومناهج تعليمها.
- اللغة العربية بين المشافهة والتحرير.
- القياس على الأكثر عند النحاة العربية وما يترتب عليه.
- الخلاف النحوي بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة.
- الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة.
- الجملة في كتاب سيبويه.
- الألفاظ التراثية والتعريب في عصرنا الحاضر.
- الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية.

وتعدّ المدرسة الخليلية والدّخيرة اللّغوية من أهم المشاريع اللّغوية الطموحة للدكتور الحاج صالح التي عرفت اهتمام كبير للباحثين بها، نظرا للإيجابية التي عُرف بها المشروعان في ترقية اللّغة العربية وذلك بحوسبتها من جهة، وإعادة قراءة التّراث العربي بما يحقق قيمته العلمية ومسايرة الحدث اللساني والتّطور الحاصل في الدرس اللساني من جهة أخرى.

3 قراءة للمدونة اللّغوية (المباحث الأساسية المعتمدة في الدّراسة):

3-1 المدونة اللّغوية الأولى (كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية الجزء الأول):

يعدّ كتاب "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (الجزء الأول)"¹ من مؤلفات العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح الشّهيرة، والتي عالج فيها جملة من القضايا اللّغوية ذات البعد اللساني، حيث تناول فيها مباحث مختلفة خاصة باللّغة على مستويات لسانية أبرز فيها بشكل جلي دور المصطلح اللساني في تحديد المفاهيم العلمية في محاولة جادة منه في تتبع آثار هذه المصطلحات اللسانية وتأصيلها اللّغوي مع تحديد بعدها الوظيفي والتّمايز الحاصل في الاعتماد المصطلحي، ومن بين المباحث الرّئيسة لهذه الدّراسة التي جاء بها الكتاب ما يلي:

- الدّراسات والبحوث الخاصة بعلم العربية وعلاقتها باللسانيات الحديثة وتكنولوجيا اللّغة.

- في قضايا اللّغة العربية ووسائل ترقيتها.

- النّظرية الخليلية الحديثة.

- قضايا التّرجمة والمصطلح.

¹ عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج2، 2012.

2-3 المدونة اللغوية الثانية (كتاب بحوث ودراسات في علوم اللسان):

كما تناول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح مباحث يتعلق أساسها في دراسة "علم اللسان الحديث"¹، والمستجدات الحاصلة في الدرس اللساني من خلال المفاهيم والمناهج البارزة التي أفرزت جملة من المتغيرات اللسانية التي أحدثت تفكير لساني جديد لا يهتم باللغة كأداة تواصل فقط، بل هي كما أشرنا هي لغة فكر تؤسس لنمط تفكيري معين مبني على الحاجة اللغوية في تحقيق أهداف سامية في استغلال اللغة في كل جوانب الحياة. والكتاب مقسّم إلى مباحث هامة من بينها:

- مدخل إلى علم اللسان الحديث (تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه)

- مدخل إلى علم اللسان الحديث (نشأته وتطوره).

- مدخل إلى علم اللسان الحديث

- مدخل إلى علم اللسان الحديث (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية)

4 التّحديد الإجرائي في الاستغلال الوظيفي للمصطلحات اللسانية:

انطلاقاً من أنّ القناعات العلمية لا تتحقق إلاّ بعد تمحيص وتفحص للظاهرة اللغوية التي من شأنها تجسيد نمطية التفكير الإنساني وذلك من خلال نشأتها ومراحل تطورها واستغلالها الوظيفي والنتائج المحققة، وهذا ما سعى إليه العلامة عبد الرحمن الحاج صالح في الكشف عن كثير من الحقائق العلمية، وستعرف على جوانب من هذا الاهتمام في اعتماده المصطلحي وتحديد تلك المتغيرات الحاصلة في الدرس اللساني.

1-4 مصطلح اللسانيات أو علم اللسان: نبدأ تحديداً الإجرائي اللساني من المصطلح البارز في

الاهتمام المصطلحي وهو "اللسانيات" أو "علم اللسان"، حيث ظهر هذان المصطلحان بشكل

¹عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012،

جلي في كتابات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وهما يحملان نفس المعنى ويقابلان المصطلح الأجنبي (Linguistique)¹، وقد شهد هذا المصطلح اللساني مقابلات عربية عدة وتعدد مصطلحي اختلف حوله الدارسون، "حيث بلغت المصطلحات المعربة أو المترجمة لهذا المصطلح ثلاثة وعشرون (23) مصطلحا وفق ما أورده الدكتور عبد السلام المسدي، نحو: الألسنية، علم اللّغة، اللّغويات، الدّراسات اللّغوية الحديثة، علم اللّغة العام، علم اللسان، اللانغوستيك، علم اللّسانة...²." لكن أجمع أهل الاختصاص بما فيهم عبد الرحمن الحاج صالح وعبد السلام المسدي وغيرهم إلى تزكية المصطلح (اللسانيات) مستندين بالأدلة المقنعة، كما أسفرت أشغال ندوة اللسانيات سنة (1978) بضرورة استعمال هذا المصطلح على نطاق عربي³. ومع كل هذا الاتفاق والإجماع الحاصل بين علماء اللّغة إلا أنّ العلامة الحاج صالح أخذ في استعماله الوظيفي بمصطلحين (اللسانيات وعلم اللسان) ليس من باب التّرادف أو التّعدد المصطلحي أو التّمييز في الاستغلال. وإنما لكل مصطلح من هذين المصطلحين الاثنين بعده الوظيفي الذي يحدد طبيعة الاعتماد.

4-1-2 النصوص التي وردت فيها المصطلحات: اللسانيات، علم اللسان، Linguistique:

هناك كثير من النّصوص اللّغوية التي وردت فيها المصطلحات (اللسانيات، علم اللسان، Linguistique) باستغلال دقيق ومحدد في مدى توظيفها بما يناسب طبيعة الاعتماد المصطلحي الذي يعكس لنا عن تمييز وظيفي لهذه المصطلحات حسب المواقف العلمية والتي اخترنا منها أربعة نصوص باعتبارها المنطلق الأساس في التّحديد الوظيفي.

¹ مصطلح اللسانيات أو علم اللسان يقابله بالإنجليزية: Linguistics، أما بالفرنسية فهو Linguistique، وأما

الألمانية فهو Sprachwissen، وقد تم استعماله في فرنسا ابتداء من 1826م، وفي انكلترا ابتداء من

1855م ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 07، 139.

² عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، د.ط، 1984، ص

.72

³ أحمد قدور: اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد (81) الجزء 4، د.ت ص 755.

النص الأول: «وفي ما يخص هندسة اللغة فقد صار علماء اللسان في زماننا هذا يتعاونون مع المهندسين في الحاسوبيات والالكترونيات، ولهذا يحتاج كل واحد من اللسانيين والمهندسين أن يكون حاصلًا على علم الآخرين بقدر كاف دون تخصص فيما يكسبه زميله اللغوي أو المهندس من مبادئ اللسانيات أو مبادئ الحاسوبيات»¹.

النص الثاني: «تعتبر اللسانيات فرعًا من علم أوسع وأعم منها يقال له علم الأدلة (Sémiologie)، وعلى هذا ليس كل ما هو راجع إلى هذا الأخير يدخل في علم اللسان»²

النص الثالث: «ونرى أن تخصص هذه الكلمة لهذا الغرض وأن نقول (اللسانيات) مثلًا كما نقول الرياضيات أو البصريات، وأن نخصص كلمة (لغة) إذا أضيفت إلى العلم للدلالة على دراسة أوضاع المفردات. أما إذا أفردت عن العلم فلا بأس باستعمالها مع كلمة (لسان) للدلالة على المفهوم العام»³.

النص الرابع: «لقد تعود هؤلاء العلماء أن يحددوا مضمون التسمية المذكورة في مقدمات كتبهم تحديداً أولياً مساوياً تماماً لما يقتضيه لفظ الـ (Linguistics) في ذاته فقالوا مثلًا: إنه " الدراسة العلمية للسان"»⁴.

4-1-3 التائيل المصطلحي (العلاقة بين اللغة العامة واللغة الخاصة):

مصطلح (اللسانيات) مصطلح له جذور من تاريخ التراث العربي، حيث عُرف في القرآن الكريم بكلمة (اللسان) في عدة آيات من الذكر الحكيم، لقوله تعالى في محكم تنزيله ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 131.

² عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 40.

³ المرجع نفسه، ص 38.

⁴ المرجع نفسه، ص 21.

أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴿١٠٣﴾ [سورة النحل، ١٠٣]

ويقول الله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِنَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ٥﴾ [سورة إبراهيم، ٥]

أمّا في المعاجم العربية فقد وردت كلمة (اللسان): "لسن، اللسان، جارحة الكلام، وقد يُكنى بها عن الكلمة فتؤنث حينئذ، واللسن بالتحريك: الفصاحة، واللسن بكسر اللام: اللّغة، يقال لكل قوم لسن أي لغة يتكلمون بها".¹

كما جاء في قاموس المحيط للفيروزآبادي، اللسان: المقول، ويؤنث، ج: ألسنة وألسن ولسن، واللّغة، والرّسالة، والمتكلم عن القوم (جذر لسن)².

فالتّحول الحاصل من اللّغة العامة إلى اللّغة الخاصة لمصطلح (اللسان)، كونه استعمل من طرف علماء اللّغة العربية قديماً للدلالة على "ما تعلق بأصول الفقه وعلم الكلام وعلم الحديث وعلم المنطق وعلم الحساب والفقه التفريعي وغيرها من فنون المعرفة، وقد وردت في المؤلفات القديمة عند ابن سيده في المخصص، ومقدمة ابن خلدون، كما يتضمن علم اللّغة أوضاع المفردات وغيرها من حيث السّماع، وعلم النّحو من حيث أوضاع أبنية المفردات والمركبات، كما يشمل علم البلاغة (علم التبليغ الفعّال)، وعلم العروض وغيره من العلوم اللغوية..."³. وقد استعمل "علم اللسان العربي" قديماً عند علماء العربية للدلالة على هذه الفنون المعرفية قصد الفهم والإفهام والتبليغ الفعّال بما يحقق

¹ الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، تاج اللّغة وصحاح العربية، تحقيق، محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، د.ط 2009، ص 1035.

² الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرّسالة، ط8، 2005، ص 1230.

³ ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص24.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

التّواصل الفكري بين الأجيال، مع طبيعة الحال مراعاة النّظام اللّغوي الذي يحدد طبيعة توظيف هذه المفردات داخل تراكيب معينة.

أمّا في الدّراسات الحديثة "فعلم اللسان" أخذ الميزة العلمية في دراسة اللسان البشري بوجه عام والألسنة المعيّنة بوجه خاص، وهو يتعرض للأحداث اللسانية كعلم بحث يهتم "بالملاحظة اللغوية والقياس والموضوعية المطلقة والاستقراء الواسع والتّحليل الإحصائي واستنباط القوانين العامة واستعمال المثل والأنماط الرياضية، وتعليل هذه القوانين وبناء النّظريات العامة الفعّالة القابلة للتّطوير".¹ فالدراسة الشّاملة للسان البشري وما تعلق بتحقيق التّواصل في معالجة كلّ جوانب اللّغة دون تمييز هو ما عُرف به علم اللسان في اللّغة العامة، أما التّطور في معالجة القضايا اللّغوية في تخصيص جوانب لغوية محضة اهتمت بها الدّراسة الحديثة في دراسة "علم اللسان"² كنظام في ذاته ومن أجل ذاته وفي زمن محدد، وفي تطور زمني لتلك العلاقات الحاصلة بين الوحدات اللّغوية فيما بينها، وهذا ما أشار إليه "دوسوسير (De Saussure) في تناول الظواهر اللّغوية من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى في حدّ ذاتها وبنيتها".³

4-1-4 البعد الوظيفي في استغلال مصطلحات علم اللسان:

قد تظهر للقارئ في بداية الأمر هذه المصطلحات على أنّها مترادفات توحى بتعدد مصطلحي في ارتجالية الوضع أو عشوائية الاستعمال، لكن بعد تمحيص وتفحص دقيق لهذه المعطيات اللسانية في تتبع للآثار المصطلحية التي تمّ توظيفها بطرق مختلفة في متن النّصوص حيث نكتشف أبعاد وظيفية لكلّ مصطلح لساني من هذه المصطلحات التي اعتمدها الدكتور عبد الرّحمن الحاج صالح وهذا جانب منها:

¹ عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 25.

² يدخل في "علم اللسان" كلّ ما يتعلق بالظواهر المتعلقة به: الأصوات، المفردات، المركبات، وكلّ المستويات اللّغوية.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 25.

4-1-5 مصطلح علم اللسان وبعده الوظيفي:

يوظف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح مصطلح "علم اللسان" كمقابل للمصطلح الأجنبي "Linguistique" الذي ظهر في البلدان الأوروبية والأمريكية باعتباره "علم قائم بذاته" له أسسه ومبادئه العلمية، وهو من أهم العلوم الإنسانية وأوسعها مجالاً وأكثرها نفوذاً ونجوعاً على الإطلاق. "فعلم اللسان" عنده هو واقع يجسد تلك التطورات الحاصلة في مراحل تاريخية لموضوع اللسان، وإعادة النظر في مجموعة من الحقائق اللغوية التي كانت من المسلمات التي لا جدال فيها، فهو العلم الذي ثار على المفاهيم السابقة، والأساليب المسلمة في إعادة النظر بأساليب علمية لهذه الحقائق المطروحة والتي تم اعتمادها سابقاً، و"علم اللسان" عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح لا يقتصر على هذه المستجدات العلمية فحسب، بل يشمل كل الخبرات اللسانية السابقة واللاحقة "كنظام لغوي" استطاع أن يحدد مجموعة من الأطر المرجعية التي تُعتمد في التواصل اللغوي قصد الفهم والإفهام. فهو لا يقصد بهذا العلم فئة دون الأخرى وإنما هو علم للسان البشري عامةً، ولهذا ترجمت العديد من المفاهيم العلمية المستجدة إلى لغات كثيرة.

استغل العلامة الحاج صالح في استعماله الوظيفي لمصطلح "علم اللسان" لإبراز ذلك "التفاعل المنهجي الواسع النطاق والنتائج عن هذه الحركات الفكرية العميقة التي تزعزعت لها المباني النظرية الغربية القديمة"¹ برؤى مغايرة على ما كانت عليه الدراسات اللغوية السابقة التي اهتمت بالجانب اللغوي التاريخي والمقارن كما أسلفنا الذكر من قبل. فعلم اللسان هو امتداد للخبرات اللغوية السابقة كمرتكزات لتعميق البحث اللغوي، والنظر في كنه الحدث اللساني وجوهره، ودراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، والعلاقات التفاعلية التي تحدثها الوحدات اللغوية فيما بينها من أجل استنباط القوانين اللغوية الأساسية التي تربط بين أجزائها ومعرفة أصولها الحقيقة التي تطورت منها.

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 07.

وفي اهتمام علمي متميز فريد من نوعه استطاع العلامة عبد الرحمن الحاج صالح أن يُدقق في كنه الحقائق العلمية، ويميز بين أصولها ويحدد معالمها وذلك بالتحليل والنقد لأهم المفاهيم والمناهج المتعارف عليها والسائدة في الاعتماد العلمي، حيث نظر إلى الفروقات اللغوية الدقيقة لبعض المصطلحات اللسانية والتي اجتمعت على مصطلح لساني واحد في التوظيف اللساني، وهي في الحقيقة مخالفة علمياً لطبيعة المصطلح اللساني وخاصة من لغة إلى لغة، وبالأحرى اللغة العربية التي تتميز بالثراء اللغوي. وقد التمسنا من العلامة عبد الرحمن الحاج صالح توظيف مصطلح دون الآخر حسب المناسبة العلمية دون أن يجمع بين مصطلحين اثنين، بين علم اللسان واللسانيات، وLinguistique بل حدد بوعي كامل المصطلح المراد توظيفه لأنّ كلّ مصطلح من هذه المصطلحات عنده له سمات دلالية خاصة به.

يقول في هذا المقام الدكتور الحاج صالح: «يريد هؤلاء الباحثون بتحديدهم هذا أن يكون مبدأ لشرحهم لمفهوم "علم اللسان" يضعونه وضعاً أولياً كما قلنا، ثم ينطلقون منه إلى ما هو أوسع وأبّين، فهو في الحقيقة مجرد متن يحصرون به جميع الصفات اللازمة للعلم المذكور، فيجمعون بذلك كل العناصر الأولية التي تدخل في حدّه، ويمنعون كل العناصر الخارجة عنه أن تدخل فيه»¹. "فعلم اللسان" حسب العلامة الحاج صالح جمع فيه الباحثون كل ما تعلق به كعلم وموضوعاته في آن واحد دون تحديد دقيق لطبيعة المفاهيم، وبالتالي نسبوا إليه كل العناصر التي تدخل في حدّه، أي القوانين التي استنبطت له كنظام لغوي والدراسات التي وُصف بها دون مراعاة الاهتمامات العلمية الأخرى التي لها علاقة غير مباشرة "بعلم اللسان". ويقول في نفس المقام: «يجب أن نلفت إلى العنصرين اللذين تضمنهما هذا التحديد وهما: العلم أو الدراسة الموصوفة به، ثم اللسان الذي هو موضوعها ونجتهد في البحث عن محتواها الحقيقي وبيان ما يدخل فيه وما يخرج عنه بالضرورة، حتى

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 22.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

يرتفع كل لبس عن أذهاننا¹. يجدد "العلامة الحاج صالح" المبادئ العلمية للدراسة المصطلحية والتي تقوم على مرحلتين أوليتين، معرفة "علم اللسان" كعلم له أسسه وتوجهاته ونظرياته ونظامه الخاص به، ثم اللسانيات في دراسة موضوعات علم اللسان بمستوياته اللغوية.

وفي جانب آخر يؤكد تمييزه الوظيفي لهذه المصطلحات اللسانية في تحليله الدقيق "لأقوال العلماء عن نزعات العلم الحديث وعن طرق تحصيله، والنظر فيما أفضت إليه جهودهم في تحديد نظرية جديدة للمعرفة العلمية (Epistémologie)، وذلك لتبيين لنا بوضوح الفكرة العلمية الأساسية التي بنيت عليها مفاهيم علم اللسان ومناهجه الجديدة. ثم نتقل إلى مادة البحث اللغوي وموضوعه لنكشف كذلك عما وضعه العلماء المحدثون تحت كلمة "اللسان" حتى لا تقع في التباس آخر مماثل للالتباسات التي ذكرناها. لأننا إن أسأنا فهم ما تواضعوا عليه من تحديد لمادة أبحاثهم نكون قد أخطأنا من الأساس"².

فالتنظر في تأصيل "علم اللسان" من خلال مراحل تطور العلوم اللغوية عبر العصور، وما أرسيت عليه المعرفة العلمية من مفاهيم جديدة، مع النظر في الاتجاه التوافقي بين المستجدات من العلوم والحاصل من التراث باعتبارها مرتكزات حقيقية لهذه النهضة العلمية والاتجاهات المخالفة في أسسها لما عُرف في التراث اللغوي الإنساني ككل. إذن وظف "الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح" مصطلح "علم اللسان" عند حديثه عن أصول هذا العلم بنظامه اللغوي الذي يقوم عليه، والمراحل التي مرّ بها في تحقيق هذه المستجدات. وعندما ننظر إلى الدراسات اللسانية الجزائرية الأخرى نجد أنّ هذا الاعتماد المصطلحي الوظيفي حاضرٌ في البحوث اللسانية وهذا ما وجدناه عند الدكتورة "خولة طالب إبراهيمي" في مؤلفها "مبادئ في اللسانيات"، فعلى الرغم من أنّها وظّفت المصطلحين "علم اللسان"، و"اللسانيات" إلا أنّها جمعت بينهما كمبدأ علمي في التأصيل المصطلحي للمقابل

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 22.

² المرجع نفسه، ص 22.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

الأجنبي حيث تقول: « علم اللسان أو اللسانيات بالمفهوم المتداول في عصرنا علم حديث العهد، ظهر في بداية هذا القرن على يد العلم السويسري المشهور فريدينان دي سوسير مؤسس اللسانيات الحديثة»¹.

وكونها تلميذة "الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح" حذت حذو شيخها في توظيف المفاهيم التي ترفدها هذه المصطلحات، حيث جمعت بين "علم اللسان" و"اللسانيات" كنظام من منطلق "دي سوسير الذي استعمل مصطلح النظام 138 مرة، وفي المقابل استعمل مصطلح البنية ثلاث مرات"²، وكدراسة لغوية تندرج موضوعاتها تحت مصطلح "اللسان". بلغة علمية أشار إليها من قبل "العلامة الحاج صالح"، والملاحظ أنّ الدكتور "خولة طالب الإبراهيمي" وظفت أكثر مصطلح "علم اللسان" مقارنةً "بمصطلح اللسانيات".

والمميز في اهتمامات "الحاج صالح" هو التمييز في توظيف هذه المصطلحات، حتى ولو جمع في موقف علمي بين علم اللسان واللسانيات في استغلاله الوظيفي الذي يهدف في مجمله إلى تحقيق التكامل بين الخبرة المعرفية كمكتسبات قبلية باعتبارها مرتكزات للمفاهيم الجديدة والتي يمثلها "علم اللسان" والحاصل من مستجدات العلوم اللسانية التي تبنت بعض الحقائق التي أثبتتها الدراسات اللغوية القديمة، وإلغاء وإقصاء بعض الحقائق الأخرى من باب التجديد وهذا ما يمثله مصطلح "اللسانيات".

وقد ذكر الحاج صالح هذا التقارب الوظيفي في تحقيق التفاعل بين الخبرة والمستجد في الدراسات اللسانية، حيث يقول في عنوان فرعي بارز: «القوانين العامة التي أثبتتها اللسانيات (أو علم اللسان) مما لا يجوز للمربي أو مدرس العربية جهله»³. وهنا نلاحظ أنّ العلامة الحاج صالح يقدم

¹ خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، درا القصة للنشر، الجزائر، ط2، 2000، ص 09.

² المرجع نفسه، ص 11.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 181.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

في توظيفه المصطلحي "اللسانيات" على "علم اللسان" من باب الإثبات العلمي، لأنّ هذه البحوث والدراسات اللسانية أثّرت بصورة واضحة وجلية بظهور "اللسانيات"، التي أعادت البحث في مجموعة من الحقائق العلمية وحددت لها أصولها وفروعها، واعتمدت فيها مقاييس علمية مبنية على الدقة في إطلاق الأحكام وهذه حقيقة لا مناص منها، وهذه الجهود اللغوية يثبتهما ويقرّ بها العلامة عبد الرحمن الحاج صالح وخاصةً إذا كان الأمر يتعلق بتدريس اللغة العربية والاختلاف الحاصل بين المتقدمين والمتأخرين في كثير من المفاهيم التي تغير مدلولها اللغوي و في هذا الشأن يقول «لا يمكن لمدرس اللغة اليوم أن يجهد ما أثبتته العلم في عصرنا الحاضر من حقائق وقوانين ومعلومات مفيدة، ومناهج ناجعة في التحليل اللغوي»¹.

فالتعامل مع الظاهرة اللغوية أصبح في عصرنا الحاضر تُعتمد فيه أحدث التقنيات في تحليل عناصر اللسان البشري بآلات إلكترونية جدّ متطورة في تحديد بدقة العناصر الصوتية "وتمثيل ذبذباتها الفيزيائية والفيزيولوجية بآلات راسمة"²، مع اعتماد كذلك التقنيات الرياضية في معرفة العلاقات الترابطية بين العناصر اللغوية والتأثيرات الحاصلة فيما بينها، مع تحديد الأصول من الفروع بين هذه الوحدات اللغوية. إضافةً إلى التفاعل الحقيقي لمجموعة من العلوم التي أصبحت تشترك في الحدث اللساني.

فالتقديم الحاصل من قبل العلامة عبد الرحمن الحاج صالح للمصطلح "اللسانيات" على مصطلح "علم اللسان" بناءً على التطور الذي خصّته الدراسات اللغوية بإدراج الحوسبة اللغوية من خلال الإحصاء الشامل لكلّ المفردات اللغوية وتحليل معطياتها ببيانات جدّ دقيقة، ومكنت هذه المعطيات البارزة والحاصلة في الدرس اللساني من توجيه التفكير اللساني مما أدى بالبروفسور عبد الرحمن الحاج صالح إلى تبني مشروعه الطموح "الدّخيرة اللغوية" في استغلال منه لهذه التقنيات

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 181.

² المرجع نفسه، ص 181.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

الحاسوبية الجدّ متطورة في مواكبة هذه المستجدات من جهة، ومن جهة أخرى بعث التّراث العربي من جديد بإحصاء يشمل كلّ المفردات والتّراكيب القديمة ومدلولاتها من أجل تطوير اللّغة العربية.

ونجد الدّكتور "أحمد مومن" في مؤلّفه "اللّسانيات النّشأة والتّطور"¹ وظف "مصطلح اللّسانيات"² دون غيره من المصطلحات التي تحمل نفس المعنى، حيث شمل عنده مصطلح اللّسانيات العلم كنظام فتناوله هو الآخر من خلال التّأصيل والتّطور وكدراسة في موضوعات العلم و في مختلف الدّراسات السّابقة التي مهدت السّبيل إلى بزوغ هذا العلم الذي أصبح قائمًا بذاته. في حين أنّنا نجد أيضًا الدّكتور أحمد حساني في مؤلّفه "مباحث في اللّسانيات"³ استغل مصطلح "اللّسانيات" في توظيفه المصطلحي دون المصطلحات الأخرى. ونفس الاهتمام وجدناه عند الدّكتورة "شفيقة العلوي" في كتابها "محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة"⁴ بنفس التّوظيف الذي اعتمده الدّكتور "عبد الرّحمن الحاج صالح".

4-1-6 البعد الوظيفي لمصطلح "اللّسانيات":

استغل الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح مصطلح "اللّسانيات" سواء من خلال ما يظهر من عناوين مؤلّفه "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية" بجزأيه الأول والثّاني أو ما اعتمده في

¹ أحمد مومن، اللّسانيات النّشأة والتّطور، ص 121، 125، 135، 164.

² ظهر مصطلح "اللّسانيات" في الجزائر أول ما ظهر في الجزائر ابتداء من سنة 1966، عند إنشاء معهد العلوم اللسانية والصّوتية التابعة لجامعة الجزائر، وقد أصدر المعهد منشورًا حدد فيه مهامه، فكان يستعمل مصطلح (اللّساني) و(اللّسانية) في مجرى النّعت، ثم استعمل عند الحديث عن العلم ذاته لفظ (علم اللّسانيات)، ثم حدد وذكر قسم اللّسانيات التربوية، وقسم اللّسانيات الرياضية، غير أنّ الذي كترس المصطلح وبوأه منزلة الإشعاع إنّما هو صدور مجلة المعهد سنة 1971 بعنوان: اللّسانيات. ينظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصطلح.

³ أحمد حساني، مباحث في اللّسانيات، منشورات كلية الدّراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات، ط2، 2013، ص، ص 26، 28، 40.

⁴ شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 12، 29.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

توظيف المصطلح في متن النصوص لدراسة المتغيرات الحاصلة على المستويات اللغوية التي تضمنتها المفاهيم الجديدة أو المستجدات الحاصلة في الدرس اللساني، وخاصة تلك العلاقات الحاصلة في بنية اللغة بين وحداتها، أو ما تعلق بالتحويل والتوليد والوظيفة اللغوية والتوزيعية وكل ما استجد في الدرس اللساني وأثره على اللغة العربية. لأنّ الدكتور الحاج صالح يرى بأنّ هذه المستجدات هي حاصلة في تراثنا العربي ولكن بمفاهيم مغايرة تحتاج إلى إعادة بعثها من جيد كما أرادها أصحابها وذلك بتجديد قراءة التراث العربي، ولهذا أطلق على الدراسات العربية باللسانيات العربية لأنّها جزء مما هو محقق من الحصيلة العلمية للسان البشري عامة.

يقول العلامة الحاج صالح: «وقد حاول بعض الباحثين تعريف الـ **Linguistics** للعرب فآلفوا لذلك كتباً تتفاوت قيمتها بحسب مقدرة كل مؤلف في إدراك المفاهيم الجديدة (أو ما يبدو أنّه جديد)»¹. فاللسانيات باعتبارها الدراسة العلمية للمفاهيم الإجرائية اعتمد فيها أصحابها الأطر التنظيمية في تحديد ماهية الحدث اللساني بكل مستوياته بأدوات إجرائية وبلغة علمية تمكن الباحث من إدراك تلك المتغيرات الحاصلة في الدرس اللساني. وهذه المفاهيم العلمية المستجدة هي جدّ متقاربة لما هو حاصل في تراثنا العربي وخاصة في تحقيق التواصل اللغوي من أجل الفهم والإفهام. ونشير أيضاً أنّ مصطلح "اللسانيات" تم توظيفه من قبل العلامة الحاج صالح في تحديد فترة زمنية معينة (تخص فئة لغوية) مثل: اللسانيات الهندية، اللسانيات اليونانية، اللسانيات العربية (التراث العربي القديم)، قال جورج مونان (Georges Mounin): «يحدد تاريخ نشوء اللسانيات بحسب نظرة الباحث إليها، فمن الممكن أن يقال إنّها نشأت في القرن الخامس قبل الميلاد، أو في سنة 1816 مع "بوب" (Bopp) أو في سنة 1916 مع "سوسير" (Saussure)، أو في سنة 1926 مع تروباستكوي (Troubetzkoy) أو في سنة 1956 مع تشومسكي (Chomsky)»².

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 08.

² المرجع نفسه، ص 48.

كما تطرق العالم اللساني "جورج مونان" إلى المراحل التي مرّت بها الدّراسات اللسانية بتحديد الفترة الزمنية والدّراسات الحاصلة فيها، بمعنى تحديد المفاهيم العلمية التي عُرفت في تلك الفترة والتي كما أشرنا تخص المتغيرات اللّغوية التي اعتمدت والمفاهيم التي طُرحت، وبالتالي تمّ توظيف "مصطلح اللسانيات" وليس "علم اللسان" ولو أنّ علم اللسان يشمل الدّراسات العامة والخاصة سواء كنظام أو من خلال الأجرأة اللسانية للظاهرة اللّغوية لأنّه يُعدّ "في الجملة ضربان: أحدهما، حفظ الألفاظ الدّالة عند أمة ما، وعلم ما يدل عليه شيء منها، والثاني علم قوانين تلك الألفاظ"¹

كما ذُكر مصطلح "اللسانيات" عند دراسة الظّاهرة اللّغوية بمنهج لغوي من المناهج المعروفة، ويعني بذلك تخصيص الدّراسة اللّغوية في جانب لغوي معين مثل: اللسانيات التاريخية، اللسانيات المقارنة، اللسانيات البنوية... أو تحقيق مجال من المجالات اللّغوية مثل: اللسانيات التربوية أو التعليمية، اللسانيات الحاسوبية، اللسانيات النفسية، اللسانيات الاجتماعية، اللسانيات الجغرافيا...

4-1-7 التوظيف اللساني لمصطلح "Linguistique":

من خلال النّصوص التي ورد فيها مصطلح "Linguistique" نجد أنّ العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح استغلّ هذا المصطلح وظيفيا أثناء حديثه عن الدّراسات اللسانية الأجنبية، والاهتمامات الحاصلة عند اللسانيين الأوروبيين، وأثناء حديثه عن المدارس اللسانية الغربية وممثليها يقول العلامة الحاج صالح: « إنّ العلم الذي يطلق عليه في البلدان الأوروبية والأمريكية الآن (Linguistics) (يعنون بذلك "علم اللسان")²، ويقول أيضاً: « فقد لاحظ المختصون في هذه العلوم النّجاح الباهر الذي كللت به جهود زملائهم في الـ (Linguistics) بعد أن أعاد هؤلاء النّظر في كل المعلومات والمناهج التي تركها لهم الباحثون السّابقون».³ ويقول أيضاً: « ويعدّ الـ

¹ عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 83.

² المرجع نفسه، ص 07.

³ المرجع نفسه، ص 07.

Linguistics من جملة هذه العلوم¹. ففي مواقف علمية عدة وظف العلامة الحاج صالح هذا المصطلح للحديث عن العلم المستجد والمفاهيم العلمية التي تبناها، والملاحظ أيضًا أنّ التوظيف لهذا المصطلح جاء "باللغة الانجليزية"² ولم يأت بلغة أجنبية أخرى مثل اللغة الفرنسية التي يكتب بها ويعتمدها كثير من الباحثين الجزائريين. ولكن البروفسور الحاج صالح يعرف قيمة اللغة الانجليزية في المجال العلمي، حيث أصبحت اللغة الرائدة والمعتمدة عالميا في البحوث العلمية لما لها من إقبال كبير في تعلمها والحديث بها.

فبوعي تام استطاع العلامة الحاج صالح استغلال هذه المصطلحات وظيفيًا حسب المواقف العلمية، وليس كما تظهر في شكلها أنّها مترادفة يمكن استغلال واختيار أي مصطلح من هذه المصطلحات في التوظيف المصطلحي لأنّها تمثل نفس المفهوم. وبالتالي نقول بأنّ الحاج صالح وضع تصور دقيق للاستغلال الأمثل للمصطلحات اللسانية في التوظيف المصطلحي.

4-1-8 مصطلح علم اللغة وبعده الوظيفي:

علم اللغة عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح لم يجعله مقابلا للمصطلح الأجنبي "Linguistics"، بل يراه أنّه يؤدي مفهومًا آخر وهو "Lexicologie"، فنظرته لعلم

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 11.

² تم استغلال المصطلح "Linguistics" وظيفيا باللغة الانجليزية في الدراسات اللسانية الجزائرية من قبل الدكتور "أحمد مومن"، ولكن ليس بالتوظيف الذي ظهر عند العلامة الحاج صالح، بل أثناء الإحالة إلى مرجع أجنبي أو مقابل لساني فقط، كما تم استغلال المصطلح من طرف الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي في الإحالة وليس في المتن النصّوص من أجل المقابل اللساني ليس إلا، وباللغة الانجليزية واللغة الفرنسية: Linguistics/Linguistique، كما نجد نفس التوظيف باللغة الانجليزية واللغة الفرنسية عند "الدكتور أحمد حساني". أما استغلال المصطلح باللغة الفرنسية (Linguistique) ظهر عند كل من: الدكتور صالح بلعيد في كتابه: دروس في اللسانيات التطبيقية، وعند الدكتور أحمد محمد قدور في كتابه "مبادئ اللسانيات" وعند الدكتورة شفيقة العلوي.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

اللغة هي نفسها "نظرة قدامى العرب"¹ لهذا العلم، "فهو علم أوضاع المفردات يعالج مفردات اللسان من حيث ثبوتها في ذلك اللسان وثبوت صيغها المسموعة وبثبوت معانيها الأصلية والفرعية، وهو دراسة استقرائية تحليلية لمادة اللسان وجوهره"². فعلى الرغم من اتفاق العلامة الحاج صالح مع علماء اللغة العربية في مفهوم علم اللغة الذي يعنى به علم المعاجم أو المعجمية إلا أن المعجمية عنده شيء آخر مادت فرع من فروع علم اللغة يقول في هذا الشأن "« عندنا ونفس المفهوم الذي عدّه القدامى من علماء العرب، ولا نظنّ أننا في حاجة إلى استبداله بلفظ آخر، فإننا نظنّ أنّ اللفظ العربي الذي يؤديه مفهوم الـ **Lexicologie** مناسبا تماما ولا نحتاج إلى استعمال لفظ آخر مثل (المعجمية) لأنّ فن المعاجم هو شيء آخر وإن كان من أهم فروع علم اللغة"³.

إذا كان علم اللغة يهتم بدراسة مجموعة المفردات في جانبها الإفرادي وهذه حقيقة لا مناص منها، إلا أننا لا يمكن إنكار الجوانب الأخرى التي يهتم بها علم اللغة حسب علماء اللغة المحدثين (الصوتي، التركيبي بفرعيه النحوي والصرفي، الدلالي)، بمعنى آخر أنّ علم اللغة لا يمكن حصره في الجانب الإفرادي فقط، بل يعالج من خلاله الظاهرة اللغوية في شكلها المنطوق والمكتوب، إلا أنّ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وتأثره بالتراث العربي والحاصل منه من مفاهيم تتعلق بدراسة الظواهر اللغوية وما أقرّه علماء اللغة العربية جعله يلغي جوانب أخرى هي من اهتمام علم اللغة (حسب علماء اللغة المحدثين)، حتى أنّه يثبت في حديثه عن علم اللغة أنّ "المعجمية" هي فرع من فروع علم اللغة.

¹ أول من استخدم هذا المصطلح هو العلامة ابن خلدون في مقدمته، ويعني في رأيه علم المعاجم على اختلاف أنواعها سواء أكانت متصلة بجمع الألفاظ اللغوية عامة، أو بجمع الألفاظ المندرجة تحت موضوع واحد، أم كانت متصلة بالمرادف والدخيل والمشارك، واستخدمه بعد ذلك "جلال الدين السيوطي" في كتابه "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" ينظر: صلاح الدين صالح حنين، دراسات في علم اللغة-الوصفي، التاريخي، المقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1، 1984، ص 25.

² عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 25، 26.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 26.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

ومن خلال موقفه هذا في إثبات جانب فقط وإقصاء الجوانب اللغوية الأخرى من اهتمامات علم اللغة ما جعله يعد مصطلح علم اللغة كمقابل للمصطلح الأجنبي "Linguistics" ولهذا يقول: « عند غيرنا: هو ترجمة حديثة لكلمة "Linguistics" وهو ما نسميه نحن (علم اللسان) أو (اللسانيات). وهذه الترجمة قد تكون سبباً في الالتباسات التي تطرأ على أقوال العلماء المحدثين في علم العربية»¹. ولقد أثبتت الدراسات الجزائرية الحديثة هذا الطرح الذي أقرّه العلامة الحاج صالح في عدم اعتماد مصطلح "علم اللغة" كمقابل للمصطلح الأجنبي "Linguistics" وهذا يظهر من خلال مؤلفاتهم التي اعتمد فيها المصطلحين "علم اللسان" و "اللسانيات" وهذا جانب من الكتابة اللسانية تمثيلاً لا حصراً:

بحوث ودراسات في علوم اللسان	عبد الرحمن الحاج صالح
بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ج2	عبد الرحمن الحاج صالح
مبادئ في اللسانيات	خولة طالب الإبراهيمي
مبادئ في اللسانيات البنوية، دراسة ابستمولوجية تحليلية	الطيب دبة
اللسانيات، النشأة والتطور	أحمد مومن
المدارس اللسانية المعاصرة	نعمان بوقرة
مدخل إلى المدارس اللسانية	سعيد شنوقة
محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة	شفيقة علوي
مفاهيم في علم اللسان	التّواتي بن تواتي
المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث	التّواتي بن تواتي

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص26.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

فتيحة قنيش	تاريخ الدراسات اللسانية
خليفة بوجادي	اللسانيات النظرية، دروس وتطبيقات
صالح بلعيد	دروس في اللسانيات التطبيقية
أحمد حساني	مباحث في اللسانيات
مسعود بودوخة	محاضرات في الصوتيات
أحمد عزوز	المدارس اللسانية؛ أعلامها، مبادئها ومناهج تحليلها للأداء التواصلية
أحمد محمد قدور	مبادئ اللسانيات
نصر الدين بن رزوق	دروس ومحاضرات في اللسانيات العامة
عبد الرزاق دوراري	مدخل إلى النحو التفريعي التحويلي
عبد الجليل مرتاض	التحليل البنيوي للمعنى والسياق
مصطفى حركات	اللسانيات العامة وقضايا العربية

4-1-9 قراءة في الكتابات اللسانية من خلال عناوين المؤلفات:

4-1-9-1 الإحالة على اللسانيات كعلم شامل للظاهرة اللغوية:

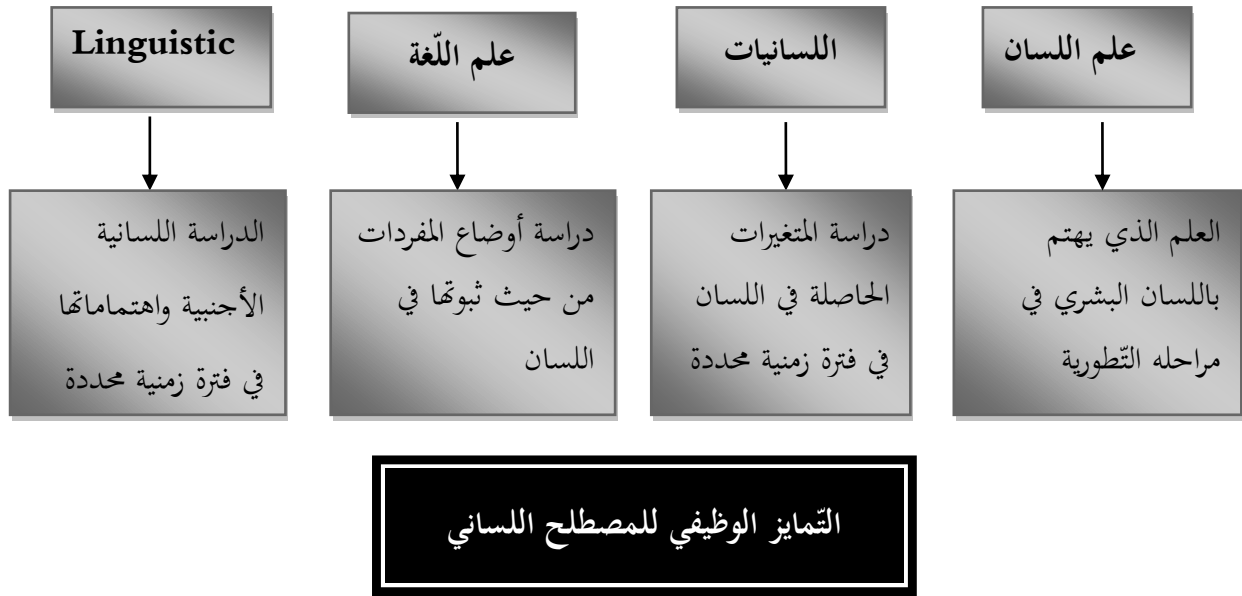
لقد شغل المصطلح " اللسانيات " المعنى العام كعلم الذي يقصد به "علم اللسان" الذي يهتم بالجوانب التطورية للعلم والمتغيرات الحاصلة في كل فترة زمنية. وشمل المصطلح " اللسانيات " المعنى العام في دراسة اللسان البشري عامة والمعنى الخاص في دراسة تلك القوانين والقواعد التي تضبط تلك العلاقات بين الوحدات اللغوية مع استقراء الحاصل من خلال هذه العلاقات بالوصف والتفسير

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

واستقراء المعطيات واستنباط النتائج، ومن بين المؤلفات اللسانية التي اهتمت بالمعنى العام من الدراسة نجد على سبيل المثال لا الحصر:

- مبادئ في اللسانيات - خولة طالب الإبراهيمي.
- اللسانيات النشأة والتطور - أحمد مومن.
- دروس ومحاضرات في اللسانيات العامة - نصر الدين بن رزوق.
- أما المؤلفات التي اهتمت بالتوظيف اللساني وتحليل مستوياته فنجد منها:
- مباحث في اللسانيات - أحمد حساني.
- مبادئ في اللسانيات - خولة طالب الإبراهيمي.
- مبادئ اللسانيات - أحمد محمد قدور.
- مبادئ في اللسانيات البنوية، دراسة ابستمولوجية تحليلية - الطيب دبة.
- دروس في اللسانيات التطبيقية - صالح بلعيد.

ونشير من خلال هذه المؤلفات اللسانية الجزائرية أنّها لم تخرج عن الإطار المفاهيمي الذي انتهجه العلامة عبد الرحمن الحاج صالح في التوظيف المصطلحي اللساني، والتمايز الحاصل بين هذه المصطلحات (علم اللسان، اللسانيات، علم اللغة، Linguistic). ويمكن تمثيل هذا التوظيف المصطلحي لهذه المصطلحات اللسانية بالشكل التالي:



4-2 التّحديد الإجرائي في الاستغلال الوظيفي للمصطلحين (الوضع والاستعمال):

4-2-1 تحديد الحقل اللساني للمصطلحين "الوضع والاستعمال":

يرى الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" أنّ الحقل اللساني الذي تم فيه استغلال المصطلحين "الوضع والاستعمال" هو "النحو العربي" يقول في هذا الشأن: «قد أثبت النحويون في إطار مقابلتهم بين اللغة والكلام؛ أي بين اللغة واستعمالها وهي الأساس نظريتهم اللسانية التي بنيت عليها علوم العربية. فهي من وضع علماء النّحاة الأوّلين مثل الخليل وسيبويه. واشتهرت هذه المقابلة بعدهم باصطلاح خاص هو الوضع والاستعمال وذلك ابتداء من الرّجّاجي في القرن الرابع الهجري»¹.

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط1، 2013، ص12.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

فاللغة عند النحاة الأوائل هي "وضع" والكلام عندهم استعمال وهذا ما أثبتته عبقرية من عباقرة القرن الرابع الهجري "ابن جني" في كتابه "الخصائص" وكنا قد أشرنا إليه في الفصل الأول من هذه الأطروحة حيث يقول: « أكثر أهل النظر على أنّ أصل اللّغة إنّما هو تواضع واصطلاح»¹. و بناءً على هذه المفاهيم اللغوية المطروحة في تراثنا العربي جاء تأثر "دي سوسير" بالثنائيات التقابلية في بناء نظريته اللسانية، "وعلى هذا الأساس كانت مقابلته بين "Langue" و "Parole"، فإنّ النظرية العربية هي أعمق و أوسع بكثير من نظرية العالم"². وقد ظهر مصطلح "الوضع" كذلك عند بعض الأصوليين والمتكلمين والفلاسفة وهذا ما أشار إليه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح الذي يؤكد أنّ هذا المصطلح لم يظهر عند بعض النحاة كالأخفش والمازني والمبرد، كما لم يظهر في البداية عند أشهر الأصوليين وأقدمهم وهو "الشافعي" ولا تلاميذه.³ والسبب في عدم اتساع دائرة استعمال هذا المصطلح في تلك الفترة عند هؤلاء النحاة أو الأصوليين هو وجود مصطلح آخر حلّ محله في حمل نفس المفهوم وهو "مصطلح" اصطلاح" الذي أخصّه الجاحظ في استعماله بلفظة "اصطلاح على" بدلا من "تواضع على"⁴.

ومن بين الفلاسفة الذين عرف آثارهم اللغوي مصطلح "وضع" نجد الفارابي أبو نصر الذي يقول: «الألفاظ قد استعملت دالة على معانيها للدلالة عليها وُضعت منذ أول ما وُضعت، وتستعمل دالة على معان أخرى على اتساع ومجازاً واستعارةً واستعمالها مجازاً واستعارة هو بعد أن تستعمل دالة على معانيها التي وضعت من أول ما وضعت»⁵. ومن المتكلمين الذين اتسع عندهم استعمال مصطلح (وضع) أو (المواضعة) نذكر "القاضي عبد الجبار" في "كتابه المغني"، وله قول في هذا الاستعمال

¹ ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، (الجزء الأول)، تحقيق، محمد علي النجار، ص 40.

² عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 12.

³ المرجع نفسه، ص 31.

⁴ المرجع نفسه، ص 31.

⁵ ينظر: أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، حققه وقدم له وعلّق عليه، محسن مهدي، دار الشرق، لبنان، بيروت، د.ط، د.ت،

المصطلحي حيث يقول: « المواضعة على اللغات... فلو لم يتواضعوا عليها لما صحّ في لغات أدلة تفهم بها الأغراض يقع بها التّخاطب... كما لا بد في اللغات من تقدم المواضعة».¹ فأصل اللّغة من خلال هذا القول هو التّواضع في إيجاد ألفاظ تحمل دلالات يتم الاتفاق عليها في مجتمع معين إذا كانت تنتمي إلى اللّغة العامة، أما إذا كانت تدل على لغة خاصة فهو اتفاق خاص. لهذا تختلف المواضعة في تحقيق معاني معينة ومحددة.

4-2-2 النّصوص التي ورد فيها المصطلحان "وضع" و"استعمال":

كثيرة هي النّصوص التي ورد فيها المصطلحان "وضع" و" استعمال" عند العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح، حتى أنّه خصص كتاباً كاملاً تكلم فيه بإسهاب في قضية "الوضع" و" الاستعمال اللّغوي، والذي سمّاه "الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية" وقد تطرق فيه إلى جوانب مختلفة تتعلق بالعلاقة الحتمية في تحقيق التّواصل اللّغوي الموجودة بين الألفاظ وما تحمله من معاني التي يتمّ تجسيدها من خلال استعمالها الفعلي في التّخاطب اللساني، وقد بين الدكتور عبد الرّحمن الحاج صالح المعاني الدّقيقة التي يحملها كلّ من لفظ "وضع" ولفظ " استعمال" في اللّغة العامة والتّحول الحاصل لهذه المعاني إلى اللّغة الخاصة وما يحمله المصطلح من مفهوم صريح، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر جملة من النّصوص التي ورد فيها المصطلحان:

- النّص الأول: « اللّغة إنّما هي مواضعة واصطلاح (Code) يتواضع عليها التّاطقون بها »².

¹ عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 32.

² عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 42.

- النص الثاني: « ومن العجيب أنّ أكثر ما اكتشف العلماء العرب وما أثبتوه من الحقائق العلمية، لم يحظ إلا قليلاً باهتمام الباحثين وذلك كالمقابلة بين الوضع والاستعمال وما يتصف به كلّ واحد منهما من الصفات والمزايا والتميز بين ما ينتمي إلى الأول وما لا يخرج من الثاني». ¹

النص الثالث: « وقد حدد "الرضي" بتحديد دقيق مفهوم الوضع اللغوي قال: «المقصود بوضع اللفظ جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم». ²

النص الرابع: « وتختلف هذه عن الأخرى تماماً. ويكون التخليط بالرجوع إلى حدود النحو لتحديد ما يخص الاستعمال وبالعكس لأنه لا يوجد أي تناسب وأية موازنة بين ما هو راجع إلى وضع اللغة لفظاً ومعنى وبين أحوال استعمال المتخاطبين لوضع اللغة». ³

4-2-3 التآليل المصطلحي (الوضع، الاستعمال) بين اللغة العامة واللغة الخاصة:

لقد تتبع العلامة الحاج صالح بتمحيص وتفحص التأصيل المصطلحي الحقيقي للشائبة المصطلحية (الوضع والاستعمال)، ليثبت بدقة بعض الحقائق العلمية التي عُيبت عند كثير من اللغويين المحدثين، وذلك بإسنادها إلى أهلها والمعاني التي عُرفت بها، وخاصة إذا تولدت من هذه الألفاظ مفاهيم جديدة تنسب إلى الحداثة اللغوية ولا تراعي الأصول الحقيقية في استعمالها. فقد وردت الكلمتان (الوضع، الاستعمال) بدلالات واضحة في تراثنا العربي القديم، حيث ظهرت في كثير من المعاجم العربية وخاصة في كتب النحو ليس كمصطلح نحوي محض، وإنما في التطبيقات النحوية تم إدراجها في سياقات مختلفة فعرفت بمعناها الأصلي في العربية عند كثير من النحويين. وقد عُرف المصطلحان (الوضع، الاستعمال) كما أسلفنا الذكر عند النحاة الأولين وخاصة "سيبويه" الذي استغل مادة (وضع) في صيغتي الفعل (وضع، يضع)، والمصدر (الموضع)، ومن ذلك قوله:

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 16.

² المرجع نفسه، ص 26.

³ المرجع نفسه، ص 46.

- الشعر وُضع للغناء والترنم

- الكلام الذي لم يوضع للغناء

- لا يضعه على التّأنيث، بل يجعله اسما مذكرا¹

من خلال هذه الأمثلة السابقة والتي تضمّنت الاستعمال الوظيفي والحقيقي لكلمة (وضع) في سياقات مختلفة من كلام العرب القدامى، وبمعنى متقارب في كلّ الاستعمالات لا يخرج عن (الإثبات والتّقي) كما هو وارد في المثالين الأوليين، وقد تمّ توظيف (جعل) بدل من (وضع)، والتي تدل كما أشار "المبرد(ت210هـ-285م)" في كتابه المقتضب إلى معاني أخرى، حيث يقول: «أعلم أنّ (جعلت) له تصرف في الكلام ودور في الأحكام وهي جمعة في أصليين:

- أحدهما: أن تكون بمعنى صيرت، فلا بد أن تتعدى إلى مفعولين.

- والآخر: أن تكون بمعنى عملت وخلقت فلا تتعدى إلّا لمفعول واحد.²

فالملاحظ من خلال هذه المعاني أنّها تتفق في الدّلالة على معنى "تخصيص شيء لشيء بصنع صانع"³، ونستطيع أن نقول مراد الشيء في استعماله، لأنّ قيمة الوضع للكلمة لا تظهر إلّا مع استعمالها وذيوعها في نطاق واسع، وإذا لم يكتب لها الشّيع في الاستعمال تبقى مجرد كلمة تراحم الكلمات لا قيمة لها في الاستغلال الوظيفي اللّغوي أو الميدان اللّغوي. وقد عُرف المصطلح (الوضع) بلفظ صريح كذلك عند "المبرد" وخصص باب سماه "باب الأسماء التي توضع موضع المصادر

¹ سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، ط3، ص299.

² المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، ج4، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1994، ص67.

³ عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص22.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

التي تكون حالاً»، حيث يقول: «وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ، وبايعته يداً بيدٍ، فوضع قوله: (فاه إلى فيّ) موضع المشافهة، ووضع قوله: (يداً بيدٍ) في موضع نقداً¹.

فمعنى "التخصيص" الذي عُرف عند قدامى العرب هو نفسه المعنى الذي امتدّ وانتقل من المعنى العام (اللغة العامة) إلى المعنى الخاص (اللغة العلمية الخاصة) التي عُرفت بها الدراسات اللسانية الحديثة، ومن ثم تخصيص اللفظ للمعنى وتخصيص المصطلح للمفهوم. فتحديد المعاني والمفاهيم ترتبط بعلاقة وطيدة بعملية الوضع لهذه الألفاظ التي تفصح على طبيعتها شكلاً ومضموناً ومدى استغلالها في التواصل اللغوي.

ولم يقف استعمال هذا اللفظ (الوضع) عند "سيبويه" بل عُرف عند لغويين آخرين من أمثال "الأخفش" تلميذ "سيبويه" بنفس الاستعمال الذي عُرف به عند شيخه ومعلمه "سيبويه" بفعل "وضع". قال: «قد وضع "الخليل" أسماء من الأفعال للقوافي، وقد يجوز وضع الاسم ليفصل به الشيء من غيره»². وقد أثبت العلامة عبد الرحمن الحاج صالح في تأصيل هذا المصطلح (وضع) عند قدامى العرب بتقصي آثار اللفظ عند لغويين آخرين أثبتوا استعماله في الوضع التحويلي بلفظ صريح "وضع" وقد ذكر من بينهم "الفراء، ابن السراج"³ فالمعنى كان واضحاً في استعماله تم تداوله بشكل جلي في الدراسات التحويلية في وضع التراكيب بما يحقق المعنى المتوخى والمرجو من الصياغة اللفظية.

أما مصطلح "الاستعمال" فهو مقابل لمصطلح "الوضع" في ضرورة لا مناص منها، لأنّ الوضع غايته الاستعمال، وقد يقترن بالدلائل اللفظية والغير لفظية في حتمية العلاقة بين هذه الدلائل للإفصاح عن المعاني وتوضيحها وخاصةً إذا كان المعنى مبهماً والذي يتجسد ضمن نمط معين من

¹ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، ج3، ص236.

² عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص22.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص22.

الخطاب في سلسلة كلامية، وقد ذكر عند "ابن جنى" بلفظ صريح في الأشباه، ج1، ص 296 "نقض الغرض" قال: «حذف خبر(كان) ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال»¹. ولكن مقارنة بالمصطلح (الوضع) الذي كثر استعماله في نصوص كثيرة من المسائل اللغوية في التراث العربي القديم نجد المصطلح(استعمال) تجسد ضمن الممارسة اللغوية بكل أشكالها ومصطلحات متقاربة مع مصطلح(استعمال) مثل "مجرى، مؤداه، استخدام..." وهذه المصطلحات وأخرى تم تداولها بشكل واضح تؤدي نفس معنى مصطلح(استعمال).

وعُرف مصطلح "الاستعمال" أيضاً عند اللغويين القدامى من أمثال "الخليل بن أحمد وسيبويه ويونس بن حبيب" وغيرهم بمعاني أخرى تجسدت كما أسلفنا الذكر في ممارساتهم الكلامية بصيغ مختلفة، وكان الاستشهاد والمثال دليلاً واضحاً على ثبوت اللفظة في الاستعمال، كلما كثر الاستشهاد بالكلمة كلما زاد من استعمالها، "فكان اللغويون الأولون يبيّنون معاني الألفاظ الشائعة باللجوء إلى الشواهد التي كان لها ذبوع كبير في زمانهم ومن ثم كان استشهادهم هذا دليلاً أيضاً على درجة شيوع اللفظ بهذا المعنى أو ذاك"². وهذه جوانب من بعض الأمثلة على تعدد صيغة الاستعمال:³

يقول "سيبويه" في كتابه: « وزعم يونس أنّها لغة كثيرة في العرب جيدة»، « ليس أحد يقول»

« وليس في الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة... لا يتكلم بها العرب»

« لا يكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير»

« والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثر العرب وهو أعمّ في كلامهم»

¹ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، ج4، ص118.

² عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 118

³المرجع نفسه، ص 150.

« وقال أكثر العرب»، « في كلام العرب كلها »

فاستعمال اللّغة الذي هو مقابل لوضع اللّغة "هو الكلام الحاصل في التّخاطب وخاصة ما سماه المتقدمون بالاتساع والمجاز"¹. واستعمال اللّغة أثناء التّخاطب بالاتساع والمجاز يتم بخروج المعنى إلى معاني أخرى بدلائل لفظية وغير لفظية وبالإضافة أو الحذف والقلب والإبدال أو ما يسمى بالاستعمال المجازي الذي يتم التّصرف به بالمجاز والاستعارة والكناية (أي خروج عن الأصل لما وضع له لتحقيق المعنى بشكل غير مباشر)، وقد يضيق المعنى إلى مفهوم محدد في اللّغة الخاصة. كما كان لهذه الثنائية (الوضع، الاستعمال) الأثر البالغ للاعتماد المصطلحي في الدّراسات اللسانية الحديثة، وذلك من خلال مقارنة المعنى الحاصل في الوضع والاستعمال وما عُرفت به اللسانيات التّوليدية التّحويلية بثنائية (القدرة، الأداء) التي جاء بها اللساني "نعوم تشومسكي"، والتي تقابلها أيضًا ثنائية (اللسان والكلام) في اللسانيات البنوية عند "فردينان دو سوسير".

4-2-4 البعد الوظيفي لمصطلح "الوضع":

إنّ النظرة التّأملية الإجرائية عند العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح في تحديد السّمات الوظيفية للمصطلحات اللسانية، تركز على ضبط الوظيفة التّمييزية لهذه المصطلحات سواء في ذاتها كمصطلحات لها دلالتها الأصلية، أو بنيتها التي تنحصر في نظام خاص تنتظم فيه عناصر اللّغة. ومصطلح (الوضع) الذي يقابله بالمصطلح الأجنبي "(Coinage)"² استغل وظيفيا من طرف الدكتور الحاج صالح بناءً على آثاره اللغوية المحققة سواء في التّراث العربي القديم، أو ما تم اعتماده في الدّراسات اللسانية الحديثة من (تخصيص) لفظ محدد لمعنى معين، وما يترتب عنه من دلالات في نطاق واسع بسياقات لغوية مختلفة في اللّغة العامة، والتّحول الحاصل في نطاق ضيق في اللّغة الخاصة

¹ عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 26.

² (الوضع) بمعنى ابتكار كلمة جديدة وهو ما يقابلها بالمصطلح الأجنبي الانجليزي (Coinage)، ينظر: محمد حسن باكلا وآخرون، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، بيروت، 1، 1983، ص 108.

بوضع استنادًا إلى تواضع (تواطؤ). وبالتالي يكون على حسب الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح تخصيص مصطلح لساني بناءً على (اتفاق) بين الجماعة اللغوية.

ويرى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنّ "الوضع اللغوي هو في الحقيقة تواضع بين قوم لأنّه تخصيص اللفظ لمعنى لا يتم إلاّ بهذا التّواضع بين قوم، فيكون الوضع كمجموعة من الدلائل المصطلح عليها وهو ما يسمى باللغات الأجنبية بالكود (code)، ويمكن أن يكون لغويًا وغير لغويًا"¹. إذن الوضع عند العلامة الحاج صالح هو تخصيص لفظ وفق اتفاق، وقد جاء اعتماده الوظيفي لهذا المصطلح تأثرًا واقتناعًا بما عُرف عند علماء اللغة العربية قديمًا، وتوافق لهذا الاعتماد في الدّراسات اللسانية الحديثة في شأن المصطلح اللساني. فنجد عند علماء اللغة العربية "التاج السبكي" في شرحه من هاج البيضاوي يرى أنّ "الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء، بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثّاني، قال وهذا التعريف شديد فإنك إذا أطلقت قولك: (قام زيد) فهم منه صدور القيام منه"². فالتّخصيص في اللغة العامة هو إسناد ملازم بضرورة كإسناد الفعل للفاعل وكإسناد المبتدأ للخبر وكإسناد الصّفة للموصوف... أمّا في اللغة الخاصة فهو تخصيص كما أسلفنا الذكر من نوع آخر وهو تعيين مصطلح لمفهوم علمي معين بعد تواضع (اتفاق).

وبثبت هذا الطرح الدكتور الحاج صالح في تعريفه لمصطلح (التّواضع) الذي يقابله بالأجنبي مصطلح (Convention) في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، حيث يراه أنّه "التّوافق والاتفاق الضّمني، مثال: تأسيس التّواصل اللغوي على التّواضع"³ وفي نفس السّياق تؤكد الدّكتورة "خولة طالب الإبراهيمي" في كتابها "مبادئ في اللسانيات" طرح شيخها وأستاذها "الحاج صالح"، وترى أنّ الوضع تمّ بالتّواطؤ والاصطلاح، أي التّواضع بين جماعة من النّاس لغرض واحد هو

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 26-27.

² جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ج 1، ص 38.

³ عبد الرحمن الحاج صالح وآخرون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 37.

التبليغ"¹. فالاهتمام بمكونات التخاطب في عملية التبليغ تتمثل في دراسة اللغة كوضع (اتفاق) والكلام كحدث (استعمال)، وهنا تظهر العلاقة الحتمية بين مكونات الخطاب اللغوي، فلا يمكن أن يكون هناك وضع بدون تخصيص، ولا تخصيص بدون اتفاق ولا يظهر مدى فعالية الاتفاق إلا من خلال استعمال الحقيقي لمكونات هذه اللغة المتفق عليها والمتمثلة في تلك المصطلحات اللسانية التي إذا كُتِب لها الذبوع والشبوع أصبحت العلاقة في تواضع حقيقي وهذا هو المراد أصلاً من عملية التبليغ والتواصل، أما إذا حدث العكس وتبين أن المصطلحات وضع بدون استعمال أصبحت العلاقة تفقد ذلك الترابط الذي يؤسس من خلاله "الفهم والإفهام".

4-2-5 البعد الوظيفي لمصطلح الاستعمال:

بعد "الاستعمال اللغوي" العنصر الثاني والمهم في تحقيق التخاطب اللغوي، فهو يعني بشبوع الظاهرة اللغوية وذبوعها والعمل بها في نطاق واسع"²، ويعدّ كذلك الانجاز الفعلي والأدائي المحقق لعملية التواصل والتبليغ، وتظهر قيمة الوضع من خلال الاعتماد من دونه إذا وجد الاستعمال اللغوي انتشاراً واسعاً في الممارسة الفعلية للظاهرة اللغوية وهذا ما يؤكد الدكتور "إبراهيم أنيس" في كتابه "دلالة الألفاظ" حيث يقول: « يستطيع كلٌّ منا أن يرتجل كلمة من الكلمات، وأن يخلع عليها من الدلالة ما يشاء، ولكن مثل هذه الكلمة لا تصبح جزءاً من اللغة إلا بعد أن يتاح لها "الذبوع والشبوع" بين أفراد البيئة، بحيث يستعملها كثير من الناس في خطاباتهم وأحاديثهم"³.

ومصطلح (استعمال) يقابله عند عبد الرحمن الحاج صالح بالمقابل الأجنبي "Usage"، وهو مجموع القواعد النحوية المثبتة نسبياً والمستخدمه من لدن أكبر عدد ممكن من المتكلمين في لحظة

¹ خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص 19.

² أول من عمل بمبدأ "الاستعمال اللغوي" هم "اللغويون العرب الأولون، فقد وجهوا اهتمامهم إلى الاستعمال الحقيقي للعربية الفصحى زيادة على النص القرآني ومختلف قراءته المجمع عليها، فقد قضاوا عشرات السنين في السماع من فصحاء العرب ودوتوا كلامهم بعناية فائقة". عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2، ص 165.

³ ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1976، ص 75

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

معطاة وفي وسط اجتماعي، وهو استخدام أي وحدة نحوية أو معجمية أو أي نوع من الجمل في فعل كلامي¹. فالاستعمال اللغوي هو تمثيل حقيقي لما تمّ التوافق عليه، فهو كما يراه "العلامة الحاج صالح" استخدام فعلي لتلك الوحدات اللغوية سواء كانت نحوية أو صرفية أو معجمية... أو غيرها مما يتعلق بالخطاب اللغوي بكل مكوناته. وقد يحتل الاستعمال اللغوي موقعًا هامًا وقيمةً فعالةً إذا امتلك قوة الأداء الفعلي بالشيوع وبالتالي يصبح سند قوي يعتمد في الممارسة الكلامية، وقد يقدم على "القياس" إذا احتل عنده ميزان الاستغلال والاستعمال لهذه الظواهر اللغوية. ويشير "ابن جني" إلى ذلك في قوله: «إذا تعارضت قوة القياس وكثرة الاستعمال فقدم ما كثر استعماله، وإن كان شاذًا عن القياس، وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله»².

فالمقياس الحقيقي لقيمة هذه المصطلحات اللسانية الموضوعية في كلّ أحوالها بالمعاجم اللسانية يكمن في درجة تواترها وتداولها بين أهل الاختصاص والباحثين، فيُعرف المصطلح بشيوعه واستغلاله في البحوث اللغوية والأكاديمية. وهو تحقيق فعلي (Réalisation) لما تم وضعه سواء في تحقيق عملية التبليغ اللغوي أو الإشهاري، "لأنّ للاستعمال بالطبع درجات وأوصاف، وأكثر ما يوصف به هو الكثرة أو القلة وما بينهما، فهناك كثرة استعمال للفظ في حدّ ذاته أي كثرة وروده وتردده في الكلام والكتابة Frequency ولذلك درجات. وهناك كثرة الاستعمال من حيث اتساعه إلى جهات كثيرة وهو الشّيع في أكثر من مكان أو بلد. فإنّ مراعاة الاستعمال ينبغي أن تقيد بهذين النوعين من الكثرة"³.

ويشير أيضًا "الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح" إلى قضية "دخول الألفاظ الجديدة التي تضعها المجامع والمؤسسات في الاستعمال، فيُكتفى بأن يقرّ المجمع اللغوي اللفظة ويدخلها في معجم

¹ عبد الرحمن الحاج صالح وآخرون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 160.

² ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج 1، ص 124.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 149.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

ففي خاص فيعتقد أنّ مجرد وضعه وإقراره سيجعله يسير بين الناس.¹ وهي حقيقة لا مناص منها، فكثيرة هي الألفاظ التي وُضعت في المعاجم لا يُعرف عليها لا الكثير ولا القليل لأنّ لا أثر لها في الممارسة اللغوية سواء المنطوقة أو المكتوبة، وبالتالي تبقى حبيسة هذه المعاجم مكدسة بين الرفوف تحتاج إلى من يبعثها من جديد، ولهذا فكّر "العلامة الحاج صالح" من خلال واقع الاستعمال لهذه الألفاظ عامةً والمصطلحات اللسانية خاصةً في وضع مشروعه الطموح "الدّخيرة اللغوية"² أو ما يسمى "بقاعدة المعطيات اللغوية" الذي يمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية، القديم والحديث من خلال الملايين من النصوص الأدبية والعلمية والتّقنية في بنك آلي يستوعب كلّ السياقات اللغوية التي وظفت من خلالها مفردة معينة.

ومن هنا يمكننا القول بأنّ المصطلح (استعمال) وُظف عند "الدكتور العلامة الحاج صالح" كحتمية لا بد منها في وضع المصطلحات، فالوضع مرهون بالاستعمال والاستعمال مرهون بالوضع في علاقة تكاملية لتحقيق الغاية التبليغية ويمكن تمثيله بالشكل الآتي:

الوضع + الاستعمال = علاقة تكاملية (تفاعلية) = نتيجة ايجابية (تحقيق الهدف التبليغي أو الخطابية)

الوضع - الاستعمال = لا علاقة (عدمية) = نتيجة سلبية (عدم تحقيق الهدف التبليغي)

فتوظيف المصطلح (الاستعمال) كان بارزاً بصورة جلية ومعمدة في جميع المدونات اللغوية "للعلامة الحاج صالح" على أساس من الاستغلال والتّفعيل لمعطيات الوضع بما يحقق نمطية التّفكير الحاصل سواء في التراث اللغوي القديم أو ما استجد منه في الدّراسات الحديثة، حيث لازال يحافظ

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 149.

² الدّخيرة اللغوية: بنك آلي من النصوص العربية القديمة وخاصةً التراث الثقافي العربي والحديثة مثل الإنتاج الفكري العربي المعاصر وأهم الإنتاج العلمي العالمي بالعربية وذلك على موقع من الانترنت. ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 153.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

المصطلح على نفس الصيغة التي اعتمدت في الدراسات القديمة، لأنه شرط أساسي وانجاز فعلي في تفعيل الظواهر اللغوية والتعريف بها. وكذلك لأنّ "الاعتماد على الاستعمال الحقيقي هو أصل من الأصول في البحوث اللغوية وفي استثمار هذه البحوث لترقية العربية، ولا يتصور أن يُؤلف معجم -أيا كان - دون الرجوع إلى الاستعمال."¹

وقد تطرق "العلامة الحاج صالح" إلى حقيقة جوهرية كنا قد أشرنا إليها في حتمية العلاقة بين الوضع والاستعمال، فهو يؤكد على أنّ الوضع المصطلحات لا يتم إلا بما يرجى استعماله وبما يُراعى اهتمامه حتى يتيسر ذبوعه وشيوعه. أمّا أن توضع المصطلحات وتكدس في المعاجم دون مراعاة ما يستحسنه القارئ وما يهتم به الباحث، فهذا ضرب من الحظ، إمّا يستغل أو لا يستغل، وبدل من أن يكون هذا الوضع عاملاً في حل مشكلات مصطلحية يصبح سبباً في ظهور فوضى مصطلحية يقول في هذا الشأن «إنّ اللغة وضع واستعمال وليست فقط وضعاً، بل لظواهر الاستعمال أسرار وكيفيات خاصة. واللغوي الذي لا يهتم بذلك فمثله كمثل الصانع الذي يصنع للناس أدوات دون أن يراعي اهتماماتهم وحاجياتهم الحقيقية، ودون أن يلتفت إلى ما يناسبهم من تلك الأدوات وما تميل إليه طباعهم ويستخفونه ويستحسنونه»².

وقد يقتضي الاستعمال إجراء حقيقي وضروري لا بد منه يتمثل في حصر وإحصاء الألفاظ الجديدة التي تم وضعها ودخولها للمعجم" ليتم القيام بتحريرات ميدانية واسعة لإحصاء ما دخل من ذلك في الاستعمال الفعلي وما لم يدخل، ثم ينظر إلى تلك القوائم للبحث عن أسباب نجاح اللفظ أو فشله من جميع الجوانب"³. وبالتالي قد يكشف الاستعمال من خلال ذبوع المصطلح أو من دونه على حقيقة الوضع التي تتطلب شروطاً أساسية لا بد منها في الاعتماد المصطلحي لتحقيق الانسجام بين الوضع والاستعمال الفعلي تجنباً لتلك التراكبات المصطلحية التي لا تزيد إلا فوضى مصطلحية لا

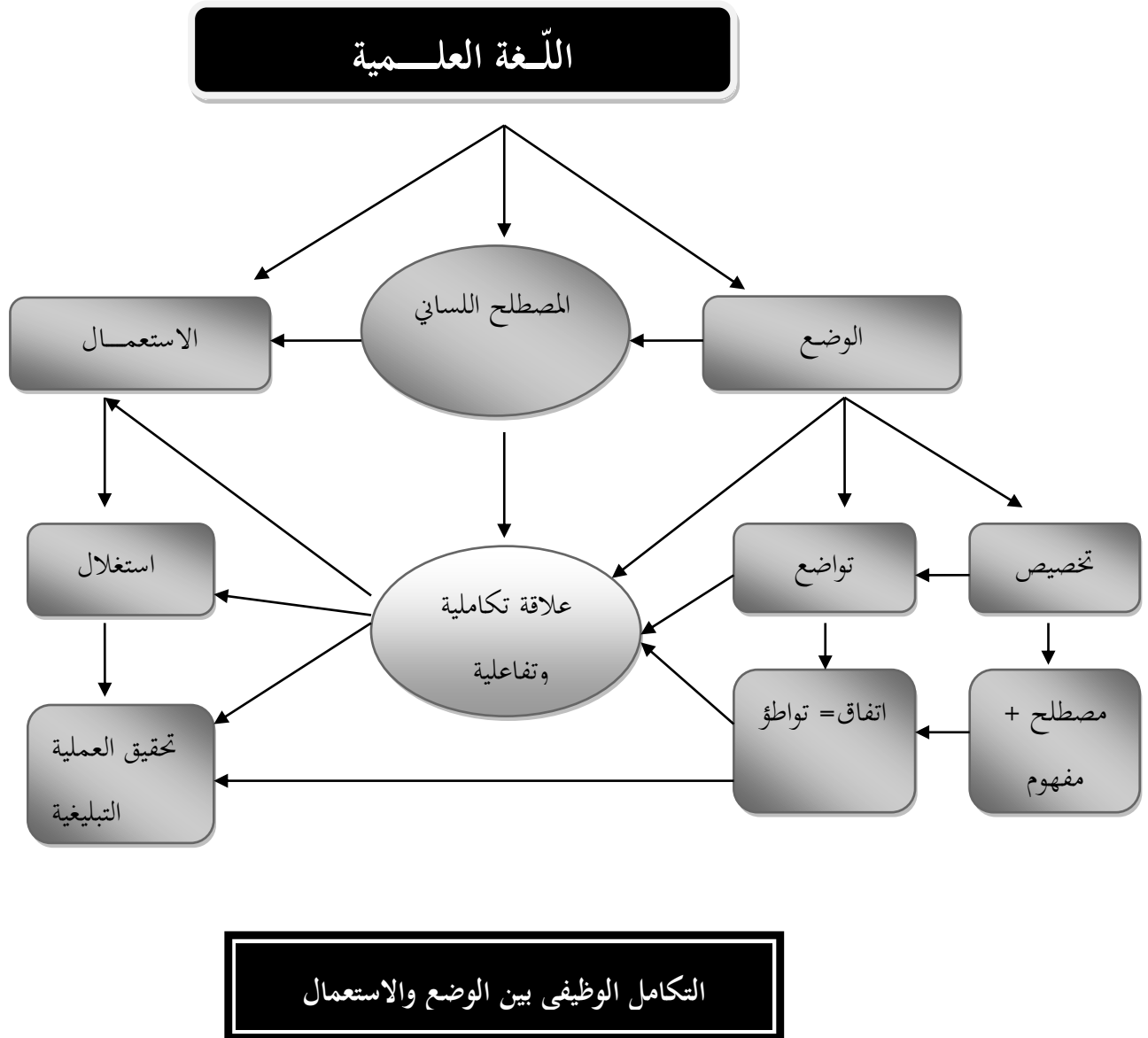
¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 118.

² المرجع نفسه، ص 127.

³ المرجع نفسه، ص 127.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

طائل منها. ويمكن تمثيل تلك العلاقة الحاصلة بين (الوضع) و(الاستعمال) في اللغة العلمية بالشكل التالي:



4-3 التّحديد الإجرائي في الاستغلال الوظيفي للمصطلح "موضع":

4-3-1 تحديد الحقل اللساني للمصطلح "موضع":

لقد عني بهذا المصطلح كثيرا في الدّراسات اللّغوية التّراثية عند النّحاة العرب، فظهر عند "سيبويه" و"المبرد" والخليل وابن يعيش وغيرهم من اللّغويين في مناسبات عدة تم اعتماده لما له من أهمية في تحديد معاني الوحدات اللّغوية، وقد أثبت الدكتور عبد ارحمن الحاج صالح على أنّ "كثير من الظّواهر اللّغوية تم تفسيرها من قبل التّحويين انطلاقاً من مفهوم "الموضع"، كما يرى أنّ كثيراً من المحدثين يعتقدون أنّ هذه الألفاظ إنّما معناها القاعدة النّحوية ليس إلّا. فمثل هذه المصطلحات وإن كانت تحمل هذا المعنى إذا نظرنا إليها بمنظار معلم العربية إلّا أنّها تشتمل على معاني علمية دقيقة تتجاوز هذا التّأويل المدرسي إلى أبعد حد¹. فالاعتماد النّحوي لمصطلح "الموضع" وارد في كثير من كلام النّحاة لاشتغالهم في معرفة المعاني الحاصلة من خلال التّغيرات التي تطرأ على اللفظ في مدرج الكلام يقول "المبرد" في هذا المعنى: «فمن ذلك الأسماء كم وأين وكيف وما ومتى وهذا وهؤلاء وجميع المبهمّة ومنها الذي والتي ومنها حيث، وأعلم أنّ الدّليل على أنّ ما ذكرناه أسماء وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما تؤدّيه الأسماء»².

4-3-2 الإثبات المصطلحي في نصوص المدونة للمصطلح اللساني "الموضع":

النص الأول: «الموضع تعرف به أجناس هذه الوحدات، فكل وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء أو موضع الأفعال أو موضع حروف المعاني، فمعنى ذلك أنّها تندرج تحت هذه الأجناس ويكون مجراها وحكمها (=مسلكتها وأحوالها) مثل مجراها وحكمها. هذا كما يقولون، حد الكلام

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 09.

² المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، ج 3، ص 172.

وأصله. وقد يكون للعنصر الواحد أكثر من موضع فيتحوّل حكمه ومجراه بحسب الموضع فيجري مجرى الباب الذي ينتمي إلى ذلك الموضع»¹.

النص الثاني: «الموضع هو موقع تقديري واعتباري أي مجرد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التراكيب وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع، فهو وضعٌ معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظاً وتقديراً»²

النص الثالث: «وكل موضع يختص بالدخول فيه جنس من الوحدات اللغوية، وقد يكون فارغاً مثل ما تكون المجموعة الرياضية فارغة. وهذا الحمل الذي أشرنا إليه هو نفسه من قبيل العمليات الرياضية، فهو في اصطلاح الرياضيات الحديثة تطبيق مجموعة على مجموعة بالتكافؤ»³.

4-3-3 التأسيس المصطلحي من اللغة العامة للمصطلح "الموضع":

يثبت الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" على أنّ استغلال المصطلح "الموضع" في التراث العربي حاصل لا محالة عند كثير من اللغويين، فاعتمده "سيبويه" كثيراً في كتابه المشهور "الكتاب"، حيث قدّم العلامة الحاج صالح أمثلة كثيرة من "الكتاب" لإثبات تأصيله المصطلحي وأهميته عند النحاة العرب، وجاء في "الكتاب" لسيبويه: «ولو كان (صفة) لم يجوز أن يدخل عليها اللام لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة... وليس (المفعول له) في موضع ابتداء ولا موضعا يبني على مبتدأ... وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيد رأيت، وكى زيداً يأتيك»⁴. فاللفظ قد لا يلتزم بموقعه ويأخذ مواضع عدة تختلف باختلاف المعاني والسياق الكلامي، ولهذا قد يؤكد معنى اللفظ وقد يتغير من خلال المواضع التي يحتلها في مدرج الكلام ومراتبه.

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 10، 11.

² المرجع نفسه، ص 13.

³ المرجع نفسه، ص 22.

⁴ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج 1، ص 08، 186، 375.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

وقد ورد مصطلح "الموضع" عند "المبرد" وثبت استغلاله واعتماده في كثير من التّصوُّص اللّغوية كما أسلفنا الذّكر يقول: «أما "من" فتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك... وموقعها في الكلام في ثلاثة مواضع: تكون خبراً معرفة إذا وصلت، ونكرة إذا أنكرت، وتكون استفهاماً وجزاء»¹. فذُكر عند المبرد (الموقع) كما ذُكر عنده الموضع. وهنا إثبات للتّبّين الحاصل بين المصطلحين في إيراد المعنى، فاللفظ له موقع كما له موضع في مراتب الكلام، فالموقع هو الحاصل من اللفظ في مرتبة معينة من الكلام، أي أنّ اللفظ عندما يحتل مرتبة في الكلام بمعنى معين فيعدّ هذا موقعاً له. والموضع هو إن صحّ التعبير هو استبدال الألفاظ في مواقع مختلفة في مدرج الكلام. وحقيقة الموقع والموضع هي حقيقة تم تداولها بكثرة عند جلّ اللغويين العرب القدامى.

وما زال مصطلح "الموضع" متداولاً في الدّراسات اللسانية الحديثة يحافظ على نفس المفهوم الذي عُرف عند قدامى اللّغويين العرب، فقد وظّفه الدّكتور "أحمد محمد قدور" في كتابه "مبادئ اللسانيات" عند تناوله الدّراسات التّراثية في الجانب الصّوتي الذي تطرق فيه إلى ما ذهب إليه الخليل "في تحديد مواضع التّطق من الأسفل إلى الأعلى ذاكراً الفراغ الهوائي الذي يسبق الحلق، ثم الحلق و"المواضع" المتدرّجة منه واللهاة وشجر الفم أي منفتحة وأسلة اللسان، مستدقة والتّطع والغار والثّثة وذلك اللسان والشّفة... وفي موضع آخر من المقدمة أنّها ذلّقة تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم"². وبالتالي يكون تغيير الموضع هو الذي يحدث تمايز حقيقي في إحداث الكلام وفي تحديد طبيعة الصّوت وصفاته.

أما الدّكتورة "خولة طالب الإبراهيمي" فكانت توظيفها للمصطلحين "الموقع" و"الموضع" جلياً في دراستها الموسومة "بمبادئ في اللسانيات"، فاعتمدت على مصطلح "الموقع" لتحديد الأجناس اللفظية على المستوى التّركيبي في مدرج الكلام، حيث انطلقت من القاعدة التي تؤكّد أنّ

¹ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، ج3، 172.

² أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008، ص 78، 98.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

لكل دال لفظي مدلولاً أو بعبارة أدق لكل معنى لفظ يدل عليه يظهر في "موقع" ما من السلسلة الصوتية أي مدرج الكلام».¹

وعند تعرضها لنظرية اللفظة التي قدّم توضيحها "الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح" من رسالة الدكتوراه، في تبيان حدّ الاسم وتفسير التغيرات الحاصلة على مستوى الحدّ في مدرج الكلام (التركيب)، وعلى مستوى اللفظة وما تحويه من تغيرات أثناء تقطيعها إلى وحدات. حيث وظفت المصطلحين "الموقع" و"الموضع" بمفهومين مختلفين، فتقول في هذا الشأن: « هذه هي اللفظية الاسمية والعلاقات التي يربط فيها الاسم بما يدخل عليه من علامات ومخصصات ضمن علاقات وصلية، فأما أن تكون العلاقة علاقة تخصيص للاسم بمثل دخول أداة التعريف عليه أو تكون علاقة عمل كالتى "تقع" بين حرف الجر والاسم المجرور به. فلكل وحدة "موضعها" في اللفظة محددة لا يتغير إذا أنّ الترتيب فيها ثابت لا نستطيع أن نقدم فيها أو نؤخر عنصر من العناصر».² وتم توضيح هذه العلاقات التي تربط بين عناصر الجملة ووحدات اللفظة في تحديد أهمية الموقع والموضع في معرفة التغيرات الحاصلة بالشكل التالي:³

¹ خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص 91.

² المرجع نفسه، ص 99.

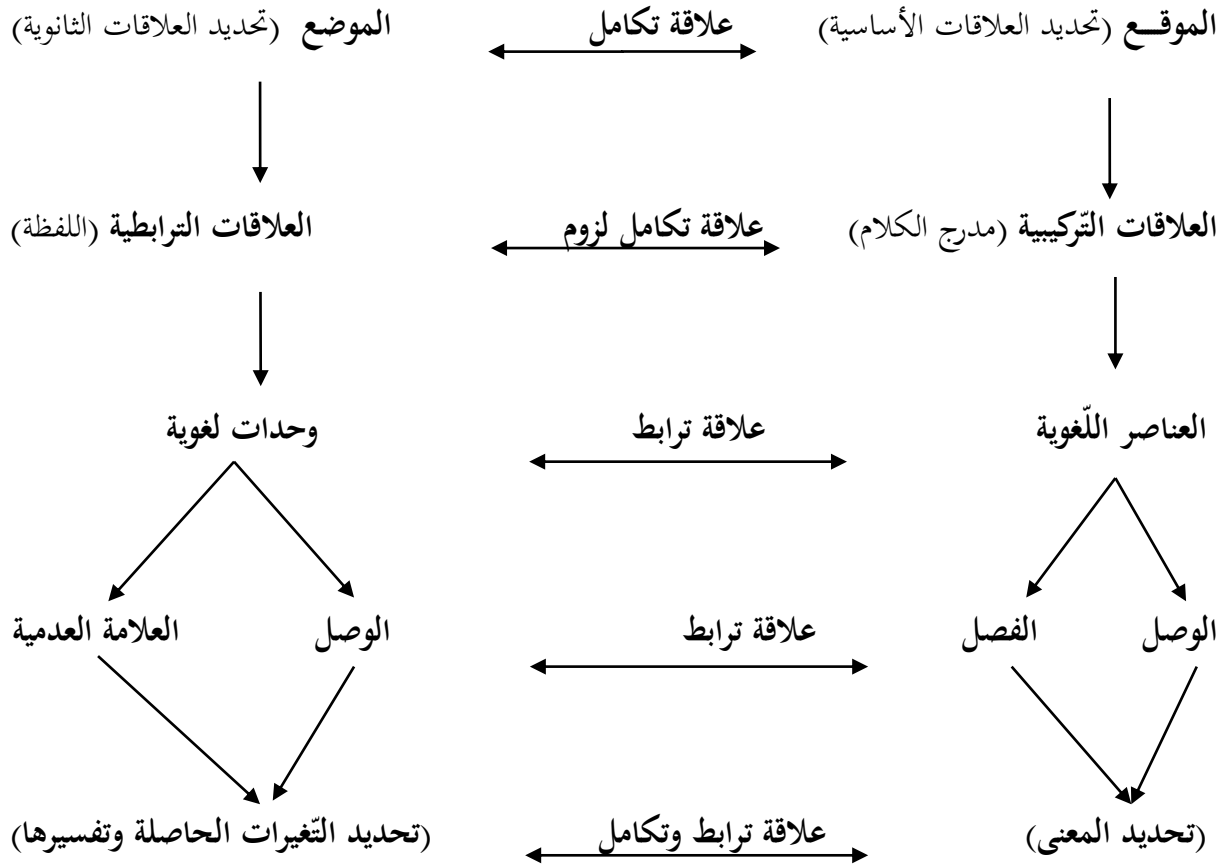
³ المرجع نفسه، ص 98.

حدّ الاسم (اللفظة الاسمية) ^(٤٥)

	#	كتاب	#	
	#	كتاب	# ال	
# مفيد /	ن /	كتاب	#	
# المفيد /	زيد /	كتاب	#	
# المفيد /	- /	كتاب	ال-	# ب
# هذا /	زيد /	كتاب		# ب
← 3	← 2	← 1	← 0	← 1
التخصيص	التنوين الإضافة	الإعراب	موضع النواة	التعريف
				← 2
				حرف الجرّ

علامة الابتداء والوقف أو علامة الانفصال والابتداء.

يمكننا القول بأنّ توظيف مصطلح "الموضع" عند الدّكتورة "خولة طالب الإبراهيمي" يتحدد به مواقع العناصر اللّغوية التي تظهر من خلالها العلاقات الموجودة بينها، وهي تأكيد لما أشار إليه الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح في توظيف لهذا المصطلح في العلاقات الغير المحسوسة التي تظهر في موضع الوحدات اللّغوية مثلما أشار إليه في الشكل البارز والمتمثل في "موضع النواة". إذن تم توظيف مصطلح "الموقع" في تحديد كما أسلفنا الدّكر العلاقات الموجودة بين العناصر اللّغوية في مدرج الكلام (العلاقات التّركيبية)، كما تم توظيف مصطلح "الموضع" لتحديد العلاقات الموجودة بين الوحدات اللّغوية على مستوى اللفظ الواحد، وبالتالي يحدد "الموضع" العلاقات الجدّ الدقيقة التي لا تظهر بين مواقع الألفاظ في التّركيب، ويمكن تمثيل هذه العلاقات التّرابطية بين العناصر اللّغوية على مستوى التّركيب، والعلاقات التّرابطية الحاصلة بين الوحدات اللّغوية على مستوى اللفظة بما يلي:



علاقة لزوم وتكامل بين الموقع والموضع

4-3-4 البعد الوظيفي للمصطلح "الموضع" من خلال النظرية الخليلية الحديثة:

إنّ حقيقة المصطلح كما أشرنا من قبل تظهر ناقصة في المعاجم وغير محددة المعالم وخاصة ما تعلق بالتوظيف المصطلحي، وهي حقيقة أكّدها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح عندما دعا إلى استغلال النصوص اللغوية والبحث فيها لمعرفة الأبعاد الوظيفية للمصطلحات اللسانية، وهذا ما يتجلى في المقابل للمصطلح "الموضع" الذي يظهر بنفس المقابل الأجنبي للمصطلح "الموقع" ب:

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

position وذلك في معجم مصطلحات علم اللغة الحديث¹. أما في معجم الموحد للمصطلحات ومعجم المصطلحات الألسنية وُجد المصطلح الأجنبي **position** مقابل للمصطلح "الموقع" فقط².

ويعدّ "الموضع" خاصية لغوية انفرد بها النحو العربي، حيث يُكشف من خلاله عن نظائر الوحدات اللغوية مع إثبات بنيتها أو مجراها وانتسابها، لأنّ هناك علاقة لا تربط العنصر بفئته أو جنسه أو الأجزاء بالكل، بل هي مبنية على التّكافؤ في الموضع يعتمد فيها القياس كتناظر رياضي يقتضي فيه إثبات مجموعة من العمليات التّحويلية المتكافئة والدّقيقة. "وطريقة المواقع واستفراغها للفظ الواحد في الكلام كذلك كان قد اعتمدها اللّغوي الأمريكي "بلومفيلد" (Bloomfield) لاستخراج الوحدات الدّالة الصّغرى بطريقة موضوعية، وهو الاعتماد على اللفظ وحده لتحديد الوحدات الدّالة اللفظية"³، وذلك بتوزيع العناصر اللّغوية إلى وحدات لغوية بمواقع مختلفة واعتمدها أيضا العالم اللّغوي "نعوم تشومسكي" N. Chomsky في نظريته التّحويلية التي تعتمد في الأساس على تحويل العناصر اللّغوية بإجراءات مختلفة استنادا لطبيعة المواقع اللّغوية في استخلاص قيمة المواقع الوظيفية في تحديد التّغيرات النّاجمة عن التّحويل لكلّ لفظ في تركيب معين. "وهذه المواقع الوظيفية يمكن أن تكون متنقلة المواضع في السلسلة اللّغوية، ففي قولك: ضرب زيدٌ عمراً، ثلاثة مواقع وظيفية تحمل التّنقل، وهي موقع المسند(ضرب)، وموقع المسند إليه (زيد)، وموقع المفعول به(عمراً). ومواضع هذه المواقع تحتل التّرتيب على ثلاث صور هي:

¹ محمد حسن باكالا، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص 98.

² ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح وآخرون، المعجم الموحد للمصطلحات، ص116، وينظر أيضا: مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص 230.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، البنى التّحويلية العربية، منشورات الجمع الجزائري للغة العربية، 2016، ص62.

1- ضرب زيدٌ عمرًا 2- ضرب عمرًا زيدٌ 3- عمرًا ضرب زيدٌ

وهذا التغيير أصاب المواضع، ولكنه حافظ على المواقع الوظيفية التحوية، أي أنّ تغيير الترتيب لم يغير الوظيفة التحوية¹. وبالتالي يمكننا القول بأنّ المواضع تحدد بها قيمة المواقع وما تحمله من دلالات مختلفة في تغير رتبة الموقع الوظيفي للألفاظ الدالة. هذه التغيرات الحاصلة في الموضع أثبت وجودها النحو العربي، ولا يمكن أن توظف تغيرات المواضع وما تحدّثه من تغيرات في الدلالات في اللسانيات العربية الحديثة، لأنّ اللغة العربية مرنة تتشكل عناصرها اللغوية حسب كل موقف لغوي بتفاعل حقيقي يظهر في كل المستويات اللغوية في إحداث المعنى.

والموضع عند العلامة عبد الرحمن الحاج صالح هو الهيئة والانتظام الذي تعارف عليه النحاة العرب، ويرى كذلك أنّ الموضع هو ليس بضرورة موقعًا محسوسًا للوحدات اللغوية في مدرج الكلام، بل يظهر في مواقع خالية ما سماه العلامة (بالعلامة العدمية)، وهو قسم من الأقسام التي وظّف بها العلامة الحاج صالح مصطلح (الموضع)، حيث ظهر توظيفه لهذا المصطلح على ثلاثة أقسام وهي كالآتي:

4-3-4-1 الموضع مرادف للموقع (الثبت على موقع الوحدة):

ويعدّ هذا الاتفاق ضمني حسب ما يقتضيه السياق، "وهو موقع الوحدة في تسلسل الكلام، أي مجيئها في سياقات خاصة من الوحدات أو في محيط خاص يكون على ترتيب وهيئة معينة، وتم الاستدلال بهذا القول:²

¹ عبد التّواب رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1997، ص 197.

² عبد الرحمن الحاج صالح، البنى التحوية العربية، ص 61.

تقع فيه إنَّ المكسورة	الموضع الذي	ما	
تقع فيه أنَّ المفتوحة	الموضع الذي	و...	
وإنَّ؟ (نفسه)	موقع أنَّ	ما قسمة	أو

فهذه الوضعية التي يلتقي فيها مصطلح "الموضع" بمصطلح "الموقع" بنفس المعنى، تحافظ فيها الوحدة اللغوية في تركيب معين، وفي مدرج الكلام على نفس الموقع ونفس الموضع، حيث لا تلحقها التغيرات كوحدة في انتقالها من موضع إلى آخر، فالحرفان "إنَّ" و "أنَّ" لهما نفس الوظيفة النحوية والدلالية وهي النصب والتوكيد، مع أنَّهما كذلك يحافظان على نفس "الرتبة" في مدرج الكلام، لا يمكن تقديم اسمها عليها. وبالتالي يُثبت الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح تأكيده على تسمية هذه الوضعية التي عُرفت عند النحاة العرب القدامى، والتي يتفق فيها الموقع مع الموضع "بقسمة المواقع" وهي مجموع المواقع التي يقع فيها كل واحد من العناصر اللغوية. فهذا يقتضي من النحوي تبعاً كاملاً لجميع هذه المواقع¹. ويراه أيضاً العلامة الحاج صالح على أنه نوع من "استفراق الجنس" يسمى باللغة الأجنبية "Distribution" وهو مفهوم علم يلجأ إليه العالم اللغوي الأمريكي "بلومفيلد" (Bloomfield) "أو ما يسمى بتوزيع الوحدات الدالة حسب مواقعها لتحديد وظيفتها الدلالية، وهو استفراق المواقع للفظ الواحد دون منازع".²

ويظهر هذا الثبوت الدائم أو ما يسمى بالرتبة المحفوظة في موقع واحد للوحدات اللغوية في أحوال خاصة مثل "وجوب وقوع الفاعل بعد فاعله في العربية، ووقوع حروف الجر وأداة التعريف قبل

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 62.

² المرجع نفسه، ص 62.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

الاسم الذي تدخلان عليه. ولا يجوز أن تتقدم عليها أو تتأخر عنها وذلك كحروف الشرط والاستفهام والتوكيد وغيرها. وهذا الثبوت الدائم للموضع ليس مما يتحدد به نظام اللغة وحده لأنه ناتج عما يوجبه النظام في بعض مستويات اللغة مثل مستوى الكلم¹. فالمواضع يراها العلامة الحاج صالح هي من يحدد هذه التغيرات الحاصلة في مستويات اللغة، فقد يحصل التقديم ما شأنه التأخير لكثير من الوحدات اللغوية لأغراض كلامية بإرادة المتكلم تحقيقها والإفصاح عنها مثلما هو حاصل مع تقديم المفعول به على الفعل وفاعله، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الفاعل على الفعل والانتقال من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية وغيرها من التغيرات التي ينجم عنها معاني عدة. فالمواقع ثابتة ومواضع الوحدات اللغوية هي التي تتغير من موقع إلى آخر.

وهذا التوزيع (**Distribution**) سماه بلومفيلد (**Fonction**) وفيه التباس بوظيفة الوظيفيين من اللغويين الأوروبيين، فقد استبدل تلميذه Wells مصطلح (**Fonction**) بمصطلح (**Distribution**).² وهنا نشير إلى الترابط التراتبي، أو ما يسمى التراتبية المبنية على قوة في اللزوم، أي الترتيب اللزومي لأجزاء الجملة حسب توافق الموقع للموضع، وإن حدث تغيير في مراتب الكلام (خروج عن الأصل) فهذا شأن آخر من أغراض الكلام. يقول "سيبويه": «وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيّداً، وذلك قولك: (زيداً ضربت) والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير، فالأصل في المفعول به أن يكون بعد الفاعل، وهو فضلة ينتصب عن تمام الكلام ويصلح أن يكون جواباً لسؤال (بأي شيء وقع الفعل)، ولا يكون على هذا الأساس إلا بعد رافع ومرفوع»³.

¹ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، البنى التحوية العربية، ص 64.

² المرجع نفسه، ص 62.

³ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج2، ص 384، 385.

4-3-4-2 الموضع المخالف للموقع (التباين الحاصل في موقع الوحدة):

يحدث هذا التباين في موقع الوحدة في السياق الجملي عندما تنتقل الوحدة اللغوية من موضع إلى موضع آخر حسب ما يقتضيه كما أشرنا الغرض الكلامي الذي تم من أجله نسج وتأليف الكلام، وهنا يتغير الموضع وتتغير رتبة الوحدات. فالمواقع هي الأصل لهذه الوحدات اللغوية، والتغير يحصل في المواقع حسب "العلامة عبد الرحمن الحاج صالح" عندما يتغير مجرى اللفظ الواحد من موضع إلى آخر فيصير بذلك من جنس آخر. وقد استدلل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في منطلقه بما عُرف عند اللغويين القدامى من التحوين في توظيفهم واعتمادهم لهذا المصطلحات وما ترمي إليه من معاني وما تُحدثه من وظائف في المحور التركيبي، حيث قال "أبو علي الفارسي": «يجوز أيضاً أن تُخرجه من جنس إلى آخر إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره»¹. كما يرى الحاج صالح "أنّ حدوث الوحدات في التلطف ليس مجرد توالي لهذه الوحدات اللغوية في مدرج الكلام وإنما هو وصل وتتابع بحركة متصلة لا انقطاع فيها، وتداخل بعضها في بعض لا يكون لوحدة فيها بداية ولا نهاية واضحتين بسبب هذا الإدراج"². فالإدراج الكلامي هو الذي يفرض بالضرورة في سياقات مختلفة انتقال الوحدة من موضع إلى آخر حسب ما تقتضيه المواقف الكلامية .

4-3-4-3 الموضع الفارغ أو العلامة العدمية:

تخضع الوحدة اللغوية إلى تغيرات تلحق بعض أجزائها بالحذف أو الخلو من العلامة التي سمّاها الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" بالعلامة العدمية (**Expression zéro**)، والتي لم يجد لها مقابل في اللسانيات الغربية نظراً لخصوصية اللغة العربية وتميزها على بقية اللغات في نظامها الذي يتحدد حسب ما تقتضيه التطورات الحاصلة في الدرس اللساني، والتي تشكل معانيها وفق المتغيرات التي تلحق بوحداتها اللغوية (تفسير الظاهرة اللغوية في عمقها بإحدى العلاقات التي تربط شكلها

¹ ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، ص 277.

² ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 63.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

بمضمونها)، ولأنّ التحليل عند الغربيين يقتصر على ظاهر الكلام أي على اللفظ المسموع وحده، وحسب المواقف العلمية التي تتطلب حدوث متغيرات تطرأ بشكل أو آخر في سياقات مختلفة تتشكل من خلالها المعاني المطروحة. وهذه العلامة "تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وذلك كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكر والمكبر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع والمثنى والمؤنث والمصغر)¹. فعلاوة التذكير العدمية تقابلها علامة ظاهرة في المؤنث (∅، عالمة)، وعلامة المفرد العدمية تقابلها علامة ظاهرة في التثنية والجمع، وعلامة الابتدائية العدمية (التجرد من العوامل) تقابلها علامات لفظية ظاهرة. وقد مثل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح لهذا الموضوع بما يلي:²

أُتيت	بـ	كتاب
أُتيت	بـ	الـ	كتاب

ويمثلها على مستوى الكلم بما يلي:

حضر قاضٍ	نُ
رأيتُ قاضٍ	يَ	نُ
حضر القاضِ	ي

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ع10، 1996، ص 35.

² عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 64-65.

فالياء على الرّغم من أنّها من الحروف الأصلية في كلمة (ق، ض، ي) التي جاءت على وزن فاعل (قاضي)، وذلك نظرًا لطبيعة التّركيب الذي تخضع له الوحدة اللّغوية وفق المتغيرات التي تلحق بها في (الرّفْع والنّصب)، فحذفت الياء وعوضت بالتّونين بالكسر (قاضي) عندما جاء الفاعل نكرة، أما عندما جاء الفاعل معرف بـ (الـ) حذف التّونين وأصبح موضعه فارغًا يرمز له (Ø) وهي علامة عدمية لها مقابل في لفظة أخرى، وهنا يمكننا القول بأنّ الموقع في التّركيب له تأثير على مواضع الوحدات اللّغوية، فـ (قاضي) كونه فاعل نكرة غير كونه معرف، وقاضي كونه فاعل ليس ككونه مفعول به. فالتّقديم والتّأخير والحذف ليس لها تأثير في الموضع، أما في بنية الكلام فهذا أمرٌ آخر في تنوع الاستعمال، قد يحصل الاتساع بالضرورة في تحصيل الكلام.

4-4 التّحديد الإجرائي في الاستغلال الوظيفي للمصطلح "البنية":

1-4-4 الإثبات المصطلحي من المدونة لمصطلح "البنية":

لقد تطرق "البروفسور الحاج صالح" في جل كتبه إلى مصطلح "البنية" كنظام لغوي تؤسس من خلاله اللّغة بقواعدها التي تحافظ على كيانها واستمرارها في الاستغلال الحقيقي في ميدان التّخاطب والتّواصل، وهو بهذا يتفق مع "دي سوسير" كون دراسة "اللّغة في ذاتها ومن حيث هي هي". وكلاهما يتناول اللّغة بالتّحليل إلى أجزائها الكبرى والصّغرى، وكلاهما يبحث عن كيفية تركيبها بعضها في بعض¹. أما النّصوص من المدونة والتي تناولت مصطلح "البنية" فكثيرة جدًّا أخذنا منها أبرزها:

¹ عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 24.

النص الأول: « إنّ الذي نقصده بالبنوية هو المذهب اللغوي العلمي الذي ظهر في أوروبا وأمريكا في بداية القرن العشرين الميلادي وتطور وبلغ أشده في نهاية الأربعينيات، وهو يدعو إلى دراسة اللّغة كنظام وكنية لها وجود سابق لوجود أجزائها ومكوناتها».¹

النص الثاني: « فضل البنوية هو أنّها فتحت الباب من جديد وعلى أسس علمية جديدة أيضاً للدراسة الآنية بعد أن غلا التاريخيون بحصرهم الدّراسة في الوجهة التّاريخية وحدها، وأفضل من هذا هو حملها الباحثين في تاريخ اللّغات على أن يتبعوا تطور بني اللّغة لا تطور جزئياتها منفردة».²

النص الثالث: « يدّعي الوصفيون البنويون بأنّ بنية اللّغة تنحصر في نظام خاص تنتظم فيه عناصر اللّغة في كل واحد من مستوياتها بحسب تمايز كل عنصر من العناصر الأخرى. فهو إذن نظام تمايزي أو تقابلي محض (Oppositional System)».³

4-4-2 التّأثيل المصطلحي من اللّغة العامّة للمصطلح " البنية":

لقد وردت لفظة "البنية" في اللّغة العربية وشاع استعمالها منذ القديم بدلالات عديدة، غير أنّ المعنى الشّائع هو "البناء" و"المعمار"، جاء في لسان العرب لابن منظور(ت 711) في مادة "بني":
والبنية والبنية: ما بنيته وهو البني والبني، والبني نقيض الهدم، بني البناء بنيّاً وبناء وبنى مقصور، وبنياً وبنية وبنية وبنية، وابتناه وبناه، والبنية هي الهيئة التي يبني عليها"⁴. ولللفظة البنية قرائن عديدة، فقدبما وظّفها اللّغويون القدامى بمعاني متعددة، "فالجاحظ" و"ابن الرّشيق" وظّفها بمعنى "النّسج"، وعُرفت عند الجرجاني بالنّظم، كما وظّفوا مصطلحات أخرى دلالة على بنية الكلام بالتركيب،

¹ عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 23.

² المرجع نفسه، ص 24.

³ المرجع نفسه، ص 33.

⁴ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط 1، المجلد 1، ج 4، دار صادر بيروت، 1992، ص 93،

4-4-3 البعد الوظيفي لمصطلح "البنية":

من المؤكد أنّ "البنية" (Structure) ليست طفرة مفهومية، بل هي امتداد لجملة من المفاهيم الموزعة على حقول معرفية مختلفة لعل أهمها مفهوم (المجموعة Groupe) في الرياضيات، الذي يراه "جون بياجي" أنّها أقدم بنية عُرفت ودرست، ومفهوم (الشكل Gestalt) في السيكلوجيا¹. ومن المؤكد أيضاً أنّ مصطلح "البنية" كمصطلح صريح لم يُعرف عند العالم اللغوي السويسري "فردينان دي سوسور" بل عُرف عنده مصطلح "النسق" (Système)، ولكن المفاهيم التي تبتّأها في البحث عن العلاقات الحاصلة بين العناصر اللغوية المشكلة "كلية" كامنّة جعلت تلامذته بعده يسمون هذا النظام "بالبنية" من خلال ترجمة محاضراته المعروفة بـ: محاضرات في اللسانيات العامة (Cours de Linguistique Générale) التي كانت عصارة ثلاثة فصول دراسية بجامعة جنيف من خلال الفترة الممتدة بين 1906 و1911، ثم نشرت عام 1916 بعد وفاته بثلاث سنوات برعاية تلميذه: شارل بالي (Ch. Bally) وألبير سيشهاي (A. Sechehaye).

كما اشتقت من مصطلح "البنية" المنهج اللغوي المعروف "بالبنوية" كما هو شائع والذي يمثل " اللسانيات الحديثة" الذي يستمد روافده من "ألّسنية" "دوسوسور"، وأنتروبولوجية "لفي ستروس" ونفسانية "بياجي" و"جاك لاكان"، وحفريات "ميشال فوكو" التاريخية والمعرفية، وأديبات "رولان بارت" ...². وقد ذاع صيته باعتباره منطلق حقيقي في تأسيس نظريات لسانية أخرى تأثرت كل التّأثر بما جاء به "دي سوسير" من مفاهيم علمية في دراسة اللّغة في ذاتها ومن أجل ذاتها وتمثلت في جهود كل من مدرسة "بلومفيلد"، ونتائج جهود أعمال مدرستي "براغ" و "كوبنهاغن"، والمدرسة الوظيفية "لرومان جاكسون"، والمدرسة التّحويلية "لنعوم تشومسكي". وامتدّ الاهتمام ليشمل أيضاً

¹ يوسف، وغيلسي، البنية والبنوية في المعاجم والدراسات الأدبية واللسانية العربية، بحث في التّسبة اللّغوية والاصطلاح

التّقدي، جامعة منتوري قسنطينة، قسم اللّغة العربية وآدابها، الجزائر، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 04.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

الدراسات اللغوية العربية التي عرفت إقبال كبير على ترجمة أعمال العالم السويسري "دي سوسور" وكل النظريات التي اهتمت بهذا المنهج اللغوي.

وقد اختار العلامة الحاج صالح¹ مقابل للمصطلح الأجنبي (Structuralisme) مصطلح "البنوية"¹ الذي يراه أنسب بالنسبة للمقابل الأجنبي الذي لا يخرج عن الميزان الصّرفي العربي في ظل التعدد المصطلحي الذي ظهر بمسميات عدة في المقابل الأجنبي (البنوية، البناوية، البنائية، البنيانية، البنيوانية، البنيية، الهيكلية، الهيكلانية، الهيكلاني، التركيبية...)². وبما أنّ البنوية هي منهج لغوي يخضع لجملة من القواعد والقوانين التي تضبط من خلالها العلاقات التّقابلية بين العناصر اللّغوية، وهي بالأساس مشتقة من مصطلح "البنية" الذي يمثل كما أسلفنا الذّكر النّظام الذي تقوم عليه هذه التّحولات والتّفرعات اللّغوية التي تسعى إلى تشكيل المعنى في ترابط مباشر وغير مباشر ضمن فئة لغوية معينة.

وقد وظف الدكتور عبد الرّحمن الحاج صالح مصطلح "البنية" على أساس أنّها وحدة لغوية لها سماتها الدّلالية الخاصة بها، والتي تتحقق وفق وجودها ضمن فئة لغوية معينة تضمّ عناصر لغوية في نظام تمايزي جزئي، "وهذا يقتضي أن يكون كل عنصر مندرجًا في فئة يتميز فيها عن أفرادها بميزات خاصة (Features)، وكل فئة تندرج في فئة أوسع تتميز فيها عن غيرها بميزات أخرى، وهكذا حتى نصل إلى الجنس العام الذي يشملها كلها في مستواها."³ فاهتمام العلامة الحاج صالح بالوحدة اللّغوية الصّغرى وما تحمله من قيمة في ذاتها بميزات خاصة تنفرد بها عن غيرها في تشكيل الوحدة اللّغوية الكبرى (الكلية) في مجموعة العلاقات الحاصلة فيما بينها.

¹ (Structuralisme). نقول «البنوي» كما نقول «قروي»، و«تربوي»، و«طهوي» وغير ذلك. ينظر: عبد الرّحمن

الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 23.

² يوسف، وغيلسي، البنية والبنوية في المعاجم والدراسات الأدبية واللسانية العربية، بحث في التّسبة اللّغوية والاصطلاح التقدي، ص 21.

³ عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 33.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

ويقول في مقام آخر: « فنؤكد هاهنا أيضًا أنّ الموضوع يتحول في مدرج الكلام مع ما يحتوي عليه، وإذا انتقل المحتوى من موضع إلى آخر غيره فليس هذا من تقديم أو تأخير بل تحويل من البنية إلى أخرى مثل: قام زيد، زيد قام، ومثل: ضرب زيد فموضع زيد مختلف، أما زيدًا رأيت فهو مجرد تقديم والموضع واحد والبنية واحدة»¹. فإذا كانت الوحدة اللغوية كبنية تخضع لتلك التفاعلات الحاصلة وفق طبيعة النظام اللغوي الذي يفرض متغيرات بحسب المواقع ومراتب العناصر اللغوية وهذا ما نستخلصه من التحولات الحاصلة من الأصول إلى الفروع والانتقال من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية، وتحول المفعول به إلى نائب فاعل بفعل القوانين الداخلية التي تفرض طبيعة التغيرات. أما في ما يخص التقديم ما حقه التأخير الذي يراه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنّه مجرد تقديم فقط يختلف عن سابقته وهو ليس بتحويل، فهو حقيقة ليس تحول في المبنى وإنما تحول في تأكيد المعنى في تحديد الأغراض البلاغية.

أما البنية الثانية التي تكلم عنها العلامة الحاج صالح والتي تخضع إلى نظام تمايزي كلي بين العناصر اللغوية أو ما يسمى (بنية الجملة) فهي مبنية على تركيب العناصر اللغوية فيما بينها مشكلةً تفاعل حقيقي من الترابط المباشر وغير مباشر في العلاقات، وقد تسمى كذلك (بالبنية التركيبية) التي يتألف منها الكلام وتفصح من خلالها المقاصد. ويرى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح "أنّ هناك فرق كبير بين التحليل البنوي والتحليل العربي. فالبنويون ينطلقون في هذا المستوى من الجملة ويقطعونها بالاعتماد على مبدأ الاستبدال مورفيماً مورفيماً بحسب تسلسل الكلام، أو التجزئة إلى مكونات متداخلة كما هو الشأن عند الأمريكيين. أما العرب فينطلقون من أقل ما يتكلم به مفرداً على حدّ تعبيرهم وهو العنصر الذي يمكن أن ينفرد في الكلام مثل: (كتاب) في جواب ما هذا؟ ثم ينظر ما هي العناصر التي تستطيع أن تدخل يمينا وشمالا ولا تغيره كونه اسماً واحداً".²

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، البنى التحويلية العربية، ص 164.

² عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 40.

فالكشف عن بنية الجملة مبني على تحديد مكوناتها الكبرى والصغرى، ثم البحث عن كل مكون من هذه المكونات وذلك بالتدرج في مستوى العناصر الدالة، أو ما يسمى بالتحليل إلى مكونات قريبة وهذا ما ذهبت إليه "البنوية الأمريكية التي يمثلها اللغوي الأمريكي (هوكت Hockett) الذي مثلها على شكل علب (Boxes) وهذا ما يسمى بمقياس التكافؤ وهو صلاحية قيام الشيء مقام الشيء (الاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث)"¹. وبما أن اللغة العربية لغة ولودة اشتقاقية تنفرد عن باقي اللغات بنظام خاص مبني على التكافؤ بحمل الشيء على الشيء (القياس)، فمنطلق البناء أو تركيب أجزاء الكلام يكون من أقل الكلام (المثبت) ثم حمله على كلام آخر من جنسه، ثم تحصل التفرعات التي تلحق على شكل عناصر دخيلة عن اليمين وعن شمال الجملة بحيث لا تُحدث تغيير في ثبات الكلام الواحد، وهو عكس ما عُرف عند البنيويين الذين ينطلقون من الكل إلى الجزء. ويمثلها الدكتور الحاج صالح بما يلي:

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 35.

تكاثر	وهو راكب ظلما أمس 4	منطلق	زيداً	إنّ	ترتيب
		منطلقاً	زيداً	حسب	
		عمراً	زيداً	ضرب	
		عبد الله	خالد	رأى	
		عمر	ت	ضرب	
		هـ	تـ	ضرب	
		3	2	1	

وقد تختلف الجملة العربية في بنائها نظراً لتلك التغيرات التي تلحق بها في مواقف خاصة لا تعرفها لغة أخرى، وهو ما ذهب إليه النحاة القدامى في تفسير ظواهر كثيرة من "مبدأ الاستخفاف" كالحذف والإدغام والاختلاس والقلب والإعلال. بينما تحاول البنوية تفهم الظواهر اللغوية باللجوء إلى مبدأي "الاقتصاد والفرق" سواء من خلال التقليل من الجهود العضلية والذاكرة التي يبذلها في عملية التخاطب، أو ما تعلق بتوضيح المبتغى وتبيين أغراض المتكلم بالابتعاد عن كل التباس في

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

الكلام سواء بالحذف أو الاختصار¹. فنظرة العلامة الحاج صالح للبنية تتجاوز مفهوم البنية عند البنويين الذين يركزون على تفسير الظاهرة اللسانية من خلال وصف تلك "العلاقات المحققة"^{*} وذلك باكتشاف الوحدات وتحديد هويتها ومن ثم تصنيفها، بينما البنية في اللغة العربية فهي تحصيل حاصل نتيجة لترتيب وترتيب الفئات اللغوية (أي بين أفراد الجنس ونظائرها من أجناس أخرى)، أي تكتشف البنية بحمل الوحدات اللغوية التي تنتمي إلى فصيلة واحدة بعضها على بعض.

فالنحاة العرب وخاصة "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في تفسيره للظواهر اللغوية لم يقتصر في الوظيفة الأساسية للغة على مبدأي "الخطاب والبيان" فحسب، بل ركز على "البنية اللفظية" والقيمة التي تكتسبها في ذاتها. فالوحدة اللغوية قد تكون لها معنى وهي مستقلة عن التركيب أما عندما توجد في تركيب معين فهي بالتالي تحقق قيمة مضافة. كما "أنّ المحور التركيبي يصبح بذلك مجرداً (لا يختلط بمدرج الكلام) وذلك لأنه توجد فيه مواضع خالية، ولأنّ ترتيب العناصر التي يتألف منها ليس بالضرورة ترتيب مدرج الكلام، وهذا التحليل يختلف عن تحليل "هاريس" بهاتين الصفتين"². وهنا الاختلاف الحاصل بين ما هو منطوق وما هو مكتوب، حيث تظهر في المحور التركيبي (المكتوب) مواضع لا تظهر في مدرج الكلام، وبالتالي يرتكز المحور التركيبي بدقة على ترتيب العناصر اللغوية أكثر من مدرج الكلام، بحيث يرتكز هذا الأخير على الجانب الصوتي الذي لا تظهر فيه المواضع الخالية.

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 26.

² Abderrahmane Hadj-Salah, **Linguistique et phonétique arabes**, centre de recherche scientifique et technique pour le développement de la langue arabe, publié en anglais dans «Applied Arabic Linguistics and Signal and Information processing». pp. 3-22. Hemisphere. P.C., New-York, 1987. P. 11.

* قد تكون هذه الوحدات اللغوية عناصر (متخالفة)، أي لا تنتمي إلى فئة معينة وتتمايز أفرادها أو تتقابل بصفة أو صفات لا توجد في غيرها، وتتفرع على هذا النوع من العلاقات علاقات أخرى مثل (المفارقة) وهي عدم الاشتراك إطلاقاً في صفة من الصفات التي تجعل الأفراد ينتمون إلى فئة واحدة. وعلاقة أخرى (التقاطع) وهي الاشتراك في صفة واحدة مثلاً. ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 245.

4-5 التحديد الإجرائي في الاستغلال الوظيفي لمصطلح "الحركة والسكون":

"إنّ مفهومي " الحركة والسكون" عرفا عند النحاة العرب ولا يوجد ما يماثلهما في الصّوتيات الغربية الحديثة، اللهم إلاّ فيما أثبتته المهندسون المختصون في العلاج الآلي لأصوات اللّغة (كالتّركيب الاصطناعي للكلام المنطوق واستكشافه الآلي أيضاً)¹. ولكن عندما نراعي الصّوتيات الغربية نجد أنّها هي الأخرى تنقسم إلى قسمين: صوائت التي يقابلها في الاصطلاح الأجنبي (Voyelle)، وصوامت التي يقابلها في الاصطلاح الأجنبي (Consonne). "وقد أطلق نحاة العربية على الصّوامت اصطلاح "الحروف" تميّزا لها عن الحركات، كما أطلقوا عليها اصطلاح الصّحاح تميّزا لها عن العلل"². ولكن من خلال التّوظيف المصطلحي سننظر فيما إذا كان "العلامة الحاج صالح" يراعي مفهومي المصطلحين "الحركة والسكون" من الجانب التّركيبي (المكتوب)، أو من الجانب التّطقي (الصّوتي) في مدرج الكلام، أو فيما بينهما معاً (المنطوق والمكتوب).

4-5-1 الإثبات المصطلحي من المدونة لمصطلح "السكون والحركة"

النص الأول: « سبب تسميتهم المصوت حركة لأنّ المقصود منها عند الخليل هو الحركة العضوية الهوائية التي تحدث الحرف من جهة، وتمكن من انتقاله من مخرجه إلى مخرج آخر ويرافقها في الغالب مصوت»³.

النص الثاني: « وعلى مفهومي الحركة والسكون بنى الخليل عروضه فتفطن إلى أنّ توالي المتحرك والسّاكن أو المتحرك والمتحرك والسّاكن يحدث منه إيقاع في الشّعر»⁴.

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 64.

² محمد، منصف القماطي، الأصوات ووظائفها، دار الوليد، طرابلس، الجماهيرية الليبية، 2003، ص 61-81.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 64.

⁴ المرجع نفسه، ص 65.

النص الثالث: « ينبغي أن نميز، كما يفهم من هذا الكلام بين جرس الحرف وهو ما يدرك منه بالسمع وهذا يخص الصوت في حد ذاته وهو هوية الحرف الصوتية السمعية، وبين صرف الحرف، وقد فسر بالحركة وهو يخص إحداث الحرف والخروج منه إلى حرف آخر»¹.

4-5-2 التائيل المصطلحي والروافد اللغوية لمصطلح "الحركة والسكون":

عُرف مفهوم المصطلحين "الحركة والسكون" أول ما عُرف عند اليونانيين في تقسيمهم لأصوات اللغة إلى مصوتات وصوامت. ولكن بشكل يخالف ما عُرف عند اللغويين العرب، حيث لا يكتسب الحرف قيمة صوتية في مخرجها وصفاتها عند اليونانيين إلا إذا اقترن بصوت آخر من جنس آخر وهذا ما سموه "بالمقطع (Syllabe)". أمّا عند اللغويين العرب فالحرف عنده قيمة في ذاته سواء في مخرجه أو صفاته بصوت مميز يختلف عن أصوات الحروف الأخرى ويتميز عنها في معناه. وهناك شواهد ثابتة وحاضرة في استغلال هذين المصطلحين في تراثنا العربي حيث قال "ابن سينا": « فإن كان الزمان قصيراً سمي مقطوعاً مقصوراً وهو حرف صامت وحرف مصوت مقصور، وإن كان طويلاً سمي مقطوعاً ممدوداً وهو حرف صامت وحرف مصوت ممدود أو ما في زمان دوران أقصر زمان وهو صامت ومصوت وصامت... والمقطع الممدود يسميه العروضيون: السبب، والمقصور إذا اقترن به الممدود سموه: الوتد»².

ويقول "ابن يعيش" في كتابه "شرح المفصل للزخشي": « لأنّ الحروف أصوات وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت فسّموا العظيم حرفاً وضعيف حركة»³. فالصوت قائم على طبيعة المخرج ليحدد صفته، وبالتالي الحركة هي التي توجه الصوت على قد الاستعمال والاستغلال وتحقيق المعنى من ذلك، فيعلم الحرف من خلال الصوت المحقق في خروجه في الكلام المدرج. ويقول أيضاً

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 180.

² ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، الشفاء، جوامع علم الموسيقى، تحقيق زكرياء يوسف، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1956، ص 123.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 178.

العالم اللغوي " ابن جني " في كتابه الخصائص: « فإذا ثبت بذلك أنّ الحرف الساكن حاله في إدراجه مخالفة لحاله في الوقوف عليه، صار ذلك الساكن المحشو به المتحرك... لأنّ أصل الإدراج للمتحرك إذا كانت الحركة سبباً له وعوداً عليه¹ " فابن جني " يميز بين صورتين من الصّور التي يرد فيها الحرف الساكن وذلك عندما يحقق الإدراج والاحتواء (الوصل) مع حرف متحرك لتكتمل الصّورة ولا تنتقص، أما إذا تم الوقف على الساكن فهنا الانتقاص بدون اكتمال (اص، اصبر).

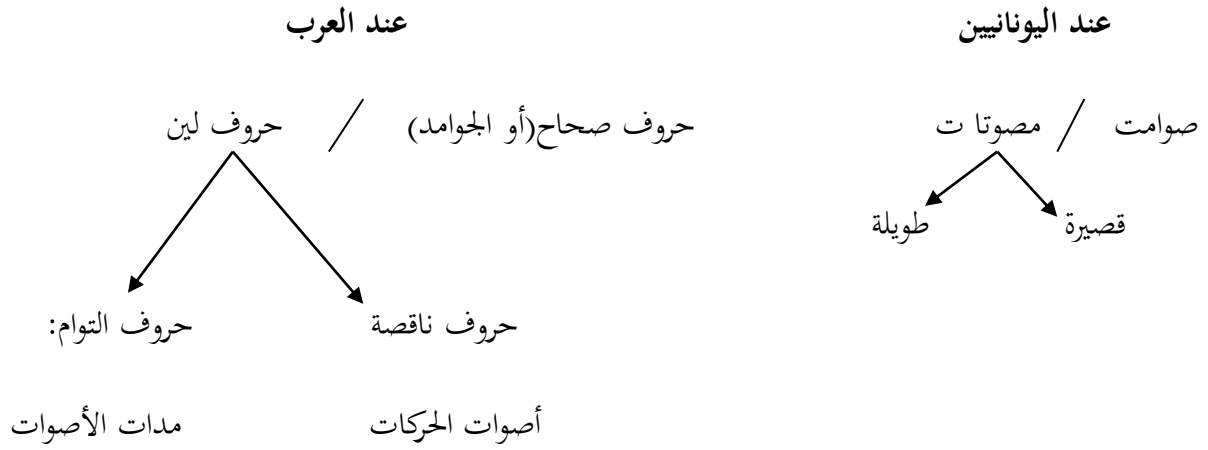
4-5-3 البعد الوظيفي لمصطلحي " الحركة والسكون ":

استدلّ "الحاج صالح" بقول الفارابي في تحديد حدّ " الحركة والسكون " على " أنّ كل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير قرن به فإنّه يسمى المقطع القصير والعرب يسمّونه الحرف المتحرك من قبل أنّهم يسمّون المصوتات حركات. وكل حرف لم يتبع بمصوت أصلاً وهو يمكن أن يقرن به فإنّهم يسمّونه الحرف الساكن. وكل حرف غير مصوت قرن بمصوت طويل نسميه المقطع الطويل². فالحركة والسكون منطلقهما "الحرف" ولهذا عمد أستاذنا "عبد الرحمن الحاج صالح" إلى إبراز قيمة الحرف في الكلمة وفي الكلام حتى في ذاته انطلاقاً من مخزجه (موضع خروجه) وطبيعة خروجه (صفاته التمايزية). فانطلاقاً من تقسيم العرب للأصوات اللغوية إلى قسمين، حروف صحاح وحروف لين، كما سمّوا هذه الأخيرة إلى حروف مد وحروف ناقصة وهي الحركات. وكان التأثير جلياً من طرف العرب القدامى بما قدّموه اليونانيون في تحديد "الحركة والسكون" في إثبات الصّوت من عدمه في مدرج الكلام بما يسمى المصوتات والصّوامت هو مبين بهذا الشّكل³:

¹ ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج 1، ص 58.

² الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان، الموسيقى الكبير، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة: محمود أحمد الحفني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص 1075.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 179.



فالعرب حسب "عبد الرحمن الحاج صالح" فرّقوا بين الحركة كصوت واعتبروا مدة الصّوت حرفاً واحداً، كما أطلق على "حروف المدّ" في القدم عند بعض اللّغويين العرب "بالذّوانب". بينما عند اليونانيين يعدّ الحرف الجامد المقترن بحركة المدّ "مصوت طويل (مقطع)"، يقول الرّماني: « الحروف تتقوّم بالحركة على ما يمكن النّطق به ولا تتقوّم بالحرف من الياء ونحوها، ويتوصل بالحركة إلى النّطق بالحرف ولا يتوصل بالحرف إلى النّطق بالحرف». ¹فأثبت العالم اللّغوي أنّ الحركة هي حقيقةً من تقوّم الحرف في تحديد طبيعة الصّوت، لكن أستاذنا "الحاج صالح" ينكر على بعض المحدثين الذين يرون بأنّ الحرف الجامد تقابله الحركة لا حروف المدّ، حيث يصف هذا الرأى بالخطأ الجسيم. ولكن عندما نراعي طبيعة الحركة كصوت في الكلمة فإنّه كما أشرنا "حروف المدّ" تظهر حركات مشبعة (الألف فتحة مشبعة، الواو ضمة مشبعة، الياء كسرة مشبعة)، بمعنى الصّوت المحقق للحرف يتجلى في مخرجه مقترنا بطبيعة الحركة القصيرة أو طويلة. فحروف المدّ لا يمكنها نقل صّوت الحرف إلّا من خلال اعتماد الحركات القصيرة (الفتحة، الضّمة، الكسرة).

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 179.

تظهر قيمة الحرف من خلال وجود الحركة التي تساعد على تحديد المعنى في الكلمة أو الكلام ككل (بُرٌّ، بُرٌّ، بُرٌّ) وذلك من الوصل الذي يحدث أثناء انتقال الحرف وتحركه من موضعه إلى موضع آخر، فالحركة هي التي تساعد المتكلم على تحديد كلامه والمبتغى منه، فالحركات مهمتها (الوصل) بين الحروف مع تحديد طبيعة صوت الحرف (فتح، رفع، خفض). يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي: «الحروف ثمانية وعشرون (28) لكل منها "صرف" و"جرس" وأما الجرس فهو فهم الصّوت في سكون الحرف، وأما الصّرف فهو حركة الحرف... أما الألف اللينة فلا صرف لها إنما هي جرس مدّة بعد فتحة، فإذا وقعت صروف الحركات عليها ضعفت عن احتمالها واستنابت إلى الهمزة أو الياء أو الواو كقولك: عصابة وعصائب، وكاهل وكواهل وسعلاة وسعليات، فالهمزة في العصائب هي الألف في العصابة، والواو في الكواهل»¹.

ومن هنا يمكننا القول إذا كان الجرس يوصف به صوت الحرف الساكن، والصّرف يوصف به صوت الحرف المتحرك، فنفهم من كلام الرّجل أنّ الصّوت لا يحدث إلّا من خلال حركة وبالتالي "السّكون" يختلف عن "الحركة" في حركة نطق الصّوت أو إخراجها، سواء بضمّ الشّفتين وحبس الهواء عند السّكون، أو تحريك الشّفتين مع إخراج الصّوت عند الحركة، فالصّوت هو جوهر الحركة وقد يكتسب قيمته أيضًا بإدراجه ووصله مع ما يناسبه (المخرج)، أي مع حروف أخرى لتحقيق كلمة معينة أو كلام معين، لأنّ الحرف المتحرك لا ينفرد كما لا ينفرد الساكن، ولأنّ الحركة هي سبب للوصل فهي أصل لإدراج المتحرك.

فتوظيف المصطلحين "الحركة والسّكون" من قبل العلامة عبد الرّحمن الحاج هو إثبات وتأكيد لحقيقة الاعتماد المصطلحي التي عُرف بها المصطلحان في التّراث العربي، فنظر إليها من الجانب الصّوتي وما تُحقّقه أيضًا من الجانب التّركيبي، والذي يحدث فيه تمايز كبير بين الحروف وأصواتها (المخارج والصّفات مع تدخل الأعضاء المولدة للصّوت). فعُرفت الحركة عنده بالإطلاق (ما

¹ عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 180.

يُعين الحرف على الخروج أو ما يُعينه على الوصل والانتقال مع حروف أخرى)، كما عُرفت الحركة عنده أيضًا بالحرف المتحرك. أما السكون عنده فهو حسب الصّوت أو الحرف الساكن، وكما أشرنا هذه المعطيات أكّد حضورها في التّراث العربي بما يحقق الفهم والإفهام، إلا أنّه ميّز بين الاعتماد الحاصل عند العرب خاصةً في حروف المد التي يراها أنّها حركات أشبعت وليست مستقلة عن سابقتها أما في التّراث اليوناني عُرف ما يسمى المقطع القصير (حرف يتبع بمصوت قصير)، والمقطع الطويل (الذي يتبع فيه الحرف بمصوت طويل). وقد تمّ اعتماده من قبل بعض القدامى من العرب وبعض المحدثين وخاصة في علم العروض.

4-6 التّحديد الإجرائي في الاستغلال الوظيفي للمصطلح " المثل ":

4-6-1 الإثبات المصطلحي لمفهوم " المثل " :

- النصّ الأول: «فالتّحو كلّهُ مُثلٌ لأنّها الصّيغ والرّسوم - وهو شيءٌ صوري (Formal) التي تبني عليها كل وحدات اللّغة إفرادًا وتركيبًا. فهي تصوير وتمثيل لما تحدّثه الحدود الإجرائية، وعلى هذا فمثال الكلمة هو بناؤها ووزنها لأنّه يمثل بكيفية صورية مجردة الهيئة التي يكون عليها هذا الجزء من اللفظة التي تسمى الكلمة».¹

- النصّ الثّاني: «مثال الكلمة (ومثال اللفظة) هو شيءٌ تجهله تماما اللسانيات الغربية ولا يعرفه من اللسانيين إلا من اطّلع على ما كتبه النّحاة العرب، أو ما أثر عنهم) عن طريق المستشرقين وسمّاه هؤلاء: (Schème)».²

¹ عبد الرّزمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 251.

² المرجع نفسه، ص 252.

- النص الثالث: « يتبين بهذا المثال التركيبي أنّ الزوائد على الوحدة التركيبية تؤثر تأثيراً لفظياً ودلالياً على ما تدخل عليه باختلاف الإعراب فيما يخص اللفظ ومعان زائدة لم تكن موجودة في النواة، وعلى هذا الأساس اعتبروا هذه الزيادة المؤثرة عاملاً وما تؤثر فيه معمولاً».¹

4-6-2 التائيل المصطلحي لمفهوم المثال:

قال "المرزوقي" في شرح الفصيح: « المثلُ جملة من القول مقتضبة من أصلها أو مرسله من بذاتها، فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول، فتنتقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يوجهه الظاهر إلى أشباهه من المعاني».² ويقول المرزوقي أيضاً: « من شرط المثل ألا يُغيّر عما يقع الأصل عليه؛ ألا ترى أنّ قولهم: أعط القوس باريها تسكّنُ ياءه، وإن كان التحريك الأصل؛ لوقوع المثل في الأصل على ذلك... الصيْفَ ضيَعَتِ اللبن لما وقع في الأصل للمؤنث لم يُغيّر من بعد، وإن ضرب للمذكر».³ فالمثل من الأصول أن تحافظ على ثبوتها في بنائها مهما كانت المتغيرات الحاصلة في جانبها الإفرادي والتركيب. إذن قد تحافظ بعض الوحدات اللغوية على كيانها مهما حدث من إجراء لغوي، وقد تتفاعل الوحدات الأخرى لتشكّل نمط تركيبى آخر يضيف إلى معانٍ أخرى.

4-6-3 البعد الوظيفي لمصطلح "المثال"

يتحدد بناء "الكلمة" (وزنها) من خلال إدراك المادة الأصلية أو الجذر، وذلك يجمع كل المتغيرات الحاصلة "بالتحويل" من الأصول إلى الفروع (الزيادة) سواء على يمين الكلمة أو على يسارها، وذلك بتصرف دقيق بإحصاء كل التراكيب التي تحمل التفرع على أوجه مختلفة، ولكن

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 254.

² السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج 1 ص 486.

³ المرجع نفسه، ص 488.

* أول من سمى من المستشرقين اللغويين مصطلح "Schème" والذي أخذه من العربية هو J. Cantineau. ينظر: عبد

الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 48.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

متحدة في سمات أساسية يحددها الجذر المشترك (الأصل). كما أنّ المثال يعدّ جانب من الجوانب الإجرائية المحضة التي تنطلق منها كل العمليات التحويلية المحدثة في بناء وحدات تخضع هي الأخرى إلى قوانين لغوية جدّ دقيقة للغاية، يتم بموجبها مراعاة هذه التفرعات التي تولد معاني مختلفة مع التركيز على النواة أو الزمرة (الثابت من الأصل) الذي يحافظ على البنية اللفظية.

ومصطلح "المثال" كمفهوم عربي لا مقابل له في اللسانيات الغربية، وقد أُطلق عليه من طرف شيخنا "العلامة الحاج صالح" بالإنجليزية والفرنسية **Generator pattern**، **Schème**، **Générateur**¹. فقد وظف أستاذنا الحاج صالح مصطلح "المثال" على أنّها "الصيغ والرّسوم والبناء (الوزن)"²، وباعتبار أنّ بناء الوحدات اللغوية سواء الإفرادية أو التركيبية تخضع إلى حقائق العلوم المشكّلة من الصّور المجردة والمستندة إلى واقع يفرضه النظام اللغوي ويؤكدّه ويثبته الاستعمال والاستغلال الفعلي لمظاهر اللّغة في مواقف علمية محددة المعالم. إذن هو تصوير وتمثيل لما تُحدثه الحدود الإجرائية، أي تمثيل شكلي لعدد معين ومحدود للوحدات اللغوية من كلمة (الحروف)، واللفظة (أكثر من كلمة أو ما فوق الكلمة)، والتركيب (الجملة).

كما يرى "الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح" أنّ المثال هو "إثبات الهيئة التي يكون عليها هذا الجزء من اللفظة التي تسمى بالكلمة"³. فالمثال هو القالب اللفظي الذي كما أسلفنا الذكر تتحدد به الوحدات اللغوية في طبيعة الصياغة اللفظية في كل المستويات اللغوية. فهو المنطلق الأساس في تحديد وضع الوحدات اللغوية ومعانيها وتفرعاتها، ولهذا وظف العلامة الحاج صالح مصطلح "المثال" على أنّه "المقياس الذي يتحدد عليه الوضع، اللفظ ومدلوله، وتفرعات اللفظ ومدلولاتها"⁴. فبالمثال تتحدد أصول الألفاظ مبانيها وصيغها الإفرادية والتركيبية لتشمل كل التحويلات الناجمة عن الزيادة الحاصلة عن يمين الأصول أو يساره (النواة). وقد أظهر أستاذنا "الحاج صالح" فائدة التحليل الرياضي سواء الأفقي أو العمودي على مستوى التركيب بين المادة الأصلية

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 251.

² المرجع نفسه، ج 1، ص 251.

³ المرجع نفسه، ص 251.

⁴ المرجع نفسه، ص 262.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

لللمة وبنائها (مثالها) أو ما يسمى "في الرياضيات بالجداء الديكارتى وقسمة التركيب الثلاثى، وهو عبارة عن مصفوفة ذات مدخلين: بالنسبة للثلاثى كل الحركات مع السكون أفقياً، والحركات وحدها عمودياً ويتمثل كالتالى:¹

∅ سكون	كسرة	ضمة	فتحة	← ↓
فَعْل	فَعِل	فُعْل	فَعَل	فتحة
فُعْل	فُعِل	فُوعْل	فُوعَل	ضمة
فَعْل	فَعِل	فَعِل	فَعِل	كسرة

فالتحليل اللغوي الغربى (اللسانيات الغربية) يختلف كلياً عن التحليل اللغوي العربى، فهذا الأخير مبني على تحصيل حاصل في تحديد المادة الأصلية (الجذر) لللمة في المستوى الأول (الأفقى)، وفي المستوى الثانى (العمودى) يتحدد به وزن اللمة (مثالها)، أما التحليل الغربى "يتبع تسلسل اللفظ فهو يحاول أن يكتشف القطع الصوتية التى تتألف منها اللمة فيقسم هذه القطع إلى جذر وما يزداد عليها من "السوابق واللواحق". فهذا لا يمكن أن ينطبق هو وحده على العربية لأنّ تحويل اللمة من المفرد إلى جمع التفسير مثلاً أو من الفعل المجرد إلى الفعل المزيد أو غير ذلك، لا يمكن أن يحلل تحليلاً أفقياً فقط فلمة "كُتِبَ" كجمع "لكتاب" أين القطعة الصوتية التى تدل فيها وحدها على الجمع"².

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج2، ص 48.

² المرجع نفسه، ص، ص48، 49.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

فخصوصية اللغة العربية في نظامها يختلف عن باقي اللغات في تمايز حقيقي، فالقسمة التركيبية في تحديد الوحدات اللغوية وتحليلها في اللغة العربية منطلقه تعيين نوع الكلم، سواء من خلال تحديد (الجذر) ووزن الكلمة (المثال) التي تضبط بالأساس طبيعة التركيب نأخذ على سبيل المثال لا الحصر بين الفعل المبني للمعلوم وما يستدعيه من تركيب، والفعل المبني للمجهول وما يفرضه من تركيب وما يحدثه من تغيير، فعندما نقول: شَرَحَ الأستاذُ الدَّرْسَ وشَرَّحَ الدَّرْسُ. فالجذر واحد (أصل الكلمة) لكن الفارق والحاصل في المتغيرات في وزن الفعل (الفعل المبني للمعلوم يقتضي الفاعل والمفعول لاكتمال المعنى) أما (الفعل المبني للمجهول يقتضي إسناد أمر الفعل إلى المفعول به الذي تحول إلى نائب فاعل وأصبح ينوب عن الفاعل).

4-7 التّحديد الإجرائي في الاستغلال الوظيفي لمصطلح " الجملة":

4-7-1 الإثبات المصطلحي لمفهوم " الجملة"

النص الأول: « وعلى هذا الأساس فأقلّ ما ينحل إليه الخطاب من الوحدات ذوات معنى وفائدة هو هذا الكلام المستغنى وعلامته صحة وحسن الوقف عليه من قبل المتكلم وهذا ما لاسييل إلى تحقيقه في الوحدات التي هي دون الجملة مثل "كان عبد الله"». ¹

النص الثاني: « إنّ الكلام المستغنى أو الجملة المفيدة هو أقل ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف» ².

النص الثالث: « ونشير ههنا إلى أنّ الجمل ذات التركيب المزدوج مثل الشرط وجوابه وما بمنزلتها (أما، إذا الخ) والاستفهامية وغيرها هي أيضا تمثل بصيغة تدرج تحتها هذه الصيغة الأولية... فهذه

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 292.

² المرجع نفسه، ص 293.

الصياغة تخص لفظ الجملة لا الجملة كخطاب، وكلا النظرتين ضرورية، ثم إنّ التخليط بينهما أو بالأصح تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخص الإفادة»¹.

4-7-2 التائيل المصطلحي لمفهوم " الجملة":

شاع في كتب النحو عند علماء اللغة العربية في تراثنا القديم وبالضبط عند "سيبويه" ومن عاصره في استعمال مصطلحات قريبة في معناها إلى مصطلح "الجملة" ولكن لم يرد بصورة صريحة عند "سيبويه" في مؤلفه "الكتاب" بل عُرف عنده ما يدل عليه وهو مصطلح "الكلام" يقول في ذلك: « إذا قلت: إنّ زيداً فيها لقائمٌ، فليس إلاّ الرفع، لأنّ الكلامَ محمولٌ على إنّ واللام بدلٌ على ذلك، ولو جاز النصب ههنا لجاز فيها زيدٌ لقائمًا في الابتداء. ومثله: إنّ فيها زيداً لقائمٌ »². ويقول أيضاً في موضع آخر في تأكيد اعتماده: « وإن شئت جعلت "الكلام" على الأول فقلت: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً ظريفٌ، فحملته على قوله عزّوجلّ: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٢٧ ﴾ [سورة لقمان، ٢٧]

كما ورد أيضاً مصطلح قريب من مصطلح "الجملة" قد يحمل في مجمله العناصر التي تتكون منها الجملة (أركان الجملة) وهو "المؤلف" وهو مأخوذ من معنى "نظم الكلام" وكما هو معلوم عُرف عند الجرجاني في علاقة الألفاظ التي تأتلف فيما بينها مشكلة تناسق حقيقي يفسر معنى معين، وقد ظهر هذا المصطلح بصيغ مختلفة عند علماء العربية (يتألف، ائتلف، مؤتلف، مؤلف)، كما "وُسم عند "الزمخشري" كتاباً صغيراً له بـ (المفرد والمؤلف) وهو كتاب موجز فيه أبوابٌ للمفرد

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 300.

² سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ص 134.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

وأخرى للجملة"¹. ولكن مقارنة بمصطلح "الجملة" لم يُعرف في استعماله كثيرا لتأدية نفس معنى نظراً لشيوع مصطلح "الجملة" لخفة استعماله.

وعُرف أيضاً بمصطلح "التركيب" وهذا أمر بدهي لتوالي الألفاظ فيما بينها بصورة مترابطة ومتتالية، لكن قد يختلف مفهوم التركيب عن مفهوم الجملة، فالأصل في مفهوم التركيب "الدمج بين جزأين من أجزاء الكلمة. فقد عبر علماء اللغة عن ربط جزئي للكلمة المركبة من جزأين منحوتين "كالصلدم" المنحوتة من (الصلد) و(صدم) بمصطلح التركيب... أما مصطلح الجملة يدل على معنى اللصق بما يُراد من هذا المفهوم أي إجمال معنى لفظتين أو أكثر يسند أحدهما إلى الآخر ليدلا على معنى واحد يأخذ من هذه اللفظة وتلك قصد المتكلم "². ولكن مراعاة لهذا القول تم حصر معنى التركيب في مفهوم ضيق لا يخرج عن جزأين من الوحدات اللغوية ولكن المعروف أنّ التركيب يشمل بقدر المعنى عدد مختلف من الألفاظ المرتبة ترتيباً يؤسس لمعنى محدد. فالتركيب قد يشمل (الفعل + الفاعل + المفعول به + صفة + جار ومجرور)، وتراكيب أخرى يحددها كما قلنا طبيعة المعنى المراد الإفصاح عنه أو تبيغته، ونفس الأمر يتعلق بالجملة التي تختلف طبيعة إنشائها أو تركيبها.

أما مصطلح "الجملة" فقد ورد في المؤلفات التي جاءت بعد "سيبويه" ومنها كتاب "المقتضب" للمبرد، قال في باب الفاعل: « وإمّا كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيداً»³. فمصطلح "الجملة" خرج من مجرد الإحاطة بمعناه في الممارسة الإجرائية ذات الطابع المصطلحي التي عُرف بها بمسميات عدة، أو ذات الطابع الوصفي وتأويلي في ذكر عناصر الجملة في جانبه الإسنادي (المركب الإسنادي)، ليصبح مصطلحاً صريحاً يحمل معنى الترابط والصلق في صورة من التناسق المحدث بين عناصره المتفاعلة فيما بينها، وعُرف أيضاً عند

¹ كريم حسين، ناصح الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص18.

² المرجع نفسه، ص 19.

³ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، ج1، ص 8.

العلماء الذين جاؤوا بعد "سيبويه" منهم "ابن السراج" و "الزجاج" و "السيرافي" و "أبو علي الفارسي" و "الرماني" و "ابن جني". و "ابن يعيش"، و "ابن مالك"، و "ابن عقيل"، و "ابن هشام" ¹...

يقول ابن جني: « أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وفي الدار أبوك... فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام، وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد أعني الجملة، وما كان في معناها... فكل كلام قول وليس كل قول كلام» ². فابن جني "يفصل بدقة في مسألة العموم الحاصلة في الجمل (المفيد وغير المفيد) وخصوص الكلام (المفيد)، فمنطلقه الإفادة في علاقة الكلام بالجملة، فالجملة هي تمثيل حقيقي لما يستغنى من الكلام في تحصيل المعنى. يقول أيضاً: « ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغائية عن غيرها وأنّ القول لا يستحق هذه الصفة، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً وإن لم تكن كلاماً، ومن حيث كان الاعتقاد ورأي قولاً، وإن لم يكن كلاماً فعلى هذا يكون قولنا: قام زيد كلاماً، فإن قلت شرطاً: إن قام زيد، فزدت عليه "إن" رجح الزيادة إلى التقصان، فصار قولاً لا كلاماً» ³. فالجملة الناقصة عند ابن جني لا تُعدُّ كلاماً بل تُعدُّ قولاً. ولكن نقول في هذه الوضعية أنّ الجملة الناقصة التي لا تُعتمد بما أنّها لم يحصل فيها المعنى تاماً إلا أنّها قد تحيلك إلى احتمالات عدة تثير فيك البحث عما يناسب هذا الطرح، أو أنّها أدت جزءاً من المعنى.

¹ ينظر: كريم حسين، ناصح الخالدي، نظرات في الجملة العربية، ص 16، محمد يزيد، سالم، بنية الجملة العربية في الكتابات اللسانية التوليدية التحويلية المعاصرة - كتابات عبد القادر الفاسي الفهري أنموذجاً، مجلة دراسات معاصرة، المركز الجامعي الونشريسي، تسمسليت، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 928.

² ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، ص 17.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 19.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

ومنه نقول بأن مصطلح "الجملة" تم إثبات اعتماده من طرف علماء العربية في تراثنا القديم كما اعتمد أيضا في الدراسات اللسانية الحديثة بما يقابله من مصطلحات التي ذكرناها سالفًا، ومازال يُعتمد من طرف الباحثين اللغويين في عصرنا الحالي، بل عرف اهتماما كبيرا في الدراسات اللسانية الغربية بالانتقال من دراسة اللفظ منعزلا إلى دراسة اللفظ داخل التركيب وهذا ما أفرزته "اللسانيات السوسيرية" في تتبع قيمة العلاقات التقابلية الحاصلة ما بين الوحدات اللغوية داخل التركيب (في نظام تنبجي للوحدات اللغوية) بالوصف والتحليل خاصة في الجانب الفونولوجي. "فتحليل الجمل إلى مكوناتها المباشرة يعبر أحسن تعبير عن كيفية انتظام العلاقات القائمة بين المقطوعات داخل الجملة، وداخل هذه الأخيرة بين المورفيمات"¹.

فاهتمام "نعوم تشومسكي" بمصطلح "الجملة" في مسألة التوليد والتحويل لعناصر التركيب (التركيب الإسنادي) في جانبه "الإبداعي" والذي أهملته البنية واقتصرت فيه على الوصف في تصور آني للغة دون تفسير للظاهرة اللغوية، عمد فيه "تشومسكي" إلى إعطاء أهمية كبيرة في دراسة اللغة إلى جانبها الإبداعي واقترح تصورا "ديناميا" مبني على تحليل الجملة وفق المتغيرات التي تحصل من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات اللغوية الفاعلة في تفسير تلك العلاقة الحاصلة ما بين البنية العميقة والبنية السطحية. ويستلزم إنتاج الجملة المركبة مجموعة من التحويلات المنفصلة عن بعضها البعض والمتمثلة في القواعد التوليدية التحويلية المعروفة من قواعد تركيب العبارة والقواعد التحويلية والقوانين الصرفية الصوتية. ونشير أيضا "أن بعض اللغويين النفسانيين اعتبروا النحو التوليدي أنه يوفر أفضل وصف ممكن للجمل للمقارنة اللسانية النفسية التي تُعنى باستكشاف العمليات التي ينتج بها المتكلم الملفوظات ويفهمها"².

¹ زواوي، مختار، دوسوسير من جديد (مدخل إلى اللسانيات)، ابن التدم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017، ص 210.
² J.P Bronckart, Théories de langage, une introduction critique, Bruxelles, P.
نقلا عن زواوي، مختار، دوسوسير من جديد (مدخل إلى اللسانيات)، 1989، pp. 255- 256. Mardaga 2^e éd.
ص 211.

فتمثيل البنى النحوية للوحدات اللغوية عبر مواقعها المحددة في التراكيب اللغوية مبني على تحليل عناصرها بقواعد ممكنة تساعد على إنتاج عدد معين من الجمل. وبالتالي نقول بأنّ الخبرة المعرفية وما أنتجته من معطيات بما هو حاصل في الرصيد العلمي من التراث الإنساني سواء اليوناني أو الهندي أو العربي، أو ما حاصل في الدراسات اللسانية الحديثة كل له أثره الإيجابي في توجيه الفكر اللساني كمرتكزات لغوية أساسية تُعتمد في تطوير مناهج أخرى ذات بعد لساني. فالحاصل هو المنطلق في تأسيس المتغيرات المراد تحقيقها.

4-7-3 البعد الوظيفي لمصطلح "الجملة":

تطرق شيخنا العلامة عبد الرحمن الحاج صالح إلى مفهوم الجملة وأبعادها الوظيفية من خلال الحاصل في تراثنا العربي القديم، وما ثبت استغلاله عند النحاة العرب وما يقتضيه التصور العربي الأصيل، فمصطلح "الجملة" أو "الجملة المفيدة" حسب ما ذكره شيخنا "الحاج صالح" لم يكن لها أثر في كتاب "سيبويه" الكتاب، بل عُرفت بعده عند "المبرد" في كتابه "المقتضب"، و في شرح الكافية عند "الرضي الاسترابادي" حيث يقول: « لا تُخبر بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية الخاصة... ويشترط في الفعل أن يكون متصرفاً، إذ غير المتصرف، نحو: نعم وبئس وعسى وليس، لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول».¹

فمعالم الجملة وسماها عُرفت عند سيبويه بمصطلح "الكلام" الذي قسمه إلى أقسام فيقول فيه: « فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن، فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غدا. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول، أتيتك غدا، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيد رأيت، وكى زيد يأتيتك، وأشباه

¹ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، ج3، ص 89.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس¹.¹ يعرض علينا "سيبويه" من الكلام ما يستحسن قوله في إيضاح المعنى وتبليغه، ومما لا يستحسن بتاتا قوله شكلا ومضمونا. فالكلام ما ثبت قوله بالإفادة، أما ما لم يثبت بالإفادة فهو مردود بعيد عن الكلام، "لأنّ الكلام عند سيبويه هو المستغنى الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه لأنّه استقلّ لفظا ومعنى".² فهو وحدة تبليغية يحمل فائدة المراد إيصالها من المتكلم إلى السامع.

فالكلام لا يحمل قيمة في ذاته إلاّ إذا وظفت فائدته في الخطاب اللساني، مع العلم أنّ مصطلح "الإفادة" أول من استعمله هو "الأخفش" (سعيد بن مسعدة) تلميذ "سيبويه" وأستاذ "المازني". لكن نشير إلى أنّ "سيبويه" لم يفصح عن الجانب الآخر غير مفيد والذي نجده أحيانا مستقيم لفظا غير مستوفي المعنى حيث يراعى فيه ترتيب الوحدات حسب مواقعها في تركيب سليم لكن بعيد عن المعنى، مثل قولنا: «أبلغ رشيدُ الرجلَ القادِمَ» فالمعنى غير تام لأنّ الإخبار عن الرجل ناقص يحتاج إلى ما يتم المعنى، لكنّ شكلاً مقبول فيه الوحدات اللغوية تحافظ على مواقعها. فكل ما هو ناقص حتى بالفعل الناقص غير تام يلغيه "سيبويه" عن انتمائه إلى الكلام لأنّه لم يحقق الإفادة تامة المعنى في الجانب الإسنادي (المسند والمسند إليه)، أو الجانب العملي (العامل والمعمول).

يستقر عبد الرحمن الحاج صالح في اعتماده المصطلحي على توافق بين مفهوم الكلام ومفهوم الجملة شريطة أن تكون مفيدة، وركز أستاذا كثيرا على "الإفادة" وقد تكرر عنده مصطلح "المفيد" كثيرا في توظيفه لمصطلح "الجملة". واعتماده جاء وفق اعتماد ابن جني وابن مالك اللذين لهما نفس الرؤية في الجمع بين الكلام والجملة في علاقة الإفادة وما هو خارج عن الإفادة يعدّ قولاً سواء ناقصاً بالحذف أو بالتركيب. فالجملة عند شيخنا "عبد الرحمن الحاج صالح" هي أعم (القول ومنه الكلام) من منظور العموم من التلّفظ، أما الكلام فهو (خاص) من منظور المخصوص

¹ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، ص 25-26.

² عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 291.

من التّلفظ، وهذا امثالاً لقوله تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۗ ﴾ [سورة ق، ١٨]

وبناء على هذا يرى أستاذنا "الحاج صالح" أنّ لفظه "الكلام" كافية للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة وقد استدلّ ما ابتدأ به "ابن أجروم" مقدمته التي يقول فيها: «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع».¹ فالوضع هو الذي تتحدد به مراتب الوحدات داخل التّركيب مع الإفادة في تحقيق الخطاب اللساني، أو الإفادة في ذاتها كبنية في تحقيق الجانب اللفظي (المعنى)، وهي نفس السّمات التي تمتاز بها الجملة المفيدة.

كما يشير أستاذنا "الحاج صالح" إلى حقيقة علمية كانت قد أقصيت لنقصها وعدم تمامها، والمتعلقة بالكلام المحذوف، حيث يقول فيه: «في الكلام التام فلا يمكن أن يكون بناء كبناء حروف الكلمة لأنّه يجوز فيه الحذف لإحداها مع بقاء معنى الوحدة وإمكانية الإفادة ولا يتم هذا الحذف إلا مع وجود قرائن تنوب عن المحذوف في الدلالة. ويكون ذلك مثل: "زيد" في جواب: "من حضر؟" أي حضر زيد. فهذا حذف للتخفيف ولا تتلاشى الوحدة وهو جائز بوجود القرائن الكافية لفهم الخطاب».² فالحذف إذا كانت له قرينة تدل معناه الناقص فهو جائز، وقد يحيل إلى العناصر المحذوفة من التّركيب وبالتالي يصبح المعنى واضحاً.

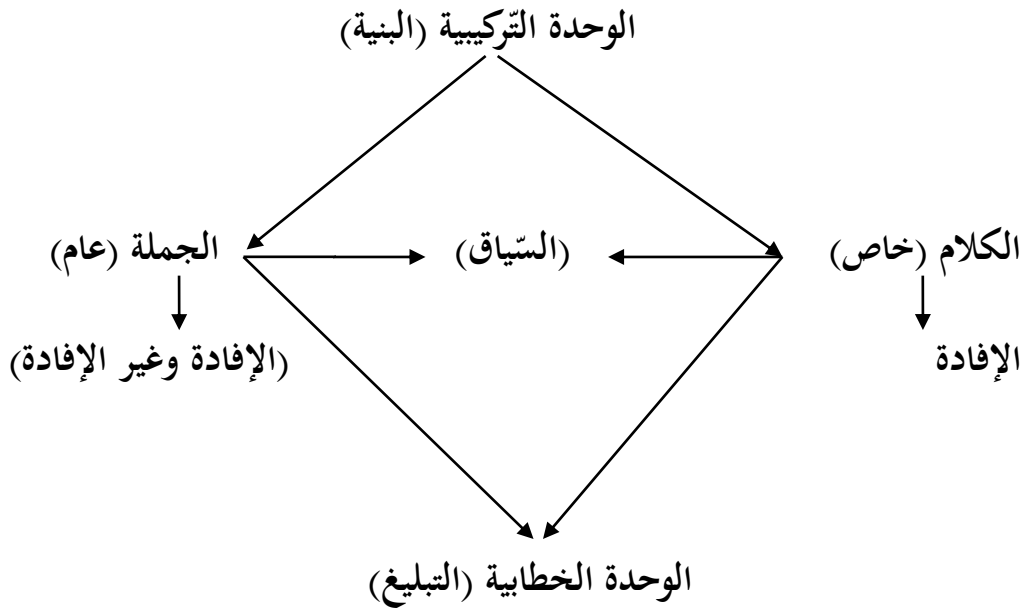
وقد وظّف العلامة الحاج صالح مصطلح "الجملة" من حيث البنية بالمستوى التّركيبي أو مستوى الكلام أو الجملة المفيدة في مقابل مستوى اللفظة ومستوى الإفرادي. كما اقترح العلامة الحاج صالح "تسمية الكلام بالوحدة التّركيبية من حيث هو بنية من هذا المستوى التّركيبي في مقابل الوحدة الإفرادية واللفظة. وتم تسمية الكلام المفيد بالوحدة الخطابية من الجانب التّبليغي لأنّه لا تكون

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 291.

² عبد الرحمن الحاج صالح، البنى التّحوية العربية، ص 124.

الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث

الجملة مفيدة إلا خطائية¹. ونشير أيضاً أنّ الكلام أو الجملة المفيدة يتحدد معناها أيضاً بواسطة "السياق" الذي يحيل إلى معاني غير واضحة في الخطاب اللساني. وبالتالي نقول بأنّ الكلام والجملة المفيدة يتفقان كثيراً في جوانب عدة منها بنية التركيب وانتظامه حسب مواقع الوحدات اللغوية، وكلاهما يعتمدان في صياغتهما إلى مكونات قريبة (المسند والمسند إليه) و(العامل والمعمول). كما أنّهما يؤسسان لخطاب لساني يراد منه تحقيق التواصل اللغوي في جانبه الوظيفي (التبليغ). ونمثل لهذا التوظيف بما يلي:



السمات الأساسية بين الكلام والجملة

¹ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 122.

الخاتمة

- الخاتمة:

إنّ تقصي الحقائق العلمية من خلال الدّراسة المصطلحية في تحديد التّباين واكتشاف المقاربات اللسانية بين ما هو تراثي وما هو حديثي ليس بالأمر الهين، لأنّه يتطلب البحث المعمق في متون النّصوص التي تعجّ فيها المصطلحات اللسانية التي تتسم بالتشابه العلائقي الذي يصعب فيه تحديد الإجراء الوظيفي لهذه المصطلحات، إلّا بعد تمحص وتفحص دقيق في كنهها وجوهرها والتّبصر في سماتها المشتركة والغير مشتركة. لقد تماثل المصطلح اللساني بقوة في الدّراسات اللسانية الجزائرية وهذا ما اكتشفته من خلال تعاملي مع النّصوص اللغوية لكثير من اللّغويين الجزائريين الذين لهم الفضل الكبير في توجيه الفكر اللساني في الجزائر، والذين أظهروا اهتمامهم العميق لمفاتيح العلوم لتفسير كثير من الظواهر اللسانية.

واقناعاً مني أنّ الدّراسات اللسانية الجزائرية تكتسي قيمة علمية فعّالة لتعاملها الموضوعي مع القضايا اللسانية، التي يعمد فيها البحث عن التّأصيل اللغوي وإظهار الحقائق العلمية بالكشف عن تلك الفروقات الحاصلة في الدّرس اللساني، وإبراز المعالم الحقيقية لهذا العلم (اللسانيات) وهذا يترجم من خلال الدّقة المتناهية في تعاملهم الرّصين مع المصطلح اللساني سواء في وضعه أو ما يحققه من أبعاد وظيفية. كما التمسست في التّوظيف المصطلحي تصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة التي رسخت في الأذهان، والمتعلقة منها بمحاولة تطبيق الأدوات الإجرائية الأجنبية على اللّغة العربية، والتي تختلف كلياً في نظامها على اللّغات الأخرى وخاصة ما تعلق بالترجمة، وقد بيّنا هذا بالدليل في متن هذه الدّراسة. وهناك صورة أخرى من صور المخالفة ما تعلق بالتعدد المصطلحي الذي يظهر في بعض المصطلحات على أنّها مقابلات عديدة لمصطلح أجنبي لكن هي في الواقع تمثل تطور للمصطلح عبر مراحل الزّمن اللغوي.

وأشير أيضاً على أنّ تفسير هذه المتغيرات الحاصلة في العمل المصطلحي في المنجز اللساني الجزائري يستند إلى تعليل حقيقي بالأدلة المقنعة تبرز مدى الاطلاع الجيد والمتمكن لعلمائنا الأجلاء،

سواء ما تعلق بالتراث الإنساني (اليوناني أو الهندي أو العربي)، أو ما تعلق بالاستفادة من نتائج الدراسات اللسانية الحديثة. فعبد الرحمن الحاج صالح في مدوناته لا يتطرق إلى الإجراء الوظيفي للمصطلح اللساني إلا بعد تحديد بدقة التأثيل والتأصيل المصطلحي من اللغة العامة (المعاني) وتطوره إلى اللغة الخاصة (المفاهيم). وقد أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج المتوصل إليها من خلال هذا التوظيف المصطلحي في المنجز اللساني الجزائري:

1- توقف البحث عند لفظ الاصطلاح على أنه أقدم ظهورًا ورواجًا من لفظ المصطلح في تراثنا العربي القديم، حيث ظهر في القرن الثالث الهجري، لكن لفظ " المصطلح " ظهر في القرن الثامن للهجرة.

2- كشف البحث على أنّ العلاقة بين المصطلح والمفهوم (الدال والمدلول) هي علاقة ضرورية تكاملية حقيقية غير اعتباطية على ما هي معروفة في الكلمات بين اللفظ والمعنى. كما أنّ المصطلح في اللغات الأوروبية جد متقارب في النطق والرسم.

3- بيّن البحث على أنّ هناك فرقًا بين المفهوم والمعنى، كون الألفاظ موضوعة بإزاء الصّور الذهنية، أما المصطلحات موضوعة بإزاء المفاهيم التي تحددها الصّور الذهنية، والمعنى يتم في مجال أوسع من المفهوم الذي يتم في مجال ضيق، حيث أنّ اللفظ له معنى وله دلالات (معنى المعنى)، أما المفهوم يقتصر على مصطلح واحد يمثله.

4- أثبت البحث على أنّ عدم ضبط توحيد شامل على مستوى الصياغة المصطلحية مع غياب التبرير العلمي في اعتماد مصطلح دون الآخر، والابتعاد عن التصنيف الحقيقي لوسائل وضع المصطلحات، هي من بين أشكال الممارسية التي من شأنها إعاقة حركية تطور العمل المصطلحي.

5- اهتدى البحث إلى أنّ التداخل اللغوي كان له تأثير كبير في توظيف المصطلح اللساني، مما شكّل ازدواجية على مستوى التطبيق المصطلحي، حيث أصبح لا يُعرف المصطلح العربي إلا بحضور

المصطلح الأجنبي، وأحيانا يغيب المصطلح العربي ويحل محله المصطلح الأجنبي مما أفرز خطأً لسانياً من نوع خاص وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها.

* اختلاف طبيعة الاعتماد المصطلحي الراجع إلى اختلاف المرجعية الفكرية لكل باحث والتي أثرت بشكل أو آخر في توجيه البحث العلمي.

* التعصب للتجديد مما أدى إلى إقحام بعض الباحثين المصطلح الأجنبي بموازاة مع المصطلح العربي الأصيل.

* تأثر بعض الباحثين بمناهج اللسانية الحديثة ومحاولة فرض مفاهيمها من خلال الاعتماد المصطلحي دون مراعاة طبيعة النظام اللغوي

6- أثبت البحث أنّ توجه الكتابة اللغوية العلمية في الدراسات اللسانية الجزائرية مبني على عدم إقصاء أي خبرة معرفية أو اتجاه علمي أو مدرسة من المدارس اللسانية المعروفة بل الاستفادة بما يخدم الدرس اللساني عامة واللغة العربية خاصة وذلك بتقصي الحقائق وتأصيل المعارف بما يحقق قيمة الهوية اللسانية العربية وذلك باستفادة من نتائج الدرس اللساني سواء القديم منه أو المستجد .

7- أثبت البحث أيضاً أنّ التوجه اللساني في الدراسات اللسانية الجزائرية يستقر على موقف الاعتدال والتوافق بين القدم والحداثة والأصالة والمعاصرة، يهدف أصحابه إلى البحث عن الحقائق العلمية لإبراز معالمها والكشف عن أسرارها دون التعصب لأي اتجاه كما قال العلامة الحاج صالح: لست بالمحافظ ولا بالمجدد. وبالتالي يكون موقف الاعتماد اللساني وسطي، لكن تأثر العلامة عبد الرحمن الحاج صالح وبعض اللغويين الآخرين بالتراث العربي القديم لا يفسر انخيازه للقديم ولكن محاولة منه إلى تأصيل الحقائق وإسناد الحق إلى أهله. لأنّ هناك كثير من القضايا اللغوية المستجدة في الدراسات اللسانية الحديثة تم إثبات حضورها في تراثنا اللغوي القديم خاصة ما تعلق منها بدراسة

البنية اللغوية والتحويلات الحاصلة الناتجة عن طبيعة الحدث اللساني في تحقيق الفهم والإفهام في الخطاب اللساني.

8- وقف البحث على مدى فهم شيخنا العلامة عبد الرحمن الحاج صالح لتلك المفاهيم اللغوية سواء التراثية منها أو المستجدة، ودعوته الصريحة إلى إعادة قراءة التراث العربي القديم كما أراده أصحابه لا كما يريده الباحث، والعودة إلى اللغة الأجنبية (اللغة الأم) لفهم المصطلحات اللسانية المترجمة إلى لغة الهدف.

9- وقف البحث على مفهوم الاشتمال (اندراج أو التضمن) يختلف من اللسانيات العربية عن اللسانيات الغربية، حيث يقوم مفهوم الاشتمال الذي تميزه تلك العلاقات الحاصلة ما بين العناصر اللغوية في اللسانيات العربية على (حمل الشيء على الشيء) بتجاوز وصف العلاقات إلى إجراء عنصر على آخر. أما اللسانيات الغربية قائمة على (اندراج الشيء في الشيء) باكتشاف الصفات المميزة بتحديد الجنس والفصل فقط.

10- كشف البحث على أن مصطلح "التحويل" الذي عُرفت به المدرسة التوليدية التحويلية بزعامة اللغوي "نعوم تشومسكي" عُرف في تراثنا العربي القديم بمصطلح "التصريف" أي بمفهوم التحويل من الأصول إلى الفروع، وقد وظّفه العلامة الحاج صالح "بالتصريف والتفريع".

11- أثبت البحث على أن مفهوم "العامل" عند اللغويين العرب يختلف كلياً عن ما عُرف عند "تشومسكي" بـ (الربط العائلي) من خلال الاهتمام بالجوانب الدلالية التي تحدثها التغيرات الحاصلة في الحدث اللساني، حيث أدرك تشومسكي قيمة الجانب الدلالي متأخراً. وبالتالي أقحم المكون الدلالي في العمليات التوليدية التحويلية.

12- كشف البحث على أن التعامل مع المصطلح اللساني في جانبه الوظيفي حسب "العلامة عبد الرحمن الحاج صالح" لا يقتصر على المقابلة الموجودة في القواميس والمعاجم، بل البحث عن التآثيل

اللساني من خلال النصوص اللغوية التي يبرز فيها المكان الحقيقة للمصطلح اللساني والتباين الحاصل في مقارنته بمصطلحات أخرى.

13- أثبت البحث على أنّ المواقف العلمية هي التي تحدد تطور المصطلح خاصة في وضعه وذلك بناء على بعده الوظيفي. فقد يظهر المصطلح اللساني متعدد للتقابل الأجنبي ولكن هي في الحقيقة تطور عبر الزمن اللغوي وهذا ما حصل بالفعل مع المصطلح الأجنبي "La Déconstruction" الذي أوجد له العلامة " عبد الملك مرتاض " مقابلات مختلفة باختلاف الزمن - التّشريح - التفكيكية - التقويض.

14- كشف البحث على أنّ المصطلحات اللسانية المترادفة والتي تحمل نفس المفهوم العلمي، هي في الحقيقة جد متباينة وهو حاصل في كنهها وجوهرها لا يكتشف إلا من خلال التّحديد الإجرائي اللساني والاستغلال الوظيفي الذي يحدد معالم كل علم، وهذا ما ظهر جليا في التّمايز الوظيفي الذي عُرف عند العلامة الحاج صالح لكل من المصطلحات اللسانية: علم اللسان، اللسانيات، علم اللغة ، Linguistique. فما بين ما هو علم يخضع في دراسة الظاهرة اللسانية عبر مراحل تطويرية (علم اللسان)، وبين ما هو علم يدرس المتغيرات الحاصلة في اللسان البشري في فترة زمنية محددة(اللسانيات). وبين ما هو علم يدرس أوضاع المفردات من حيث ثبوتها في اللسان (علم اللغة). وبين ما هو علم يقتصر على الدّراسات اللسانية الأجنبية في فترة زمنية محددة(Linguistique). ولن يظهر هذا التّباين إلا من خلال تمحص وتفحص في التّصوص اللغوية.

15- وقف البحث على أنّ مصطلحي (الوضع والاستعمال) تم اعتمادهما في تراثنا القديم والدّراسات اللسانية الحديثة أيضاً، حيث يتفقان في الاستغلال الأمثل للغة على أنّها وضع (اتفاق) واستعمال (الممارسة الفعلية لظواهر اللغة في الإنجاز الكلامي). وتم توظيفهما من طرف أستاذنا الحاج صالح بوضع مقابل لكل من المصطلحين. الوضع يقابله (Code)، والاستعمال يقابله (Usage). أما التّوظيف اللغوي العربي يرى فيه أنّ مصطلح الوضع مبني على اتفاق وتواطؤ

(مصطلح + مفهوم) وهو عنده تخصيص شيء لشيء. أما الاستعمال فهو عنده استغلال معطيات الوضع لتحصيل الهدف الخطابي (الإنجاز الفعلي في ممارسة ظواهر اللّغة).

16- تأثر البحث العلمي في الدّراسات الجزائرية الحديثة بإشكالية المصطلح اللساني نظراً للواقع الذي تشهده الممارسة المصطلحية من تعدد مصطلحي وإرباك على مستوى التّلقّي، وخاصة ما تعلق بالوضع والاستعمال. حيث انتهج العمل المصطلحي في المنجز اللساني الجزائري أسس علمية في اختيار المصطلح اللساني واعتماده وظيفياً، وذلك بالاستناد إلى الحصيلّة العلمية وما أفرزته النّائج المحقّقة سواء من التّراث القديم أو ما استجدّ من المفاهيم العلمية، وهذا ما التمس في التّوظيف المصطلحي الذي نستطيع أن نقول عنه يراعي البحث عن القيمة العلمية في تطوير اللّغة العربيّة بالابتعاد عن الغموض واللبس الذي لا طائل منه. فكثيرة هي المصطلحات اللسانية التي شهدت اعتماد مصطلحي موحد بين اللّغويين الجزائريين نذكر على سبيل المثال لا الحصر: البنوية، اللسانيات، علم اللسان، الوضع والاستعمال، القياس، المثال، الموضوع...، حيث لم يشهد الاستغلال الوظيفي لهذه المصطلحات اختلاف بين المختصين، بل عرف اتفاق وإجماع واسع استقرّ في مجمله عند كثير من اللّغويين في الدّرس اللساني.

17- من أهمّ القناعات العلمية المتوصل إليها في العمل المصطلحي في المنجز اللساني الجزائري، هو عدم التّسليم بالمعطيات الحاصلة إلّا بعد تفحص وتمحيص دقيق، وذلك بالاستناد إلى التّأصيل اللّغوي من خلال التّراث القديم (اليوناني، الهندي، العربي)، مع مراعاة التّغيرات الحاصلة في التّطور اللساني وما استجدّ من مفاهيم علمية.

18- أثبت البحث أيضاً على أنّ هناك اجتهادات كثيرة من طرف اللّغويين الجزائريين في وضع المصطلح اللساني، حيث قدّموا مقابلات لكثير من المصطلحات اللسانية التي عُرفت في تراثنا العربي ولم تُعرف مفاهيمها في اللسانيات الغربية نذكر على سبيل المثال لا الحصر: "المثال" الذي أوجد له الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح مقابل بالأجنبية (Generator Puttern)، (Schème)

(Générateur). ومصطلح "اللفظة" الذي يقابله مصطلح "(Lexie)". كما تم تعديل بعض الترجمات مثل ما هو حاصل مع المصطلح الأجنبي (Bain linguistique) الذي ترجم من طرف اللغويين بـ (الحمام اللغوي)، لكن العلامة الحاج صالح عدّل في ترجمة هذا المصطلح، واختار مصطلحاً مناسباً هو (الانغماس اللغوي). أما مصطلح (Substrat) فترجمه إلى مصطلح (المنشأ اللغوي) أو (العادة الأولى) اعتماداً على استعمال "الجاحظ". كما قدّم الدكتور عبد الجليل مرتاض هو الآخر كثير من التعديلات التي رآها مناسبة انطلاقاً من مفاهيمها التي عُرفت في لغة المصدر، نأخذ على سبيل المثال لا الحصر: المصطلح الأجنبي (Diachronique) الذي عدّل في مقابله من "الزمنية" إلى "التزامنية". ومصطلح (Pertinence) الذي عدّل فيه أيضاً من "ملاءمة" إلى "تمايز وظيفي"، ومصطلح "Classement génétique" والذي عدّل فيه أيضاً من "تصنيف وراثي أو تكويني" إلى "تصنيف تاريخي" وغيره من المصطلحات اللسانية التي مسّها التعديل من طرف علمائنا اللغويين. وهذا التعديل أو الوضع للمقابل الأجنبي جاء بناء على تلك المفاهيم التي عُرفت في تراثنا العربي القديم، أو من خلال حلحلة المفاهيم بدقة من لغة المصدر أو ما تحمله في جوهرها حسب استغلالها الوظيفي.



الملحق

- الملحق (الثبت المصطلحي):

الصفحة	المصطلح الأجنبي (02)	المصطلح الأجنبي (01)	المصطلح	الرقم
20	Form	Forme	الشكل	01
20	Denomination	Dénomination	التسمية	02
20	Notion	Notion	التصور	03
20	Significant	Signifiant	المدلول	04
20	Signified	Signifie	المدلول	05
25	Term	Terme	مصطلح	06
32	Affix	Affixe	السوابق	07
32	Suffix	Suffixe	اللاحق	08
37	Standardization	Normalisation	التقييس	09
44	Concept	Concept	المفهوم	10
45	Object	Objet	الموضوع	11
60	Comprehension	Compréhension	محتوى المفهوم	12
60	Terminological Triangle	Triangle Terminologique	المثلث المصطلحي	13
61	Definition	Définition	التعريف	14
61	Field	Domaine	المجال	15
61	Linguistics	Linguistique	علم اللغة	16
63	Referent	Référent	المرجع	17
63	Thing	Chose	الشيء	18
63	Utilization	Critère d'usage	معايير الاستعمال	19
66	System	Système	النظام	20

66	Functional Assignment	Affectation Fonctionnelle	إسناد وظيفي	21
66	Conceptual Content Criteria	Critère de Contenu Notionnel	معايير المحتوى المفهومي	22
66	Formtting Criteria	Critères Systematisation	معايير النسقية	23
66	Explectif	Explicative	تفسيري	24
	Constructive	Constructive	بنائي	25
71	Functional Définition	Définition Fonctionnelle	التعريف الوظيفي	26
72	Terminology	Terminologie	علم المصطلح	27
72	Lexicology	Lexicologie	المعجمية	28
72	Bank Terminology	Banque Terminologie	بنك مصطلحي	29
97	Triptote	Triptote	الاسم المنصرف	30
97	Diptotes	Diptotes	الاسم الممنوع من الصّرف	31
104	Allophone	Allophone	بديلة صوتية	32
104	Allomorph	Allomorphe	بديلة صرفية	33
104	Allotone	Allotone	بديلة نغمية	34
104	Allosem	Alloseme	بديلة سيمية	35
111	Semiology	Sémiologie	السيمياء	36
111	Consonnant	Consone	صامت	37

111	Vowel	Voyelle	صائت	38
119	Rheme	Rhem	مسند	39
119	Theme	Them	مسند إليه	40
120	Functional Sentence perspective	Phrase Fonctionnel	المنظور الوظيفي للجملة	41
120	Grammar Functional	Grammaire Fonctonnelle	القواعد الوظيفية	42
120	Distinctive Features	Distinctif Traits	السمات المميزة	43
120	Analysis Phonological	Analyse Phonologique	التحليل الصيبي	44
120	Destinator	Destinateur	المرسل	45
120	Recipient	Destinataire	المرسل إليه	46
120	Message	Message	الرسالة	47
120	Context	Contexte	السياق	48
120	Code	Code	شفرة الاتصال	49
120	Contact	Contact	أداة الاتصال	50
121	Moneme	Monème	مونيم	52
121	Phoneme	Phonème	فونيم	53
121	Glosseme	Glossèmes	الغلوسيمات	54
121	Cenematic	Cenematique	سينماتيك	55
121	Plereme	Plérèmes	وحدات دلالية صغيرة	56

121	Substance	Substance	المادة	57
121	Expression plane	Expression Niveau	مستوى التعبير	58
121	Niveau Contenu	Plane Content	مستوى المضمون	59
121	Analysis	Analyse	التحليل	60
121	Variant	Variante	المتغير	61
121	Usage	Usage	الاستعمال	62
121	Catalysis	Catalyse	التحفيز	63
121	Stimulus	Stimulus	المثير	64
121	Response	Response	الاستجابة	65
121	Variant Response	Substitute Response	الاستجابة البديلة	66
121	Deep Structure	Structure profonde	البنية العميقة	67
121	Surface Structure	Structure Surface	البنية السطحية	68
122	Competence	Compétence	الكفاءة	69
122	Performative	Performance	الأداء	70
132	Voiced	Voisé	المجهور	71
132	Unvoiced	Voicelless	المهموس	72
132	Plosive	Plosif	الشديد	73
132	Fricative	Continuant	الرخو	74
132	Repeated	Roulé	المكرر	75

135	Insertion	Inclusion	الاشتمال	76
135	Feature	Trais Pertinents	الصّفات	77
136	Class	Classe	الفئة	78
138	Intersection	Intersection	التقاطع	79
138	Exclution	Exclution	التبّان	80
140	Transformation	Transformation	التحوّيل	81
140	Generative	Génératif	التوليدية	82
143	Optional	Optionnelle	الاختيارية	83
143	Obligatory	Obligatoire	الاجبارية	84
145	Delition	Délitions	الحذف	85
145	Expansion	Expansion	التوسع	86
145	Reducing	Réduction	الاختصار	87
145	Addition	Addition	الزّيادة	88
145	Permutation	Permutation	إعادة التّرتيب	89
160	Structure Syntactic	Structure Syntaxique	البنى التّركيبية	90
160	Stuational	Stuation	مقام	91
171	Post Alveolar	Poste Alvéolaire	بعد نخروبي	92
171	Poste palatal	Poste palatal	أقصى حنكي	93
171	Poste Tonic	Poste Tonique	بعد موقع نبري	94
184	Compound	Composé	مركب	95
195	Etymology	Etymologie	الإيتيمولوجي	96

196	Structuralism	Structuralisme	البنوية	97
197	Semiologie	Sémiotique	السيمولوجية	98
218	Linguistic	Linguistique	اللسانيات	99
230	Cornering	Coinage	الوضع	100
231	Convention	Convention	التواضع	101
233	Realisator	Réalisation	تحقيق	102
243	Position	Position	الموقع	103
246	Distribution	Distribution	التوزيع	104
252	Structure	Structure	البنية	105

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم: برواية ورش عن نافع

1- المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966.
2. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية (مبحث المماثلة)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975.
3. إبراهيم أنيس، منتصر عبد الحليم، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، المجلد 1، ط4، ج2،
4. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ج1، ط2، 1972.
5. ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، (الجزء الأول)، تحقيق، محمد علي التّجار، قدّم هذه الطبعة، عبد الحكيم راضي، عن سلسلة الدّخائر التي تصدرها الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2002.
6. ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله، الشفاء، جوامع علم الموسيقى، تحقيق زكرياء يوسف، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1956.
7. ابن سينا أبو علي، منطق المشركيين والقصيدة المزدوجة في المنطق، تصحيح ونشر المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، 1910.
8. ابن فارس أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، د.ط، ج4، 1979.
9. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، المجلد1، ج4، دار صادر بيروت، 1992.
10. الاسترابادي رضی الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد العالم الجليل عبد القادر البغدادي، تحقيق وضبط غريبها وشرح مبهمها محمد نور الحسن، محمد الزقراف، محمد محي الدين عبد الحميد، القسم الأول، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982.
11. استيتية سمير، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، إريد: عالم الكتب الحديث، ط2، 2008.
12. الأشهب خالد، المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديثة، إريد، الأردن، ط1، 2011.
13. الأعمس عبد الأمير، المصطلح الفلسفي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1989.
14. أعضاء شبكة تعريب العلوم الصّحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، وعهد الدراسات المصطلحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصّحية والطبية، فاس، المغرب، 2005.
15. باكلا محمد حسن وآخرون، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1983، ص108.

16. بلعيد صالح، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1995.
17. بلعيد صالح، دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط7، 2012.
18. بن حويلي الأخضر ميدني، المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، دار هومه، الجزائر، 2010.
19. بن مراد إبراهيم، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2010.
20. بوخاتم مولاي علي، مصطلحات النقد العربي السيميائي، الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د.ط، دمشق، 2005.
21. البوشيخي الشاهد، نظرات في المصطلح والمنهج، أنفو برانت، ط4، (د.ت).
22. بوطاجين السعيد، الاشتغال العملي-دراسة سيميائية - منشورات الاختلاف، الجزائر، 2000.
23. البيومي غانم إبراهيم وآخرون، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، المجلد الأول، ط1، 1998.
24. التهانوي محمد علي، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996.
25. التونجي محمد، المعجم المفصل في الأدب، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط2، 1999.
26. جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
27. الجرجاني الشريف، علي بن محمد بن علي، معجم التعريفات، تح محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
28. الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004.
29. الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة في علم البيان، شرح وتعليق، محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988.
30. الجرجاني علي بن محمد بن علي، معجم التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003.
31. الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، د.ط 2009.
32. الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد، معجم تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، م1، 2009.
33. الحاج صالح عبد الرحمن، البنى النحوية العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016.

34. الحاج صالح عبد الرحمن، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات الجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط1، 2013.
35. الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج1، ج2، 2012.
36. الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012.
37. الحاج صالح عبد الرحمن، مداخلة اللغة العربية وتحديات العصر، مؤتمر المنظمة العربية للتربية والتعليم والثقافة، 2005.
38. الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، سلسلة علوم اللسان عند العرب، موفم للنشر، الجزائر، 2012.
39. الحاج صالح عبد الرحمن وآخرون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي، فرنسي، عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، 2002.
40. الحديثي خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965.
41. حساني أحمد، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات، ط2، 2013.
42. حساني أحمد، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013.
43. الحمزاوي محمد رشاد، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، 1986.
44. الحملاوي أحمد بن محمد بن أحمد، شذا العرف في فن الصّرف، دار الكيان، الرياض، السعودية، 1957.
45. خسارة ممدوح محمد، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2008.
46. الديدواوي محمد، الترجمة والتعريب بين اللغة البيانية واللغة الحاسوبية، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2002.
47. الراجحي شرف الدين، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1983.
48. الرازي فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج1، ط2، 1999.
49. الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، معجم مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1995.
50. رشاد الحمزاوي محمد، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988.
51. رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1997.
52. روزنتال ويودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1974.

53. زايد أحمد محمد، من قضايا المصطلحات ومشكلاتها في ضوء الثقافة الإسلامية، كلية أصول الدين، القاهرة، 2011.
54. الزبيدي محمد مرتضى، معجم تاج العروس، دار ليبيا للنشر، بلغاوي، م2، (د.ط)، (د.ت).
55. الزرکان علي، المجامع العربية، وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب، مصر، ج1، 2014.
56. الزرکان محمد علي، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998.
57. زعفان الهيثم، المصطلحات الوافدة وأثرها على الهوية الإسلامية، مركز الرسالة والبحوث الإنسانية، ط1، القاهرة، مصر، 2009.
58. ساسي عمار، اللسان العربي، قضايا العصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009.
59. ساسي عمار، المصطلح في اللسان العربي بين آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009.
60. سامسون جفري، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر: محمد زياد كبة، النشر والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997.
61. السعران محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
62. سيويو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، ط3، 1988.
63. السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، ج1، د.ت.
64. السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مكتبة دار التراث، مصر، ط3، الجزء الأول، 2008.
65. شنوقة السعيد مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط1، 2008.
66. الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، ط1، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1955.
67. صالح حسنين صلاح الدين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض الحاج صالح، عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2012.
68. صالح حسنين صلاح الدين، دراسات في علم اللغة-الوصفي، التاريخي، المقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984.
69. صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998.
70. صليبا جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، الجزء 2، 1982.

71. طالب الإبراهيمي خولة، **مبادئ في اللسانيات**، درا القصة للنشر، الجزائر، ط2، 2000.
72. طحان رمون، **الألسنية العربية**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981.
73. عبد المالك مرتاض، **صناعة المصطلح في العربية**، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر ع2، 1999، ص12.
74. علوي حافظ إسماعيل، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009.
75. العلوي شفيقة، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع**، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
76. العلوي شفيقة، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للنشر والترجمة والتوزيع**، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
77. علي محمد محمد يونس، **مدخل إلى اللسانيات**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2004.
78. الغزالي أبو حامد، **معيار العلم في المنطق**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2013.
79. غلفان مصطفى، **في اللسانيات العامة، تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
80. الفارابي أبو نصر، **كتاب الحروف**، حققه وقدم له وعلق عليه، محسن مهدي، دار الشرق، لبنان، بيروت، د.ط، د.ت.
81. الفارابي أبو نصر محمد بن محمد بن طرhan، **الموسيقى الكبير**، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة: محمود أحمد الحفني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
82. الفراهيدي الخليل بن أحمد، **معجم العين**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، المجلد الثالث، 2003.
83. الفراهيدي الخليل بن أحمد، **معجم العين**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الجزء الثاني، ط1، 2002.
84. **فريد بنان دي سوسور، علم اللغة العام**، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي الدكتور .
85. الفهري عبد القادر الفاسي، **اللسانيات واللغة العربية**، دار توبقال، ط1، دار توبقال، دار البيضاء، المغرب: 1985.
86. فهمي محمود، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، دار غريب، د.ط، د.ت.
87. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005.
88. القاسمي علي، **علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاتها لعلمية**، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 2008.
89. القاسمي علي، **مقدمة في علم المصطلح**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1987.
90. القاسمي علي، **علم المصطلح: الأسس النظرية وتطبيقاتها لعلمية**، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 2008.
91. قدور أحمد، **اللسانيات والمصطلح**، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد (81) الجزء 4، د.ت.
92. القلقشندي أبو العباس أحمد، **صبح الأعشى**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1، 1922.

93. القماطي محمد منصف، الأصوات ووظائفها، دار الوليد، طرابلس، الجماهيرية الليبية، 2003.
94. كامل فايد وفاء، المجامع اللغوية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن 20، عالم الكتب، القاهرة، 2004.
95. الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 1998.
96. الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 1998.
97. كمال الحديدي إيناس، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، 2006.
98. لويك دويكير، تر/ ربما بركة؛ مراجعة بسام بركة، فهم فردينان دوسوسور وفقا لمخطوطاته: مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2015.
99. مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي، انجليزي، عربي)، دار الفكر اللبناني للطبع والنشر، بيروت، ط1، 1995.
100. المرشد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1994.
101. محمد قدور أحمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008.
102. مختار زواوي، دوسوسير من جديد (مدخل إلى اللسانيات)، ابن التدم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017.
103. المخزومي مهدي، الفراهيدي عبقر من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989.
104. مرتاض عبد الحليل، القاموس الوجيز في المصطلح اللساني، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2017.
105. مرتاض عبد الحليل، اللسانيات العربية والترجمة، مجلة اللغة العربية، مجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع 13، 2005.
106. مرتاض عبد الحليل، الوظائف النحوية في مستوى النص، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.
107. مرتاض عبد الحليل، دراسة سيميائية في الرواية والتراث، منشورات تالة، الجزائر، د.ط، 2005.
108. مرتاض عبد الحليل، في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2004.
109. مرتاض عبد الملك، النص الأدبي من أين وإلى أين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1983.
110. مرتاض عبد الملك، بنية الخطاب الشعري، دراسة تشريحية لقصيدة أشجان يمنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1991.
111. مرتاض عبد الملك، نظرية القراءة تأسيس للنظرية العامة للقراءة الأدبية، دار الغرب، وهران، الجزائر، د.ط، 2003.

112. المسدي عبد السلام: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، د.ط، 1984.
113. المسدي عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، والدّر التونسية للنشر، تونس، 1986.
114. مطلوب أحمد، معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ج1، ط1، 1989.
115. معجم مفردات علم المصطلح (مواصفات إيزو رقم 1087)، ترجمة: هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، ضمن مجلة (اللسان العربي)، الرباط، ع1985، 24.
116. مقران يوسف، المصطلح اللساني المترجم "مدخل نظري إلى المصطلحيات"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2007.
117. الملح حسن خميس سعيد، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000.
118. مومن أحمد، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005.
119. الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، المغرب، ط1، 2013.
120. ناصح الخالدي كريم حسين، نظرات في الجملة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005.
121. الناظوري إدريس، المصطلح النقدي في "نقد الشعر"، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط2، 1984.
122. هنري بيحوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2009، 1.
123. وحيد دويدري، رجاء، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، ط1، 2010.
124. وغليسي يوسف، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط2001، 1.
125. اليعبودي خالد، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحدائثة، فاس، المغرب، ط1، 2006.

2- المجالات والدوريات:

1. إبرير بشير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع7، 2005.
2. إبرير بشير، علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة التّواصل، ع25، 2010.

3. إبرير بشير، علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، 2005، ص 266
4. أبو المعالي معالي هاشم علي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة" الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أتمودجا" أطروحة قُدمت لنيل شهادة الدكتوراه في اللّغة العربية وآدابها، جامعة بغداد، العراق، 2014.
5. أبو حسن، أحمد، مدخل إلى علم المصطلح، علم المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 60، 1989.
6. بسندي خالد بن عبد الكريم، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، مجلة التواصل، ع 25، 2010.
7. بوخاتمي زهرة، صناعة تعليم اللّغات عند عبد الرحمن الحاج صالح، أعمال الملتقى الوطني، الجهود اللّغوية لدى عبد الرحمن الحاج صالح، جامعة جيلالي اليايس، سيدي بلعباس، منشورات المجلس، 2018.
8. جبر يحي عبد الرؤوف، الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، عدد 36، 1992
9. جريوي آسيا، المصطلح السيميائي بين الفكر العربي والفكر الغربي، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 12، 2013.
10. الحاج صالح عبد الرحمن، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، حوليات جامعة الجزائر، ع 6، ج 1، 1992-1993.
11. الحاج صالح عبد الرحمن، التّظيرة الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب، معهد اللّغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ع 10، 1996.
12. حساني أحمد، المصطلح في الثقافة اللسانية المعاصرة في أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح"، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة، 19-20 مايو 2002.
13. الحمزاوي محمد رشاد، في سبيل نظرية عربية ممكنة، مجلة المعجمية، تونس، ع 8، 1992، ص 34.
14. خالدي هشام، آليات صناعة المصطلح اللساني الحديث، مجلة أفاق الثقافة والتراث، س 23، ع 91، 2015.
15. خلوات طاوس، مصطلحات عبد الجليل مرتاض اللسانية، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، دار الأمل للطباعة والنشر، 2014.
16. درقاوي مختار، نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ب/ الآداب والفلسفة، جامعة الشلف، ع 13، 2015.
17. درقاوي مختار، استثمار التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني، مجلة اللسانيات العربية، ع 2، 2015.
18. ساجر ج، س، المصطلحية والمعجم التقني، تر: محمد حسن عبد العزيز، مجلة اللسان العربي، مكتب التّسيق التعريب، الرباط، ع 42، 1996، ص 171.

19. سالم يزيد محمد، بنية الجملة العربية في الكتابات اللسانية التوليدية التحويلية المعاصرة، كتابات الفهري عبد القادر الفاسي أنموذجا، مجلة دراسات معاصرة، مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة، المركز الجامعي تسمسليت، الجزائر، 2019.
20. سماعنة جواد حسني، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة، مجلة اللسان العربي، ع 46، مكتب التنسيق التعريب، الرباط، 1998.
21. الشرفاوي سعاد، التفكير التحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح، متطلبات شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009 / 2010.
22. صاري محمد، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، مجلة كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، ع 08، 2010.
23. ضامن سهام، مصطلحات علم التركيب عند تمام حسان، دراسة وصفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم، تخصص تعليمية اللغة العربية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، السنة الجامعية: 2018 / 2019.
24. عبيدي نوار، الدليل اللغوي وعلاقة اللفظ بالمعنى عند فخر الدين الرازي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 7، جوان 2010.
25. عراي أحمد، إشكالية وضع المصطلح والتعدد في قراءته داخل النص، مجلة المعتمد في الاصطلاح، مخبر تعريب المصطلح في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 5، 2006.
26. العلوي شفيقة، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العملي لنوام تشومسكي، مجلة حوليات التراث، ع 07، 2007.
27. الفهري عبد القادر الفاسي، المصطلح اللساني - الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات - سلسلة اللسانيات، ع 6، 1986.
28. القاسمي علي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، ع 29، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1986.
29. القرني سعيد بن محمد بن عبد الله، أثر الفهم اللغوي في فهم المصطلحات العلمية (دراسة استكشافية في اللغتين العربية والانجليزية)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 17، ع 29، 2003.
30. كايد محمود إبراهيم، المصطلح ومشكلات تحقيقه، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 97، مارس 2005.
31. مبارك ربيع، إشكالية التراثي والمعاصر في المصطلح السيكلوجي، مجلة المناظرة، ع 6، 1993.
32. مختار عمر، أحمد، المصطلح الألسني وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، ع 3، 1989.
33. مرتاض عبد الجليل، العربية بين الطبع والتطبيع (دراسات لغوية تحليلية لتراكيب عربية)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1993.

34. مرتاض عبد الجليل، اللسانيات العربية والترجمة، المترجم، ع 08، 2003.
35. مسعودي نصيرة، يوسف لطرش، تلقي التفكيكية عند عبد الملك مرتاض، مجلة إشكالات، جامعة تلمسان، المجلد 11، العدد 2، 2022.
36. معجم مفردات علم المصطلح (مواصفة إيزو رقم 1087)، ترجمة هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية ضمن مجلة اللسان العربي، الرباط، ع 24، 1985.
37. معزوز عبد الحليم، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح، دراسة إبستمولوجية في المرجعية والمنهج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اللسان العربي، جامعة باتنة 1، الجزائر. السنة الجامعية: 2016/2017.
38. النحراوي صبحي متولي، التنظير للمصطلح في الخطاب التربوي الإسلامي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع 32، 2016.
39. هناء خديجة، نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الترجمة، كلية الآداب واللغات، قسم الترجمة، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2011.
40. وخلص عبد الله، السيميائية في البحث اللساني العربي الحديث، النشأة والمفهوم والتعريف، ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول: السيميائية والنص الأدبي، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، 1995.
41. الودغيري عبد العلي، كلمة "مصطلح" بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي، عدد 48، مكتب تنسيق التعريب، الرباط. 1999.
42. الوعر مازن، تشومسكي، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ع 212، 1988.
43. ولد خليفة، محمد عربي، المفهوم والمصطلح نحو قواعد للمعطيات المفهومية، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد (79)، الجزء 3، 2004.

3- المراجع الأجنبية:

1. Abderrahmane Hadj-Salah, Linguistique et phonétique arabes, centre de recherche scientifique et technique pour le développement de la langue arabe, publié en anglais dans «Applied Arabic Linguistics and Signal and Information processing». Hemisphere. P.C., New-York, 1987.
2. Bruno de Bessé, La définition Terminologique, actes du colloque « La définition, centre d'études du lexique, université paris-nord, 18-19 novembre 1988, Librairie Larousse paris 1990.

3. Gabriel Otman, Les représentations sémantiques en terminologie, Ed. Masson, Paris.1996.
4. Grand Larousse de la langue française, Librairie, Larousse, Tome 7ème, (Terme), Paris,1978.
5. H.Felber: Terminology Manual international information Centre for terminology(Infoterm),Paris, 1984.
6. Maria Térésa Cabré, Sur La Présentation Mentale Des concepts : Bases Pour Une Tentative De Modélisation: Dans Le Sens En Terminologie, Travaux Du C.R.T.T. Sous La Direction De Henri Bèjoint Et Philippe Thoiron, Lyon:Presses Universitaires De Lyon, 2000.
7. Noam Chomsky, Structures Syntaxiques, tr: Michel Braudeau, paris, le seuil, 1991.
8. Rey. Debove. j, Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français, Ed Mouton, Paris,1971.

4- المواقع الالكترونية:

1. [Http:// www.alukah.net.](http://www.alukah.net)
2. [http://www.atida.org.](http://www.atida.org)
3. [http://www.m-a-arabia.com.](http://www.m-a-arabia.com)
4. [http://www.mawdoo3.com.](http://www.mawdoo3.com)

فهرس الموضوعات

- إهداء

- شكر وعران

مقدمة.....أ

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والتأسيس

13.....	تمهيد
20.....	1 مصطلح أم اصطلاح
34.....	1-2 أهمية المصطلح
38.....	1-3 خصائص المصطلح
42.....	1-4 شروط وضع المصطلح
48.....	1-5 تأسيس المفهوم المصطلحي
66.....	1-6 التعريف المصطلحي و تمايزه الوظيفي
76.....	2- علم المصطلح(المصطلحية): تأسيس المفهوم
82.....	2-1 نشأة علم المصطلح
92.....	2-2 خصائص علم المصطلح
94.....	2-3 النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح
97.....	2-4 المدارس الفكرية المعاصرة في علم المصطلح
101.....	3- آليات صياغة المصطلح اللساني

الفصل الثاني: قضايا المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري بين تحديات التراث

والحدائة

118.....	- تمهيد
121.....	المبحث الأول: التلقي اللساني وتأسيس المنطلقات
123.....	1 المصطلحات المنطلق الأساس للسانيات

- 1-2- تحولات الدّرس اللغوي وتغيير المعطيات.....124
- 1-3- تجلي دور المصطلحيات في اللسانيات.....126
- 1-4- اتساع دائرة الاعتماد المصطلحي في اللسانيات الحديثة.....127
- 2-2- الاهتمامات اللسانية في الفكر اللغوي العربي.....130
- 2-1- أشكال التلقي اللساني في الدّراسات الجزائرية الحديثة.....133
- 2-2- توجه الكتابة اللّغوية العلمية في الدّراسات اللسانية الجزائرية.....135
- المبحث الثاني: طبيعة الاعتماد المصطلحي في المنجز اللساني الجزائري.....137
- 1 التّماتل المصطلحي بين التّراثي والحداثي في إحداث توافق لساني.....139
- 1-1- البعد التّفاعلي للمصطلح اللساني في النّظرية الخليلية الحديثة.....142
- 1-2- أشكال التّفاعل المصطلحي بين اللسانيات الخليلية واللسانيات الحديثة.....143
- المبحث الثالث: واقع الممارسة المصطلحية في الدّراسات اللسانية الجزائرية الحديثة. 162
- 1 طرق وضع المصطلح اللساني وكيفية استغلاله في المنجز اللساني الجزائري.....164
- 2 المصطلح اللساني بين الوضع والإقرار في الدّراسات الجزائرية الحديثة.....167
- 3 الآليات المعتمدة لوضع المصطلح في المنجز اللساني الجزائري.....168
- 4 ترجمة المصطلح اللساني عند الدّكتور عبد الجليل مرتاض.....173
- 4-1- المنهج التّرجمي للمصطلح اللساني بين الإقرار والاقتراح عند عبد الجليل مرتاض.....182
- 4-2- المشروع الجزائري في تكوين أخصائيين في علم المصطلحات والتّرجمة المتخصصة.....190
- 4-3- الأسس العلمية في ترجمة المصطلح اللساني عند العلامة الحاج صالح.....192
- 5 المبادئ الأساسية في وضع المصطلح عند عبد الملك مرتاض.....201
- 6 إشكالية المصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري.....203
- الفصل التّطبيقي: الدّراسة الوظيفية للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث
- 1 البعد الوظيفي للمصطلح اللساني في المنجز اللساني الجزائري الحديث.....209
- 2 ترجمة حياة المؤلّف عبد الرّحمن الحاج صالح.....214
- 3 قراءة للمدونة اللغوية (المباحث الأساسية المعتمدة في الدّراسة).....215
- 4 التّحديد الإجرائي في الاستغلال الوظيفي للمصطلحات اللسانية.....275

283.....	- الخاتمة.....
290.....	- الملحق.....
302.....	- قائمة المصادر والمراجع.....
306.....	- فهرس الموضوعات.....